إبراهيم نافع

سنوات الخطر

الوطن العربي
القاهرة - بيروت

سنوات الخطر

سنوات الخطر

إبراهيم نافع

الوطن العربي

القاهرة - بيروت

مقدمة

لماذا سنوات الخطر؟

ولماذا انشر الآن بالتحديد.. وبعد هذه السنوات الطويلة من العمل في الصحافة اقتربت خلالها من مواقع الأحداث.. ومن دائرة صناعة القرار السياسي في مصر وفي كثير من بلدان العالم؟

لا أظن أن أحداً ممن يعيشون في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن يماري أو يشك في أننا نعيش سنوات من الخطر..

فالخطر يتهدد امتنا العربية من كل جانب.. ومن كل عمق..

ولا أظن أيضاً أن أحداً لا يشك في جسامة الأخطار الخارجية التي تحيط بنا من كل جانب.. أو في فداحة الأخطار الداخلية التي تنبعث من أعماق تركيبة المجتمع العربي اليوم.. فنحن نعيش.. وقد عشنا بالفعل على مدى الأعوام الأخيرة سنوات الخطر.. في بلادنا.. وفي عالمنا العربي.

اسم الكتاب إذن مفهوم.

أما سر نشره الآن فقد يكون هو الذي يحتاج إلى ايضاح..

لست في الحقيقة أعرف السبب المباشر الذي يدفعني للإسراع بنشر هذا الكتاب ليكون بين أيدي القراء في مصر وفي أمتي العربية..

هل السبب في اسراعي بنشر الكتاب هو أحساسي بهذا الخطر ورغبتي في التحذير منه.؟.

لننظر إلى الساحة العربية من حولنا.. نحن أمام انفجارات دامية يريدني البعض أن نتوهم أنها من صنع أيدينا.. أو يريدنا البعض أن نحسب أنها توجهت منا ضد انفسنا.. أو أنها تفاعلات داخلية بحتة سوف تؤدي إلى مستقبل أفضل..

وانفجارات وأعاصير يريدنا البعض أن نتوهم أنها ليست حصاد مؤامرات تدبر في الظلام..

مؤامرات هدفها قطع أوصال أي تقارب يلوح في الأفق.. مؤامرات يشترك فيها- للأسف الشديد- بعضنا.. لتكون النتيجة هي إلقاء اللوم علينا..

يقع هذا كله تعميقاً للأكذوبة الكبرى التي تقول أنه لا أمل في وحدة هذه الأمة العربية.. ولا أمل في تقدمها تكنولوجيا واقتصادياً واجتماعياً...

فهل هذا هو السبب الذي يدفعني للاسراع بنشر الكتاب؟

هل السبب هو غياب القرار العربي والبديل العربي، أم هو استمرار قبول الدول العربية في أن تتحكم الأقلية المتشنجة في مصير أمة بأكملها.. أو أن ترضخ الأغلبية لمزايدات أو تهديدات هذه الأقلية باستخدام الحديد والنار كوسيلة للحوار..

إننا بكل أسف نجري حوارنا في الأمة العربية بأسلوبين
أما بالصمت والتعالي!!
وأما بالحديد والبارود والنار!!
وكلا الأسلوبين خاطىء تماماً ويهدد الأمة العربية بالخطر والفناء!

هل السبب في اسراعي بنشر الكتاب هو موقف المتفرج الذي تعتمده بعض الدول العربية أسلوباً لمواجهة القضايا المصيرية الساخنة؟.

إن موقف المتفرج كما هو معروف ليس موقفاً إيجابياً.. وهذه السلبية تركت بصماتها على الأمة العربية.. وهي بصمات وخيمة..

هل هذه الأسباب كلها هي السر؟.
اعتقد ذلك..

ولست أريد أن أدعي لنفسي أكثر من مهمة المراقب الذي يوجه صرخة تحذير في وقتها المناسب..

وهذا ما حاولته في هذا الكتاب.. وهو أصلا سلسلة مختارة من المقالات التي نشرت في جريدة الأهرام.

ولقد قسمت الكتاب إلى أربعة أقسام..

* الساحة العربية
* حرب الخليج والعراق
* القضية الفلسطينية والحكم الذاتي
* قضية لبنان..

وسوف يلاحظ القارئ أن الأقسام الأربعة تشبه فوهات براكين أربعة.. وهي براكين منها ما يقذف حممه فعلا، ومنها ما يتجمع ويتهيأ ليقذف حممه، ومنها ما يوشك ان ينتهي من إلقاء حممه كلها.

أي أننا نسير في منطقة تجري التغيرات فيها أسرع مما يجري الوقت.. نحن اذن في سباق مع الزمن..

وهو سباق إذا لم نلتفت إلى خطورته فسوف يغرقنا في اللهيب ولن ينجو منا أحد ولن يسلم أحدا!...

لقد زعمت منذ سنوات طويلة- في مقال لي- ان هناك خريطة جديدة يتم رسمها للشرق الأوسط.. وصلت في زعمي إلى أن هذه الخريطة الجديدة سوف

تمس بالضرورة جميع الدول العربية دون استثناء.. وبصورة مباشرة أو غير مباشرة.. سواء بتغيير الحدود أو بتغييرات محلية داخل الدول نفسها..

ولقد كان ما قلته منذ سنوات هو مجرد استقراء للأحداث وتوقعاً محسوباً لها..

لم أكن اتنبأ وانما كنت أجمع الأحداث وأحللها وأنظر فيها وأحسب اتجاهاتها ثم أخرج بالنتيجة النهائية.. ولقد وقع ما توقعته!!.. وبكل الأسى والأسف!!

وشاهدنا في السنوات الماضية كيف ترسم خريطة جديدة للشرق الأوسط..

والجديد فيما توقعته أن رسم الخريطة كان يتم بأسرع من أي تنبؤ لها.

إن مشكلة العقل العربي أنه مولع بالبكاء على الأطلال وهذا التقليد القديم لم يزل واضحاً في مآسينا المعاصرة.. لكن الأعجب منه هو هذا التقليد الجديد الذي يكاد يحدد مصير الأمة العربية الآن.. وهو الصمت غير الحكيم إزاء ما يتهددها من أخطار ولو تأملنا هذا الصمت والجمود والفتور الذي تخيم سحبه في سماء الأمة العربية.. لوجدنا أنه صمت من الصعب أن يفهم أحد حكمته!

فقد كنا نستطيع أن نفهم حكمة هذا الصمت لو كانت الدول العربية قد وافقت في السر أو العلن على برنامج عمل محدد يحقق الإنسحاب الاسرائيلي من

الأراضي العربية المحتلة، ويرفع المعاناة عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وهم بشهادة الجميع فلسطينيون ما زالوا يعزفون لحن البطولة والصمود رغم عنف الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه البشعة ضدهم..

وكنا نستطيع أن نفهم حكمة الصمت لو وقع شيء من الاتفاق أما أن نفهم الحكمة وسط هذا الجو الملبد بالغموض.. فأمر جد عسير!

إن القضية الفلسطينية هي لب النزاع في الشرق الأوسط، وهي جوهره الحقيقي، وهي المدخل الصحيح لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

فهل نحن متفقون على أسلوب موحد ازاءها.. وهل نحن متفقون استراتيجياً وإن كنا مختلفين تكتيكياً؟

إن الجواب يعرفه رجل الشارع في أي وطن عربي.. هو جواب النفي.. فماذا ننتظر.. ولماذا نصمت أمام الخطر؟

إن الصورة أمامنا في الساحة العربية توحي بكثير من المخاوف فهناك سماء ملبدة بالدخان في لبنان.. بعد ثماني سنوات من الحرب الأهلية التي مزقت أوصاله وكادت تقضي على وحدته نهائياً.. بعد هذه الدراما الدامية تصاعد الموقف إلى مرحلة «الذروة» وتوجتها اسرائيل باجتياح ١٥٠ ألف جندي

اسرائيلي لأرض لبنان واحتلاله احتلالاً كاملاً لأول مرة في تاريخ لبنان منذ انتهاء الانتداب الفرنسي.

وحوصرت المقاومة الفلسطينية في بيروت، أمام سمع وبصر العالم العربي، واضطرت إلى القاء سلاحها والخروج من بيروت تحت حماية الأسطول الأمريكي أو تحت حماية دولية بغير انتزاع أي اعتراف اسرائيلي بالحقوق الفلسطينية.

فهل هذا الموقف يساهم في تحقيق السلام في الشرق الأوسط أم أننا أمام جزء من دراما دامية يمضي السيناريو منها كما أعد مسبقاً وتقع الأحداث المرسومة طبقاً لملاحظات المخرج واشرافه.

ولو حولنا نظرنا عن الدراما اللبنانية إلى صراع الخليج لاكتشفنا أننا أمام دراما من لون آخر..

إن شعبين مسلمين أحدهما عربي والآخر عجمي قد اشتبكا في صراع حتى الموت..

وايران تضاف إلى الرصيد الإسلامي كما تضاف العراق، ولكن المخطط المرسوم يقضي بأن ينزف الإسلام وتنزف العروبة ليستطيع اعداء الاثنين توجيه مصائر المسلمين والعرب..

ولا أريد أن استطرد في المقدمة..

لقد أردت فحسب أن اعطى لمحة عن موضوعات الكتاب وخطوطه، وهي لمحة قد يقول القائل ازاءها.. ما هو الجديد فيها؟.

نحن نعرف أن العالم العربي منقسم.. ونعرف أن أكثر من سيناريو يمضي فيه، ونعرف أننا في موقف بالغ الحرج فما هو الجديد في هذا كله؟.

اعتقد أن المعرفة العامة قد تكون أقل من المعرفة المزودة بالأرقام والتحليل.. ومن هنا حرصت في الكتاب أن أزود القارئ بأكبر رقم ممكن من المعلومات والأرقام والوثائق مع تحليل هذا كله، مدركاً أن الصورة التفصيلية للموقف تختلف عن الصورة العامة المضيئة له..

ثم قد استأذنالقارىءأخيراً في أن أحدثه قليلاً عن أسلوبي في الكتابة ومنهجي فيها.. فهذا هو أول كتاب لي بعد كتاب كنت قد أعددته ترجمة لكتاب اقتصادي عالمي تحت عنوان «شركاء في التنمية»!!

لقد أخترت لهذه السلسلة من المقالات عنوان «بهدوء» ولعل هذا هو أول خط بارز في طريقة تفكيري.

أنني أؤمن بالتفكير الهادئ..

قد اتحمس وانفعل، ولا بد من ذلك، لكنني إذا جلست للكتابة فضلت أن أتجنب الإنفعال وأن انحي عقلي بعيداً عن الحماس لأفكر بهدوء يساعد على الرؤية السليمة.

إن نصف حوارنا في الشرق الأوسط يضيع في الإنفعال والحماس، ويبقى نصفه الثاني نهباً للانقسامات.. فلماذا أضيف إلى بركان الإنفعالات حمماً جديدة؟

ولأنني أفكر بهدوء فإنني لا أحجم عن استخدام الأرقام والوثائق، وليس يرهقني أن أمكث ليالي طويلة أقلب الموضوع في ذهني وأنضجه على نار التفكير الهادئة حتى يتبلور..

واعترف للقراء أن بدايتي في الصحافة قد ساعدتني على هذا الموقف.

لقد بدأت حياتي في الصحافة محرراً اقتصادياً، ثم عملت كخبير في البنك الدولي للإنشاء والتعمير في واشنطن، والاقتصاد هو علم التخطيط والأرقام والتحليل.. وهو علم لا يصلح فيه استخدام العبارات الإنشائية ولا يكفي فيه أن يكون أسلوبك جذاباً أو رشيقاً..

ومن هنا تعلمت في بداية حياتي أن الأرقام هي التعبير الفعلي عن الواقع، أما تحليلها فيؤدي إلى معرفة أسباب هذا الواقع.. خاصة إذا كانت هذه

التحليلات في النهاية مستقاة من مناقشات ومعلومات مباشرة من صناع القرار في عالمنا العربي وغيرهم.

ومن هنا لا أريد أن أثير مخاوف القارئ ابتداء، فأقول له أنه لن يجد تصويراً انشائياً ساحراً عما يجري، انما سيجد حقائق وأرقاماً وتحليلات لما يجري..

وفي تصوري أن العقل العربي ليس في حاجة إلى العبارات الإنشائية قدر حاجته إلى الحقائق..

وهذا الكتاب محاولة لتقديم الحقيقة..

وهي حقيقة تتصل بوجودنا كله.. وتتحدى وجودنا كله..

ومن هنا كان الاسراع بنشرها أمانة ومسئولية.. وكان هذا الكتاب عن سنوات الخطر.

ابراهيم نافع


الساحة
العربية

دعوة للحوار.. مصر والدول العربية

علاقة مصر مع العالم العربي هي علاقة انتماء وهي علاقات دم وأخوة ولغة ودين، وهي علاقة عاطفية جياشة.

وعندما يتحدث أي فرد أو أي جماعة عن امكانية أو وجوب قطع أوصال الشعب المصري والشعوب العربية، ينتاب المرء حزن عميق ودفين، كما يشعر بألم كبير لأنه عندئذ كمن يتحدث عن عملية جراحية لاشفاء من آلامها.

ومن هنا ينطلق مبدأ أساسي لا يمكن الحيدة عنه أو الرجوع فيه أو التأثير عليه من قريب أو بعيد، ونعني به حرية المواطن العربي في دخول الدول العربية زائراً أو مقيماً، عاملاً أو مستثمراً، لاجئاً أو مريضاً، متعلماً أو عالماً، بانياً أو مفكراً.

فالوطن العربي للجميع. وتكامله عضوياً وانسانياً آت لامحالة، والمصير العربي والمستقبل للشعوب الخالدة.

ومن هنا أيضاً ينطلق أول مبدأ مصري وهو أن أي مواطن عربي من حقه أن يدخل مصر ضيفاً عزيزاً كريماً بين أهله وفي بيته، لا يحكم تحركاته أو تصرفاته غير القوانين السائدة التي يشترك في احترامها مع شقيقه وأخيه المواطن المصري.

إن ذلك لا ينبع من العاطفة وحدها ولكنه ينبع من الحقيقة التاريخية الأزلية. أن أي حاكم عربي مهما بلغ شذوذه وتعنته وحقده ومهما كانت اجادته

في التأثير على عواطف الجماهير، فإن هذه المحاولات مصيرها الفشل الذريع لأن الشعوب سرعان ما تفيق، وسرعان ما تعي الحقائق، والتاريخ خير من يعطي الإجابة عن مصير هؤلاء الحكام.

يريدون عزل مصر.. والأيام والشهور والسنين تثبت العكس تماماً. يريدون عزل الشعب المصري، والشعوب العربية تشارك المصريين الحب والوفاء لوقفات الرجولة والتضحية والفداء. يريدون تشويه المواقف المصرية، والشعوب العربية تعي وتفكر وتقدر وستقول كلمتها عندما تحطم الإرهاب والتصفيات الجسدية والمعنوية.

إذن.. السؤال الكبير هو:

هل يمكن أن يعود شكل العلاقات المصرية العربية إلى الشكل التقليدي قبل تطاول الحكومات العربية على مصر وشعبها؟.

وهل نعطي هذه الحكومات نفس الحجم الذي كنا نعطيه لها عندما كنا نتحدث بالمنطق وهم لا يفهمون، وعندما كنا لا نتدخل أو نعرض لشؤونهم الداخلية وهم يريدون فرض وصايتهم علينا؟

لكي لا ننسى.. ماذا فعلوا؟
قطعوا العلاقات الدبلوماسية والتجارية.

قطعوا المساهمات المالية سواء على مستوى المشروعات، أو القروض ما كان منها من حكومة إلى حكومة أو من الصناديق العربية للتنمية.

اثاروا حملات الحقد والكراهية التي وصلت إلى حد الضغط على بعض الدول الغنية المتقدمة لوقف المساعدات عن مصر لكي لا تتعرض هذه الدول لإجراءات التهديد باستخدام سلاح البترول.

حاولوا تشويه سمعة مصر النقدية لإيقاف أي معونات مالية أو اقتصادية

للحد من أي تقدم منشود يهدف إلى رفع مستوى معيشة الشعب المصري الذي ضحى وانفق واستشهد ابناؤه على مدى ثلاثين عاماً.

لم يتركوا منصباً للمصريين في المنظمات العربية أو الدولية إلا وحاولوا انتزاعه لصالح عراقي أو سوري.

كل ذلك بطبيعة الحال- تم اتخاذه بهدف اخراج الشعب المصري وحصاره اقتصادياً ومالياً. ذلك ببساطة لأن تنفيذ أي مشروع يعود انتاجه وعائده إلى الشعب المصري.

هذه القرارات اتخذتها حكومات الدول التي اشتركت في مؤتمر بغداد.

وهناك قرارات جديدة الغرض منها حصار أكبر ضد مصر وشعبها تتخذها جبهة الرفض وهي الجزائر وسوريا وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وليس مجال الحديث هنا عن صمود مصر لأنها كانت على حق عندما اختارت طريق السلام الذي وافق عليه مؤتمر بغداد نفسه، أو لأنها تواجه كل القرارات التي تصدر عن مثل هذه المؤتمرات، أو لأنها على استعداد تام لما تأتي به الأحداث. لأن ذلك كله تؤكده مكانة مصر وطاقاتها. بل سيسمعون قريباً ما ستعلنه مصر من إعادة ترتيب بيتها بلا خوف أو عقد، بهدف زيادة القدرة الاستيعابية وتنفيذ المشروعات المخططة بأقصى سرعة ممكنة وارساء قواعد أكبر للديمقراطية والحريات تتحدى فيها أي دولة عربية لن تقترب لتنفيذ جزء ضئيل منها.

نقول ذلك لنضع سؤالاً جديداً:

هل نساوي في عودة علاقاتنا المقبلة بين الدول التي اشتركت في مؤتمر بغداد ونفذت مقرراته ثم قامت بتعديلها بقدر ما تسمح به ظروف الضغط

والارهاب، وبين تلك الدول التي تستمر في تشويه سمعة مصر ومحاولة تجويع شعبها كدول مجموعة الرفض التي تجتمع حتى أمس تحت مظلة الحقد والكراهية والمزايدة؟

هل يكون القرار هو حتمية عودة جميع هذه الحكومات إلى حجمها الطبيعي؟ وان يتم التعامل معها وفقاً لهذا الحجم؟

ماذا عن الدول العربية التي وقفت إلى جانب مصر واستراتيجيتها؟

وثمة ٣ أسئلة أخرى على جانب كبير من الأهمية نطرحها للمناقشة الجادة:

أولاً: هل المطلوب من مصر أن تسقط إتفاقية كامب ديفيد، وتعيد ٨٠٪ من أراضي سيناء التي عادت إليها بأهلها وخيرها؟ وهل تسقط التزامها الدولي الذي تعهدت به بكل الشرف وبكل الجدية وبكل حرية الإختيار الذي أيده الشعب المصري؟

ثانياً: هل تكتفي مصر بما أحرزته من تقدم في ضوء إتفاقية كامب ديفيد، وتوقف بالتالي اجراءات تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل؟ وهل توقف عندئذ جميع الجهود التي تبذلها مصر في مفاوضات الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة لوضعهم على طريق حق تقرير المصير بعد الفترة الانتقالية؟ وهل بذلك نوافق على تسليم قيادتنا لمثل الذين يجتمعون من وقت لآخر في ليبيا، وبالتالي نقف إلى أن تعطينا هذه القيادات الشاذة التصريح بتكملة المشوار؟

ثالثاً: هل تستمر مصر في تحمل مسؤوليتها التاريخية لإقرار السلام الشامل والدائم في المنطقة غير عابئة بهذه الإنفعالات والمزايدات؟.

عندما نضع جميع هذه الأسئلة فإننا:

١ - لا نضعها على سبيل الحصر، ولا ينبغي الالتزام بحدودها.

٢- لن يشكك أحد في زعامة مصر العربية مهما بلغ صلفه وعناده. بل يمكن القول ان زعامة مصر هي مصير وقدر لا تقدر على رفضه وليس لها خيار فيه. ومن هذا المنطلق سيظل على مصر مسئولية وسيظل لمصر الدور الأساسي في الدفاع عن الشعوب العربية الأصيلة الشقيقة.

٣- لا يمكن عزل مصر ولكن بعض الحكام وعلى رأسهم حكام دول الرفض يصرون على عزل انفسهم ولتساعدهم عين البصيرة والرؤية دون حقد على تحديد مدى حجم مصر عالمياً ومدى قوة تأثير مصر وزعيمها في جميع الدول المتقدمة.

٤- إن مناقشاتنا وحوارنا لا نهدف فيه أو منه أن تتخذ قرارات تقوم على العاطفة، أو أن تتخذ هذه القرارات تحت وطأة الظروف الحالية وما يصدر عن هؤلاء الحكام من قرارات مجنونة وغير مسئولة.

إننا نتحدث ونتحاور ونناقش «مصر والواقع العربي الجديد».

١٦ ابريل (نيسان) ١٩٨٠

مؤتمر القمة.. الذي تحتاجه الدول العربية

كان السؤال الكبير الماثل أمامنا منذ فترة هو: من يجلس مع من في قمة عمان العربية المزمع عقدها خلال عشرة أو خمسة عشر يوماً؟. وجاءت الإجابة على هذا السؤال واضحة وأليمة..

واضحة لأن الخلافات تملأ الساحة العربية طولاً وعرضاً.

وأليمة لأن القمة العربية الجديدة- بافتراض انعقادها- لن تخرج عن السيناريو المعروف والاخراج معاد أكثر من مرة في فيلم عربي.. يبدأ بالكاميرات ثم بالتصريحات عن القضايا الخطيرة والحاسمة التي لن يخرج الرؤساء والملوك قبل انهائها لوضع العالم كله أمام مسئولياته.. وتبدأ الاجتماعات بعد ذلك بخطب وشعارات جديدة ثم انتقادات عنيفة للدول العربية بعضها البعض، ويتم تأجيل الجلسات وصولاً لقرارات تخدم الساحة العربية العليا.. ويخرج المجتمعون على الشعوب العربية الحزينة الصابرة ببيان لا يفهمه عادة إلا واضعو صيغته، وبقرارات معروف سلفاً انها لن تنفذ ولن ترى النور، لأنها ضد الواقع وضد العصر الذي تعيش فيه، وكأن الرؤساء والملوك بحضورهم قد اشتروا عاماً جديداً يخدرون فيه شعوبهم، وكأن هذا العام لا يعني خسارة أكبر للقضايا العربية، أو أنه لا يعني ضياعاً أعمق للقضية الفلسطينية والأرض العربية المحتلة ولبلد كلبنان.

ليس معنى ذلك أن مصر تقف موقفاً سلبياً فيما يدور ويحدث على الساحة العربية؟ وليس معنى ذلك أيضاً أنها تقف موقف المتفرج على هذه المشاهد الحزينة على شاشات كل بيت من بيوت الأمة العربية.

١ - فقد ساهمت مصر بكل ما تملك- رداً على من انكروا بحقد دورها- بالدماء الزكية لأبنائها، حماية للكرامة العربية والأرض العربية. وتكوينا بعد ذلك للثروات التي تراكمت بعد انتصار اكتوبر على الجبهة المصرية. وكنا على يقين أن هذه الثروات ستعود بالخير والحضارة والتقدم على كل من يعيش على الأرض العربية، وهو أمر لم يتحقق حتى الآن. وتضيع الثروات وتبدد في حروب ومؤامرات وانتهاكات وخلافات وتدخلات بين الدول العربية وبعضها، وبين الدول العربية والاسلامية من جهة أخرى.. ذلك مما يزيد الحزن والألم.

٢ - كان هناك النداء إلى الدول العربية الذي دعا فيه الرئيس السادات إلى وقفة موضوعية.. دعا إلى وقفة صادرة عن تجرد وأمانة.. تجرد عن مطالبات الزعامة وسياسات المحاور، ووعي بما ينتظر الأمة العربية من هذا الجمود السياسي الذي تظن الدول العربية الرافضة أنه قمة ممارسة العمل السياسي.

نقول «إذا كانت بعض الدول الرافضة تعتقد أنها بحكم ما تمتلكه من ارصدة مالية وموارد بترولية تستطيع ممارسة ترف الجمود السياسي فإنها تعرض نفسها بدون ان تدري إلى أخطار لا حدود لها». ليت ذلك الخطر ينصب فقط على هؤلاء الحكام ولكنه للأسف الشديد ينعكس تماماً على الشعوب العربية.

وخير مثل على ذلك ما قاله لي مصدر فلسطيني منذ أيام «أنه في ضوء تصريحات الرئيس الأمريكي المنتخب بأن منظمة التحرير منظمة ارهابية قد أصبح من الواضح ان المنظمة تحتاج إلى جهود شاقة ومكثفة إلى العودة

للإعتراف بالصياغات القديمة التي كان قد تم التوصل إليها بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ما أعنيه هو أن الجمود وعدم الحركة يعودان بنا دائماً إلى ما كنا نرفضه في الماضي. فكان هناك قرار التقسيم. وكان قرار ٢٤٢ وتدللنا عليها. وهناك اتفاقيات للسلام رفضها البعض دون أن يقرأها، ودون فهم للتوازنات الدولية والقدرة على التقدير الدقيق للإمكانيات العسكرية والسياسية والاقتصادية للدول العربية ولغيرها من دول العالم والمنطقة.

٣- ارتبط بنداء الرئيس السادات للأمة العربية دعوته في خطابه أمام الجمعية التأسيسية لجامعة الشعوب العربية والإسلامية للعمل على رفاهية الشعوب وأنه لا معركة بين مصر وبين الدول العربية، واننا لسنا وراء زعامة أو قيادة.. كفانا بالفعل وكفى الشعوب العربية ما تواجهه من مغامرات القادة وشطحات الزعماء التي عادت بالموت على الآلاف من البشر، وكان الدمار والتخريب من نصيب المرافق والمصانع والمنشآت التي كانت تعود بالخير والبركة على الملايين.

قد يخرج رئيس أو ملك شجاع ويرفض سياسة النعام العربية وينادي بإعطاء الأولوية على الفور للقاءات ثنائية تمهد- بحق وأمانة- لمؤتمر قمة عربي حتى ولو استغرق الأمر ٤ شهور جديدة. قمة تحدد حجم ما تواجهه الأمة العربية من كوارث، وتحدد البدائل الإيجابية الواضحة لحل القضايا الرئيسية الراهنة في ضوء الظروف الدولية والاقليمية وإمكانيات الدول العربية.. قمة تدرس بعمق سلبيات الماضي وتواجه الأزمة الحادة في الحاضر وترى المستقبل بروح ايجابية.

الجمعة ١٤ نوفمبر ١٩٨٠

٣٤ ساعة تاريخية
وقفة مع العالم العربي

كانت أول زيارة لي للخرطوم عاصمة السودان الشقيقة.. الهبوط على أرض أي دولة يزورها الإنسان لأول مرة يفرض تساؤلات كثيرة قبل الزيارة وبعدها. صحيح أن ما نعلمه وما تعلمناه عن العلاقات المصرية السودانية كثير وعميق وغزير، وهو أمر يطول شرحه فالتاريخ والجغرافيا يؤكدان الاستمرار الأبدي لهذه العلاقة إلى نهاية هذه الدنيا.

لم يكن غريباً، وتلك هي زيارتي الأولى للسودان أنه رغم طيران يقرب من الساعات الثلاث ان يحس الإنسان للوهلة الأولى أنه أمام نفس الأهل، انه الدم والرحم والتاريخ بالفعل.. وفاضت المشاعر من فرط الحماس الدافق، والحب الصادق، ومودة الترحيب النابعة من القلب- لا شيء قد تغير بالتأكيد عندما بدأ الموكب يسير على ضفاف النيل وأهل السودان على الجانبين.. نحن بالفعل كأننا في الأقصر أو في أسوان.

.. كان السؤال الأول إذن: هل من الممكن أن تتوقف العلاقات بين مصر والسودان فترة من الزمن تطول أو تقصر: هل يتم ذلك ونحن نشرب من نهر واحد تمر مياهه المتدفقة من المنبع لتصب عندنا. هذه المياه التي تروي الإنسان والأرض وتعود بالخير على السودان قبل أن تنشر الرزق والعيش على الشعب المصري. كان الرد الطبيعي انه لا يمكن اعتبار ما حدث في العلاقات

الدبلوماسية حتى مجرد توقف لسحب السفراء وإنما كان نوعاً من الابطاء في حتمية عودة السفراء بعد أن تم سحبها تبعاً للظروف العربية. فالتعاون العسكري لم يتأثر، والتبادل التجاري كان مستمراً، ومشروعات التكامل موجودة، وإن كانت قد تعطلت لظروف تخرج تماماً عن طبيعة سحب السفراء. لذلك كله كان لابد أن يعود الحب والإخاء أكثر مما كان.

ونضيف إلى ذلك عدة أسباب رئيسية وموضوعية.

أولاً: إن الرئيس جعفر نميري في ضوء تجربته وممارسته للحوار مع كل الأطراف ولمدة عامين تقريباً أصبح لديه اقتناع كامل بأن القضية الفلسطينية التي اجمعنا على أنها القضية الرئيسية في مشكلة الشرق الأوسط أصبحت قضية يتاجر بها للأسف: أصحابها ويتاجر بها أيضاً هؤلاء الذين يخافون أن تسقط انظمتهم إذا ما تم حل هذه القضية. فالمقاومة الفلسطينية أصبحت تلعب على وتر الخلافات العربية بدلاً من أن تأخذ قضيتها في يدها وبعيداً عن هذه الخلافات الحزبية والشخصية التي سادت العالم العربي. والمقاومة الفلسطينية تجزأت إلى شيع وأحزاب تتبع موسكو وتتبع دمشق وتتبع طرابلس وتتبع بغداد بدلاً من توحيد جهودها واجماع إرادتها في شكل حكومة مؤقتة لها معايير واضحة وميزانية سليمة تدعم نشاطها وتعود بالخير على ساكني المخيمات وتعزز صمود أهل الأرض المحتلة.

ليس هناك على سبيل المثال ما يضر بالنسبة للرئيس نميري توجه ياسر عرفات وأعضاء المجلس التنفيذي الفلسطيني إلى معمر القذافي وهو الذي يريد اسقاط الحكم الشرعي في السودان وهو الذي يمنع منذ فترة غير قصيرة المساعدات عن المنظمة وطرد ممثليها لإصراره على استخدامها كأداة للارهاب الدولي الذي يتزعمه.

ثانياً: إن الرئيس جعفر نميري أصبح أيضاً على اقتناع بأنه لا بد من وقفة مع العالم العربي ليراجع نفسه. ذلك أن السودان يلعب دوراً تقليدياً غير جديد في قضية التضامن العربي برز منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي في أغسطس ١٩٦٧ بعد الهزيمة والذي تم فيه تقديم الدعم المالي لمصر لإعادة تسليح قواتها المسلحة.

كما أن ذلك يتم ايماناً من الرئيس السوداني أن العالم العربي يفتقد عنصر القوة، وان مصر دون العالم العربي لا بد وانها تفتقد الأهل حتى وان كانت غاضبة منهم.

وفي اعتقادنا ان الوقفة مع العالم العربي لا بد ان تتم بمراجعة المواقف العربية وأهدافها. فمن غير المعقول ان تهدد سوريا بالاعتداء على الأردن من وقت لآخر ثم ينتهي التهديد بعد أن تدفع السعودية الأموال المطلوبة. أو أن تفتعل سوريا أزمة مثل أزمة الصواريخ على الأرض اللبنانية استرجاعاً للدعم المالي الذي أوقفته السعودية والكويت، أو تغطية للموقف الداخلي المتدهور أمام حافظ الأسد وشقيقه، بغض النظر عن الأخطار التي تهدد لبنان وتهدد المنطقة كلها.

ثالثاً: أنه يتضح من خطاب الرئيس السوداني في عيد الثورة أو تصريحاته في المؤتمر الصحفي انه قد أصبح على اقتناع بأن المصالحة العربية لا يجب بالضرورة أن تكون مصالحة كاملة يتم فيها اتفاق جميع الأطراف على جميع القضايا وتفاصيل حلولها. فليس هناك ما يمنع أن يختلف العرب حول وسائل التنفيذ طالما أن جميع هذه الوسائل تؤدي إلى الهدف الكبير وهو حل القضية العربية التي تتمثل أساساً في القضية الفلسطينية وانهاء الاحتلال من الجزء الباقي من الأرض العربية. لكن هناك علاقات لا بد من استمرارها بين الدول العربية لإنهاء التغلغل الشيوعي والتخلف الاقتصادي.

ونحن أيضاً على اقتناع كامل بأن جميع المشاكل العربية لن تحل مرة واحدة ولكن هناك عدة صيغ للمصالحة العربية تحتاج إلى جهد ابتكار جديد قد يوصل إلى حل مشكلة بعد أخرى.

وعودة إلى المهمة التاريخية التي اشترك في أدائها الرئيس نميري والرئيس أنور السادات والتي باركها وايدها الشعبان السوداني والمصري، فإننا نوضح في عجالة ايجابياتها الأساسية أفريقيا بعد أن حاولنا طرح أهميتها كتحرك يقرب وجهات النظر بين مصر والدول العربية:

١- إن هناك تطابقاً كاملاً بالنسبة لإستراتيجية مصر والسودان إزاء علاقاتنا الأفريقية. هذه الاستراتيجية تقوم على أساس الالتزام بمبدأ عدم تدخل أى دولة أفريقية فى الشئون الداخلية للدول الأخرى وكذلك التطبيق الكامل لمبدأ عدم الاستيلاء على أراضي الدول الأخرى بالقوة.

٢- إن مصر وافقت على الفور على حضور المؤتمر الذي دعت إليه السودان لدول حوض النيل، مما سيكون نتيجته انشاء أول منظمة من هذا النوع لتضع أسس التعاون بين هذه الدول في استخدام مياه النيل وتنظيم استهلاك هذه المياه وزيادة عائد خيراتها لجميع هذه الدول، صحيح أن هذا الجهاز يعتبر جهازاً فنياً إلا أنه سيتحول بالضرورة إلى جهاز سياسي يرعى ويدعم العلاقات بين الدول التسع الواقعة على حوض نهر النيل.

٣- إن مصر والسودان سيشتركان وعلى أعلى مستوى في اجتماعات هيئة الوحدة الأفريقية في نيروبي والتي يحضرها رؤساء حكومات ٥٠ دولة أفريقية. وستساهم مصر والسودان في ايجاد جميع الوسائل التي يكون من شأنها دعم هذه الهيئة التي ينتميان إليها وحمايتها من محاولات الاستقطاب من جانب الاتحاد السوفييتي أو من جانب دول الرفض التى تدور في فلكه أو من جانب التدخل العسكري.

أما من ناحية التنسيق الثنائي بين مصر والسودان دعماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل منهما فإنه يجب الاعتراف أنه لا بد من ايجاد تفكير وأسلوب جديد بعيد كل البعد عن طريقة تفكير وأسلوب الجامعة العربية الذي يتخذ القرارات وينظم الزيارات. ودون دخول في تفاصيل وسائل التكامل بين البلدين فإن البداية هي: ان تكون هناك أجهزة مستقلة محدودة لها سلطات واسعة تمكنها من اتخاذ القرارات الأساسية التي تحقق مصالح الشعبين.

قرارات كثيرة وأهداف قريبة وبعيدة تم تحديد التحرك من خلالها، انها بحق ٣٤ ساعة تاريخية.

٢٧ مايو ١٩٨١

عربدة حكومة بيجين
ونتائجها على المنطقة!

اسئلة عديدة تدافعت وتزاحمت في الاذهان حول مغزى وابعاد الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي. كانت الإجابات جميعها تشير إلى مناحم بيجين رئيس الوزراء الاسرائيلي تاريخاً وفكراً ومصيراً.

١ - إنه منذ البداية الأولى يحول بلاده إلى ترسانة مسلحة ترأسها مؤسسة عسكرية متكاملة، تصدر أوامرها على الفور باعتداءات هي في غالبيتها لا يبررها منطق أو سلامة أو مسئولية.

٢ - إن نظرية الأمن التي ابتدعها وتغنى بها دائماً مناحم بيجين هي مجرد دعوى لضم الأراضي بل وللتوسع وأنه قد آن الأوان لتعلم الولايات المتحدة والدول الأوروبية أن دعاوى الأمن هي دعاوي باطلة وأن الذي يهدد أمن الدول العربية هي حكومة اسرائيلية غير مسئولة قد يرأسها رئيس وزراء كمناحم بيجين. وأنه قد آن الأوان أيضاً أن يتفهم المجتمع الدولي كله ما نادت به مصر وتنادي به دائماً من أن الأمن من حق جميع الأطراف.

كيف يمكن أن يتقبل الرأي العام العالمي حجة اسرائيل الباهتة أن من حقها الاعتداء على العراق وهي دولة ذات سيادة. وتدمر المفاعل النووي

الذي أنشىء بالفعل لأغراض سلمية حيث وافقت العراق على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقبلت بمقتضاها التفتيش الدولي.

إن انتاج قنبلة ذرية يحتاج إلى أربع أو خمس سنوات بعد تشغيل المفاعل وفقاً لأحسن الظروف والتقديرات، وليس هناك بشهادة الدول المتقدمة جميعاً أي دليل على أن العراق تفكر في المستقبل القريب في صنع القنبلة الذرية.

كيف يمكن قبول هذا التبرير المخزي في الوقت الذي تملك فيه اسرائيل مفاعلا ذرياً انتج بالفعل قنابل نووية!. هل اسرائيل والحكومة الاسرائيلية «على رأسها ريشة» أم انها تريد الاستمرار في سياسة «اليد الطويلة» تضرب في المكان الذي تريد، وفي الوقت الذي تختاره، دون رقيب أو رادع أو حساب؟

٣- إن نوايا منحم بيجين أصبحت واضحة تماماً في أنه لا يريد أي علاقات متميزة أو حسنة بين الولايات المتحدة والدول العربية لذلك كانت اعتراضاته دائماً حول تسليح الدول العربية بالأسلحة المتقدمة. أكبر دليل على هذا تلك الضجة التي تفتعلها اسرائيل ومؤيدوها حول مد السعودية بطائرات (أواكس) للانذار المبكر. الهدف الكبير لاسرائيل هو منع هذه الأسلحة عن الدول العربية لتتمادى في اعتداءاتها.

٤- إن دعوى خوف الحكومة الاسرائيلية من قيام دولة وحكومة فلسطينية غير مسئولة اصبحت دعوى مرفوضة، وممجوجة وتخفي وراءها الرغبة الأكيدة في عدم حل القضية الفلسطينية، ان قرارات الحكومة الاسرائيلية برئاسة مناحم بيجين تؤكد بكل الوضوح انها قرارات غير مسئولة وليست في مصلحة المنطقة التي نعيش فيها.

٥- شتان بين مسيرة أنور السادات تحقيقاً للسلام الشامل الدائم العادل وما يتخذه من قرارات ومبادرات متتالية وصولاً لهذا الهدف الاسمى، وبين

قرارات الحكومة الاسرائيلية برئاسة مناحم بيجين التي كانت تختار دائماً عملا غير مقبول تقوم به قبل أي مفاوضات تؤكد على معنى عملية السلام واستمرارها.

- بالأمس القريب ذهب السادات إلى شرم الشيخ ليطالب مناحم بيجين باعطاء كل الفرصة للمساعي الأمريكية لفرض السلام في لبنان باختيار جميع الأطراف، وكذلك وقف الغارات على المخيمات الفلسطينية جذباً للفلسطينيين للمشاركة الايجابية وأخذ قضيتهم في يدهم لتقرير مصيرهم بأنفسهم. وكذلك للاتفاق على ايفاد وفد مصري ليشترك مع الاسرائيليين والأمريكيين في وضع اللمسات النهائية للإنسحاب الاسرائيلي الكامل من سيناء وتسليم الثلث الباقي منها إلى المصريين.

الحقيقة كلها أن الرئيس السادات والشعب المصري من ورائه جادون في عملية السلام واختيارها بديلاً للحروب وسفك الدماء وتأخر مستوى معيشة الشعب. ولا شك عندنا في أن الشعب الاسرائيلي أيضاً قد سعد بهذه العملية، لكننا لا نجد أي تفسير لمثل هذا القرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية برئاسة مناحم بيجين سوى أنه لتصعيد الموقف المتفجر في المنطقة وايهام الشعب الإسرائيلي بأنّه لا يمكنه العيش في سلام وأنه يحتاج إلى قائد يتخذ القرارات في حرب هي في الواقع والحقيقة من صنع حكومته.

٦- لا شك عندنا في أن الولايات المتحدة سوف تعيد حساباتها وسياستها- مهما كانت الظروف أو الضغوط- فيما يجري في الشرق الأوسط نتيجة لهذه الاعتداءات الاسرائيلية التي تمنع أي استقرار في المنطقة.

الولايات المتحدة مطالبة بمد الدول العربية.. التي طالما وصفتها بالاعتدال، بجميع الأسلحة التي تحتاجها دفاعاً وحماية لنفسها من هذه

الاعتداءات التي تقع وفقاً لاختيار اسرائيل وحدها دون أي رعاية لمصالح أمريكا وأوروبا الغربية واليابان.

لا شك في أن الدول العربية البترولية تنتظر اجراء واضحاً من الإدارة الأمريكية والكونجرس الأمريكي خاصة بالنسبة لاستخدامات الطائرات الأمريكية والأسلحة المختلفة للاعتداء على دول عربية ذات سيادة. ذلك لأن أمريكا نفسها هي التي تحاول اقناع دول الخليج بأنها مهددة من الاتحاد السوفيتي وأنها على استعداد لمنع التغلغل السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط وإزالة هذا التهديد. مع اعترافنا بسرعة التغلغل الشيوعي في هذه المنطقة إلا أنه لا بد لنا من مشاركة اشقائنا العرب في أن ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية لا يقل خطورة عن الغزو السوفييتي بأي حال من الأحوال. إن التصريحات لا تكفي في مثل هذا الموقف الخطير الذي وصلت إليه المنطقة بعد هذا الاعتداء الاسرائيلي الذي لا مثيل له وان المطلوب هو الاجراء الحاسم الواضح الذي يحمي حقوق شعوب المنطقة العربية ويحمي بالتالي المصالح الحضرية للعالم المتقدم.

آن الأوان أن تعلم الولايات المتحدة ان اسرائيل لا تريد حلا لمشكلة الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية التي يجمع العالم أنها أساس ولب القضية كلها.. على أمريكا ودول أوروبا الغربية المساهمة بفعالية وجدية في حل القضية الفلسطينية بالتوازي مع قضية احتلال اسرائيل للجولان. بذلك يمكن حل الجانب الأكبر من قضية الشرق الأوسط وإحلال السلام في لبنان وفي كل المنطقة.

هناك تفسير مطلوب: كيف لم تعرف الولايات المتحدة مسبقاً بالاعتداء الاسرائيلي على بغداد؟.. هل يمكن قبول التفسير الذي يقول ان اجهزة الانذار المبكر التي تحملها طائرات «اواكس» الموجودة لدى السعودية حالياً

ويقوم بتشغيلها أمريكيون كانت تتركز على الخليج؟ هل تعتبر العراق من دول الخليج أم من دول المغرب العربي لا يمكن قبول مثل هذا الكلام على علاته.

قد تنبه الولايات المتحدة أن الاعتداء الإسرائيلي على العراق يقصد به دفع سوريا لعدم رفع الصواريخ من سهل البقاع افشالاً لمهمة فيليب حبيب وتذرعاً بحجة أن هذه الصواريخ تهدد أمن اسرائيل مرة أخرى لتضرب هذه الصواريخ وضرب سوريا وأهدافها العسكرية استكمالاً لخططها العدوانية.

أخيراً، إننا نتمسك بمبدئنا الثابت الذي يتلخص في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.. لكننا على يقين أن الشعب الاسرائيلي سوف يقول كلمته الأخيرة في صناديق الانتخابات. عندئذ سيؤكد الشعب الاسرائيلي على اختيار السلام لا استخدام الأسلحة والطائرات مما يفقد الثقة في امكان استمراره ومما ينهي حلم العيش في أمن وأمان لجميع دول المنطقة.

١٩٨١/٦/١٠

عودة مصر للعرب
أو عودة العرب لمصر

ارتبطت زيارة الرئيس حسني مبارك لسلطنة عمان لمدة يوم واحد بتساؤلات بل بتكهنات كثيرة.. قد يكون السبب وراء ذلك أن السلطان قابوس وجه الدعوة للرئيس اثناء وجوده في واشنطن، مما يعكس الحرص على توجيهها واتمامها بسرعة. أو قد يكون السبب هو قرب موعد الإنسحاب الاسرائيلي النهائي من بقية الأرض المحتلة في سيناء. وربط هذا وذاك بإمكانية عودة مصر إلى العرب أو عودة العرب إلى مصر.. ويزيد من الدهشة أن التكهنات بلغت إلى حد القول أن الرئيس مبارك سوف يجتمع في العاصمة العمانية بممثلي بعض الدول العربية أو أنه سوف يغادر «مسقط» بعد ذلك لزيارة بعض عواصم الخليج العربي.

الحقيقة الأساسية في هذه الزيارة أن مصر وعمان تربطهما علاقات جيدة وطيبة، وأن قيادة عمان تتفهم واقع العصر وتؤيد اختيار السلام، كما أن مصر من جهتها لا تبخل بأي مجهود أو عمل من شأنه تقوية وتدعيم عمان، سواء عن طريق إمكانياتها وخبراتها أو عن طريق أصدقائها من الدول المتقدمة، ليس سراً بطبيعة الحال أن الرئيس حسني مبارك قد طلب دعم سلطنة عمان عسكرياً وتكنولوجياً لتتمكن من زيادة قدراتها على الدفاع عن نفسها ضد أي اخطار قد تهدد أمنها واستقرارها وتقدمها الاقتصادي

والإجتماعي الذّي يلاحظه الزائر في أول زيارة له وبسرعة فهناك على حدود عمان دولة كاليمن الجنوبية تم استقطابها كلية من قبل الاتحاد السوفييتي وتمثل بالفعل تهديداً مباشراً عليها. لذلك تعاني العلاقات بين الدولتين من التوتر الذي يؤثر بالتالي على علاقات عمان مع الدول الحليفة لليمن الجنوبية، وهي الدول التي تطلق على نفسها اسم «جبهة الصمود والتصدي».

وفي الوقت نفسه تتطابق السياسة الخارجية لعمان إلى حد كبير مع السياسة المصرية من ناحية صداقتهما الوثيقة مع الولايات المتحدة والحذر الشديد تجاه التغلغل السوڤييتي مع تأكيد مبدأ الرفض الكامل لسياسة الاستقطاب في المنطقة من قبل القوتين العظميين. وهما في ذلك قد وافقتا على اعطاء الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية عندما يقتضي الأمر ذلك ورفضتا إعطاء أي قواعد دائمة لها، وعلى حد تعبير السلطان قابوس: «اننا نقول «لا» للقواعد ولكننا نقول «نعم» للتسهيلات.. فالتسهيلات تعني تحسين وتوسيع مطاراتنا وموانئنا ومرافقنا لتصبح لديها القدرة على القيام بالخدمات المطلوبة منها. وفي النهاية يبقى كل شيء في أرض عمان ومن أجل عمان». ويقول السلطان قابوس: «إن السبب في ذلك هو أننا مطوقون ومهددون من كل جانب.. الاتحاد السوڤييتي في افغانستان. واليمن الجنوبية قاعدة عسكرية سوفيتية بكل معنى الكلمة. عشرون ألف كوبي في أثيوبيا. الصومال مهدد. باكستان وايران ترزحان تحت التهديد السوفيتي لأسباب مختلفة. حصار الكماشة مكتمل حولنا من انجولا إلى افغانستان. ونحن بوابة الجزيرة العربية وطريق البترول إلى العالم الغربي الصناعي. ونحن هدف سريع غير أن الذي يروع اعداءنا هو علمهم بأن لنا أصدقاء في الغرب».

لذلك لم يكن مستغرباً أن يزور الرئيس حسني مبارك عمان ليتحدث مع السلطان قابوس عما دار في زيارته لأمريكا ودول أوروبا الغربية ولينقل إليه

نتائج اجتماعاته مع الرئيس الأمريكي ريجان وأعضاء الكونجرس ومجلس الشيوخ وبالتالي آراء كل هؤلاء في وسائل دعم «عمان وأمن دول الخليج».

ومن الطبيعي أن تنتقل المحادثات إلى الموقف العربي وما يجري في الدول العربية من أحداث. ومن المعروف أن «عمان» لها دور نشيط في منطقة الخليج العربي، باعتبارها من أوائل الدول الخليجية التي تنبهت إلى موضوع أمن الخليج مع ايمانها بأنه ليست هناك دولة واحدة قادرة بمفردها على حماية الأمن هناك. كان لابد إذن من خلال هذا المسح الشامل للموقف العربي أن يتم بحث مستقبل العلاقات العربية في المرحلة القادمة.

إننا من المنادين دائماً بحتمية عودة مصر العربية إلى اشقائها العرب، لكننا على اقتناع كبير أيضاً بأن هذه العودة لابد أن تتم عن طريق زيادة الايجابيات التي يؤمن بها الجميع مع استبعاد السلبيات الموجودة واحدة بعد أخرى.

ذلك لا يعني أن هناك من يفرض شروطاً على العودة. لأن شمل الأسرة العربية سيتم اليوم أو غداً أو عما قريب. فالقضية هي قضية مصر التي اختارت بقرارها وإرادتها السلام كمبدأ تؤمن به طريقاً للحل السلمي الشامل العادل بعد تجربتها المريرة مع الحروب المتعددة وكانت نتيجة ذلك عقد اجتماع يفرض عليها عقوبات تبدأ بالحرمان من مزايا علاقات العائلة الواحدة إلى تعقبها لمحاولة عزلها وابعادها عن كل مؤتمر اقليمي بهدف عزلها دولياً. وفي الوقت نفسه هناك سلبيات كثيرة تبرز في علاقات الدول العربية بعضها ببعض. كلنا نعلم مدى توتر العلاقات بين الأردن وسوريا، وسوريا والعراق، والعراق وليبيا، والمغرب والجزائر، ووضع لبنان الغريب المطحون بين شقي الرحى.

المسألة إذن هي مسألة وقت تحاصر فيه السلبيات ويتم تصفيتها وتتعمق فيه الايجابيات وتتضاعف. وهو أمر لا يرتبط على الاطلاق بـ ٢٦ ابريل، أو ٢٦

سبتمبر أو ٢٦ من أي شهر. لكنه يرتبط كما قلنا بأسس عودة الصف العربي وتكامل التضامن العربي غير أن الذي لابد أن يكون واضحاً هو أن موعد ٢٦ ابريل لا يعني تراجع مصر عن اختيارها أو التزامها باختيار السلام أو استمرارها في محاولتها وضع الفلسطينيين على طريق اتخاذ قرارهم بأنفسهم.

ما يعنيه هذا التاريخ بالنسبة لنا هو التركيز على قضايانا الداخلية. هناك قضية مستقبل مصر الاقتصادي والاجتماعي. وهناك قضية شعب ضحى في الحروب ويأمل في معيشة كريمة، وهناك قضية شعب جرب الاعتماد على الذات مستعيناً بالأصدقاء لدفع حركة التنمية.

كل ما نطلبه من الخبرات المصرية هو عدم الخوف من «وضع الجرس في رقبة القط». فالحلول الممكنة اليوم هي مستحيلة غداً. وهذه بلدنا. وهذه ارضنا. ولن يحل مشاكلنا أحد غيرنا.. وذلك موضوع آخر.

الخميس ١٩٨٢/٢/١٨

حول زيارة مبارك
وسياسة الممكن والمستحيل

كانت قضية الشرق الأوسط هي الموضوع الأهم دائماً على مائدة المباحثات في كل عاصمة زارها الرئيس حسني مبارك خلال رحلته الأوروبية السريعة..

كان الموضوع الأول وهو يجري مباحثاته الهامة مع الرئيس اليوجوسلافي ستامبوليتش في بلجراد..

وكانت الموضوع الأساسي على مائدة مباحثاته مع الرئيس الروماني شاوشيسكو في بوخارست وكانت القضية الرئيسية على مائدة المباحثات في اللقاء الهام الذي عقده مع الرئيس الفرنسي ميتران في باريس.

كانت قمة «فاس» تبحث القضية في المدينة المغربية البعيدة بشمال أفريقيا- وكان الرئيس مبارك يركز عليها جهوده خلال مباحثاته في المدن الأوروبية الثلاث.. اختلفت الجهود والاجتهادات ولكن اتفقت الأهداف إلى حد كبير.. وربما للمرة الأولى.

فخلال رحلته الأوروبية التي تأتي في أعقاب التطورات الدرامية الهامة التي شهدتها المنطقة.. عاد المجتمعون في فاس إلى موقف مصر السياسي من القضية.. واعترفت مبادرتهم بأن الاستراتيجية المصرية للسعي لحل القضية وانتزاع الحقوق المغتصبة كانت الخطوة العملية الأولى في الطريق الذي رأت قمة فاس أنه الطريق المؤدي إلى اقرار السلام والإعتراف بالحقوق المشروعة.

وخرجت صحيفة «لوموند» الفرنسية لتعلن في افتتاحيتها قبل أن يصل الرئيس مبارك إلى باريس بساعات «إن السلام الذي تقرر في كامب ديفيد لم يعد مرفوضاً الآن من العرب.. وأن مصر الآن لم تعد في موضع الإتهام من العرب بالخروج على اجماعهم.. وإنما أصبحت - وهي كذلك بالفعل - من الدول الرائدة لجهود السلام ولحل النزاعات الدولية سلمياً عن طريق التفاوض»..

ولم يكن ذلك هو كل ما تحقق خلال الرحلة السريعة التي استغرقت ٥ أيام وغطت ٣ عواصم أوروبية وشهدت جلسات مباحثات مكثفة مع ٣ من الرؤساء الأوروبيين البارزين.

في بلجراد نجحت زيارة الرئيس مبارك ليوجوسلافيا في إذابة الثلوج التي تراكمت نسبياً على العلاقات المصرية اليوجوسلافية خلال السنوات الأخيرة.. كان اللقاء الأول بين الرئيس حسني مبارك ورئيس اتحاد الجمهوريات اليوجوسلافية بيتر ستامبوليتش..

.. وكانت أيضاً الزيارة الأولى لرئيس مصري إلى بلجراد منذ ٤ سنوات، كانت العلاقات مع الضلع الثالث لمثلث عدم الانحياز المكون من مصر والهند ويوجوسلافيا تفتقد حرارتها التقليدية.. بسبب بعض الظروف السياسية وبعض العلاقات الاقتصادية بين يوجوسلافيا وبعض الدول العربية الأخرى.. فجاءت زيارة الرئيس مبارك لتعيد إليها حيويتها وحرارتها..

استقبل الرئيس مبارك بحرارة صادقة من المسئولين اليوجوسلاف.. وشهدت جلسات مباحثاته معهم تطابقاً شبه كامل في الرؤية تجاه معظم القضايا الدولية وأهمها قضية الشرق الأوسط والحقوق المشروعة للفلسطينيين.

واتفقت الأراء على ضرورة احياء دور حركة عدم الانحياز وتجنيبها مخاطر الاستقطاب الدولي.. ودعم دورها في العلاقات الدولية.. وأكدت الظروف الدولية أهمية إحياء كتلة عدم الانحياز ودعم دورها في

إقرار السلام العالمي ودعم حركات التحرر الشعبي فلقد كانت المباحثات تركز على إعطاء الحركة دفعة قوية في إقرار السلام العالمي في نفس الوقت الذي تجري فيه قوات القوتين العظميين مناوراتها الضخمة بأحدث أسلحة الدمار في أوروبا، فقد كان مائة ألف جندي من قوات حلف وارسو يشتركون في المناورات العسكرية للحلف؛ ثم ما لبثت الأنباء أن تناقلت أن ٢٠٠ ألف جندي من قوات حلف الاطلنطي قد بدأوا أيضاً مناوراتهم بالذخيرة الحية..

وكان المغزى مفهوماً.. والإشارة واضحة!

فالقوتان العظميان بعد أن فشلت محادثات الحد من الأسلحة قد اختارتا تصعيد الموقف.. والتهديد بالقوة العسكرية وحدها!

من هنا اتفقت آراء مصر ويوجوسلافيا على ضرورة تجنيب حركة عدم الانحياز مخاطر الاستقطاب الدولي وعلى ضرورة الحفاظ على استقلال إرادتها الدولية كقوة تسعى لإقرار السلام.

وفي بوخارست عبرت الصداقة الرومانية المصرية التقليدية عن نفسها في صورة الاستقبال الشعبي والرسمي الحار الذي استقبل به الرئيس مبارك في أول زيارة له لرومانيا عقب توليه الرئاسة في مصر.

كان الرئيس شاوشيسكو الذي جمعته من قبل لقاءات عديدة مع الرئيس مبارك في بوخارست وفي القاهرة على رأس المستقبلين.. وفي جلسات المباحثات أكدت المناقشات أن مصر ورومانيا تتفقان في أن الاعتماد على الاتصال المباشر بين القوى المتنازعة هو الطريق السليم لحل الصراعات الدولية وأن المفاوضات هي وسيلتها الموضوعية.

واتفقت الآراء سواء في بلجراد أو في بوخارست على تأييد الخطوات المصرية للسعي لحل قضية الشرق الأوسط والاعتراف بحقوق الفلسطينيين.

كما اتفقت أيضاً على ضرورة دعم العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر وكل من يوجوسلافيا ورومانيا، وتم بالفعل التوصل إلى اتفاقيات ترفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى أكثر من ألف مليون دولار حتى عام ١٩٨٥.

أما لماذا اختار الرئيس مبارك أن يزور يوجوسلافيا ورومانيا في هذا الوقت بالذات فلأن كلتا الدولتين بالرغم من اشتراكية النظام في كل منهما فإن سياساتهما الخارجية تتميز بالفعل بدرجة كبيرة من الاستقلال عن السياسة السوفييتية ولانهما تسعيان بالفعل إلى تأكيد استقلالهما الوطني.. وإلى اتباع سياسات متمايزة عن سياسات القوى العظمى.. وهما في ذلك تتفقان مع رؤية مصر ومع خطها السياسي.

وفي باريس فرضت قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية نفسها على مباحثات الرئيس مبارك والرئيس الفرنسي ميتران التي استغرقت ساعة ونصف الساعة.

وكان وصول الرئيس مبارك إلى باريس- وقمة فاس تستعد لإعلان مقرراتها- حدثا هاماً جذب اهتمام ممثلي الصحافة العالمية الذين حاصروا الرئيس مبارك على باب قصر الاليزيه عقب انتهاء المباحثات..

وأجاب الرئيس مبارك على كل الاسئلة بصراحة وبساطة..

لقد أكدت مباحثاته مع الرئيس ميتران أن مصر وفرنسا تؤيدان كل الجهود المبذولة لحل القضية.. مهما كانت مسمياتها- ومهما كان مصدرها وانهما لا تتمسكان بالمبادرة- المصرية الفرنسية كأساس وحيد للحل.. وانما تؤيدان كل الجوانب الايجابية في المبادرات المطروحة.. وان المهم هو التنفيذ..

أو بمعنى آخر المهم هو التوصل إلى صيغة ايجابية يمكن تنفيذها مهما كان الإسم الذي تحمله.. ومهما كانت العاصمة التي صدرت منها!

كذلك فقد أكدت المباحثات أن مصر وفرنسا تتفقان على ضرورة اعطاء الفرصة الكاملة للمبادرة الأمريكية.. للتأكيد على ايجابياتها من ناحية وللسعي من ناحية أخرى- عن طريق التفاوض- لمعالجة سلبياتها وللتوصل إلى أفضل الصيغ الممكنة للحل.

وبالضرورة فقد كانت مبادىء فاس موضع الاهتمام الرئيسي خلال المباحثات.

وقد كشفت الرؤية السياسية لها أن نقاطها الثماني قد كشفت عن حدوث تطورات وتحولات هامة في السياسة العربية تجاه قضية الشرق الأوسط تتركز في هذه العناصر:

١- إن مؤتمر قمة فاس قد اختار السلام بديلاً للحل العسكري كأساس لتناول القضية. وأن كانت مقررات بغداد قد اتخذت نفس هذا الطريق ولكن بصورة مهزوزة.

٢- إن مقررات فاس قد اعترفت ضمنياً لأول مرة من جانب قمة تمثل إرادة الدول العربية بإسرائيل كدولة من دول المنطقة.

٣- إن كل ذول جبهة الرفض- ما عدا الجماهيرية الليبية- قد اعترفت بذلك ضمنياً باسرائيل.. ووافقت على اعتماد سياسة السلام لحل القضية.. كما وافقت سوريا على هذه المقررات مقابل حصولها على الدعم المطلوب لإخراج قواتها من لبنان.

وبذلك تكون جبهة الرفض.. أو جبهة الصمود والتصدي قد انهارت وسقطت كل دعاواها أما موقف قمة فاس من مبادرة الرئيس الأمريكي ريجان فقد عبر بالفعل عن اتجاه عقلاني جديد يستحق التسجيل.. باعتباره تحولاً هاماً في العقلية العربية..

فقمة فاس لم ترفض مبادرة ريجان وإنما تركت الباب مفتوحاً لإجراء الحوار حول التحفظات العربية عليها..

وهذا الموقف الجديد من المفروض أن يفرض على الولايات المتحدة أن تتمسك بمبادرتها وبضمان تنفيذها.. خاصة وأنها لم ترفض من جانب العرب هذه المرة وانما من جانب شريكتها في اتفاقية التعاون الاستراتيجي اسرائيل.

وفي الحقيقة فإن مبادرة ريجان لا تختلف مع مضمون المبادرة العربية الأخيرة سوى في مبدأين أساسيين يمكن بالفعل التفاوض حولها. الأول هو قيام الدولة الفلسطينية والثاني الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين. أما باقي عناصر المبادرة الأمريكية فإن مضمونها لا يختلف كثيراً عن مضمون مبادىء فاس.. بل لا يختلف كثيراً أيضاً عن مضمون مبادىء واتفاقيات كامب ديفيد. فعلى سبيل المثال فإن المبدأ الذي ورد في ميثاق « فاس » والخاص بوضع الضفة وغزة تحت وصاية الأمم المتحدة لبضعة شهور قبل قيام الكيان الفلسطيني يقابله في اتفاقيات كامب ديفيد المبدأ الذي ينص على تشكيل اللجنة « الدائمة » للتنسيق بين السلطة الفلسطينية المنتخبة والسلطة الاسرائيلية في الضفة وغزة خلال مرحلة الانتقال.

بل ربما كان هذا المبدأ في اتفاقيات كامب ديفيد أكثر ايجابية منه من مبادىء فاس، إذ لا يخضع الضفة وغزة لأية وصاية خارجية!

وكانت الرؤية المصرية- خلال رحلة العودة- تبلورت في أن كل الجهود التي تسعى للحل مقبولة.. وكل الجوانب الايجابية في المبادرات المختلفة مقبولة.. وعلينا أن نشجع كل الأطراف على أن تبذل ما في وسعها للتوصل إلى الحل..

فالمسميات لا تعني شيئاً.. وإنما المهم دائماً هو التنفيذ.. وضمانات التنفيذ!.

١٣ سبتمبر ١٩٨٢

حصاد الغزو الإسرائيلي

.. وعلى الساحة الواسعة التي تمتد من شواطىء الخليج العربي في الشرق إلى شواطىء المحيط الاطلنطي في الغرب، تركت حملة الغزو الاسرائيلي الوحشية على لبنان آثاراً متباينة ونتائج بعيدة المدى إلى حد كبير.

فلقد كشفت الحملة الاسرائيلية الأخيرة عن حقائق هامة لا يجدي أبداً انكارها، وانما علينا أن نعترف بها وأن نتلمس الطريق بالعناء وبالجهد لكي نسعى إلى تغييرها.

أخطر هذه الحقائق وأولاها: إن هناك اختلالا فاضحاً في موازين القوى العسكرية بين الأمة العربية ككل وبين اسرائيل، وان استمرار هذا الخلل يهدد الدول العربية بالخطر ويهدد المنطقة بالقلاقل والاضطرابات، ويحكم عليها بأن تعاني من عدم الاستقرار لفترة طويلة لا يستطيع أحد أن يحدد مداها.

وثانية هذه الحقائق وأخطرها أيضاً: إن الدول العربية التي تواجه هذه الأخطار ليست لها استراتيجية موحدة تستثمر امكانياتها وقدراتها للدفاع عن نفسها ضد خطر التهديد الخارجي.

وثالثة هذه الحقائق: إن غياب الاستراتيجية العربية الموحدة ذات الغايات النهائية والأهداف المرحلية قد اطلق يد اسرائيل في المنطقة بأسرها لتفرض عليها حلولها التي تحقق أهدافها ومصالحها بالقوة العسكرية وحدها،

ما دامت موازين القوى في صالحها.. وما دامت الدول العربية عاجزة عن تأمين أو تحقيق الحد الأدنى من التكتل العربي الذي يستطيع ردع العدوان.

أما رابعة هذه الحقائق: فهي ان المنطقة العربية تبدو حتى بعد وقوع كارثة الغزو وكأنها غافلة عن حجم الخطر الحقيقي الذي يتهدد سلامتها ويتهدد مصالحها، وما زالت كل دولة عربية تحكمها رؤية قصيرة النظر لا تدرك ابعاد الخطر الذي يهدد سلامتها في المدى القريب أو البعيد، وما زالت معظم الدول العربية أسيرة لنزاعاتها الاقليمية وتطلعاتها وتمزقاتها.

في نفس الوقت الذي تستطيع فيه النظرة الشاملة لأوضاع المنطقة العربية في ضوء المتغيرات التي ترتبت على حملة الغزو الاسرائيلي أن تؤكد بغير مبالغة أنه ليس هناك الان بلا استثناء دولة عربية واحدة لا تواجه تهديداً خارجياً سواء أكان هذا التهديد من جانب اسرائيل أو من جانب القوى العالمية الأخرى الطامعة في المنطقة أو الطامحة في فرض زعامتها الأقليمية عليها كإيران مثلا.

كما تكشف - وهو الأهم والأخطر - عن أنه ليست هناك أيضاً دولة واحدة عربية تستطيع بقوتها الذاتية وحدها تأمين حجم ونوع القدرات العسكرية القادرة على ردع العدوان الخارجي عليها.

أي أنه بكل أسف.. ليست هناك دولة عربية واحدة الآن لا تواجه تهديداً خارجياً وليست هناك دولة عربية واحدة تستطيع وحدها أن تردع هذا العدوان المحتمل عليها.

وتقود هذه الحقيقة المخيفة إلى حقيقة أخرى هامة يؤمن بها الخبراء الاستراتيجيون هي أن التكتل العربي سواء الجزئي أو الكلي في إطار من التكامل العربي.. هو وحده الذي يستطيع تأمين القوة العسكرية القادرة على صد العدوان الخارجي على أي دولة عربية مهددة بالخطر.

وبالرغم من ذلك فما زالت الساحة العربية مشغولة بخلافاتها وصراعاتها، وما زالت صراعاتها الاقليمية تستنزف قدرتها التي ينبغي أن تتجه إلى تأمين سلامة الدول العربية ضد الأخطار الخارجية وما زالت الخريطة العربيّة مملوءة بالثقوب والندوب.

فإلى جانب الخطر الإسرائيلي الأساسي، هناك الحرب العراقية الإيرانية وهناك النزاع السوري العراقي.. والنزاع بين اليمن الجنوبي وبين اليمن الشمالي وهناك النزاع أو الصدام الخفي بين اليمن الجنوبي والسعودية، وهناك التحالف اليمني الجنوبي والاثيوبي الذي يهدد الصومال والسودان في عمق مصر الاستراتيجي وهناك النزاع السوري الأردني والنزاع بين الجزائر والمغرب بسبب قضية الصحراء، وهناك مشكلة الوجود السوري في لبنان.. وهناك الجموح الليبي الذي تسنده ترسانة هائلة من السلاح إلى آخر «قائمة» النزاعات والصراعات التي تستنزف طاقة الأمة العربية وتحولها عن مواجهة الأخطار الحقيقية التي تواجهها.

وبالتأكيد فإننا لا نعفي الكثير من هذه الصراعات من الدافع الميكافيللي وراء معظم هذه الصراعات الذي يعبر عنه «الدوس هكسلي» حين يسوء الموقف الداخلي ويصبح السخط العام شيئاً لا يمكن تجاهله أو اهماله، فإنه من الممكن دائماً- في عالم يعتبر الاستعداد للحرب واجباً مقدساً- ان تحول انظار الناس عن مشاكلهم الداخلية.. إلى مسألة عسكرية خارجية».

إن معظم هذه الصراعات- لو خلصت النوايا- يمكن بالفعل انهاؤها وتحويل الطاقات المهدرة فيها إلى مواجهة الأخطار الحقيقية التي تهدد الأمة العربية. ولا شك أن من صالح الأمة العربية ككل ومن صالح كل دولة عربية على حدة أن تحشد كل الطاقات العربية لمواجهة الأخطار الخارجية التي تهددها خاصة

بعد اختلال موازين القوة العسكرية إلى هذا الحد الخطير في المنطقة بعد التطورات الأخيرة.

فبالرغم من ذلك فإن الدول العربية التي تعلم تماماً أنها مستهدفة لأخطار هائلة، تنصرف عن مواجهة هذه الأخطار إلى نزاعات وصراعات جانبية تستنزف قواها وتهدد طاقتها بما يؤثر على قدرتها على تحقيق الهدف القومي الأساسي لها وهو حماية كيانها وحدودها.

بل تتمادى في التمزق وفي تشجيع الصراعات الاقليمية بما يضعف في المدى البعيد من قدرة الدول العربية ككتلة واحدة من الدفاع عن نفسها ضد الأخطار الخارجية.

هل يمكن أن نسمي ذلك شيئاً آخر غير قصر النظر الذي يصل إلى حد عمي البصر والبصيرة عن الأخطار التي تحيط بنا من كل جانب؟؟.

لقد رحبنا بإخلاص بمشروع السلام العربي الذي أعلنته قمة فاس، وهو أيضاً أحد أهم حصاد الغزو الإسرائيلي للبنان، بالرغم من أن البعض قد يراه بديلاً يتضمن الحد الأقصى للتفاوض.

وقد كان ترحيبنا به من منطلق أنه إجماع عربي- ربما للمرة الأولى- يراعي المتغيرات الدولية ويضع في الاعتبار الواقع الذي يعترف به المجتمع الدولي ويستخدم أسلوباً يفهمه العالم المتحضر.. ويستطيع بالتالي مناقشته فضلا عن تأييده أو الدفاع عنه.

وكان ترحيبنا به أيضاً يستند إلى أنه يطرح مبادئ وأفكاراً عربية يمكن مناقشتها في ضوء المبادرات الأخرى المطروحة، كالمبادرة الأمريكية المستمدة في معظم بنودها من اتفاقيات كامب ديفيد، وكالمشروع المصري الفرنسي الذي لا يتعارض مع كامب ديفيد وإنما يحاول انهاء التضارب بين التفسيرات المتناقضة لبنود الحكم الذاتي في هذه الاتفاقات.

وهذه المبادرات كلها مقبولة.. وعلينا تأييد وتشجيع الجوانب الايجابية فيها. ولكننا نعرف أيضاً أن مجرد التوصل إلى صيغة مشروع عربي للسلام لا يعتبر نهاية المطاف، ولا يعني بالتأكيد أن الدول العربية قد قالت كلمتها وأدت رسالتها.. بعد أن انكشفت للعالم كله التخاذل العربي في مواجهة الغزو الوحشي للبنان. ليس نهاية المطاف بالتأكيد فالمهم هو تنفيذه.. وإمكانيات تنفيذه والقوة القادرة على وضعه موضع التنفيذ..

فأين هي القوة العربية القادرة على وضع هذا المشروع موضع التنفيذ بغير وجود القوة العربية القادرة، وبغير وجود الاستراتيجية العربية الموحدة التي تستثمر إمكانيات العالم العربي- القوة السادسة في العالم- لاستقطاب التأييد العالمي لمشروعاتها.. واستخدام قوتها في تنفيذه.

وأين هي القوة العربية القادرة على فرض وتنفيذ مثل هذا السلام والأمة العربية تفتقر إلى القدر الأدنى من التضامن العسكري الذي يحمي أمنها العربي.

بل أين هي هذه القوة العربية.. وقمة فاس لم تنجح في حل قضية التمزق العربي الذي يستنزف طاقاتها.. ويجردها من سلاحها في مواجهة الأخطار الخارجية..

بل كيف يمكن التوصل إلى استراتيجية عربية موحدة لها غايات نهائية وأهداف مرحلية، بغير مصر وخبراء الاستراتيجية يعرفون تماماً أن مثل هذه الاستراتيجية لن تكون لها أية فعالية في مواجهة الخطر بدون مصر بموقعها الاستراتيجي في قلب المنطقة العربية وبقدرتها البشرية والعسكرية.

إننا لا نقول ذلك تفاخراً أو ادعاء.. وإنما لأنه قدر مصر ومصيرها.. ولأنه أيضاً أمر واقع لا تختلف عليه دولتان عربيتان مهما علت أصوات المزايدة والتشنجات.

ولنتساءل بصراحة أين هي الدول العربية التي تستطيع أن تتصدى لأحلام اسرائيل التوسعية.

هل هي سوريا؟

هل هي العراق؟

هل هي الأردن؟

بل هل هي كل هذه الدول الثلاث مجتمعة؟

إنه سؤال لا يحتاج إلى جواب..

فجوابه معروف للعالم كله ولهذه الدول قبل غيرها.. وهو لا يسعدنا بأي حال من الأحوال فإننا نتمنى أن تكون كل دولة عربية قادرة على حماية سلامتها ضد اسرائيل وغير اسرائيل، لكننا نعرف أيضاً أن مصر فقط مع هذه الدول هي التي تستطيع أن تتصدى لأطماع اسرائيل التوسعية وتستطيع أن تبني قوة عسكرية قادرة على مواجهة خطرها وعلى مواجهة أخطار أخرى تهدد المنطقة. لو أن الذين استجابوا للابتزاز السياسي والضغوط وعوا مسئولياتهم القومية ولم يصروا على دفن الرؤوس في الرمال والتمسك بقرارات بغداد على حساب المصلحة العربية العليا.. في نفس اللحظة التي يلوحون فيها بالراية البيضاء لإسرائيل.

فلو أن العرب الذين انفقوا على حرب العراق وايران- وهي حرب بلا قضية- أكثر من ٥٠ مليار دولار، كفلوا لمصر أو قدموا لها نصف هذا المبلغ لكي تتمكن من تطوير قواتها العسكرية وانهاء مشكلتها الاقتصادية لاستطاعت مصر بغير تهديد لأحد وبلا نقض لاتفاقات السلام أو روح السلام ان تشكل قوة الردع الأساسية التي تجبر اسرائيل وغير اسرائيل من القوى الطامعة في المنطقة على إعادة حساباتها والتفكير طويلا قبل الاقدام على الإعتداء، بلا حساب لأي ردع جدي من جانب القوة العربية كما حدث في غزو لبنان.. وكما سيحدث- للأسف- في المستقبل القريب في أماكن أخرى!

لو قدموا لها نصف ما انفقوه على حرب الخليج لاستطاعت مصر معاونة العراق بقدرة أكثر فعالية بناء على دعوة عربية.. ولكانت مصر أقدر على تأمين السودان والصومال، ولكان لمصر دور استراتيجي مؤثر في المنطقة العربية بجناحيها من الخليج إلى النيل ومن النيل إلى المحيط.

وهو دور قومي بالتأكيد يدعمه أن مصر لم ولن تكون لها في يوم من الأيام اطماع توسعية تجاه العالم العربي.

لكن المجتمعين في فاس بدلاً من أن يفكروا في كل ذلك فضلوا تحقيق هدف اسرائيل في عزل مصر عن الأمة العربية، وفي اضعاف الأمة العربية بإبعاد مصر عنها، وهي القوة المحتملة الوحيدة بالمنطقة التي يمكن أن تتصدى لأطماعها التوسّعية.

وفضلوا أيضاً تغذية وتقوية انقسام الرأي العام المصري إلى فريقين كبيرين ليسا متساويين في الحجم لكن لكلٍّ أسبابه ومبرراته، الأول ينادي بضرورة أن ترفع مصر يدها عن قضايا العرب الذين خذلوها في أوقات الشدة، والثاني يؤمن بأن مصر لا تستطيع حتى ولو أرادت أن تعزل نفسها عن الأمة العربية شريكة المصير والآمال.

وكل ما نرجوه هو ألا تساعد «التصرفات» العربيّة على تغليب كفة الفريق الأول على كفة الفريق الثاني فليس ذلك بالتأكيد هو ما نرغبه ونتمناه فالقضية واحدة فعلاً والمصير واحد.. والمصلحة العليا واحدة. لكن الحكومات الديمقراطية تمثل دائماً الإرادة الجماعية لشعوبها. فإذا اختارت أغلبية الشعب طريقاً معيناً فإنه يصبح من واجب الحكومات السير فيه.. وإلا فقدت قدرتها على التعبير عن إرادة الشعب.. وفقدت بالتالي شرعيتها.

وليس ذلك مرة أخرى هو ما نرجوه.. ولا ما نتمناه..

١٧ سبتمبر ١٩٨٢

الصيف الساخن والمتفجرات الثلاثة في المنطقة

ملاحظـــة:

تمت كتابة هذا المقال قبل اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب بشير الجميل.. وحادث الاغتيال الرهيب يمثل في حد ذاته بعداً جديداً يضاف إلى ابعاد عدم الاستقرار في لبنان، وبالتالي في المنطقة من حولنا، وقد ننتظر عدة مخاطر تحيق بلبنان في المستقبل القريب.. مخاطر تهدد الوحدة الوطنية في البلد الشقيق.. ومخاطر تزيد من اطماع ورغبة اسرائيل في البقاء في لبنان، أو انتزاع اجزاء غالية منه.. ومخاطر تؤجل تحقيق هدف لبنان في فرض سيطرته وسيادته على كل أراضيه.. ذلك لأن القوات الاجنبيـة الموجودة على أرضه سوف تخلق المبررات والحجج للبقاء.. ولاستمرار طلقات النار والقتل والهدم.

قلبي مع شعب لبنان وحظه العاثر..
واسفي مرة أخرى على الموقف العربي..

أ. ن.

الصيف الساخن.. والمتفجرات الثلاثة في المنطقة

بين الزيارة الأولى للرئيس مبارك للعاصمة الأمريكية واشنطن منذ حوالي العام.. وبين زيارته الأخيرة لها منذ أيام.. جرت مياه كثيرة تحت الجسور.. واشتعلت حروب.. وتغيرت أوضاع.. واختلفت مواقف.. لكن شيئاً واحداً لم يتغير في جوهره، هو موقف مصر من قضية السلام العادل.. ورؤيتها لضرورة انهاء كل بؤر الصراع التي تهدد أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها ومطالبتها المستمرة بتحرك ايجابي لدفع جهود السلام للتوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

ولقد كانت هذه بالتحديد هي ملامح الرؤية المصرية التي حملها الرئيس مبارك معه إلى العاصمة الأمريكية وعواصم كندا وبريطانيا وفرنسا، خلال رحلة الأيام العشرة التي تنتهي اليوم، مع اختلاف هام هذه المرة، هو التركيز الشديد على عامل الوقت.. والتحذير «الأشد» من خطورته على جهود اقرار السلام في هذه المنطقة المضطربة من بقاع العالم.

فالرؤية المصرية لأوضاع الشرق الأوسط ترى أننا في سباق مع الوقت، لابد أن نكسبه لصالح السلام.. ولا بد أن نتجنب آثاره الخطيرة على جهود التوصل إليه.

وليس من قبيل المبالغة أن نقول ان كل العواصم التي زارها الرئيس مبارك، وطرح على قادتها رؤيته للأوضاع في المنطقة، قد شاركه خبراؤها السياسيون وصناع القرار فيها، في اقتناعه بخطورة عامل الوقت.. بل يمكن القول بأن هذه العواصم ترى أن الايقاع السريع للجهد المصري الرامي إلى التوصل لحل قضية الشرق الأوسط.. والادراك المصري لأهمية عامل الوقت.. هو التحرك الصحيح الذي نبغي أن تأخذ به الأطراف الأساسية في محاور الصراعات والنزاعات المسلحة المشتعلة الآن في المنطقة.

بل أن الخبراء يعتبرون هذا التحرك المصري الأخير، وهذا التحذير من خطورة عامل الوقت على مستقبل الصراع في الشرق الأوسط، وعلى رفاهية شعوبه، هو في حد ذاته مبادرة مصرية جديدة، تحاول انقاذ مستقبل المنطقة من أتون الصراع المتأجج فيها، ومن خطر تحول المنطقة إلى ساحة مواجهة حادة بين القوتين العظميين، على حساب مصالح شعوبها وأمانيها القومية.

فإقرار السلام في الشرق الأوسط- من واقع الرؤية المصرية- يقتضي الآن أكثر من أي وقت مضى، تحقيق هذه الأهداف الثلاثة:

ضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.. وأولها حقه الطبيعي في تقرير مصيره واختيار مستقبله.

تحقيق الإنسحاب الإسرائيلي العاجل من لبنان.. وتحقيق انسحاب كل القوات الأجنبية من أرضيه، وإعادة سيطرة لبنان وسيادة لبنان على كل ترابه.

ضرورة إنهاء الحرب الدامية بين العراق وإيران.. ووقف نزيف الدم المستمر فيها.. وإنهاء الخراب والدمار الذي تحمله هذه الحرب الشرسة لكلا الشعبين. وكان الطرح المصري لهذه المحاور الثلاثة الأساسية للصراع، يحذر من استمرارها.. ومن تباطؤ جهود حلها.. وفي كل هذه المحاور كانت الرؤية

المصرية تضع مصالح شعوب المنطقة.. وحقها الطبيعي في العيش في أمان داخل حدود آمنة فوق كل اعتبار.

فبالنسبة للقضية الفلسطينية: أكدت الرؤية المصرية أنها ترى في مبادرة الرئيس ريجان امتداداً وتفسيراً أمريكياً جديدين لصيغة كامب ديفيد.. الوثيقة الوحيدة التي وقعت عليها إسرائيل بشأن السلام في الشرق الأوسط، وبشأن القضية الفلسطينية حتى الآن، وإذا كنا نرى في مبادرة رجان سلبيات هامة كعدم اشارتها إلى الدولة الفلسطينية، فإننا نرى فيها أيضاً ايجابيات هامة ينبغي تنميتها وتطويرها والاستفادة منها، لذلك فإن مصر تؤيد وتشجع الاتصالات الجارية بين الأردن والفلسطينيين للتفاهم حول صيغة مقبولة للمشاركة الفلسطينية في مفاوضات السلام التي يتوقع أن يعلن الأردن خلال وقت قريب عن نيته للمشاركة فيها على أساس مشروع ريجان.

لذلك كله- وتحت سيف عامل الوقت المشهر مرة أخرى- أيدت مصر فكرة تكوين وفد أردني- فلسطيني للإشتراك في المفاوضات وكان وراء هذا التأييد المصري أسباب خطيرة، هي: أن النشاط الاستيطاني الكثيف سوف يزيد من صعوبة التفاوض.. وربما قضى على احتمالاته في المستقبل، إذا لم تجر الآن مفاوضات الحل الشامل للقضية على وجه السرعة.

أنه في نهاية هذا العام سوف تبدأ حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية، وما يعنيه ذلك من انشغال الإدارة الأمريكية بقضية الانتخابات والمشاكل الداخلية عن القيام بأي دور مؤثر في جهود التوصل إلى تسوية عادلة للقضية.

فإدارة الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر هي التي توصلت إلى قرارات كامب ديفيد، وإدارة الرئيس الحالي ريجان هي التي توصلت إلى مشروع ريجان، الذي يحاول تصحيح الممارسات الاسرائيلية الخاطئة لمقررات كامب ديفيد.. ولا يعتقد المحللون أنه سوف تصبح هناك مجالات أخرى لأية

إدارة أمريكية قادمة للإضافة إلى هذه القواعد والأسس، فإذا لم تستغل هذه القواعد المتاحة الآن، فليس هناك أمل قريب في التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، ولقضية الشرق الأوسط.

إنه إذا لم يحدث تحرك ايجابي سريع في اتجاه الحل الشامل فإن فرص اسرائيل لإبتلاع الضفة وغزة سوف تتزايد إلى أقصى حد فالوقت على عكس اقتناع بعض الأمريكيين الخاطىء ليس ضد إسرائيل في الضفة وغزة وكل يوم يضيع دون التوصل إلى حل يتيح لإسرائيل بناء مستوطنة جديدة أو مساكن جديدة في أرض «السلطان» تزرع فيها سكاناً اسرائيليين جدداً ليغيروا من التركيبة السكانية للضفة. وليزيدوا من صعوبة استعادة الضفة وغزة لأصحابها الفلسطينيين..

وإدراكاً لكل هذه المخاطر وعد الملك حسين الرئيس الأمريكي ريجان بالتحرك للحصول على تأييد عربي لاشتراكه في المفاوضات وللحصول على موافقة فلسطينية وليس تفويضاً بالمعنى المعروف على جهوده في المفاوضات وعلى فكرة تمثيل الفلسطينيين في الوفد المشترك بعناصر لا تجد اسرائيل حجة جديدة للاعتراض عليها.. وبغير شك فإن الولايات المتحدة سوف ترى في هذه الخطوة عملاً ايجابياً يتيح لها فرصة ممارسة نوع جديد من الضغط على اسرائيل لدفعها إلى مائدة المفاوضات..

وبغير شك أيضاً فإن اسرائيل لن تألوَ جهداً من جانبها لنسف هذه الجهود وتعطيلها، لكي تستفيد أكثر فأكثر من عامل الوقت الذي يحارب إلى جانبها الآن معركة ابتلاع الضفة وغزة.. ولن تتوقف صيغ أو صور محاولاتها لرفض جهود السلام عن طريق التسويف في مفاوضات الانسحاب من لبنان كمبرر لتأخير بدء مفاوضات التسوية الشاملة.. أو بمضاعفة جهود النشاط

الاستيطاني، أو بخلق الحجج والمبررات للاعتراض على من يمثلون الفلسطينيين في هذه المفاوضات..

فكيف يمكن إذن اجراء مفاوضات السلام وتحت أية مظلة سوف تجري هذه المفاوضات؟؟

هل تبدأ المفاوضات تحت مظلة قرار ٢٤٢ أم تحت مظلة الكامب الذي لا تعترف اسرائيل إلا به؟ أم تحت راية مشروع ريجان الذي يعتبر تفسيراً أمريكياً متقدماً لصيغة كامب ديفيد؟.

في واقع الأمر فإن المظلة نفسها لا تعنينا كثيراً.. فالمهم ان هذه المفاوضات تحت أية راية وأية مظلة ينبغي أن تناقش موضوعاً أساسياً جوهرياً هو نظام الحكم الوطني الانتقالي في الضفة وغزة وموضوع الحكم الذاتي الفلسطيني لفترة أو مرحلة قائمة..

وفي مقابل ذلك فإنه لابد أن يكون هناك انهاء لحالة الحرب في المنطقة واتفاق متبادل لأمن جميع الأطراف وقدر محسوب من تطبيع العلاقات..

وقبل كل ذلك أيضاً فلا بد من تحقيق تقدم ملموس في الجبهة اللبنانية يتضمن كحد أدنى الاتفاق في أقرب وقت على جدول زمني للإنسحاب الاسرائيلي من لبنان، إذ أنه بغير هذا الاتفاق لن تكون هناك أية فرصة للثقة من جانب الفلسطينيين في إمكان التوصل إلى اتفاق حول الحكم الانتقالي في الصفة وغزة.

وفي هذا المجال فإنه يمكن تحديد الموقف المصري في أنه يؤيد الجهود الأمريكية للتوصل إلى تحقيق انسحاب اسرائيلي من لبنان يتزامن مع انسحاب باقي القوات الأجنبية منه، وفي أنه يؤمن بأن أية مفاوضات قادمة حول الحكم الذاتي الفلسطيني لابد وأن يشارك فيها الأردن وممثلو الشعب الفلسطيني..

أما الموقف الأردني فإن كثيراً من المحللين يرون أنه من المتوقع أن يربط الملك حسين بين خطوة انضمامه إلى المفاوضات وبين وقف اسرائيل لنشاطها الاستيطاني خلال فترة التفاوض.

لكن كثيراً من المحللين ومن صناع القرار في العواصم العالمية يرون أيضاً أن عدم انضمام الأردن والفلسطينيين للمفاوضات الآن سوف يقدم لاسرائيل فرصتها الذهبية التي تتلهف عليها للبدء في اتخاذ اجراءات أكثر خطورة في الضفة وغزة تمهد لها امكانية فرض الامر الواقع وابتلاعها نهائياً!

لذلك فإن هؤلاء المحللين يرون أن الخطوة المنتظرة الآن.. هي من الجانب العربي وأن المطلوب الآن هو تحرك عربي جريء لإبطال مفعول عامل الوقت وللاستفادة من ايجابيات مبادرة ريجان التي تقربنا خطوات كبيرة من هدف تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومن ايقاف تدهور الوضع في الضفة وغزة..

والأهم من ذلك أن هذا التحرك المطلوب سوف ينهى سلسلة الفرص الضائعة التي تدفع بعض المعلقين لإطلاق عبارة «عرب الفرص الضائعة» علينا.. كما سيدعونا إلى التوقف عن اتخاذ المواقف غير المحددة التي يكتنفها الغموض مما يخدم الأهداف الاسرائيلية قبل أي شيء ويضعف من قدرة الولايات المتحدة على ممارسة الضغط عليها..

فلقد آن الأوان لكي نتعلم الآن على وجه التحديد أن نساند أي طرف عربي يقدم على التفاوض لاستعادة الحقوق، لا أن نعرقل خطواته ونكتف ايديه ونضغط عليه.. فيقع بين شقي الرحى، الضغط العربي من جهة، والضغط الاسرائيلي من جهة أخرى..

كما هو الحال الآن بالنسبة للبنان.. وكما نخشى أن يكون.هو نفس الحال

بالنسبة للوفد الفلسطيني الأردني المقترح إذا ما تقررت مواجهة اسرائيل على مائدة المفاوضات..

فلندع إذن كل طرف يحاول بطريقته انتزاع الحقوق المشروعة على مائدة المفاوضات.. ولنتوقف عن خدمة الأهداف الإسرائيلية بغير وعي في عدم اجراء المفاوضات وفي عدم التوصل إلى الحل العادل للقضية.

فهذا هو الدرس الذي تعلمناه من مسلسل إضاعة الفرص، والاكتفاء بالشعارات.. واتخاذ المواقف الغامضة خلال السنوات الطويلة الماضية!

وبالنسبة للساحة اللبنانية فقد تطابقت وجهات النظر المصرية والأمريكية وأراء العواصم الثلاث الأخرى حول ضرورة التوصل إلى برنامج زمني محدد للإنسحاب الاسرائيلي من لبنان، وحول ضرورة ان تبدأ أولى مراحل الإنسحاب خلال شهرين على أكثر تقدير، لذلك فإن المبعوث الأمريكي فيليب حبيب سوف يعود إلى المنطقة لدفع المفاوضات في طريق التوصل إلى الجدول الزمني.

والمعروف أن المفاوضات الإسرائيلية اللبنانية تدور الآن حول ٣ موضوعات هي انسحاب القوات الاسرائيلية.. وتحقيق الأمن للبلدين.. وتطبيع العلاقات بينهما.

والموقف المصري من هذه القضية واضح.. وقد أكده من جديد الرئيس مبارك خلال لقاءاته الأمريكية والأوروبية ويتمثل في ضرورة اتمام الإنسحاب الاسرائيلي من لبنان بأقصى سرعة، وفي الاقتناع بأن الأمن ليس قضية اسرائيلية فقط كما ترى اسرائيل لكنه قضية الطرفين لذلك فإنه لا ينبغي أن يعني وجود قوات اسرائيلية في لبنان لضمان هذا الأمن المزعوم ولا وجود أفراد اسرائيليين في محطات الانذار المبكر التي تطالب اسرائيل بزرعها في الجنوب اللبناني، فأحد الحلول المطروحة الآن لتحقيق هذا الغرض هو

الاقتراح الذي تؤيده مصر والولايات المتحدة بوضع هذه المحطات في أصبع الجليل الاسرائيلي حيث تستطيع أن تؤدي لاسرائيل نفس المهمة دون الاعتداء على سيادة لبنان أما عن قضية تطبيع العلاقات فإن مصر ترى أن التطبيع لا يتم عن طريق رسم حدود جديدة ولا عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للبنان لكن عن طريق خلق المناخ المناسب لاقرار السلام بين البلدين والمهم في كل ذلك هو الا يكون هناك وجود اسرائيلي داخل لبنان وأن يكون الفرق الكبير بين انهاء حالة الحرب وبين فرض معاهدات السلام بالحرب عن طريق القوة.

ومن المعروف في هذا المجال ان الولايات المتحدة كانت تتوقع ان يتم التوصل إلى إتِّفاق الإنسحاب الاسرائيلي في نوفمبر الماضي ثم تغير هذا التاريخ إلى موعد آخر متفائل هو ١٥ فبراير الحالي لكن الدلائل تشير إلى أنه سيتم التوصل إليه وسيتم تنفيذ مرحلة كبيرة من الانسحاب الاسرائيلي خلال الشهرين القادمين.

أما عن ساحة الحرب العراقية الايرانية.. فقد طرحت مصر رؤية شاملة لها وطالبت العواصم الأربع بالتحرك وبالتدخل المباشر لإنهاء هذه الحرب الدامية.. وقد طلبت مصر من الولايات المتحدة بأن تستخدم نفوذها في بعض الدول التي تمد ايران بالسلاح لمحاصرة هذه الحرب والتوصل لإنهائها.. كل ذلك بالرغم من ان مصر تساند العراق عسكرياً لأن العراق أعلن أكثر من مرة عن استعداده لوقف الحرب حتى لو من طرف واحد كما أعلن عدة مرات التزامه بالحدود الدولية المعترف بها، في حين ترفض ايران وقف القتال وتعلن اصرارها على مواصلة الحرب.

أيضاً فقد طالبت مصر الولايات المتحدة باصرار باعلانها عن التزامها

بالمحافظة على السلامة الاقليمية للعراق وبمطالبة الدولتين بوقف كل عمليات القتال.

وليس سراً أن الولايات المتحدة تتفق مع وجهة نظر مصر حول الحرب العراقية الإيرانية وحول مخاطرها على مستقبل الشعبين وعلى مستقبل المنطقة اذ تفتح أبوابها لمحاولات التدخل والاستقطاب الخارجيين.

لكن بعض المسئولين الأمريكيين يرون من ناحية أخرى أن هناك صعوبة في تحقيق هذا الهدف على وجه السرعة لانقطاع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وأمريكا.. ولتوقف كل اشكال الاتصال بين ايران وأمريكا، لذلك فانهم يرون أن بعض الدول الاسلامية المقبولة من الطرفين قد تكون أقدر على إداء هذه المهمة خلال المستقبل القريب.

يبقى بعد ذلك أن مصر خلال طرحها لرؤيتها حول مخاطر الصراع في المنطقة ومطالبتها بتكثيف الجهد للتوصل إلى حلول شاملة وعادلة لكل بؤر الصراع فيها.. مع مراعاة عامل الوقت وسباق الزمن.. أكدت دائماً وفي كل المحادثات الرسمية واللقاءات العامة.. والمقابلات الصحفية، على لسان الرئيس مبارك انها لا تقبل التفريط في حقوقها أو أراضيها أو سيادتها لذلك فهي لا توافق على مطالبة أية دولة عربية بالتفريط في حقوقها وسيادتها وأراضيها.. فمراعاة عامل الوقت لا تعني أبداً التفريط في الأرض أو السيادة لكنها تعني التنبيه إلى خطورته على مستقبل القضية وضرورة استغلاله لصالحنا قبل أن ينقلب نهائياً ضدنا.. عن طريق التفاوض لانتزاع الحقوق واقرار السلام.

ويبقى أيضاً شيء هام ركزت عليه تعليقات الصحف الأمريكية والمراقبين السياسيين في العواصم الأخرى.. هو أن زيارة الرئيس مبارك الأخيرة للعاصمة الأمريكية واشنطن وللعواصم الأوروبية قد اختلفت كثيراً في ظروفها وملابساتها ونتائجها عن زيارته الأولى لها منذ حوالي العام ففي المرة الأخيرة لم

يكن السؤال هو من هو الرئيس الجديد مبارك وما هي سياسته؟.. وإنما كانت التعليقات هذه المرة تتحدث عن الرجل الواقعي العملي الذي لا يتعلق بالأوهام ولا يغلب العاطفة على مواقف السياسية، عن الرجل الذي استطاع الحفاظ على مصر كدولة مستقرة في قلب مراحل الصراع المشتعلة من حولها وعن الرجل الذي رسخ موقف مصر كقوة من أجل السلام العادل.. ترفع رايته وتدعو إليه وتسعى إلى طموحات شعبها المتطلع دوماً إلى حياة أفضل.

.. وهذا هو الفارق الهام بين الزيارتين..

الشرق الأوسط في مفترق الطرق..!

يمكن القول- بحيدة تامة- أن قضية الشرق الأوسط تقف الآن وبعد توقيع الاتفاق اللبناني الاسرائيلي في مفترق الطرق المؤدية إلى اتجاهات شتى.. فإما أن تنعطف إلى طريق الحل الشامل.. وإما أن تنعطف إلى طريق آخر لا يؤدي بحال إلى واحة الحل العادل للقضية.

والمؤكد في كل الأحوال أنه بقدر ما ينجح العرب في «إدارة» نتائج هذا الانجاز واستثمارها بقدر ما تلوح الآمال في قرب الوصول إلى الحل الشامل العادل للقضية..

فتوقيع الاتفاق في حد ذاته ليس هو القضية.. ولكن القضية الحقيقية هي الصعوبات التي سوف تعترض تنفيذه.. أو بمعنى آخر هي اجتياز العقبات التي يزرعها البعض في طريقه بقصد. كل ذلك في ضوء حقيقة لا ينبغي أن تغيب عن اذهان المتشددين وحملة الرايات ورافعي الشعارات هي أن هذا الاتفاق أولا وأخيراً ومهما كان حجم ايجابياته.. أو حجم سلبياته، هو اتفاق لبناني وافقت عليه الحكومة اللبنانية الشرعية بمؤسساتها الدستورية بالاجماع.. وحقيقة أن الحكومة اللبنانية قد وافقت عليه بالاجماع في ضوء مجموعة من الاعتبارات العديدة منها نظرية الممكن والمستحيل.. ومنها أنه تم التوصل إليه تحت سماء ملبدة بدخان معارك دامية استمرت ٧ أو ٨ سنوات في حرب

أهلية مزقت أوصال لبنان وكادت تقضي على وحدته نهائياً.. وعلى صدى حوادث وصراعات دموية حفلت بحوادث النسف والقتل والتفجير.. وهي الدراما الدموية التي «توجت» باجتياح ١٥٠ ألف جندي اسرائيلي أرض لبنان واحتلاله احتلالاً كاملاً ولأول مرة في تاريخ لبنان منذ انتهاء الانتداب الفرنسي.

في ضوء هذه الاعتبارات كلها.. وافقت الحكومة الشرعية اللبنانية على الحل الممكن أو ما اصطلح البعض على تسميته بالممكن الوطني.. الذي يحقق الحد المقبول من الأماني الوطنية ويعجز عن تحقيق الأماني المستحيلة.

وبالرغم من كل ذلك.. وبالرغم مما قد يراه معارضو الاتفاق من اصحاب المصلحة في استمرار الأوضاع على ما هي عليه في لبنان مادامت القدرة العربية عاجزة عن تحقيق الأماني.. بالرغم من كل ذلك.. فإن هذا الاتفاق يبقى أهم انجاز تحقق خلال الفترة الأخيرة على بداية طريق الحل الشامل بإيجابياته وسلبياته..

ولأنه حدث هام يؤثر تأثيراً عميقاً على مجريات الأمور في المنطقة فإن تفاعلاته وردود أفعاله سوف تتصاعد وفقاً للطريقة التي تتعامل بها الأطراف المشاركة مع نتائجه والواقع السياسي الجديد الذي يخلقه.

فمن المؤكد أن هذا الاتفاق رغم أي اعتراضات يمكن توجيهها إليه قد حقق للبنان نتائج سياسية ايجابية أهمها بغير شك: انسحاب كل القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية خلال فترة زمنية محدودة من ٨ إلى ١٢ اسبوعاً مقابل ترتيبات أمنية في منطقة الأمن على أن يكون للجيش اللبناني السيطرة فيها.. فبمقتضى هذا الاتفاق سوف يكون للجيش اللبناني في منطقة الأمن العازلة هذه ٣ ألوية قوامها ١٢ ألف جندي، مقابل ١٥٠٠ جندي فقط طبقاً لاتفاق الهدنة القديم، مع قصر انضمام أفراد قوات سعد

حداد وهي ٤ ألاف مقاتل حالياً، على ٣٥٠ فرداً فقط في لواء جنوب الزهراني.. وأيضاً مع عدم وضع أية قيود على اعداد قوات الأمن وحرس الحدود اللبنانية في الجنوب.

يحقق الاتفاق أيضاً للبنان التزاماً اسرائيلياً بعدم استخدام اسرائيل لأرض لبنان أو مياهه الاقليمية أو اجوائه للاعتداء على طرف ثالث، ويعني ذلك أن هذا الاتفاق يضمن أمن سوريا، إذ لا يحق لاسرائيل استخدام مجالات لبنان للاعتداء عليها.

وبمفهوم المخالفة فلقد حقق الاتفاق للبنان نتائج أخرى لا تقل أهمية هي: أنه لم يتضمن أيةاستجابة لمطالب اسرائيل التي تمسكت بها طوال مراحل المفاوضات الشاقة وأهمها فرض وجود عسكري اسرائيلي مستمر داخل لبنان بعد الإنسحاب، يتمثل في محطات انذار ومراكز عديدة للمراقبة وتنظيم دوريات مشتركة بأعداد كبيرة لها حق المداهمة والهجوم على العناصر المخالفة لبنود الاتفاق.

موقف لبناني متماسك

وقد أمكن بالضغط الأمريكي المباشر.. وبتماسك الموقف اللبناني الذي لا يمكن أن نبخسه حقه من التقدير، استبدال كل هذه المطالب بانشاء لجنة التنسيق المشتركة التي لا يتمتع أعضاؤها بالحقوق الدبلوماسية بل بما كان يتمتع به مراقبو الهدنة من حقوق محدودة وتتبعها ٥ لجان للمراقبة يمثل كلا من لبنان وأمريكا واسرائيل فيها عدد لا يزيد عن ٥ إلى ٨ ضباط تحت قيادة لبنانية، ولا يحق للضباط الاسرائيليين في هذه اللجان المبيت فوق الأرض اللبنانية.

كما حقق هذا الاتفاق مطلباً هاماً هو عدم الاستجابة لرغبة اسرائيل في تعيين سعد حداد قائداً للواء الاقليمي جنوب الزهراني وعدم الاستجابة

لرغبة اسرائيل في أن يكون لها حق الفيتو على من يعين في ألوية الجيش اللبناني في المنطقة الأمنية بالجنوب.

وعلى نفس القدر من الأهمية يؤخذ في الاعتبار عدم نجاح اسرائيل في إضافة نص في الاتفاق يعطيها الحق في مطاردة من تراه خطراً على أمنها داخل الأراضي اللبنانية.

وعلى نفس الدرجة من الأهمية كذلك.. بقاء قوات الأمم المتحدة في لبنان لتأمين مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في صيدا وصور.

هذا على الساحة اللبنانية.. أما على ساحة سوريا فهذا الاتفاق يحقق واقعاً سياسياً جديداً بالنسبة لها في لبنان من سماته، إنه ينهي للأبد الوجود العسكري السوري في لبنان واحلام إقامة دولة سوريا الكبرى من سوريا ولبنان.. كما يقضي على النفوذ السوري التقليدي في لبنان وما يستتبعه من قدرة على التأثير في السياسة اللبنانية وينهي تماماً اعتبار سوريا للبنان مجالها الحيوي الطبيعي.

لكنه على الناحية الأخرى وبغض النظر عن هذه الاعتبارات الاقليمية الضيقة فإنه يكفل عدم استخدام أراضي وأجواء ومياه لبنان في أي مخطط اسرائيلي للهجوم على سوريا.. ويسقط بذلك دعوى سوريا في ضرورة وجود قوات عسكرية لها في لبنان للدفاع عن أمن سوريا أما أهميتها للدفاع عن أمن لبنان فقد اختبرت قدرتها في الدفاع عنه عملياً خلال عملية الغزو الاسرائيلي للبنان!!

دعم للقدرة لا اضعاف لها.

على أنه من المنطقي لمن يرفعون شعارات الموضوعية والمنطقية.. أن تكون عودة ٤٠ أو ٥٠ ألف جندي سوري من لبنان إلى الأراضي السورية هو دعم لقدرة سوريا في الدفاع عن نفسها وليس اضعافاً لهذه القدرة. كذلك فإن انسحاب ٤٠ أو ٥٠ ألف جندي اسرائيلي من جنوب لبنان لا شك أنه يبعد

خطراً محققاً عن هذه القوات وعن الحدود السورية نفسها.. لذلك.. ولاعتبارات أخرى عديدة.. فإن سوريا ينبغي ألا تعرقل بأي حال من الأحوال تنفيذ هذا الاتفاق الذي يكفل خروج جيش الاحتلال الاسرائيلي من لبنان ويعيد إليه استقلاله وسيادته على أراضيه.

فالوجود العسكري السوري في لبنان كان يستمد شرعيته أصلاً من قرار الحكومة اللبنانية بدعوة القوات السورية للتدخل في معارك الحرب الأهلية ومن قرار لمجلس الجامعة العربية في هذا الشأن. وقد سقطت شرعية هذا الوجود بقبول الحكومة اللبنانية بالاجماع للاتفاق الذي ينص أحد بنوده على ضرورة انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان أما التعلل بانتظار قرار من مجلس الجامعة العربية يلغي قرارها السابق بدخول قوات الردع السورية إلى لبنان.... فهو هراء سياسي لا يقنع أحداً.. ومراوغة لا تفيد سوى اسرائيل التي ستجد المبرر المناسب لعدم انسحاب قواتها من لبنان.. كما انها تضر بمقدرات لبنان وسيادته ووحدته الوطنية..

فالرفض السوري للاتفاق.. واصطناع العراقيل والمبررات لعدم انسحاب القوات السورية لن يحقق سوى استمرار الاحتلال الاسرائيلي للبنان وظهور محاولات تقسيمه.. كما أنه في النهاية سوف تكون له نتائج وخيمة على مسيرة السلام التي يعتبر المراقبون الاتفاق اللبناني نقطة تحول جديدة فيها. خاصة وأن سوريا ملتزمة بالاستراتيجية العربية للسلام المقررة في فاس.. وقد وافقت عليها في فاس، والاتفاق اللبناني الاسرائيلي لا يتعارض مع استراتيجية السلام التي اقرها عرب فاس وقبلها السوريون والعرب..

أما إذا كانت القضية.. حرب تحرير وكفاح دوار لتحرير فلسطين والأراضي المحتلة فإن هذا الاتفاق مع التسليم فرضاً بصحة نوايا الحرب والقتال لدى السوريين، لا يؤثر تأثيراً سلبياً على قدرة سوريا على قتال

اسرائيل وتحرير أرضها.. فالذي يعرفه السوريون قبل غيرهم هو أن طريق الهجوم الطبيعي على اسرائيل لا يمر بالبقاع التي ستخرج قواتهم منها بمقتضى الاتفاق، وإنما يمر بالجولان وقواتهم على مشارفها ولن يجبرها اتفاق جديد على الانسحاب منها أما إذا كنتم من المؤمنين حقاً باستراتيجية السلام العربية.. فمساعدة لبنان على التخلص من الاحتلال الاسرائيلي انجاز هام سوف يحسب لكم على طريق تحرير الأرض العربية الذي يبدأ بلبنان ويمر بالجولان والضفة وغزة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

خوفاً من عودتهم بالاحباط والفشل

نفهم تماماً أن من حق سوريا أن تساوم قبل الخروج للحصول على كسب سياسي يفتح أمامها أبواب الأمل في استعادة الجولان وحل القضية.

ونفهم أن تتشدد سوريا في مطالبها خلال الفترة القادمة مع يقينها باستحالة تنفيذ معظم هذه المطالب.. وفقاً لنظرية «اطلب الحد الأقصى تضمن الحصول على الحد الأدنى من المطالب» وهي نظرية يجيد الاسرائيليون تنفيذها في صراعهم مع العرب وفي محاولتهم مع الولايات المتحدة.

نفهم ذلك كله ونعيه. لكن ما لا نفهمه ولا نعيه بالفعل فهو أن يكون من الاعتبارات «الخاصة» بسوريا في عدم الانسحاب مراعاة مصالحها الأقليمية المحدودة في لبنان.. أو الخشية من عودة ٥٠ ألف جندي سوري من أراضي لبنان إلى سوريا بالاحباط والفشل في تحقيق الشعارات الطنانة.. مما يهدد النظام السوري بالقلاقل والاضطرابات.

لا نفهم بالقطع أن تكون اعتبارات الحفاظ على النظام أو بقائه أهم من اعتبارات تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي. ودفع جهود السلام في طريق الحل الشامل للقضية بما فيها تحرير الجولان.

ولا نفهم أن يكون الحرص السوري على استجلاب السلاح السوفييتي الذي يتدفق عليها بغزارة اصراراً من السوفيت على أن يكون لهم دور في الشرق الأوسط.. ورغبة منهم في الاحتفاظ بسوريا كنقطة ارتكاز للاتصال بإيران في المستقبل بعد تردي العلاقات السوفيتية الإيرانية.. لا نفهم أن تكون هذه الاعتبارات أهم من تحرير لبنان والضفة وغزة والجولان، وأهم من وقف زرع المستوطنات وتغيير الأرض والهوية في الضفة وغزة.

ولا نفهم أيضاً أن تضحي سوريا بكل امكانيات التوصل إلى السلام الشامل من خلال مبادرة ريجان أو حتى مبادرة فاس في مقابل الحرص على مصالح اقليمية.. وزعامات جوفاء وشعارات حرب لا تنفذ أبداً..

ثم كيف يغيب عن أذهان السوريين وغيرهم ما يحمله عدم تنفيذ هذا الاتفاق من مخاطر للبنان وللقضية برمتها؟.

فضلا عن مخاطر استمرار الاحتلال الاسرائيلي للبنان.. ومخاطر احتمال اشتعال المواجهة الدموية بين المؤيدين للاتفاق في لبنان والعناصر التي تحركها سوريا وليبيا في لبنان.. بل وفضلا عن احتمال نشوب مواجهة عسكرية بين سوريا ولبنان مع بدء الأمريكيين في تسليح لبنان اليائس من معاناة الماضي.. والخائف من ضياع الفرصة..

فضلا عن كل هذه المخاطر. فإن هذا الاتفاق مهما كانت ايجابياته وسلبياته يشكل نجاحاً للدورالأمريكي في تحقيق التسوية.. وهو الدور الذي يمكن أن يكون أساساً لتحقيق التسوية الشاملة العادلة للقضية. أي أساساً لتحرير الضفة وغزة والجولان فيما يليه من مراحل.

اسرائيل تشاركهم في هذا الموقف!!

لذلك فإن عدم تنفيذ الاتفاق لا يعني في المقام الأول سوى احباط الدور الأمريكي في حل القضية الذي أبدى في هذا الاتفاق قدرته على الضغط على

اسرائيل لاتخاذ مواقف مرنة.. وهو احباط قد يستتبعه توقف هذا الدور وتعطيل بدء التسوية العادلة للقضية الفلسطينية والجولان..

فإذا كان السوريون والليبيون يعتبرون تعطيل الدور الأمريكي في حلها.. هو في حد ذاته نجاح ما بعده نجاح.. فمن المؤسف أن تشاركهم اسرائيل أيضاً هذا الاعتبار.. فتعطيله سوف يحقق لاسرائيل هذه النتائج باختصار شديد..

تحقيق المزيد من المكاسب العسكرية والاقتصادية والمالية والسياسية لدى الولايات المتحدة مع التركيز على أن السوريين هم الذين عرقلوا انسحابها من لبنان.

استغلال الفرصة والوقت لاستكمال عملية تهويد الضفة وغزة والجولان.

بدء تنفيذ مخطط اسرائيل لاحتواء الأرض وتنفيذ تهديدات شارون بجعله الأردن الوطن الفلسطيني الوحيد في المنطقة.

ضرب الوجود الفلسطيني في لبنان سواء في البقاع أو في المخيمات واستكمال تنفيذ المخطط الاسرائيلي لتصفية الهوية الفلسطينية وتشتيتها وكل ذلك سيتم في غياب الاجماع العربي الذي برز بوضوح خلال غزو لبنان.

التقسيم الفعلي للبنان بين اسرائيل وسوريا.

احتمال تفجر الموقف بأكمله في لبنان نتيجة لاحتمال القيام بعمليات عسكرية بين سوريا واسرائيل على أرض لبنان.. خاصة وأن اسرائيل الآن ترى أن المصلحة التكتيكية التي كانت قائمة بينها وبين سوريا خلال المراحل. الأولى من غزو لبنان لم تعد قائمة الآن..

المواجهة المستحيلة بين الدولتين العظميين.

وفي هذا المجال ينبغي أن نتذكر دائماً أن القوتين العظميين لن تسمحا بأي حال من الأحوال بمواجهة ساخنة بينهما من أجل قضية الشرق الأوسط.. وقد يثبت

ذلك مرة أخرى قريباً عندما يجتمع الرئيس الأمريكي ريجان مع اندروبوف قرب نهاية هذا العام.. اذ سوف نكتشف غالباً أن قضية الشرق الأوسط ستأتي في ذيل قائمة الموضوعات التي يبحثها ممثلا القوتين العظميين، وقد يسفر الاجتماع المرتقب عن قرار آخر شبيه بقرار الاسترخاء العسكري الذي سبق أن اتخذه ريتشارد نيكسون وبريجنيف قبل حرب اكتوبر.. فمن الحقائق السياسية المعروفة أن كلتا الدولتين تلتزمان بالحل السلمي للقضية وبضمان أمن اسرائيل. ومن المفيد دائماً أن نعرف مواقع اقدامنا على وجه التحديد لنتلمس طريق الخروج من الأزمة!!

تبقى بعد ذلك ساحة الوجود الفلسطيني في لبنان وما سوف يطرأ عليها من متغيرات نتيجة للاتفاق.. وفي هذا المجال ينبغي أن نقول أن من واجب الحكومة اللبنانية بعد الاتفاق ألا تنسى أن الفلسطينيين في المخيمات هم شركاء مصير وقضية، وانها مسئولة عنهم مسئولية كاملة.. وينبغي أن تؤمنهم تأميناً كاملا مع محافظتهم على الشرعية.

اتفاق الأردن والمنظمة هو البداية، صحيح أن لبنان بمقتضى الاتفاق سوف يمنع الفلسطينيين في البقاع من العبور إلى اسرائيل لضرب الأهداف الاسرائيلية.. لكنه صحيح أيضاً أن سوريا التي لم تتوقع مثل هذا النشاط للفلسطينيين فيها. كما أنه معروف أن الأردن أيضاً لا يسمح به، وأن وجود الفلسطينيين في البقاع لم يكن يتيح لهم فرص النضال المطلوب.. وأن هذه الاعمال في جملتها لا تؤثر على موازين القوة ولا تغير شيئاً من حقائق الموقف بالمنطقة.

لكن القضية الأساسية هي أنه من غير المقبول أن تسمح منظمة التحرير باستمرار الضغط السوري الليبي عليها لمنع أي تقارب فلسطيني أردني يحقق المشاركة في جهود السلام وايقاف ابتلاع اسرائيل للضفة وغزة.. وهو أمر يبدو

الآن غاية في الغرابة والتناقض بعد موافقة معظم الدول العربية على صيغة الاتفاق اللبناني الاسرائيلي وبعد الاجماع العربي المؤكد بالمواثيق على السلام.. أما اسرائيل.. فالحق والعدل والاعراف الدولية وروح الاتفاق ذاته تملي عليها الا تربط بين انسحابها أو خطوات انسحابها من لبنان وبين الانسحاب السوري الفلسطيني من أرضه.. فلبنان قد انهى حالة الحرب رسمياً معها الآن.. وروح الاتفاق وصدق النوايا يفرضان عليها إن كانت صادقة الرغبة حقاً في السلام أن تبدأ الانسحاب الفوري من لبنان، وأن ترجع عن اقتناعها بأن القوة وحدها هي الطريق إلى توقيع اتفاقات انهاء الحرب.. وأن تتوقف عن التلويح بالقوة من حين إلى آخر، فطريق الحرب سهل.. لكن طريق السلام هو الطريق الصعب وقانون القوة إذا كان يحقق أهدافه الآن أو في المستقبل القريب فلن يحقق صالحها الاستراتيجي في المدى البعيد.

تبقى بعد ذلك كلمة لابد منها.. أن ما يهمنا الآن هو انسحاب اسرائيل من لبنان وبدء الطريق الطويل لإقرار السلام العادل. لكن الإنسان بالرغم من كل شيء لا يستطيع إلا أن يستعيد ما جرى لمصر من أهوال ومقاطعات وحفلات تجريح وشتائم عندما وقعت اطار كامب ديفيد للحل ثم يتأمل ما يجري الآن من تأييد عربي شبه اجماعي للبنان عندما وقع الاتفاق اللبناني الاسرائيلي!. فكل من يقرأ الاتفاقيتين يعرف وبضمير مستريح أن شركاء المصير كانوا مع مصر أكثر من متعنتين بلا عدل ولا انصاف.. لكنها قصة أخرى لا مجال لها الآن!!

٢٠ مايو ١٩٨٣

التمزق العربي وجريمة الصمت

لا يستطيع عاقل أن يزعم أنه يفهم سر حالة الجمود التي تسيطر الآن على المنطقة العربية.. وعلى دولها!

ولا يستطيع عاقل أن يفهم سر أو حكمة هذا الصمت غير الحكيم، بكل تأكيد، الذي يغلف حكومات وعواصم الأمة العربية الآن.

ولا يستطيع أي مراقب، مهما أوتي من خبرة وبعد نظر وقدرة على التحليل، أن يفسر أو يفهم هذا الفتور الذي أصاب الجماهير العربية تجاه قضاياها المصيرية أو هذا التبلد الذي أصاب في الظاهر على الأقل حسها القومي.. فحجب عنه إدراك حجم المخاطر التي تواجه أمته الآن.. والمضاعفات الخطيرة التي يهدد بها.

قد يكون من المفهوم إلى حد ما أن شعوب بعض الدول العربية تلوذ الآن بالصمت تحت وطأة القهر وحكم الحديد والنار في بلادها.

وقد يكون من المفهوم- وإن لم يكن من المقبول- أن بعض شعوب المغرب العربي.. قد نأت بنفسها بعيداً عن مشاكل المشرق العربي، اتقاء لما تجره عليها هذه المشاكل من أزمات.

وربما تكون شعوب دول أخرى قد استغرقت في الحياة المترفة السعيدة التي يعيشونها في بلادهم وفي بلاد الآخرين.. متوهمين امكانية استمرار انماط هذه

الحياة، دون حساب للمستقبل الذي يهدد حياتهم الآمنة الآن بالخطر القريب، لأن ما يهدد بعض شعوب الأمة العربية الآن يهددهم بالتأكيد بنفس المخاطر في المستقبل القريب.

قد يكون هذا أو ذاك صحيحاً.. لكن الحقيقة المؤكدة هي أن هذا اللغز المحير.. ما زال يبحث عن حل، وما زال ينتظر من يفك طلاسمه.

كما أن الحقيقة التي لا جدال فيها هي أن هذا الصمت والجمود والفتور.. والسحب الكثيفة التي تحجب الرؤى السليمة عن أنظار الأمة العربية، لا بد أن تزول كلها وتتبدد الآن، قبل أن يفوت الأوان، وقبل أن نعض جميعاً بنان الندم، حين لا يفيد الندم.. ولا البكاء على الأطلال.. وكما حدث مراراً في معظم مراحل تاريخنا العربي لقد كان من الممكن أن نفهم سر هذا الصمت.. وأن نعي دوافعه في حالات عديدة.. ليس من بينها - بكل أسف - حالة واحدة تنطبق شروطها على الوضع العربي الراهن بكل خفاياه وأبعاده.

لقد كنا مثلا نستطيع أن نفهم حكمة هذا الصمت.. لو كانت الدول العربية قد وافقت في السر أو العلن على السواء، على برنامج عمل محدد يحقق الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي القريبة المحتلة، ويرفع المعاناة عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، الذين ما زالوا مستمرين، رغم الأهوال، في عزف لحن البطولة والصمود متشبثين بالأرض، ورغم عنف الاحتلال الاسرائيلي وجرائمه البشعة ضدهم.

كنا نستطيع أن نفهم سر هذا الصمت لو كان هناك مجرد تصور لإمكانية أو طريقة إزالة المستوطنات الاسرائيلية التي تزرع الآن في كل بقعة وتنمو نمواً سرطانياً، لا أحد يستطيع ايقافه، مما يفرض الأمر الواقع الجديد، ويزيد من صعوبة الحل، ويضع العقبات الكأداء في طريقه.

كنا نقبل هذا الصمت- أو نصبر عليه بمعنى أصح- لو كانت الخطى تمضي في طريق واضح لوضع نهاية للراقع الأليم الذي يتهدد الآن لبنان بالرغم من أهوال السنوات الثماني من الحرب الأهلية التي سدد خلالها كل فواتير أخطائه السياسية والاجتماعية.. بل وسدد أيضاً، نيابة عن غيره، فواتير أخطاء الآخرين الذين سمح لهم منذ البداية بممارسة الألعاب الخطرة فوق أرضه.. العاب النار.. والمال!

لقد كان لبنان بأمل، ونحن معه، في فترة يلتقط فيها أنفاسه، ويضمد فيها جراحه، ويعيد خلالها البناء والتعمير.. ويتوصل فيها إلى حل سياسي لمشاكله، وهو الأمل الوحيد المتاح له حتى الآن.. لكي يضمن به تكتل جميع ابنائه، وكل قواه السياسية وراء جهد يحقق انسحاب المحتل الأجنبي من أرضه لكننا- وبعد كل ما جرى من غزو.. ومذابح.. وجهود سياسية- لا نرى الآن- للأسف- غير صورة الشبح الذي طالما حذرنا منه.. شبح التقسيم الفعلي للبنان، وابتلاع اسرائيل للجنوب، وابتلاع سوريا للبقاع.. ثم الاقتتال الضاري لتقسيم ما بقي منه.

بل أننا لا نرى أيضاً- وبكل الأسى- سوى شبح الطائفية البغيضة يعود ليطل على لبنان.. يشجعه ويغذيه من يطمعون في التوسع على حساب أرض وسيادة لبنان، ومن يرفضون عودة لبنان العربي الآمن المتحد المستقل إلى المجموعة العربية.

لقد كنا قبل ذلك على استعداد لأن نفهم حكمة هذا الصمت المخيم الآن.. بل وعلى استعداد لأن نشارك فيه بكل جوارحنا لو كانت القضية الأساسية، وهي قضية فلسطين، قد توصلت إلى رؤية بصيص ضوء واهٍ يهديها إلى بداية الطريق إلى الحل.. اما بفرضه عسكرياً.. واما بالتفاوض للتوصل إليه، أو

حتى على الأقل لو كانت القضية الأساسية قد حافظت أو تحافظ الآن على رصيدها من الاجماع الدولي الذي يؤمن شرعيتها.

فالمؤسف أن هذا الاجماع تعرض ويتعرض حالياً لأزمات وهزات مؤثرة.. فهو يرتفع أحياناً إلى عنان السماء.. ويهبط في أحيان أخرى إلى واقع الأرض.. ووراء هذا التذبذب يكمن قصورنا وتصرفاتنا، وتمزقنا، بل وفي احيان عديدة تتحمل مسئولية هذا التذبذب في تأييد القضية وتصرفات أصحاب القضية انفسهم، من وقائع الانشقاق الذي يقع بين الشركاء ورفاق السلاح، أو من الاقتتال بينهم أو بسبب السماح لغيرهم بالسيطرة على مقدراتهم.. وكفاحهم.. وبالتحكم في توجهاته.

كنا نقبل هذا الصمت- أو نصبر عليه- لو كانت القوى العظمى، أو حتى مجموعة الدول الأوروبية تستطيع فرض الحل الشامل العادل على أطراف الصراع المتنازعة بحيث يعيد هذا الحل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويحقق انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة ولبنان.. ويضمن استقرار السلام.. في ظل حدود معترف بها لكل دول المنطقة.

لكل المشكلة اننا نعلم جيداً، وأكثر من غيرنا، أن الولايات المتحدة.. وخاصة مع اقتراب عام الانتخابات، لا تملك ان تفرض هذا الحل على اسرائيل.. ولا ترغب- كما يبدو واضحاً- في استخدام كل قوى الضغط المتاحة لها لإرغام اسرائيل على القبول بهذا الحل.

.. والأهم من ذلك أن الدول العربية نفسها تبدو اسلحتها وقواها الضاغطة من مال وبترول واستثمارات، للتأثير على صانعي القرار الأمريكي لحملهم على العودة إلى الموقف الأمريكي المتوازن السابق بين المطالب العربية المشروعة، وبين متطلبات أمن اسرائيل..

أما الأخطر من كل ذلك، فهو أن صانعي السياسة الأمريكية قد اصبحوا على يقين الآن من غياب القرار الاجماعي العربي، الذي يؤثر على السياسة الأمريكية لفترة طويلة قادمة، يتجهون خلالها إلى اعتبار المنطقة العربية كلها من المناطق الخامدة حالياً.. وليست من مناطق المشكلات الساخنة التي تتطلب تدخلا امريكياً عاجلا.. وهي كارثة تعود لتطل من جديد على الواقع العربي.. بعد أن كانت حرب أكتوبر بانتصارها المدوي قد نجحت في أبعادها عن المنطقة.

أما الاتحاد السوفييتي، فهو بالإضافة إلى أنه لا يملك القدرة، ولا عوامل الضغط والتأثير على بعض أطراف الصراع التي تمكنه من فرض الحل.. فإن ما يجري الآن على الساحة العربية.. يهدم في النهاية أهدافه في المنطقة تماماً، وأهمها ضمان موضع قدم له بالمنطقة، وضمان استمرار هذا الوجود إلى أمد بعيد، كما أن من أبرز الأهداف أيضاً لن يكون الشرق الأوسط ورقة من أوراق اللعبة الدولية التي في يده حين يجتمع ريجان واندروبوف خلال الفترة القادمة.

.. فإلى متى يستمر هذا الوضع المؤلم. وكيف نستطيع أن نكسر حاجز الصمت المخزي من حول قضايانا الأساسية وان نقتحم حلولها؟.

ان الحقيقة التي لا يختلف حولها أحد.. هي أن هناك رابحاً وخاسراً من وراء استمرار هذا الصمت.. وهذا الخمود.

والحقيقة التي لا يختلف عليها أحد أيضاً هو أننا لسنا الفائزين من ورائه.. أما الرابح فمعروف للجميع..

الخاسر هو الأمة العربية.. بكل شعوبها ومقدراتها.. وأجيالها الحالية والقادمة على السواء..

والرابح أيضاً معروف.. ان الشعوب العظيمة هي التي تستطيع أن تفرق بين الأهداف الاستراتيجية.. وبين الأهداف المرحلية.. والشعوب العظيمة هي التي لا تخفى عنها أبداً خطورة التضحية بالمصالح الاستراتيجية في سبيل مكاسب اقليمية محدودة ووقتية.. وفي سبيل زعامات جوفاء تبحث لنفسها عن دور وعن وجود..

والشعوب العظيمة أيضاً هي التي تعرف عن يقين أن الزعامات لا تصنع مهما سعى وراءها الساعون.. وأن الزعامات الحقيقة لا تهدم مهما سعى البعض لهدمها خدمة لأهداف محلية أو قطرية أو خدمة لحسابات حزبية ضيقة.

الشعوب العظيمة تعرف أنه في وقت الخطر تحتاج إلى وحدتها وإلى تساند ابنائها وتتجاوز الخلافات والاطماع.. والمنافسات في مواجهة الأخطار والأمة العربية الآن في أشد الأوقات حاجة إلى وحدتها دفاعاً عن نفسها.. وإلى التحرك الجماعي دفاعاً عن وجودها وفي أشد الحاجة إلى التحرك العربي الذي دعت إليه مصر سواء جاء هذا التحرك في شكل قمة عربية عاجلة تستشعر خطورة الموقف وتتحرك لمواجهته.. أو في شكل قمة عربية عادية تأتي في موعدها الطبيعي.

وسواء انعقدت القمة العربية عادية أم طارئة.. فهي مطالبة في كل الأحوال بعدة مواجهات ساخنة تمهد الطريق إلى الاجماع العربي الصحيح.. وإلى التحرك في اتجاه حل القضايا.. لا السكوت عليها..

★ لابد من مواجهة ساخنة خلال هذه القمة بين الاجماع العربي من جانب وبين سوريا من جانب آخر.. تسأل خلالها سوريا عما تريد بالضبط.. وأي الأهداف تخدم بوجودها في لبنان وماذا اتخذت من خطوات على طريق تحقيق الإنسحاب الاسرائيلي من الجولان المحتل؟

★ لابد من طرح صحيح للقضية من جانب القيادات الفلسطينية.. تتم خلاله إعادة القضية الأساسية إلى أصحابها الحقيقية دون وصاية عليهم من أحد ودون محاولات للسيطرة على حركتهم السياسية.. ليختاروا الطريق الصحيح الذي يرونه لرفع المعاناة عن شعب الضفة وغزة، ويحقق أهدافهم.

★ لابد من مواجهة ساخنة لقضية الحرب العراقية الايرانية تتحرك خلالها الدول العربية مجتمعة أو منفردة لإيجاد أفضل الصيغ لوقف هذا النزيف المدمر.

★ لابد أيضاً من مواجهة ساخنة مع معمر القذافي ودوره المخرب لطاقة الأمة العربية وثرواتها.. ولأمن الدول العربية والأفريقية على السواء.. مواجهة يسأل فيها بوضوح.. ماذا يريد وأي الأهداف يخدم ومن أي «الجهات» يريد أن يحصل على «وسامه»؟ من الأمة العربية حين يساندها في كفاحها ويدعم طاقتها في مواجهة أعدائها.. أم من أعداء الأمة العربية حين يبدد طاقاتها ويهدر ثرواتها في الصراعات الجانبية واحلام الزعامة العربية والأفريقية.

قد يقول البعض أن هذا التحرك العربي الجماعي.. وهذا الاجماع العربي يحتاج إلى تمهيد.. وإلى خطوات لتخفيف التوتر في العلاقات العربية.. وليكن ذلك صحيحاً.

ولنتخذ من الخطوات ما يسهل الوصول إلى الغاية الكبرى وهي الاجماع العربي، لكنه من غير المقبول ان يستمر هذا التمزق وهذا الجمود على ما هو عليه.. فهو كما قال الرئيس مبارك بحق «ضياع ضياع.. وتشتت تشتت» فإذا لم نخرج من دوامته سريعاً فسوف يجرفنا جميعاً.

بل أنه من غير المقبول أيضاً ان يتصور البعض أن هذه المواجهات الساخنة التي نطالب بها لقضايانا.. ولقصورنا.. ولتمزقنا العربي قد تعرقل

التوصل إلى الاجماع المطلوب.. ففي اللحظات المصيرية تكون المواجهة هي أفضل الطرق لعلاج الأخطاء واتخاذ القرارات الحاسمة المصيرية..

وفي كل الأحوال فإن مصر لا تستطيع أن تقف مكتوفة الايدي أمام ما يجري الآن على الساحة العربية من تمزق.. وتشتت وضياع.. ولا تستطيع أن تصبر على ما تهددنا به هذه الأوضاع من أخطار على مستقبل الأمة العربية.. لذلك كانت دعوتها للتحرك العربي العاقل لمواجهة جريمة الصمت التي ترتكب الآن في الساحة العربية..

فهذا هو قدر مصر وهذا هو دورها..، شاءت أم أبت وشاء طلاب الزعامة الجوفاء.. أم أبوا!.

١٩ اغسطس ١٩٨٣

حرب الخليج والعراق

الحرب العراقية الإيرانية
وأين القضية الفلسطينية

كلنا أصبح يعلم أن نداء العزلة لفرد أو مجتمع أو دولة لا يجد له صدى كما أن أنصار العزلة يضيع صوتهم تدريجياً وينفض مؤيدوهم من حولهم. ذلك يحدث في ضوء المصالح الجوهرية الأمنية والاقتصادية للدول واحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية للشعوب، والتقدم اللانهائي للاتصالات والتكنولوجيا. فقد أصبح القول أن ابرة يتم القاؤهـا في امريكا يسمع رنينها في الصين حقيقة مؤكدة.

هناك الانتخابات الأمريكية.

وهناك الحرب العراقية الإيرانية.

والتركيز على الرؤية المصرية بالنسبة لهذه القضايا هام وإن كانت المبادىء المصرية الثابتة فيها واضحة ومعلنة.

ولعل السؤال الكبير الذي يبرز على السطح الآن هو:

اين القضية الفلسطينية من خلال جميع هذه القضايا؟.

الانتخابات الإمريكية وأثرها على القضية

تكثر في عام الانتخابات الامريكية التعليقات والتنبؤات حول تأثير هذه الإنتخابات على قضية الشرق الاوسط بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة

خاصة.. ويبدو أن تعليقات الصحف العربية بالذات تعتمد أساساً على التصريحات والبيانات التي تصدر عن مرشحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي رغم ما هو معروف أن كل ذلك يرتبط بمناخ الحملة الانتخابية وظروف كل مرشح. ففي هذه الفترة الحاسمة من الحملة لا يستطيع المرشح أن ينظر إلى ابعد من صناديق الانتخابات، ولذلك فإن هذه التصريحات الإنتخابية لا تعبر على الاطلاق عما ستكون عليه السياسة الإمريكية في السنوات الأربع التالية.

وعلى سبيل المثال- ودون مساس- بالقاعدة الإساسية المصرية في أن مصر «تتعامل مع الرئيس الذي يختاره الشعب الإمريكي» ولأن العلاقات الثنائية الطيبة الراهنة بين مصر وأمريكا تكتسب استقلالية عن شخصية هذا الرئيس لأنها تعبر عن مصالح قومية للولايات المتحدة وترتبط بدور مصر القيادي والاستراتيجي في المنطقة. فعندما ارتفعت أسهم الرئيس جيمي كارتر اثناء حملة انتخابات ١٩٧٦ وتراجع موقف الرئيس السابق فورد، سارعت بعض الصحف العربية إلى البكاء على مصير القضية الفلسطينية خشية من بعض «التصريحات التي صدرت من جيمي كارتر» اثناء الحملة، وثبت بعد ذلك أن الرئيس كارتر كان أكثر إيجابية في موقفه من قضية الشرق الأوسط من أي رئيس امريكي سابق.

إن هناك حقيقة أساسية هي أن قضية الشرق الأوسط اليوم غيرها بالأمس وليس من السهل أن تعود العجلة الى الوراء. فعملية التسوية قطعت شوطاً هاماً لتوقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وبعد مفاوضات الحكم الذاتي رغم العوائق الكبيرة التي يضعها الجانب الإسرائيلي بحجة الدعاوى التاريخية لكن هناك حقيقة أخرى تتعلق باحتمالات التغيير في الرئاسة الإمريكية وبالتالي فإن الإدارة الإمريكية الجديدة تكون عندئذ في حاجة الى عدة أشهر لاختيار مستشاريها ومنفذي سياستها في هذه المنطقة الأكثر حساسية في العالم.

لكن الدور المصري والموقف المصري واضحان بالنسبة للقضية الفلسطينية. « لا بد من عودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومنها حق تقرير مصيره » ومصر لن تبخل بأي جهد تحقيقاً لهذا الهدف ولن تفرط في أي حق من حقوق هذا الشعب، رغم اعلانها الدائم انها لا تتحدث باسمه وانما تساعده للوصول الى أول الطريق الى أن تصبح المسئولية مسئوليتهم والقرار قرارهم..

قد تكون هذه هي النقطة الإيجابية الوحيدة بالنسبة للقضية في الوقت الراهن.

كيف؟

الحرب العراقية الإيرانية وتأثيرها على القضية

لقد تعرضت القضية الفلسطينية على مدى الثلاثين عاماً الماضية لضربات متعددة وتجيء الحرب العراقية الإيرانية لتوجه لها ضربة جديدة، ولكنها قاصمة، أو بمعنى آخر « تحت الحزام ».

وعلى عكس ما ذهبت اليه بعض الصحف العربية، فالمشكلة لا تتمثل في خطر انتهاز اسرائيل فرصة هذه الحرب للقيام بهجوم مفاجيء على سوريا أو لبنان. فاسرائيل لم تعد - في رأينا - في حاجة الى هذا الهجوم بعد أن تكفل اعداؤها بإضعاف انفسهم الى الحد الذي لا يشكل أي خطر عليها قد يسعى الى اجهاضه وان كنا لا نستبعد أن تقوم اسرائيل بعدة تصفيات من وقت لآخر ضد المقاومة في لبنان أو في مكان آخر دون جذب شديد لانتباه الرأي العام العالمي إليها.

الحرب العراقية الإيرانية تركت آثاراً بالغة الخطورة على القضية الفلسطينية والغريب أن نسمع من الرئيس العراقي صدام حسين أن هذه الحرب من أجل القضية الفلسطينية لماذا؟

١ - اجهضت الحرب العراقية الإيرانية قوى عسكرية وسياسية ضخمة كان يمكن استخدامها أداة ضغط لنصرة القضية الفلسطينية. وإذا كانت فكرة الجبهة الشرقية صعبة التحقيق قبل هذه الحرب، فقد أصبحت مستحيلة تماما الآن، ليس فقط بسبب نزيف الحرب بالنسبة للعراق والسنين الطويلة المطلوبة لاستعاضة القوة الاقتصادية والعسكرية للعراق، وانما هذه الحرب عمقت الخلافات العراقية السورية واثبتت بما لا يدع مجالاً للشك انه ليست هناك امكانية حدوث تقارب بين النظامين القائمين في العراق وسوريا.

٢ - ان هذه الحرب اعطت فرصة لإسرائيل للتركيز على فكرة ظلت ترددها لفترة طويلة ومؤداها «أن القضية الفلسطينية ليست السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة» والمتتبع لتصريحات المسئولين الاسرائيليين في الفترة الأخيرة يلاحظ الاهتمام بتأكيد هذه الفكرة بالإضافة إلى الدعوة الموجهة الى امريكا لإعادة تحديد أولويات سياستها في منطقة الشرق الأوسط بالتركيز على بؤرة الصراع الأكثر سخونة مثل الصراع العراقي الايراني. أو بمعنى آخر تحويل اسرائيل «قضية الشرق الأوسط» الى «قضية الخليج العربي»، وتحويل القضية الفلسطينية الى «قضية البترول» وتدفقه الى أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة.

لذلك نجد مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل يقوم «لقد ساد هناك وهم خلال السنوات الأخيرة الماضية في الدول العربية انه لو تم التوصل الى حل للصراع العربي الاسرائيلي، وعلى أساس شروط عربية، فإن السلام والهدوء

سيعاني المنطقة كلها ولن تنشأ الحروب أو الصراعات المحلية ويمكن ضمان تدفق البترول الى الغرب، اما الآن فقد تبدد هذا الوهم. اذ أن هناك دولتين بتروليتين تتصارعان.. والسؤال ما هي علاقة الصراع العربي الاسرائيلي بكل ذلك «انتهى كلام بيجين».

ويعبر حايم هيرتزوج رئيس المخابرات الاسرائيلية السابق عن رأي مماثل بقوله «أن الخطر الاساسي الذي يواجه العالم الغربي ليس الصراع العربي الإسرائيلي او القضية الفلسطينية، بل عدم الاستقرار المزمن في العالم العربي والشرق الأوسط».

وكذلك فقد ربط اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي بين «الخطر على سلامة البترول العربي» الناجم عن الحرب العراقية الايرانية وعدم الخطر على المصالح العربية نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي.

٣- لقد وضعت هذه الحرب المقاومة الفلسطينية في موقف شديد الحرج. فمنذ فشل وساطة عرفات بين العراق وايران وقيادات المقاومة تشعر أنه اصبح لزاما عليها ان تختار التأييد الكامل لاحد الطرفين. والاختيار بين أي من الطرفين معناه سحب تأييد الطرف الآخر نهائياً وربما اكتساب عدائه. والموقف المحايد ليس أقل خسارة لأنه قد يؤدي الى سحب تأييد الطرفين معا، لأن كلا منهما يعتبر انه الاكثر تأييداً للمقاومة الفلسطينية.

وباختصار شديد فإن الحرب العراقية الايرانية اخرجت دولة عربية اسلامية ودولة اسلامية من النضال من أجل نصرة القضية الفلسطينية، وبمعنى آخر فإن هذه الحرب ساعدت على وضع القضية الفلسطينية «على الرف» لمدة طويلة بعد ان كانت القضية قد احتلت صدارة الاولويات في منطقة الشرق الاوسط من خلال اتفاقية كامب ديفيد والجهود المصرية في المجالات الدولية وفي أوروبا وامريكا وافريقيا.

الغريب مرة أخرى أن يتحدث مسئولو العراق عن ارتباط الحرب العراقية الإيرانية بالقضية الفلسطينية، مثلهم في ذلك مثل مسئولي سوريا الذين جاءوا بالسوفيت الى قلب الأمة العربية بحجة القضية بدلا من الإعتراف بأنهم قد جاءوا بهم حماية لأنفسهم من السخط الشعبي ومقاومة لهذا الشعب الذي مل المزايدات والمهاترات وتحكم الاقلية العلوية.

ومهما كان الامر فإن مصر لن تسمح بوضع القضية الفلسطينية «على الرف»، مثلما ساعدت سوريا وليبيا وبعض الدول الاخرى على نسيان القضية الأفغانية، أو بمعنى آخر أن مصر لن تسمح بتحويل القضية الفلسطينية الى افغانستان جديدة. ستظل القضية الفلسطينية تحتل مكان الصدارة الى أن يتحقق الحل السلمي الشامل الدائم بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والانسحاب من الأراضي المحتلة. فالحرب العراقية الايرانية مهما طال زمنها فهي حرب خلاف على الحدود يمكن أن تنتهي بين يومٍ وليلة، ومصيرها الواضح «مائدة المفاوضات»، والكلمة الاخيرة بعد ذلك لشعبي العراق وايران المسلمين اللذين تأثرا بويلات الحرب.

مؤتمر القمة العربي ومن يجلس مع من؟

واضح ان النظم العربية اصبحت اسيرة المظاهرات الإعلامية. فالاجتماعات العربية الفارغة من أي مضمون تضامني ما زالت مستمرة حفاظاً على المظاهر. ورغم تجربة قمة تونس المريرة يجري الاعداد الآن لقمة عربية جديدة في عمان. ولا يحتاج الأمر في الواقع الى تفكير كبير لاستنتاج ما تسفر عنه هذه القمة- اذا انعقدت- واذا تساءلنا فقط:

من يجلس مع من؟

خريطة الخلافات العربية لم تعد تبقي دولة واحدة خارجها، والمحاور العربية اصبحت هي السائدة مما يساعد- بكل أسف- على القول أن الحديث عن اي تضامن عربي اصبح ضرباً من اللغو.

العراق التي تحارب ايران قطعت علاقاتها مع سوريا وليبيا لموقفها من هذه الحرب.

الاردن الذي يؤيد العراق بوضوح ساءت علاقاته مع سوريا الى درجة لم تشهدها العلاقات بينهما من قبل.

السعودية قطعت علاقاتها مع ليبيا بعد أن اكتشفت الآن فقط خطورة وشطط نظريات العقيد القذافي ووصلت الى حد وصفه بالتهريج!

وليبيا التي ذهبت لتعلن الوحدة مع سوريا في صراع مع السودان وتونس التي لا تطمئن الى نوايا العقيد القذافي ومع المغرب بسبب مشكلة البوليزاريو ومع السعودية ومع العراق و... ومع الجميع.

ومشكلة البوليزاريو تسبب أيضاً صراعاً بين الجزائر والمغرب يبدو وكأنه غير قابل للحل.

هناك الخلافات العربية التقليدية مثل الخلاف بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، وبين اليمن الجنوبي وعمان، وبين اليمن الجنوبي والصومال، واليمن الجنوبي والسعودية.

كنا نتمنى أن ينعقد هذا المؤتمر لاتخاذ قرارات ايجابية وصولاً للحل السلمي الشامل على منطقة الشرق الاوسط. وكذلك محاولة احتواء المأساة الكبرى للعالم الإسلامي التي يذهب ضحيتها شعبان إسلاميان. ولعل جميع الاحداث المتوالية اوضحت صواب الموقف المصري من الحرب العراقية الإيرانية والذي يتلخص في تحديدها لهذه المأساة الكبرى، ومن انها لا تتجاوز في نهاية الأمر

صدام حدود ولا يمكن التوصل الى حل عسكري له. فهذه الحرب لا بد أن تنتهي على مائدة المفاوضات كغيرها من صراعات الحدود.

وترى مصر أيضاً أن هذه الحرب لا ينبغي أن تغطي على حقيقة أن القضية الفلسطينية هي لب النزاع في الشرق الاوسط وجوهرها الحقيقي وانها المدخل الصحيح لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

والقائلون بعودة مصر الى الدول العربية نسألهم سؤالاً واحداً:

تعود مصر - الآن لمن؟.

٣١ اكتوبر ١٩٨٠

الفوضى في إيران
تمهد الطريق للشيوعيين

افغانستان وإيران دولتان مسلمتان نتذكرهما في هذه الإيام المباركة.. الأولى تعيش تحت وطأة الغزو السوفييتي وجحيم احتلاله بعد أن مهد عملاؤه في الداخل الطريق لقواته ضربا للإسلام والمسلمين.. وفي إيران نكاد نرى أمام أعيننا المصير المحتوم الذي ينتظر إيران وينتظر شعبها المسلم الذي يشترك في ضربه- للاسف العميق- رجال الدين.. ولعلهم لا يعلمون..

لقد اصبح من الواضح الآن في طهران ان الأحداث الدامية التي جرت طوال هذا الأسبوع كان وراءها الماركسيون واليساريون المتطرفون. وبالأمس فقط اعترف الزعيم الجديد للحزب الإسلامي الجمهوري أن الشيوعيين كانوا وراء الخراب والدمار الذي دفن تحت انقاضه ٧٢ من حكام هذا البلد الإسلامي..

ولقد سعت استراتيجية الماركسيين في ايران الى ترسيخ نظرية أن رجال الدين وحدهم هم سبب خراب البلاد عسكرياً ومالياً واقتصادياً، بعد أن فشلوا فشلاً ذريعاً في إيجاد مضمون سياسي واجتماعي يوفر الأمن والأمان والاستقرار والعدالة الإنسانية بل وضمان لقمة العيش واصبح العمل على تعميق هذا المفهوم هو الذي يسهل لهم وعليهم الطريق للقفز الى مقاعد الحكم

والسيطرة الفعلية عليه.. وبالرغم من عمليات التمويه التي قامت بها الجماعات اليسارية من «مجاهدي خلق» أو «فدائيان خلق» الذين قاموا بمظاهرات شكلية تأييداً لبني صدر رئيس الجمهورية المطرود والمطلوب رأسه. وقد بذل رجال الدين جهودهم للتخلص من بني صدر لأنه وصل إلى اقتناع شبه كامل بأن حكمهم مقضي عليه بالفشل بسبب غياب الوضوح في سياساتهم، وغياب العمل المنتج وغياب الحرية. وبنفس القدر عمل الشيوعيون على التخلص منه لأن ما ينادي به بني صدر يفسد حتماً مخططهم الأساسي.

ان ما يريده اليساريون لإيران هو الفوضى الشاملة التي لا تهدأ والخراب المؤدي الى الفقر والمحطم للنفوس وصولاً الى اليأس الكبير.. ولقد أصبح من المتوقع بعد كل الذي يجري في إيران أن يحصد الخميني وجماعته ما زرعوه بأيديهم من حقد وكراهية واراقة للدماء بغير حق.. فالخميني الذي جاء محمولاً على الأعناق من منفاه املا وشفاء من القهر والظلم، لم يتعلم الدرس من الظروف التي أتت به ليصبح صاحب الكلمة العليا في إيران، ونسي تماماً أن الشيوعيين هم الذين مهدوا له الفوضى والمناخ العام في البلاد..

قد ينجح الشيوعيون في السيطرة على إيران بمساعدة الاتحاد السوفييتي الذي لم تغب انظاره لحظة واحدة عما يجري في داخلها بعلمه ومساندته.. ولكن المؤكد أن القوات المسلحة الإيرانية التي حاول نظام الخميني كسر شوكتها، سيكون من السهل عليها ضرب اليسار بكل قوة..

اللهم احفظ الإسلام من جهالة بعض ابنائه!

٣ يوليو ١٩٨١

دماء على الخليج!

مع دخول حرب الخليج مراحلها الحرجة الاخيرة.. واحتمال اقتراب نهايتها على غير ما توقع الكثيرون.. اصبح لزاماً علينا ان نتوقف الآن وسط الانباء المفزعة التي تتوالي من ميدان القتال، لكي نتأمل نتائج هذه الحرب التي ادانتها مصر منذ اول طلقة اطلقت في ساحتها، ولكي نتدبر امورنا ونتساءل معاً.. ما العمل؟ بعد ان لاحت في الافق نذر الخطر.. وافلت زمام الموقف واصبحت النتائج المحتملة لحمام الدم المشتعل في الخليج منذ ١٩ شهراً، ابعد مدى من حدود منطقة القتال.. واعمق آثاراً من الاضرار بطرفي الحرب اللذين اشتبكا معاً في هذا الصراع الدامي.

علينا بالفعل ان نتوقف لكي نتأمل ظروف هذه الحرب التي اتخذت منها مصر منذ اللحظة الأولى موقف الادانة والرفض.. ثم عندما مالت موازينها ضد الطرف العربي فيها اختارت التزاما بمسؤولياتها العربية رغم كل الظروف ان تنحاز بثقلها الى جانب العراق.. لحصار نتائجها المدمرة على العراق العربي.. وعلى امن الخليج.. وعلى الأمن العربي.. وبالتالي على الأمن المصري..

لقد كانت الرؤية المصرية منذ البداية ان هذه الحرب «غير المقدسة» تحمل في طريقها مخاطر جسيمة لكلا الطرفين اللذين اشتبكا فيها على السواء

وهما دولة عربية.. ودولة إسلامية.. كما انها تحمل نذر الخطر - أيا كان المنتصر فيها - لمنطقة حيوية هامة للعالم بأسره لا للعالم العربي فقط هي منطقة الخليج..

وكانت الرؤية المصرية ايضاً.. انها حرب بلا قضية.. وبلا حيثيات. فالعراق لم يتعرض مثلا لعدوان مباشر من إيران يبرر تجييش الجيوش ثم الزج بها في معارك طاحنة تستنزف الطاقات والموارد وتؤثر سلباً على القوة العربية وتفتح ابواب المنطقة لقوى التدخل الاجنبية التي تساعد كلا الطرفين لإبقاء نار الحرب مشتعلة إما بتوريد السلاح او بالدعم السياسي الذي يرجح كفة على اخرى.

وكانت الرؤية المصرية لهذه الحرب ايضاً.. انها تحول الانظار عن القضية الإساسية التي خاضت مصر من أجلها اهوال الحروب ومعارك السلام، وهي القضية الفلسطينية، فاستمرار المعارك يضعف بغير شك من اهتمام الرأي العام بالقضية الاساسية.. ويؤكد مقولات قادة اسرائيل الذين «جاهدوا» لأكثر من ١٠ سنوات لإقناع صناع القرار السياسي في العالم بها.. وهي ان الصراع العربي الإسرائيلي ليس هو مصدر الخطر في المنطقة.. ولا هو الخطر الأساسي الذي يهدد الاستقرار فيها، وبالتالي فلا مبرر لسعي قادة العالم لإنهائه بإقرار حقوق الشعب الفلسطيني.. وفرض السلام..

في حين كانت الاستراتيجية المصرية طوال سنوات تركز على أن استقرار الشرق الأوسط الذي يمثل أهمية لرخاء ورفاهية العالم يرتبط بحل القضية واقرار الحقوق الفلسطينية، فجاءت الحرب العراقية الإيرانية لتؤكد دعاوى قادة اسرائيل وتقنع العالم بما حاولوا اقناعه به على مدى السنوات الطويلة، لذلك هلل زعماء اسرائيل عند قيام هذه الحرب وتسارعوا الى تذكير العالم بأنهم طالما أكدوا، كما اعلن بيجين غداة الحرب «أن هناك وهماً قد ساد خلال

السنوات الاخيرة لدى قادة العالم الغربي بأنه لو تم التوصل الى حل للصراع العربي- الاسرائيلي على اساس شروط عربية فإن السلام والهدوء سيعمان المنطقة ولن تنشأ الحروب وسيتم ضمان تدفق البترول.. والآن فهاهما دولتان بتروليتان تتصارعان.. فما علاقة الصراع العربي الإسرائيلي بكل ذلك؟ ».

دخلت العراق الحرب مدفوعة باسباب واحلام.. وتصورات لم تلبث معارك الحرب أن وضعتها موضع الاختبار القاسي. كانت الأسباب هي الرغبة في احتلال مساحات اساسية في ارض ايران تصبح ورقة في يد العراق للمساومة والتفاوض حول حل مشاكل الحدود القديمة بين البلدين والتي يرى العراق أنه تحت ضغط وعنف نظام الشاه السابق قد اضطر للسكوت عليها وللتنازل عن بعض حقوقه في شط العرب في معاهدة الجزائر التي وقعت سنة ١٩٧٥.

وكانت الاحلام التي راودت الرئيس العراقي صدام حسين عند اتخاذ قرار الحرب هي تحقيق انتصارات مدوية على إيران المنهارة بسبب الفوضى الشعبية.. و« اسد المنطقة » السابق الذي كانت صيحاته ترجف القلوب في بعض الدول المجاورة- تمهد له الطريق الى احتلال مركز ايران السابق كأكبر قوة عسكرية في المنطقة وتفتح له ابواب زعامة الخليج.. كخطوة على الطريق الوردي لزعامة الشرق الاوسط بأسره. وليس سراً ان صدام حسين لم يخطر السعودية ودول الخليج باعتزامه مصارعة اسد كسرى الا قبل نشوب المعارك الحربية بثلاثة ايام فقط، وانه حين ابلغها بقرار الحرب قد اعلن لقادتها ان هدفها هو اسقاط نظام الخميني في ايران للقضاء على الخطر « الفارسي » الذي يهدد هذه الدول، واكد لهم ان العمليات الحربية لن تستغرق اكثر من ١٠ ايام يتحقق خلالها انهيار النظام الخميني.. وتتحقق اهداف العراق ويعود الاستقرار من جديد للمنطقة.

وكان المطلب الوحيد الذي تقدم به صدام حسين للسعودية ودول الخليج هو الا يتوقف تدفق البترول عن الولايات المتحدة الامريكية، وغرب اوروبا واليابان خلال المعارك لكي لا يتدخل الغرب في الحرب.. ومبالغة في تحقيق هذا الضمان طالب دول الخليج بزيادة انتاجها من النفط لكي تعوض نفط البترول المتوقع في ايران والعراق بعد نشوب المعارك!!

كما انه ليس سراً ايضاً ان الرئيس العراقي كان يأمل في تحقيق انتصارات حربية هامة تساعد على توحيد الجبهة الداخلية.. وتكتل القوى الوطنية المتنازعة وراء القيادة السياسية التي تخوض حرباً منتصرة خارج الحدود.. فيساهم ذلك في التخفيف من وطأة الأزمات الداخلية ويحول كل الاهتمامات الى الحدود البعيدة التي تترامى من ورائها انباء الانتصارات!

وكانت التصورات التي ساعدت على تورط العراق في شن هذه الحرب، ان العراق قد رأى أن الوقت قد أصبح اكثر الأوقات ملاءمة لتحقيق هذه الانتصارات وانه لا بد من استغلال الظروف المواتية لمهاجمة الخصم وهو في اكثر حالاته ضعفاً وتشتتاً لأن «الفرصة التي أعطاها لك الدهر فرفضتها.. لن تعيدها لك الابدية» كما يقول الفيلسوف الالماني شيللر!

وكانت الفرصة التي تصور الرئيس العراقي ان الدهر قد اعطاها له ولن يعيدها له مرة اخرى «الابدية» هي تفكك القوات المسلحة الإيرانية عقب الثورة.. وحالة اليأس والفوضى الشعبية التي تسود إيران، وغيبة القرار السياسي الموحد في ظل الصراعات السياسية المتنامية وتمزق السلطة بين رجال الحكومة وانقسامات رجال الدين..

.. هكذا اعد العراق عجلة الحرب ثم دفع بها عبر الحدود الإيرانية فجر ذات يوم لتشتعل نيران الحرب العراقية الإيرانية التي لم يخمد أوارها منذ ١٩

شهراً توالت خلالها المفاجآت والنتائج العكسية للحملة التي قدرت لها زعامة العراق عشرة ايام فقط!

كانت اهم المفاجآت ان اداء القوات المسلحة الإيرانية خلال معارك الحرب قد جاء مخالفاً لمعظم التوقعات عند بداية المعركة، فإيران لم تستسلم عقب الضربة الاولى التي وجهتها قوات العراق واحتلت بها مساحات شاسعة من ارض ايران، وانما بدا واضحاً على العكس انها تستعد لخوض حرب تحرير طويلة المدى وان زعامتها الدينية والسياسية ترفض بأصرار كل جهود الوساطة لأنهاء الحرب، وتصر على انسحاب قوات العراق الى خارج الحدود الايرانية قبل أية وساطة.. وقبل أية مفاوضات.

وعلى العكس من ذلك فقد تمت اثناء حرب الاستنزاف، اعادة تنظيم بعض وحدات الجيش بقيادات عسكرية شابة وتم على الفور تشكيل قوات جديدة من حراس الثورة وتمكنت من ايقاف المد العسكري العراقي، ثم انتقلت الى المبادأة والهجوم بجحافل بشرية لا اول لها ولا آخر على المواقع العراقية.. واصبحت القوات العراقية ومنذ فترة طويلة في موقف الدفاع لا الهجوم.. وتوالى تراجع قوات العراق تحت ضغط الجحافل الإيرانية في اتجاه الحدود!

وعندما مالت موازين الحرب في الساحة الإيرانية ضد العراق ولاحت في الافق النذر الوخيمة.. انتقلت مصر من موقع الادانة والرفض الى موقع التأييد الايجابي للعراق في معركته الفاصلة مع إيران.

وكان وراء هذا الموقف المصري عوامل واسباب هامة هي:

ان اختلال الموازين العسكرية لصالح ايران- ان لم تتضافر الجهود لمساندة العراق- سوف تتعدى اثاره العراق نفسه الى دول الخليج المجاورة، وهو ما تسعى مصر لتفاديه بكل الطرق وبكل الوسائل حفاظاً على أمن العراق وعلى أمن دول الخليج وعلى الأمن العربي في النهاية.

ان استمرار الضغط العسكري الإيراني وتفوقه سوف يشجع الجماعات الارهابية الموالية لإيران على القيام بأعمالها التخريبية ضد سلامة وامن دول الخليج، كما وقع في حادث المؤامرة الإيرانية لقلب نظام الحكم في البحرين، وكما حدث في حادث الاعتداء على الحرم المكي بالسعودية الذي كشفت التحقيقات، فيه عن ان معظم قياداته كانت شيعية موالية لإيران.

ان انتصار ايران وهزيمة العراق في هذه الحرب سوف يترتب عليه نشوء حزام شيعي موال لإيران يقسم جسم الأمة العربية ويمتد من إيران الى العراق الى سوريا العلوية الى جنوب لبنان الشيعي، وهو الحزام الذي تحلم به الزعامة الإيرانية ونرفضه نحن وندينه انطلاقاً من مبدأ ضرورة عدم تكريس التناقضات بين الشيعة والسنة، ومن مبدأ أن الإسلام يرفض فكرة السلطة الدينية ويحاربها تماماً مثلما نرفض تلك الفكرة التي تنادي بعقد مؤتمر للدول الإسلامية السنية كما يطالب البعض الآن بعد تطورات الحرب لمواجهة هذه الخطر المتوقع..

والى جانب كل هذه العوامل فقد أبدى العراق نفسه استعداده للتوصل الى تسوية سلمية للحرب، وقدم شروطاً تراها مصر ملائمة، تتضمن مبدأ الانسحاب الى الحدود الدولية ومبدأ تشكيل لجنة تابعة للمؤتمر الإسلامي لبحث مشكلة الجزر العربية الثلاث التي تحتلها ايران: طنب الصغرى وطنب الكبرى وابو موسى، وتحديد الطرف الذي بدأ العدوان، وهو ما يمكن ان نعتبره اطارا واضحاً للسلام بين العراق وإيران، لكن إيران رفضت كل هذه المساعي.

الآن وبعد ان شهدت ساحة الحرب العراقية الإيرانية تطورات خطيرة في غير صالح العراق اصبحنا فجأة وعلى غير انتظار امام سؤال غاية في الأهمية والخطورة هو:

ماذا نصنع لو اجتازت ايران حدود العراق؟

والجواب الفوري على هذا السؤال هو ان كل الدول العربية ومنها مصر سوف تكون مطالبة بألا تقف مكتوفة الايدي امام الموقف الخطير، لأن دخول قوات إيران الى العراق- فيما لو وقع- لن تكون نتائجه هي فقط انهيار العراق، وانما ايضاً تساقط دول الخليج، واحدة وراء الأخرى إما بالعمليات العسكرية او بالتهديد لها او بعمليات التخريب المؤيدة من إيران في الداخل، كما ان ايران المنتصرة المكتسحة- لو وقع هذا التطور الخطير- لن تكتفي باقتضاء ثمن فاتورة الحرب من العراق وحده، كما انها في هذه الحالة ايضاً لن تكتفي بالمطالبة بالتعويضات عن خسائر الحرب وتكاليف اعادة البناء والتعمير ولكنها سوف تقتضي فاتورة الحرب من الدول العربية التي ساهمت وساندت العراق عسكرياً ومادياً. بل انها- بكل تأكيد- ستصر وتعمل على اسقاط نظمها السياسية.

وقديماً.. قال الامبراطور غليوم الثاني امبراطور بروسيا: وبل للمغلوب!

لكل هذه المخاطر والاسباب اصبح ضرورياً الآن طرح مشروع سلام عربي متوازن تشترك فيه مصر مع الدول العربية يحقق وقف اطلاق النار.. والعودة الى الحدود الدولية ويضمن الحقوق العربية في الجزر الثلاث ويضع اطاراً لحل مشاكل الحدود المعلقة بين العراق وإيران.. ثم يضمن الى جانب ذلك التزام ايران بعدم التدخل في شئون الدول العربية المجاورة وبعدم تصدير ثورتها الى خارج حدودها وبعدم القيام بعمليات تخريبية في المنطقة.. حماية لاستقرارها، وبعدم اثارة النعرات، والتناقضات بين الشيعة والسنة حماية لوحدة الإسلام والمسلمين.

توافق مصر على هذه الجهود وتشجع عليها بكل امكاناتها وثقلها حرصاً على الأمن الاستراتيجي العربي.. ومتجاوزة في ذلك عن اعتبارات عديدة!

متجاوزة مثلاً عن المسألة الشكلية حول عودة العرب لمصر أو عودة مصر للعرب.. ومتجاوزة أيضاً - عما يقال عن ضرورة انتظار صيغة لإلغاء مقررات بغداد.. فمصر لم تنتظر هذا الاجراء وهي تدعم موقف العراق - ورئيسه الذي اتخذت هذه المقررات في عاصمة بلاده وبتأييد وتشجيع قويين منه، على أساس ان القضية هي قضية الأمن العربي الاستراتيجي.. وهي قضية لا تتصل من بعيد او قريب باتفاقات كامب ديفيد.

ومتجاوزة كذلك عن الفهم الخاطىء المتعمد لاتفاقيات كامب ديفيد الذي بنيت عليه مقررات بغداد، من ان مصر تعقد صلحاً منفرداً مع اسرائيل فها هي مصر وقد عادت اليها كل ارضها لم تنفض يدها من القضية الفلسطينية. ولم تتوقف جهودها لإيجاد حل يقبله الفلسطينيون لها.. ولرفع المعاناة عنهم.

وليس هذا على أي الأحوال مجال التساؤل عما فعله العرب للقضية الفلسطينية خلال السنوات الماضية عدا عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة لبحث القضية.. وما أكثر الجلسات التي عقدت وانفضت بغير نتائج سوى التنديد.. والتأييد المعنوي، وعدا مقررات بغداد ضد مصر.. وعدا معاقبة مصر!

وليس هذا أيضاً هو مجال التساؤل عما انفقه العرب على القضية الفلسطينية خلال.. السنوات الماضية في حين انفقوا «بسخاء» اكثر من ٣٨ مليار دولار على الحرب العراقية - الإيرانية وهي حرب بلا قضية.. ما كان اغنانا عنها!

ليس هذا هو مجال التساؤل عن كل ذلك فمقررات بغداد - عملياً - قد سقطت في رأينا بإتمام الإنسحاب الاسرائيلي من سيناء وبتحرر ارض مصر من الإحتلال مع استمرار التزامها المبدئي بمواصلة الجهود لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، كما ان مصر لم تطالب ولن تطالب احداً بالعودة اليها وانما تترك

لكل دولة عربية حرية اختيار الوقت الذي تراه ملائماً لها للعودة لمصر بلا احراج.. وبلا حساسيات.

اما مصر فإنها ترحب دائماً بأي نوع من العلاقات مع اشقائها العرب ما دامت غير مرتبطة باية شروط.. وقد اعلنت اكثر من مرة ان ابوابها مفتوحة لمن يريد.. وان جامعتها العربية ما زالت قائمة في القاهرة.. وان اعلامها ما زالت مرفوعة.

وقد ترتفع صرخة متشنجة هنا او هناك.. او تعلو صيحة مزايدة ممن لا يجيدون سوى المزايدات العنترية، لكن مصر لا تلتفت اليها وستمضي في طريقها حاملة امانة المشاركة في الدفاع عن الأمن العربي ضد الاخطار.. من واقع الانتماء العربي لها.

وفي هذا المجال فانه لا يمكن التجاوز عما صنعته دولتان عربيتان خلال الصراع الإيراني العراقي الذي يهدد الآن بنتائجه الأمن العربي كله. فلأول مرة شاركت دولتان عربيتان عضوان في الجامعة العربية وفي ميثاق الضمان الجماعي العربي هما سوريا وليبيا في الجهود الحربي لدولة تقاتل دولة عربية وتسعى لإلحاق الهزيمة العسكرية بها. وهو موقف غريب.. يمثل اهداراً كاملاً لميثاق الضمان الجماعي العربي.. ومن العجيب حقاً ان تشارك سوريا وليبيا فيه، اسرائيل وبعض الدول الشرقية الاخرى التي تدعم ايران عسكرياً ومادياً في حربها ضد العراق.. العربي.. عضو الجامعة العربية.. وميثاق الضمان الجماعي العربي!

لا يبرر هذا الموقف الشاذ لسوريا من العراق.. الخلافات المزمنة بين جناحي البعث الحاكمين في كل من سوريا والعراق، ولا يبرره بالتأكيد العداء الشخصي بين كل من حافظ الاسد وصدام حسين، ولا تبرره- بالقطع- الأماني السورية غير المنطقية في ان يسقط نظام صدام حسين في العراق ويأتي نظام

عراقي جديد صديق لسوريا أو مؤيد لها، فالعراق مهما كان شكل نظامه لن يغفر للنظام السوري طعنه له من الخلف اثناء قتال العراق مع ايران، ولا وقف تدفق البترول العراقي عبر اراضي سوريا الى البحر المتوسط في وقت تحتاج فيه العراق الى عائد كل قطرة من بترولها كما ان دول الخليج لن تنسى لسوريا بالذات مساندتها لجهوذ دولة تمثل اخطاراً عديدة عليها.. وهي الدول التي تدفع لسوريا كل سنة ١,٢ مليار دولار وفقاً لمقررات بغداد، بخلاف المساعدات الأخرى المقررة لها في مؤتمر الرباط.

فضلاً عن انه لا شيء يبرر.. أو يغفر.. او يفسر على الاطلاق ان تسعى دولة عربية لإضعاف دولة عربية اخرى حتى الموت، خلال صراعها مع خصم يقاتلها بضراوة.. ويهدد منطقة الخليج باخطار شتى ويزعزع دعائم الاستقرار فيها.. ويهدد الأمن العربي كله بالخطر.

فهل يجدي هنا ان نذكر بعض الدول العربية بمسئولياتها تجاه الخطر القادم في الخليج؟

وهل يجدي هنا ان ننبه الى ضرورة جمع الشمل وتوحيد الجهد وتوجيه الطاقات الى مواجهة الأخطار التي تنذر بها من الآن تطورات حرب الخليج؟

أما سيأتي يوم- كسابق الأيام المشابهة- تحتاج فيه مصر الى ان تستشهد من جديد ببيت الشعر العربي القديم الذي كان يردده دائماً زعيم عربي شهير كلما واجه موقفاً مشابهاً- وما اكثر مواقفنا وايامنا- فيقول متأسياً بعد فوات الأوان مع الشاعر العربي القديم:

امرتهمو امري بمنعرج اللوى
فلم يستبينوا النصح إلا ضحى الغد!

نرجو.. الا يأتي هذا اليوم!

الجمعة ١٩٨٢/٥/١٤

دماء على الخليج (٢)

في الوقت الذي تتوالى فيه الأنباء المفزعة من الساحة الإيرانية- العراقية وتتصاعد فيه نذر الخطر الذي يهدد امن الخليج والمنطقة العربية كلها.. تتشاغل الساحة العربية الآن عن الخطر القادم من الخليج بإهدار الوقت الثمين والجهد الغالي في بحث قضية اخرى اكدت مصر اكثر من مرة- وهي تنبه للأخطار الحقيقية- انها ليست الآن القضية الملحة التي ينبغي أن تحول انظارنا عن ساحة الحرب في الخليج وهي قضية عودة العرب لمصر أو عودة مصر الى العرب!

فالبعض- مدفوعاً بحسن النية وبالادراك الواعي لأهمية دور مصر في الأمة العربية- يلح على ضرورة عودة مصر العاجلة الى العالم العربي لتحتل مقعدها «الخالي» في قيادة وتوجيه التضامن العربي.

والبعض الآخر- مدفوعاً بإحقاده.. او بمخاوفه من توقف نهر المساعدات والأموال المتدفقة عليه- يتحرك لأبقاء مصر خارج الحلبة حرصاً على بقاء الوضع العربي المتدهور.. واستمرار التمزق الذي يتيح لأنظمتهم البقاء وسط الساحة، بدعوى الصمود.. والتصدي.. وباقي الشعارات الكلامية التي لا تحل قضية.. وتعوق كل جهد مخلص لحل القضايا المصيرية.

وقد بدأ هذا البعض التحرك على الفور حين لاحت في الأفق دعوة بعض الدول العربية الى إعادة التضامن.. وإلى التنبيه للخطر القادم من الخليج في

غياب مصر.. وبعد ان اثبتت مصر بتحركاتها السياسية انها بعد ان حررت ارضها لم تنفض يدها من القضية الفلسطينية، فخرجت بعض الدول «السعيدة» بتسميتها دول الرفض تنذر وتهدد كل دولة عربية تنادي بعودة مصر وعودة التضامن العربي، وترفع في وجه الدول المؤمنة بدور مصر العربي القيادي الشعارات المجوجة.. وتتجاوزها احياناً الى حد التهديد المباشر والابتزاز المادي والسياسي.

كل ذلك يجري.. واشباح الخطر تتراءى في ساحة الحرب العراقية الإيرانية وتدعو العرب للاتفاق على مواجهة الاحتمالات المقبلة والاستعداد لها..

وكل ذلك يجري ومصر تعلن كل يوم وفي كل مناسبة ان عودة التضامن العربي هي حتمية تاريخية قبل ان تكون قضية للمناقشة.. او موضوعاً للجدل، او «فرصة» للابتزاز والتهديد من جانب بعض الأطراف!

وكل ذلك يجري ومصر تؤكد كل لحظة ان عودة العالم العربي لمصر او عودة مصر للعالم العربي هي قضية انتماء.. وقضية مصير لكنها ليست القضية العاجلة التي ينبغي ان تستقطب خلافاتنا في وقت تحتاج الأمة العربية فيه الى التنبه الى الخطر القريب الذي يدق على ابوابها الآن.. فالقضية ليست قضية صياغات جديدة لقرارات اخرى تلغي مقررات بغداد الشهيرة، وليست قضية مَن مِن العرب يتقدم أولاً إلى مصر؟ ومن منهم يعود إليها في (الموجة التالية).

فمصر لا تسعى الى احداث مزيد من الانقسام في الوطن العربي الممزق اصلا بين الانقسامات والصراعات الجانبية.

ومصر لا ترغب ابداً ولا تقبل ان تؤدي عودتها الى العالم العربي الى خروج آخرين من الباب الآخر، فمصر تريد ان تضيف الى الرصيد العربي لا

أن تسحب منه وتريد ان تدعم التضامن العربي ضد المخاطر.. لا ان تزيده- بعودتها وسط هذه الظروف- وهنا على وهن وضعفاً على ضعف!

ومصر بعد كل ذلك لا تريد ولا تقبل لنفسها ان تحرج احداً خاصة هؤلاء الذين يدق الخطر على ابوابهم ويقض مضاجعهم (لكنهم رغم ذلك) ما زالوا بالهمس يتحدثون ويبحثون.. خوفاً من الوعيد او من زئير الفأر او تحسباً للمجهول!

ومن عجب ان من يخشاهم هؤلاء.. هم انفسهم- بل هم وحدهم من بين كل الأطراف العربية- الذين يساندون المجهود الحربي لإيران، ويضاعفون بوعي او بغير وعي من قوة اسد المنطقة السابق الذي يتوعدهم من الآن بالخراب والتدمير!!

ومن عجب أيضاً ان من بين من يساندون الطرف الإيراني ويزيدون من قدرته على البطش والوعيد هؤلاء الذين يغترفون اموالهم تحت راية التضامن العربي!! ولدعم القدرة العربية والقوة العربية في مواجهة الاخطار!!

وما اكثر (عجائبنا) وتناقضاتنا غير المنطقية!!

لا تريد مصر- ادراكاً لمسئولياتها العربية- ان يهدر العرب جهدهم الثمين في بحث قضية عودة مصر الآن.. لكي لا تغطي هذه القضية المفروغ منها على الأخطار القادمة من الخليج فالخطر القريب أولى من مناقشة القضايا البديهية!

والخطر القريب لا يزحف فحسب على المنطقة العربية لكنه يهرول اليها هرولة ونحن نتشاغل عنه بالقضايا الاخرى.

ولأننا على ما يبدو في حاجة دائماً الى من يذكرنا بان «العدو» على الأبواب، كما كان حارس برلمان روما في عصر الامبراطورية الرومانية يصيح

بين لحظة واخرى لينبه كلما اوغلوا في المناقشات الجدلية.. في الوقت الذي تزحف فيه جيوش قرطاجنة على روما.

لأننا في حاجة بالفعل الى من يصرخ في وجوهنا منبهاً الى الخطر القادم، فإن مصر تطالب بأن نحول كل اهتمامنا الآن الى الساحة الإيرانية العراقية لكي نحاصر نتائجها المدمرة على الأمن العربي قبل ان تتفاقم وقبل ان تسفر عن نكبة جديدة تضاف الى رصيد نكباتنا ثم تمضي السنوات الطوال بعد ذلك في السعي لحلها.. وفي إدانة هذا الطرف او ذاك.. وبالطبع في كتابة الاهازيج والأشعار عن الأرض السلبية!

مرة أخرى تقول مصر أن انهيار العراق- لو وقع- سوف يؤدي إلى نكبة جديدة لا تتوقف فقط عند حدود انهيار العراق وغزو إيران لأراضيه، وهي كارثة كبرى في حد ذاتها لكنه سيؤدي ايضاً الى انهيار وتساقط دول الخليج المجاورة واحدة وراء الأخرى، وهي كارثة اخرى أشد وأدهى نأمل ان تتضافر كل الجهود للحيلولة دونها وفي الوقت الملائم.

.. ومرة اخرى تقول مصر ان انهيار العراق- لو وقع- سوف يؤثر سلباً ولسنوات طويلة على قدرة الأمة العربية وعلى الأمن الاستراتيجي العربي وعلى الأمن المصري في المدى البعيد.. وعلى جهود وكفاح مصر لحل القضية الأساسية.. قضية فلسطين.. وعلى آمال حل مشكلة لبنان ونكبة شعب لبنان الدامية.

وايضاً على طاقات الدول العربية التي سوف يكون مقدراً عليها ان توجه جانباً منها الى حل «القضية الجديدة».. وما اكثر قضايانا التي استنزفت دماءنا.. واموالنا.. وجهودنا التي كان ينبغي ان توجه للبناء ولدعم القدرات!!

ادراكاً لهذه المخاطر.. كان موقف مصر من تأييد العراق بعد ان مالت موازين الحرب في غير صالحه.

وادراكاً «لهول» الأخطار القادمة.. لم تتوقف مصر عند حد تزويد العراق ببعض الذخائر وإنما تجاوزت ذلك الى تضحية كبرى سوف يكشف التاريخ عن اهميتها حين قدمت للعراق نوعيات من الاسلحة من الاحتياطي الاستراتيجي للقوات المسلحة المصرية، يستخدمها العراق في تدعيم قواته المحاربة.

كان هذا هو موقف مصر من العراق ابتداءً من العام الماضي في عهد الرئيس الراحل انور السادات، وقدْ استمر هذا الموقف وتدعم في عهد الرئيس حسني مبارك وهو موقف مبدئي يمليه على مصر انتماؤها العربي أولاً ورؤيتها البعيدة لأخطار حرب الخليج.. ثانياً.

فمصر كما يعرف الجميع ليست تاجر سلاح.. وقد رفضت من قبل ان تبيع السلاح لسماسرة جاءوا الى مصر وطلبوا صفقات سلاح مربحة بمبالغ ضخمة فرفضت مصر بيعها السلاح حين تأكدت ان «المستخدم النهائي» على حد التعبير العسكري لهذا السلاح سيكون إيران!

فلسنا تجار سلاح.. حتى نبيع السلاح لكل من يطلب.. ولا نحن- بالقطع- تجار حروب حتى نبيع السلاح لكلا الطرفين اللذين يتصارعان حتى الموت في ساحة القتال.. كما تفعل بعض الاطراف.

لسنا كذلك بكل تأكيد.. ويكفي أن نقول أن ما قدمناه للعراق من سلاح اقتطعناه من احتياطي قواتنا الاستراتيجي.. ويضطرنا استعواضه إلى التوجه إلى مصادر السلاح العالمية التي تقتضي بالطبع منا ثمن السلاح الباهظ بالأسعار الجديدة!.

ويكفي ايضاً أن نقول اننا قد رفضنا منذ البداية ان نقدم السلاح الى وسطاء.. مهما كان الوسيط.. وان وفود العراق العسكرية، تأتي الى مصر بصفة رسمية وتتعاقد على صفقات السلاح التي يحتاجها العراق مع مصر رسمياً.

وسوف تستمر مصر في موقفها هذا الى ان يتم التوصل الى وضع نهاية لهذه الحرب المحزنة.

ستستمر مصر في تقديم السلاح للعراق لكي يتمكن من إعادة تنظيم قواته والتصدي للهجوم الإيراني الضاغط على جيشه، ولو كنا في وضع يتيح لنا ان نقدم مزيداً من المعاونة لما ترددنا في ذلك، غير أن نوع المساعدة وحجمها يظلان محكومين بعوامل استراتيجية واقتصادية نعرفها جميعاً.. ولسنا في موقف الحساب او العتاب الآن لكي نذكر البعض بأن مصر لو كانت قد تلقت خلال السنوات الماضية الدعم الكافي بدلاً من العقاب والمقاطعة، لكانت قادرة الآن على تجهيز وحدات اضافية لتشارك بها في منع النكبات العربية الجديدة.. ويكفي ان نشير الى الاجراءات التي اتخذت لأضعاف الهيئة العربية للتصنيع، مع ان مثل هذه المؤسسات الحيوية للأمن الاستراتيجي للأمة العربية كان يجب ان توضع فوق الخلافات السياسية والمناورات، وإلا كان معنى ذلك اننا نفقد الرؤية ونسيء تقدير الأولويات، ونعجز عن التفرقة بين الاستراتيجية والتكتيك.

لكن هذا على أي الأحوال ليس هو وقت البكاء على اللبن المسكوب!

ليس وقت العتاب بالتأكيد لكنه يقفز الى الذاكرة فجأة ونحن نواجه هذا الموقف ان وزراء المالية العرب كانوا مجتمعين في مصر في سنة ١٩٧٦ حين نشر «الأهرام» مقالاً يقول فيه ان عجز ميزان المدفوعات المصري يعادل بالضبط حجم الانفاق العسكري في الميزانية المصرية، وان مصر تستطيع ان تغطي هذا

العجز إذا خفضت انفاقها العسكري فتحل مشاكلها لكن مصر لا تستطيع ان تصنع ذلك لأن اضعاف الجيش المصري اضعاف للقدرة العربية وللجيوش العربية..

ويقارن المقال بين ما قدمته امريكا من معونات ومساعدات لحلفائها في غرب أوروبا بعد الحرب العالمية وبين موقف الدول العربية من دعم مصر، عقب حرب اكتوبر، فأغضب المقال كما يروي السيد أحمد ابو اسماعيل وزير المالية المصري في ذلك الوقت وزراء المالية العرب المجتمعين في القاهرة.. وقالوا ان ما يطلب منهم لا يمكن تنفيذه، وبالفعل فقد كان البحث يجري حول ان تقوم الدول العربية بتمويل خطة التنمية الخمسية لمصر وان تساهم فيها بقروض قدرها ١٢ مليار دولار، فلم يوافق الوزراء العرب إلا على تقديم ملياري دولار فقط لمصر المنهكة من الحروب والأزمات.. والتي ترفض رغم ذلك تخفيض انفاقها العسكري على حساب رفاهية شعبها لتحافظ على قدرتها العسكرية كجزء اساسي من القدرة العربية.

قد يجيء وقت يدرك فيه البعض جسامة الخطايا التي ارتكبوها في حق الأمة العربية بسعيهم لابعاد مصر.. واضعاف مصر، بدلا من دعمها وتقويتها لتكون درعاً يفزعون اليها عند الخطر.

ولن يكفي بالتأكيد الاعتراف بالخطأ بعد فوات الأوان.

.. ولن يكفي ايضاً في هذه الحالة ان نبكي على قوة لم نحافظ عليها، وقدرة قترنا عليها وقاطعناها.. لكننا لا نتمنى بأي حال من الأحوال ان يحدث ذلك حتى ولو كان الاعتراف بخطاياهم في حق مصر هو النتيجة!.. فمصر ليست في حاجة الى شهادة حول دورها القيادي في الحفاظ على الأمن العربي، لكنها في حاجة بالتأكيد الى ان تتضافر معها الجهود الواعية لحصار نتائج حرب الخليج المدمرة. والنتائج التي تلوح في الافق الآن.. تشير الى ان

ايران المنتصرة، المكتسحة، لو تحقق هذا التطور الخطير لن تكتفي بالتوقف عند حدود العراق بعد ان تصل الى تحقيق اهدافها العسكرية، وانما سوف تتجاوز هدف الحرب، وهو اخراج القوات العراقية من ايران الى غزو اراضي العراق نفسه، معلنة بداية نكبة عربية جديدة لا يعرف احد متى ولا كيف يمكن مواجهتها.

ففي معارك الحرب يضع القادة العسكريون عدة سيناريوهات للتطورات المحتملة لها ليستعدوا لمواجهة النتائج المترتبة على كل منها.. والسيناريو المرجح الآن لتطورات الحرب العراقية- الإيرانية يكاد يجزم بأن ايران لن تكتفي في حالة انتصارها بالوقوف عند حدود العراق لماذا؟

لأن في الحرب الدائرة الآن- كما يبدو واضحاً من تطوراتها- طرفين: طرف اصبح يمسك بزمام المبادأة العسكرية، ويصر على اطالة امد الحرب وفرض شروطه لوقف القتال، وطرف آخر يعيد توزيع قواته ويلجأ لأسلوب الدفاع ويبدي كثيراً من المرونة في طرح الأفكار والمقترحات الخاصة بوقف الحرب وحل جميع المشاكل القائمة بالطرق السليمة، ولأن الاعتدال في الحرب جنون- كما قال جنرال ألماني شهير- فإن الطرف المنتصر لا يتوقف عادة الا بعد ان يفرض ارادته الكاملة على الطرف الآخر، ويحقق كل اهدافه العسكرية والسياسية.

لأن تحرير الارض الإيرانية من قوات العراق لم يكن وحده هو هدف الهجوم الإيراني الأخير- كما اعلن الخميني اكثر من مرة- لكنه كان يحفز الشباب والفتية الإيرانيين للاشتراك في الحرب، وفي كتائب حراس الثورة، بحلم الوصول الى كربلاء العراقية.. الأرض التي سالت على ترابها دماء سيد الشهداء الحسين بن علي.. وقبلة الشيعة من كل مكان، فاضافة هذا المزار الشيعي الهام الى ايران تعد انتصاراً غالياً تسعى اليه ايران بكل قواها.

لأنه في نشوة الانتصار تتدعم الأحلام والآمال.. من ناحية، وتستبد الرغبة في الانتقام والعقاب من ناحية اخرى، وأحلام الخميني في إقامة امبراطورية خوينينية إسلامية، تمتد الى خارج حدود إيران، معروفة ومعلنة.. ورغبته في معاقبة دول الخليج التي ساندت ومولت العراق في حربه ضد إيران.. ايضاً معروفة ومعلنة!

فماذا نصنع لكي نمنع تحقيق هذا السيناريو الدامي.. ونصد الخطر الإيراني عن العراق والخليج والأمن العربي؟.

ان المؤكد ان اولى الضرورات العاجلة التي يفرضها الموقف الآن هي انه لا بد من تكـتيل كل الجهود لمساندة العراق، لكي يصمد في الدفاع عن بلاده، ولكي يصد الجحافل الإيرانية التي تحلم باجتياز حدوده، والاستيلاء على المزارات الشيعية فيه، ثم التحول الى دول الخليج لمعاقبتها.

ولا بد ان يبدأ ذلك بأن تدرك بعض الاطراف العربية التي تساند المجهود الحربي الإيراني خطورة الجريمة التي ترتكبها في حق الأمة العربية، وان تتوقف عن مساندة الطرف الإيراني في الحرب، وان تتحول- اذا كانت هذه الأطراف قادرة على قراءة التاريخ- الى مساندة العراق لا في احتلال اراضي الغير وإنما في الدفاع عن حدود بلاده، فانهياره سوف يفتح ابواب حدود هذه الاطراف نفسها ان آجلاً... او عاجلاً.. ان لم يكن من الخارج.. فمن الداخل.. وعن طريق عمليات التخريب وتصدير الثورة.

ثم لا بد ايضاً من أن تستمر الدول التي تدعم العراق مادياً في تقديم الدعم إليه، ولا بد ان تتجاوز بعض الدول المجاورة للعراق حدود الدعم المادي له عند الضرورة، وان تقدم له العون والنجدة إذا حم الخطر.

وبعد ذلك تأتي ضرورة ان تسعى الدول العربية مع مصر للضغط على القوتين العظميين لكي لا تقفا من الحرب المشتعلة موقف المتفرج.. وللضغط

على طرفي الصراع لانهاء الحرب وحصار نتائجها واقرار حل سلمي يقبله الطرفان، يحقق وقف اطلاق النار والعودة الى الحدود الدولية، ويضع اطاراً لحل مشاكل الحدود بين البلدين ويضمن الحقوق العربية في الجزر الثلاث.. كما يضمن ايضاً إلتزام إيران بعدم التدخل في الشئون الداخلية لجيرانها او السعي لتصدير ثورتها إليهم.

فاستمرار الصراع، حتى لو فشلت ايران في تحقيق اهدافها سوف يحول الساحة العراقية- الإيرانية الى بركان دائم يخمد حيناً ويفور بالحمم حيناً آخر، ولسنوات طويلة.. طويلة يستنزف خلالها الدم المسلم.. والدم العربي.. والمال العربي.. والقدرة العربية.. وتتراجع خلالها الآمال في حل القضايا الأساسية.. وفي توجيه الطاقات للبناء.. لا للحروب وللاضافة الى قدرتنا، لا للانتقاص منها!

فأين من يدرك خطورة الموقف العربي قبل ان تدهمنا الاحداث، ويجثم الخطر فوق صدورنا...!

واين من يقرأ تاريخنا القريب ليتنبه الى أننا سائرون في نفس الطريق، والى نفس الكارثة.. لكن بعضنا ما زالوا عنه غافلين...؟!

الجمعة ١٩٨٢/٥/٢١

الخليج .. فوق بركان!

بأسرع مما توقعنا .. وقعت الكارثة التي حذرنا منها وهي مجرد نذر خطر تلوح في الافق وشهدت ساحة الحرب العراقية الإيرانية تطورات بالغة الخطر .. واصبح ما دقنا الاجراس لننبه الى احتمال وقوعه .. حقيقة مؤلمة قبل ان نلتقط الانفاس لنتدبر امورنا ونجمع كلمتنا على طريق موحد لمواجهة الخطر!

لقد كنا نتوقع هذه «الكارثة» بكل نتائجها خلال زمن يتراوح بين ٥ و٦ اسابيع .. ففوجئنا بها فوق رؤوسنا خلال وقت قياسي، واصبحت القوات الإيرانية المهاجمة فجأة علي بعد ١٠ كيلو مترات فقط من البصرة العراقية واصبح متوقعاً ان تصل هذه القوات الى الحدود الدولية للعراق خلال ايام ان لم يكن خلال ساعات معدودة!

فماذا يمكن ان تشهده ايضاً ساحة الحرب من مفاجآت وكوارث؟.

مرة اخرى نعود الى السؤال الذي يؤرقنا جميعاً في المنطقة العربية ويتغافل عن خطورته البعض من رافعي الشعارات الجوفة- وهو: ماذا ستصنع قوات ايران الزاحفة بعد ان وصلت الى مشارف الحدود الدولية للعراق؟.

باختصار شديد هناك ثلاثة احتمالات لما سوف تشهده ساحة الحرب من تطورات بعد اقتحام قوات ايران لآخر المواقع التي كانت تتمركز فيها قوات العراق على ارض إيران، علينا جميعاً، ان ندرسها وان نستعد لمواجهة كافة

نتائجها المتوقعة، وعلينا ايضاً ان نستعد للتعامل مع المواقف التي سوف تترتب على كل منها:

الاحتمال الأول: ان تكتفي إيران بهذه الانتصارات التي حققتها في ساحة الحرب وتمكنت عن طريقها من اجلاء القوات العراقية عن اراضيها، فتتوقف عند حدود العراق بحشودها العسكرية الغفيرة لتملي من مركز القوة شروطها على الخصم المنسحب وهي شروط سوف تكون بالقطع قاسية، اقل حدودها الاصرار على اسقاط حكم الرئيس العراقي صدام حسين، ثم اجبار العراق على إعادة الاكراد والإيرانيين الذين طردهم عند نشوب المعارك مع إيران وهم اكثر من ١٢٠ الف كردي وإيراني، وهو شرط تتمسك به إيران لتأكيد هيبتها في المنطقة التي تأثرت الى حد كبير بطرد رعاياها والاكراد الموالين لها من ارض العراق، ثم لاحراج الحكومة العراقية بإعادة الرعايا والموالين ليكونوا بؤرة مؤيدة لإيران ومثيرة للقلاقل، الى جانب شروطها الاخرى المعلنة والمعروفة منذ بداية الحرب عن التعويضات التي ستطالب بها لإعادة بناء ما خربته الحرب، ولتعويض ما تجشمته إيران من خسائر بسبب الحملة العراقية.

وبسبب الظروف غير الطبيعية التي يواجهها العراق الآن، فإنه لا يمكن بحال من الأحوال التنبوء بشخص من قد يخلف صدام حسين في الحكم إذا ساءت الأمور الى هذا الحد ولا التنبوء بسمات النظام الذي يمكن ان يخلف نظامه، ولا يعرف احد على وجه التحديد ما اذا كان هذا التطور سوف يجيء بنظام آخر يتزعمه بعض القادة العسكريين، ام بنظام يتزعمه بعض زعماء الشيعة الدينيين في العراق، ام بقيادات سياسية من جناح البعث العراقي لسوريا كما يحلم النظام السوري ويأمل!

اما الاحتمال الثاني: فهو ان تفشل إيران في كبح جماح زهوها بالانتصار فتستلم للأغراء الشديد الذي تمثله النجف الاشرف وكربلاء بالنسبة لشيعة

إيران لتتقدم القوات الإيرانية عبر الحدود العراقية لتستولي على كربلاء التي كان الخميني يحفز الفتية للانخراط في كتائب حراس الثورة بصيحته الشهيرة «الى كربلاء» ثم على مساحات من الارض العراقية تصبح ورقة في يدها للمساومة وفرض الشروط، تماماً كما كان العراق يهدف من وراء حملته على إيران. لكن تحقيق هذا الحلم ليس طريقاً مفروشاً بالورود كما تتصور الزعامة الإيرانية، فهناك اعتبارات عديدة سوف تقف في طريقه:

أولها: ان موقف الجيش العراقي نفسه سوف يتغير عندما تتحول قواته المحاربة الى موقف الدفاع عن الارض والعرض والتراب الوطني، على عكس ما ما كان عليه الحال وهي تحارب في الصحراء القاحلة بلا قضية وبلا حيثيات مقنعة.

وثاني هذه الاعتبارات ان هناك قوى خارجية عديدة قد تقبل ان تنجح إيران في اجلاء القوات العراقية من ارضها بل وقد تقبل ان تتقاضى إيران من العراق وممن ساندها بعض تكاليف الحرب الباهظة، لكنها قد لا تقبل ان ينهار العراق انهياراً كاملاً امام الجحافل الإيرانية، حفظاً لتوازن القوى في المنطقة لكبح شهية إيران المفتوحة لابتلاع دول الخليج المجاورة!

والاحتمال الثالث والأخير: لتطورات الموقف الذي وصلت إليه الآن مأساة الحرب العراقية الإيرانية، هو ان تلجأ العراق الى دعوة الدول الكبرى او دولة كبرى للتدخل بقوة وبحزم لايقاف الحرب واحلال سلام عاجل لا يغرق في متاهات التفاوض والمباحثات الطويلة، ولإلزام الطرفين بالتوقف عند خط الحدود الدولية لا يعبره طرف الى الاتجاه الآخر بغير ان ينال جزاءه من المجتمع الدولي وبغير ان تتكاتف ضده الجهود لارجاعه الى داخل حدوده..

هذه هي الاحتمالات الثلاثة المتوقعة الآن لتطورات الحرب العراقية الإيرانية، كلها تؤدي الى طريق محفوف بالخطر.. وكلها تدعونا الى مزيد من

التكاتف بدلا من التناحر.. والى مزيد من اليقظة بدلاً من التغافل الى ان تتفاقم المشكلة.. وتتحول الكارثة العسكرية على مشارف الحدود الى نكبة عربية تستنزف قوانا المسلوبة واموالنا المهدورة وكرامتنا المستباحة لسنين طويلة.

لقد كان من المنطقي ان ننادي بعقد قمة خليجية يجتمع اقطابها على عجل لبحث الطرق الإيجابية لوقف الحرب بأقل حد ممكن من الخسائر وللضغط على «اشاوس» الصمود والتصدي الذين يساندون المجهود الحربي الإيراني ضد الطرف العربي فيها وضد امنهم وسلامة دولهم عسى ان يستجيبوا لنداء العقل والمصلحة العربية العليا والأمن العربي.. وامن الخليج، فيتوقفوا عن مساندة إيران ويحثوا زعماءها على إيقاف القتال بعد ان استعادت إيران اراضيها.

كان من المنطقي ان ننادي بذلك لكننا نجد الآن ان مثل هذه القمة لن تكون مجدية في الوقت الحاضر لأن إيران لن تقبل وساطة دول الخليج التي ساندت العراق مادياً خلال الحرب وعسكرياً ايضاً بصورة غير مباشرة ان لم يكن بتمويل صفقات السلاح فعلى الاقل بتسهيل عبور شحنات السلاح الى العراق.

إلى جانب ان احدى دول الصمود التي كان يمكن ان تمارس الضغط على إيران لاقرار السلام وهي سوريا متورطة الى اقصى حد في العمل لاسقاط نظام صدام حسين في العراق، وعازفة بالطبع عن الاسهام بأي جهد لانهاء الحرب بأقل خسائر ممكنة من جانب العراق، وهي التي طعنته من الخلف خلال معاركه المريرة مع إيران وحاصرته من كل جانب بوقف مرور البترول العراقي عبر اراضيها، في وقت يحتاج فيه العراق الى كل دولار من عائدات بتروله، وبتقديم السلاح وقطع الغيار لإيران خلال معاركه مع العراق. ولسوف يجيء يوم تتكشف فيه كل اسرار هذا الموقف السوري الغريب من العراق خلال حربه مع إيران.

وسوف يجيء يوم تتكشف فيه حقائق هذا الدور المريب واشخاص من خططوا له ووقفوا وراءه واستخدموا سوريا كجسر للاسلحة والدعم العسكري- ثم أيضاً- وهو الأهم- ما هو الثمن الذي دفع مقابل هذا الدور الذي مزق الكيان العربي اشلاء، ونسف مفهوم الأمن الجماعي العربي نسفاً.. واحال اتفاقية الدفاع المشترك بين الدول العربية الى قصاصات من ورق!

وفي هذا المجال يحق لنا ان نتساءل وان نسأل ونحن نعرف مقدماً الجواب، هل صحيح ان معاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية كانت تتضمن بنوداً سرية ضد الاشقاء العرب كما زعم البعض وادعى؟

وإذا كان ذلك صحيحاً، فلماذا كانت مصر- المقاطعة من العرب والمتهمة بالتخلي عن التزاماتها العربية- اسرع الدول العربية الى التمسك بمفهوم الضمان الجماعي العربي بمساندة العراق وتقديم السلاح له عندما استشعرت الخطر عليه من تطورات الحرب وبالاستجابة لكل طلباته من الأسلحة التي يحتاجها بالرغم من أن زعيمه هو نفسه «مهندس» قرارات المقاطعة والتجويع التي اتخذت في عاصمة بلاده ضد مصر!

لماذا اذن استشعرنا مسئولياتنا العربية حتى تجاه من قاطعونا وحاصرونا.. وقتروا علينا وقادوا ضدنا حملات التجويع والكراهية.. والاتهامات؟

ثم ماذا صنعت مصر للعراق وهي المتهمة بالتخلي عن الالتزامات العربية؟

وماذا صنع الآخرون للعراق.. فرسان الصمود.. في ليبيا وسوريا والجزائر واليمن الجنوبي وهم حملة راية «التصدي» للاخطار التي تهدد الأمة العربية؟

هل يكفي ان نقول هنا ان زعماء الصمود الموقعين على اتفاقية الدفاع العربي المشترك بين الدول العربية، هم وحدهم من بين كل الأطراف العربية

الذين تخلوا عن العراق خلال حربه مع إيران.. والذين ساندوا إيران بالسلاح في حربها ضد العراق،

وهل نقول اكثر من ذلك انهم ايضاً الذين وقفوا في جانب واحد مع اسرائيل التي تساند ايران عسكرياً ضد دولة عربية عضو في ميثاق الضمان الجماعي العربي.. هي العراق؟.

وهل نقول كذلك انهم وحدهم الذين يمنحون التسهيلات العسكرية الدائمة للاتحاد السوفييتي في بلادهم.. في الوقت الذي ينددون فيه بالتسهيلات المؤقتة التي تمنحها دول أخرى للولايات المتحدة في إطار أمنها الاستراتيجي؟

لسنا على اي الاحوال ننتظر من هؤلاء جواباً منطقياً على هذه التساؤلات، ولكننا بالضرورة ننتظر ان يأتينا الجواب بشكل او بآخر من دول الخليج المهددة بالخطر الإيراني والتي تغدق في نفس الوقت بالاموال والمساعدات على أطراف جبهة الصمود التي تساند هذا الخطر وتقوي من شوكته.

ننتظر الجواب على هذه التساؤلات في هذا الوقت بالذات لأن دول الخليج التي اقترب الخطر كثيراً من ابوابها تواجه الآن موقفاً صعباً من طرفي القتال الدائر بالقرب منها على حد سواء!

فالطرف العراقي الذي ساندته دول الخليج مادياً خلال الحرب ينتظر من هذه الدول ان تتجاوز حدود العون المادي او تسهيل مرور السلاح اليه الى العون العسكري لتشارك في دفع الخطر عن العراق.

والطرف الإيراني يهدد ويتوعد من يساند العراق في المراحل الاخيرة من الحرب ويتجاوز التلميح الى التصريح بان إيران كما قال الخميني منذ أيام تتكلم الآن من « مركز قوة » لا بد ان يعمل له الف حساب، وصيحات التهديد الإيرانية تقدر من الآن حجم «غرامات الحرب» التي ستطلبها من دول

الخليج لتعويض الخسائر، بما يزيد على ٥٠ مليار دولار، وهي غرامات حرب باهظة لا مثيل لها في التاريخ لم تدفعها كل الدول المنهزمة في الحربين العالميتين، وبالرغم من كل ذلك فإن بعض المراقبين في دول الخليج يرون لو توقف الامر عند حد المطالبة والتعويض، لهانت المشكلة، لكن الاخطر والادهى هو ما سوف يعقب دفع التعويض من عمليات التخريب الإيرانية من الداخل ومن عمليات تصدير الثورة الخومينية الى دول الخليج المهددة بالقلاقل والبراكين.

فكيف يمكن اذن التوصل الى فرض السلام في المنطقة ومحاصرة نتائج حرب الخليج المدمرة قبل ان تستفحل اخطارها؟

في كل النزاعات المسلحة تتوجه الانظار الى المجتمع الدولي تتوقع منه ان يفرض بقرار جماعي من مجلس الامن ايقاف القتال وفرض السلام ثم فتح باب التفاوض لحل النزاع، لكن امكانية التوصل الى اصدار قرار جماعي من مجلس الامن بوقف القتال في الساحة العراقية الايرانية سوف تصطدم بعدة صعوبات وعوامل هامة هي:

★ ان الولايات المتحدة ما زالت حتى الآن مرفوضة من جانب إيران كطرف يمكن ان يسهم في حل النزاع واقرار السلام.
★ ان موقف الاتحاد السوفيتي من هذه الحرب المشتعلة منذ ٢٠ شهراً ما زال يحوطه الكثير من الغموض، بالرغم مما يؤكده بعض الخبراء الاستراتيجيين من ان التكتيك الذي استخدمته إيران في الحرب والذي ادى الى احداث التحول في موازينها لصالح إيران هو تكتيك يحمل بصمات سوفيتية واضحة، وهو تكتيك شهير سبق ان استخدمته القوات السوفيتية في معارك الانهاك التي شنتها على قوات الغزو النازية في الحرب العالمية الاخيرة. ويعتمد هذا التكتيك على استخدام الحشود

البشرية الغفيرة في الهجوم، والتركيز على الأعمال الانتحارية الليلية لتفـــادي ضرب الطـــيران واستنزاف الخصم. وشن الهجمات المضادة لاسترداد المواقع بجوائط البشر المندفعة الى الموت. الى جانب سمة اساسية من سمات هذا التكـتيك تتمثل في استخدام البشر في الهجوم بغير مراعاة لعامل الخسائر البشرية وبغير حساب لحجم الخسائر المتوقعة الى حد استخدام «حوائط البشر» هذه في فتح حقول الالغام خلال المعارك برغم الخسائر البشعة، التي تؤدي احياناً الى احداث انهيار معنوي لقوات الخصم المحاربة.

وهذه الخطط كلها استخدمت بالفعل خلال المعارك الاخيرة في الحرب، وابرز مثال لها هي المعارك التي فتحت الطريق الى مشارف خورمشهر والتي فقدت القوات الايرانية خلالها بالفعل اكثر من ١٣ الف قتيل، وبالرغم من ذلك فقد واصلت تقدمها في اتجاه خورمشهر.

لا يعني ذلك بالتأكيد ان هذا التكـتيك وحده هو سر تحول موازين الحرب لصالح ايران وتحقيق هذه الانتصارات، فلقد وقعت على الجانب الآخر اخطاء قاتلة فتحت الطريق امام القوات الإيرانية الى مشارف الحدود العراقية!

اهم هذه الأخطاء- في تقدير الخبراء العسكريين- ان العسكرية العراقية كانت «تقليدية» اكثر مما يجب، و«عصرية» اقل مما ينبغي! فقد اهتمت العسكرية بالارض وبالتمسك بها والدفاع عنها، اكثر من اهتمامها بفتح المحاور والثغرات التي تنفذ منها لتضرب الحشود الإيرانية من المؤخرة وهي اضعف خطوط القتال بالنسبة للقوات المهاجمة عادة. كذلك فقد مالت العسكرية العراقية الى تركيز الجيوش «وخندقة» الاسلحة الهجومية بدلاً من اطلاق حرية قواتها في الحركة والمناورة والالتفاف والهجوم، وهو اسلوب حرب

المواقع الثابتة التي يرى الخبراء العسكريون ان معارك الحرب العالمية الاخيرة كانت آخر المعارك التي استخدم فيها هذا الاسلوب، وان العسكرية الحديثة قد تجاوزته منذ سنوات بعيدة..

بسبب رفض إيران للدور الامريكي وغموض الدور السوفييتي في الحرب يتراجع الأمل الآن في اصدار قرار جماعي بفرض السلام على الطرفين المتحاربين لكن ذلك لا ينبغي ان يسد الطريق امام جهود حل النزاع المطلوبة، فالولايات المتحدة قد اعلنت عن قلقها اكثر من مرة من نتائج الحرب العراقية الإيرانية على امن وسلامة دول الخليج. واكد الكسندر هيج وزير خارجية الولايات المتحدة في حديثه لي في واشنطن منذ اسابيع ان امريكا «لن ترضى عن اي وضع يهدد سيادة الدول المجاورة لمنطقة الصراع.. وان ذلك ينطبق على دول الخليج واصدقائنا في السعودية».

كذلك فقد اعلن كاسبار واينبرجر وزير الدفاع الامريكي مؤخراً ان دخول القوات الإيرانية الى العراق- فيما لو وقع- سوف يهدد المصالح الامريكية في الخليج.

لكن كل هذه التصريحات والتأكيدات لا تكفي حتى الآن لايضاح حجم الدور الذي قد تلعبه الولايات المتحدة الامريكية في حالة التهديد المباشر لدول الخليج، ولا مدى او طبيعة الاستجابة الامريكية للطلب الذي تقدمه العراق الى الولايات المتحدة للتدخل لوقف الحرب وانهاء الصراع، ولا ايضاً مدى كفاية او سرعة هذا التدخل الامريكي.. فرضاً وفي حالة الاستجابة للنداءات الخليجية والعراقية!

يبقى بعد ذلك الدور الذي يمكن ان تلعبه المجموعة الاوروبية، التي لا بد ان تطالبها العراق ودول الخليج بالتدخل والمشاركة في الجهود العاجلة لإقرار السلم في المنطقة التي تمثل لها ولليابان اهمية حيوية خاصة.

لكنه قبل كل هذه الأدوار وقبل كل هذه الجهود.. لا بد ان يأتي الدور العربي الجماعي في ضرورة وضع استراتيجية عربية شاملة للدفاع عن امن المنطقة العربية ضد الاخطار..

استراتيجية تضعها وتوافق فيها كل دولة عربية على تحمل مسئوليتها ونصيبها فيها تكفل استخدام طاقات الامة العربية الممزقة في مساندة اي طرف عربي يتعرض للخطر..

استراتيجية تضع على قمة اهدافها دعم القدرة العربية على مواجهة الخطر.. واستثمار الثروات الطائلة المنهوبة في تأكيد قوة الردع العربي على مواجهة الغزو الخارجي.

لكن تلك- كما يقولون- قصة أخرى!

٢٨ مايو ١٩٨٢

عودة للهموم العربية
.. ولقاء القمة المنشود

إذا استثنينا ما جرى للامة العربية في كارثة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، وإذا ابتعدنا عن التاريخ القديم حيث تعرض العالم العربي لغزوتين متباعدتين لاجتياحه هما: الاعصار التتاري.. والهجمة الصليبية على المشرق العربي ، فاننا نستطيع ان نقول بغير ان نتجاوز الحقيقة ان العالم العربي لم يشهد في تاريخه كله مثل هذه الغزوة الشرسة التي تواجه فيها ٣ دول عربية متفرقة.. وفي وقت واحد الغزو الاجنبي لاراضيها بهدف فرض الإرادة.. وإعادة ترتيب الاوضاع بما يخدم الدول المعتدية.. كما يحدث الآن على الخريطة العربية!

ففي توقيت ملائم تماماً لعملية الغزو.. والعالم العربي مشغول وممزق مما يجري في لبنان ، اجتاحت الجحافل الإيرانية حدود العراق لتبدأ عملية الغزو التي تنبأنا بها منذ اسابيع ونبهنا اليها اكثر من مرة وطالبنا بتكتل الجهود لتوقي ضربتها الغادرة.

ووسط الدخان الذي يتصاعد من خرائب لبنان في اعقاب الغزو الاسرائيلي لاراضيه ومحاصرة بيروت ، توغلت قوات اثيوبيا مدعمة بالقوات الكورية والالمانية الشرقية.. بل وبالمقاتلين اليمنيين الجنوبيين والليبيين ايضاً في اراضي الصومال للمطالبة برأس النظام الصومالي واخضاعه للسيطرة الاثيوبية.

وهكذا وفي اقل من ٤٠ يوماً فقط دخلت قوات الغزو الاجنبية اراضي ٣ دول عربية هي لبنان والعراق والصومال لتصفية الحسابات القديمة.. وفرض الارادة السياسية.. واخضاع الحكومات العربية فيها لإرادة الدول المعتدية.. ولإعادة ترتيب الاوضاع فيها لصالح الدول الغازية على حساب المصالح العربية الاقليمية.. والقومية على حد سواء!

فاذا تذكرنا ان هناك دولتين عربيتين اخريين ما زالت اجزاء من اراضيها محتلة بالقوات الاسرائيلية هما: سوريا والاردن باعتبار الضفة الغربية تابعة للاردن سياسياً، فإن ذلك يعني ان هناك الآن ٥ دول محتلة بالقوات الاجنبية او تتعرض حدودها للغزو الخارجي من مجموع ٢٠ دولة عربية مستقلة. وتكشف بذلك النظرة الشاملة للخريطة العربية الآن عن حقائق مروعة ابسط ما يقال عنها انها تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك ان الخريطة العربية ارض مستباحة لكل القوى الطامعة فيها- وان القدرة العربية بامكانياتها البشرية والاستراتيجية عاجزة تماماً عن حماية اراضيها او الدفاع عن مقدراتها وحدودها..

.. ثم تكشف وهو الاهم عن ان الأمن العربي يتعرض الآن لاخطار داهمة من محاور متعددة تنقض عليه في هذا الوقت بالذات لتستغل تفكك الامة العربية وتناحرها.. وانصرافها عن قضاياها الاساسية الى النزاعات الاقليمية والتطلعات الزعامية والمحاولات التخريبية لتقطع من الخريطة العربية مساحات كبيرة بلا رادع من عمل عربي قوي.. وبلا خوف من وحدة عربية تستنفر الجهود وتكتل القوي للدفاع عن الارض العربية المستباحة وبلا أي اعتبار لاي امكانية متوقعة للقيام بعمل عربي جماعي في ظل استراتيجية عربية.

فكما توقعنا من قبل لم تكتف إيران باسترداد اراضيها ولا بدفع القوات

العراقية الى ما وراء حدودها وانما اقدمت على غزو حدود العراق بجحافلها البشرية المتوثبة للثأر أو «للقصاص» على حد تعبير زعمائها الدينيين، لتحقيق اهدافها الخومينية من مواصلة الحرب.. واول هذه الاهداف: المطالبة برأس النظام العراقي عقاباً له على اقدامه على غزو اراضي إيران، وان كان زعماء إيران السياسيون في الأيام الاخيرة قد الحوا الى ان اسقاط نظام صدام حسين في العراق ليس هدفاً نهائياً لمواصلة الحرب بمعنى انه يمكن التنازل عنه في مرحلة لاحقة إذا تحققت الاهداف الاخرى للغزو الإيراني.

اما الهدف الاهم فهو اقتضاء فاتورة الحرب كاملة من العراق والحصول على تعويضات باهظة منه عن الاضرار التي نجمت عن الحرب الايرانية العراقية، وهي تعويضات هائلة لا يستطيع العراق مهما اوتي من امكانيات أن يدفعها وحده، وتختلف التقديرات من زعيم ايراني الى آخر.. لكنها تتراوح دائماً بين ٥٠ و١٥٠ مليار دولار، لذلك فإن ايران تضع في حساباتها أن تشترك دول الخليج مع العراق في دفع هذه التعويضات الباهظة.

ومن اهم اهداف الحرب الايرانية ايضاً اقامة حكومة شيعية موالية لإيران في العراق.. او بمعنى اوضح خاضعة للإرادة السياسية الإيرانية، وهو نفس الهدف المشترك بين محاور العدوان الثلاثة التي تهاجم الارض العربية الآن فاحد اهداف اسرائيل من اجتياح لبنان هو اقامة حكومة ترضى عنها في لبنان، ولا شك ان ذلك ايضاً هو احد اهداف هجوم قوات الغزو الاثيوبية على الصومال.

ويخدم تحقيق هذا الهدف الإيراني.. تحقيق مطلبها باعادة اللاجئين العراقيين في إيران وهم اكثر من ١٢٠ الف عراقي طردوا من العراق مع بداية الحرب العراقية الإيرانية ليكونوا بعد عودتهم الى العراق قوة ضاغطة على الحكم العراقي واتباعاً لإيران تستطيع ان تستخدمهم في تحقيق مآربها في العراق..

اما آخر اهداف الغزو الإيراني الجديد فهو الإعلان عن القوة الإيرانية التي كشفت التقارير السرية اخيراً ان الاتحاد السوفييتي قد دعمها اخيراً بحوالي ٣٠٠ دبابة ت ٧٢.. وهي احدث دبابة في الترسانة السوفيتية، وتتميز بدروعها المتطورة التي تقاوم ذخيرة الدبابات العراقية، ثم التلويح بأن اسد المنطقة السابق قد عادت اليه قوته الذاهبة بعد محنة الغزو العراقي، وانه يستطيع الآن ان يفرض إرادته وان يلوح بتوقيع العقوبات العسكرية كلما اقتضى الحال على دول الخليج التي ساعدت وايدت العراق خلال حربه مع إيران كما انه ايضاً بعد ان استرد هيبته يستطيع ان يهدد أمن دول الخليج المجاورة.. بلا رادع من اية قوة اخرى في المنطقة!

ولسنا في حاجة لأن نؤكد من جديد ان انكسار العراق في حربها مع إيران لو وقع، فانه سوف يفتح ابواب منطقة الخومينية.

كما انه سوف ينهي قضية شط العرب، والجزر العربية الثلاث المحتلة من إيران لصالح ايران الخوميني وسوف تسقط حقوق العراق ربما لفترة تاريخية طويلة في شط العرب التي حاربت من اجله.. كما سوف تسقط حقوق دولة الامارات العربية في جزر مضيق هرمز العربية: ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ربما لاجيال اخرى! لذلك. فإن مصر إدراكاً منها لحقيقة وحجم هذه الاخطار، ما زالت تدعم الامكانيات العسكرية للعراق بكل ما يطلبه منها، ويعلم العراق تماماً ان مصر سوف تستمر في دعمه طالما ان امنه الداخلي معرض للخطر.

وعلى الساحة اللبنانية.. فما زالت تطورات الموقف تؤكد صدق الرؤية المصرية الى حد بعيد للازمة.. فعملية الغزو الاسرائيلي للبنان بهدف تصفية المقاومة واعادة ترتيب الاوضاع فيه لصالح اسرائيل، لم تستطع حتى الآن تحقيق اهدافها لاسباب عديدة اهمها بغير شك صمود المقاومة الفلسطينية في

غربي بيروت في وجه قوات الغزو ورفضها القاء السلاح.. وارتفاع حجم الخسائر في الارواح والمنشآت الى حد اثار استياء العالم كله من موقف اسرائيل، ومن الموقف الامريكي ايضاً، مما دعا الولايات المتحدة الى محاولة الفصل بين اهدافها واهداف اسرائيل من الغزو..

وكل هذه التطورات تؤكد سلامة الموقف المصري من القضية..

فلا شك ان مصر لو كانت قد قبلت اقتراحات ترحيل المقاومة الفلسطينية بغير التوصل الى حل نهائي ينهي النزاع كله ويعترف بالحقوق الفلسطينية، فان المؤكد ان صورة الموقف في لبنان كان من الضروري ان تختلف عما هي عليه الآن، ولكانت مصر قد شاركت بغير رغبة منها في استكمال حلقات المؤامرة الاسرائيلية لتصفية المقاومة ونزع سلاحها العسكري والسياسي معاً ثم اغلاق ملف القضية بل حلها الى الابد.

وكان رفض مصر لهذه المقترحات ينطلق من ان مثل هذه الحلول الناقصة لا تهدف الا الى نزع الفتيل من الموقف المتفجر لصالح اسرائيل وعلى حساب القضية الفلسطينية وعلى حساب حقوق الامة العربية كلها، كما ان مثل هذه الحلول لا توصل الى تحقيق الاستقرار في المنطقة لانها لا تعالج القضية الاساسية.. وهي القضية الفلسطينية التي يعترف العالم كله بلا استثناء بشرعيتها ما عدا دولة واحدة هي اسرائيل تساندها في ذلك بطريق مباشر او غير مباشر دولة عظمى هي الولايات المتحدة برفضها غير المنطقي لاجراء اي حوار مع منظمة التحرير او مع ممثلي الشعب الفلسطيني.

لذلك كان مطلب مصر الأساسي الا تلقي المقاومة الفلسطينية السلاح.. والا تغادر بيروت الا بعد الخروج من الأزمة اللبنانية بتسوية شاملة للقضية الفلسطينية، ولأزمة الشرق الاوسط ككل، ثم ايضاً بعودة السيادة اللبنانية الكاملة على جميع الاراضي اللبنانية بغير ان يكون في لبنان «دويلة داخل

الدولة ».. او « دولة فوق الدولة » وهو نفس المطلب الذي ابلغت به مصر بطرق مباشر كمطلب شرعي للحكومة اللبنانية، وللزعامة اللبنانية التي اعلنت رفضها لوجود جميع القوات غير اللبنانية في اراضيها اي القوات الفلسطينية والسورية.. والاسرائيلية بالطبع..

وفي هذا المجال فلقد تكشفت خلال الايام الاخيرة قصة غريبة عن اسباب اعلان سوريا قبول اجلاء قوات المقاومة الفلسطينية الى الاراضي السورية، ثم رجوعها في هذا القرار واعلانها رفض قبول المقاومة.

فلقد كان المعتقد ان المملكة العربية السعودية هي التي طالبت سوريا بقبول رجال المقاومة في اراضيها خلال زيارة الرئيس السوري حافظ الاسد للطائف، لكن الحقيقة ان الرئيس السوري نفسه هو الذي تطوع بعرض هذا الاقتراح على المسئولين السعوديين اعتقاداً منه انه سيلقي تشجيع السعوديين وسيفتح المجال امامه للحصول على عدة مليارات جديدة من اموال الدعم العربي. وعندما عاد الى بلاده وتأكد من ان السعودية لن تدفع حجم الاموال المتوقعة الى سوريا في هذه الظروف، تراجع عن عرضه واعلن انه كان يقصد باقتراحه قبول قيادة المقاومة الفلسطينية فقط وليس قبول افراد المقاومة جميعهم!

ولعل هذا هو السبب الاساسي في الرجوع عن قرار قبول رجال المقاومة في سوريا وان كان ذلك لا ينفي أيضاً اهمية عامل استياء السوفييت من القرار السوري الذي كان سيتيح لامريكا ارسال قواتها الى المنطقة لاجلاء المقاومة الى اللاذقية.. مما يؤثر على الحسابات السوفيتية فيها لذلك سارع الاسد بالرجوع عن قراره ما دام لن يثمر في ابتلاع المزيد من الاموال العربية بحجة استضافة رجال المقاومة.. وما دام قد اغضب السوفييت في نفس الوقت!!

وفي هذا المجال ايضاً يتحدثون في لبنان عن قصة الطائرات السورية التي

تساقطت كالحمائم في المعارك الجوية «الوهمية» التي جرت بينها وبين الطائرات الإسرائيلية في لبنان لايهام عرب التمويل ان سوريا قد شاركت في القتال ضد قوات الغزو الاسرائيلي.. لكي لا ينقطع عنها نهر الأموال التي تبتزها باسم الصمود وقوات الردع في لبنان.

يقولون ان المسئولين السوريين حين ساء موقف سوريا ازاء العالم العربي بسبب التزامها «بالانضباط» تجاه قوات الغزو الاسرائيلي الزاحفة بلا قتال من جانب القوات السورية.. قررت ان تتظاهر بدخول بعض المعارك الجوية مع اسرائيل لانقاذ ماء الوجه امام الممولين العرب، فدفعت عدة طائرات- سميت بطائرات المائة الف دولار- الى الجو في سماء بيروت في عملية «تجارية» محسوبة بالارقام، فثمن الطائرة منها هو ١٠٠ الف دولار، وما ان تخرج الطائرة الى سماء بيروت حتى تتجه اليها صواريخ الطائرات الحديثة من مسافة ٥٠ ميلاً أي بلا أي اشتباك جوي معها وفي نفس اللحظة ينطلق فيها مقعد الطيار السوري الى الجو ليهبط سالماً بالبراشوت.. ومن ورائه طائرته..

ثم تفاخر سوريا بسقوط ٨٣ طائرة لها منها ٢٨ طائرة سقطت خلال ٣ دقائق فقط لا غير بنفس هذه الطريقة لتثبت اشتراكها في المعارك، بعد طائرات مجموع ثمنها حوالي ٨ ملايين جنيه، وبلا خسارة طيار واحد، ثم تسرع الى دول الدعم العربي لتحصل على المليارات بحجة استعواض الطائرات التي سقطت خلال «التصدي» للغزو الاسرائيلي للبنان!

الاهم من كل ذلك.. ان مصر خلال تعاملها مع الأزمة اللبنانية قد فصلت فصلاً حاسماً بين تمسكها بعلاقاتها الوثيقة بالولايات المتحدة وبين وقوفها منها خلال الازمة وقفة صريحة مع الشريك الكامل في عملية السلام الذي لا بد ان يستشار فيما يجري من احداث في المنطقة تمس الامن العربي بصفة عامة.. والامن المصري بصفة خاصة..

لذلك فان كل الرسائل التي يتم تبادلها بين الرئيس مبارك والرئيس الامريكي ريجان، تؤكد تمسك مصر بضرورة التسوية الشاملة للقضية.. وتؤدي على ضرورة مراعاة الاعتبارات الخاصة بالأمن العربي.. بل وبالامن المصري وسط هذه الاخطار غير المأمونة وقد ادانت مصر في هذا المجال كل الأعمال العدوانية التي تؤثر تأثيراً مدمراً على عملية السلام مع تغاضي امريكا الغريب عن مخالفة شروط عدم استخدام الاسلحة الامريكية في الهجوم وليس في الدفاع.

فماذا يضمن لمصر الا ترتكب ضدها مثل هذه الاعمال «الجنونية» في الحاضر او في المستقبل والولايات المتحدة تتغاضى عن انتهاك الشروط الصارمة التي يفرضها مجلس الشيوخ الامريكي والكونجرس والادارة الامريكية لضمان عدم استخدام السلاح الأمريكي في الهجوم، بعد أن ضربت اسرائيل بها عرض الحائط وبعد ان استخدمت الاسلحة الامريكية التي حصلت عليها بحجة الدفاع عن النفس في الاعتداء على لبنان لفرض حلولها بالعنف.. وليس عن طريق التفاوض بالوسائل السلمية التي كانت تتشدق بها اسرائيل قبل عملية السلام مع مصر.

وضد من استخدمت اسرائيل الاسلحة الامريكية المتطورة.. واحدث انواع الاسلحة الامريكية الفتاكة؟. ضد بضعة الآف من رجال المقاومة الفلسطينية لا يزيد عددهم باي حال عن ١٠ آلاف مقاتل بقي منهم ٦ أو ٧ الآف في بيروت واحدث ما في ايديهم من سلاح عدة دبابات مختلفة.. وعدة مدافع مضادة للطائرات. ومدافع كاتيوشا ورشاشات!

أي أن هؤلاء المقاتلين لم يكونوا بأي حال من الأحوال يمثلون خطراً حقيقياً على أمن اسرائيل او وجودها، يتطلب تجييش الجيوش وغزو لبنان للقضاء عليهم بحجة الدفاع عن امن إسرائيل!

وفي ضوء كل هذه التطورات فان المجال ما زال متاحاً للخروج من الازمة اللبنانية بحل مشرف يضمن لكل الاطراف حقوقها المشروعة. قد تساهم هذه الخطوات في التوصل:

★★ ان تنتقل قوات المقاومة كحل مؤقت إلى طرابلس في شمال لبنان، على أن تبقى قيادة المقاومة وسط رجالها في طرابلس •كصوت سياسي للقضية الفلسطينية وكسلطة سياسية تمثل الفلسطينيين وتطالب بحقوقهم المشروعة.

★★ ان يتم نزع سلاح جميع القوات التي تحمل السلاح فوق أرض لبنان ما عدا قوات الجيش اللبناني، اي ان يكون شرطاً من شروط التسوية نزع سلاح المقاومة الفلسطينية.. ونزع سلاح جميع الميليشيات المتقاتلة في لبنان بلا استثناء، على ان يتم تسليم سلاح كل هذه الفرق الى القوات الدولية التي سيتم تشكيلها للاشراف على فض الاشتباك بين القوات المتحاربة في لبنان. مما يمهد تمهيداً حقيقياً لقيام حكومة لبنانية قوية تفرض السيادة الوطنية على جميع اراضي لبنان.

★★ قد يكون من المفيد في هذه المرحلة الحرجة ان يوافق المجلس النيابي اللبناني على مد فترة الرئيس اللبناني الحالي الياس سركيس، لكي لا تعترض مشكلة انتخابات الرئاسة اللبنانية وما يستتبعها من صراعات، جهود اعادة الحياة الطبيعية الى لبنان، الى ان تتفق الاطراف على حل للمشكلة اللبنانية عن طريق حل ارادي لبناني يتم على الأرض اللبنانية وليس عن طريق حلول تفرض عليه من الخارج.

★★ ان يتم خلال ذلك الاعتراف المتبادل المتزامن بين اسرائيل ومنظمة التحرير وهو اعتراف لا بد ان يصاحبه اعتراف اسرائيل بالحقوق المشروعة للفلسطينيين واهمها حق تقرير المصير، ولا بد أيضاً ان تصاحبه ضغوط

امريكية واضحة على اسرائيل لحملها على الاعتراف بحقوق الفلسطينيين ،كخطوة ضرورية لدخول الفلسطينيين كطرف اساسي في عملية السلام.

ويبقى بعد كل ذلك السؤال الحائر الذي تفرضه طبول الحرب المدوية فوق انحاء العالم العربي الآن:

وماذا عن الأمن العربي الذي تتهدده الاخطار من كل جانب ، بغير حاجة الى دليل.. فان توقيت قيام إيران بغزو العراق.. وقيام اثيوبيا بغزو الصومال في هذه الايام بالذات ليس مصادفة بريئة، فلا شك ان اقدام اسرائيل على غزو لبنان وتنفيذ مخططها لتصفية المقاومة.. وسيطرتها الى حد بعيد على معظم عناصر الموقف في لبنان الآن.. قد هيأ للدولتين المعتديتين اكثر الظروف ملاءمة للاقدام على الاعتداء. والقدرة العربية تقف شبه عاجزة عن دفع العدوان عن لبنان، والمجتمع العالمي مشغول باستنكار الموقف الاسرائيلي والموقف الامريكي في لبنان.. والقوى العربية ممزقة بين المحاور والصراعات.. مهمومة بتبادل الاتهامات وتقديم «نصائح الانتحار» عن المشاركة الفعلية في عمل جدي يصد العدوان عن الأمة العربية.. ويحمي اراضيها ضد احلام الغزو الخارجي..

فمن المبكيات حقاً الا تكتفي القوى العربية بالعجز ازاء الخطر او بالانعزال وانما تشارك بعض الاطراف العربية استجابة لصراعاتها ولمحاولات الاستقطاب في ضرب القوة العربية غير مدركة انها بذلك تستنزف رصيد القوة الذي يدافع عن وجودها هي نفسها فتشترك سوريا وليبيا مع اسرائيل في دعم قدرة إيران العسكرية التي اهلتها بعد فترة قصيرة لمحاولة غـزو دولة عربية هي العراق، وتشارك ليبيا واليمن الجنوبي في دعم المجهود الحربي لاثيوبيا مما مكنها بعد فترة من محاولة الغزو الكامل لدولة عربية اخرى هي الصومال.

وتشارك سوريا بتواطئها وبتقاعسها عن التصدي لقوات الغزو الاسرائيلي

في مرحلته الاولى، في انجاح خطة الغزو الاسرائيلي التي تنتهي باجتياح لبنان ومحاصرة المقاومة في بيروت.

اليست كارثة ان نقدم للاخرين العون والسلاح الذي ينقضون به على الاشقاء.. ومن بعدهم علينا نحن انفسنا؟

أو ليست كارثة اشد انه رغم كل هذه الاخطار ما زلنا نفتقد الحد الادنى من الاتفاق حول الخطر والحد الادنى لخطة استراتيجية عربية موحدة؟

بكل وضوح.. فان التوازن العسكري بين العرب وبين محاور الهجوم الثلاثة التي شنت العدوان على الارض العربية، مختل، لصالح دول هذا المحور الثلاثي سواء من ناحية النوع او الكم او فعالية الردع.

وبكل وضوح.. فإن الامة العربية ينبغي ان تعي تماماً انه لن يحميها ولن يدافع عنها سوى القوة العربية وحدها، فلا الولايات المتحدة سوف تتدخل بكل الجدية لحماية الخليج من الاعصار الإيراني، ولا الاتحاد السوفيتي بالقطع سوف يحارب في يوم من الايام دفاعاً عن اية ارض عربية...

وقد تعلمنا من درس «رأس الذئب الطائر» في إيران الشاه، ان كل دول العالم تصمت في الوقت المناسب ازاء الامر الواقع ما دامت مصالحها لم تتأثر بطريقة مباشرة، وما دامت رفاهية شعوبها لم تتأثر ولن تتأثر في المستقبل بصورة مباشرة، نتيجة لوقوع هذه التطورات.

ولا مفر امامنا وسط هذه الظروف، من امتلاك القوة القادرة على الردع وعلى حماية الأمة العربية والدفاع عن حدودها.

ولا مفر امامنا، من امتلاك القوة العسكرية التي تستطيع صد الاخطار، وتتصدى لعمليات «البلطجة العسكرية» في المنطقة.

ولا مفر امامنا من ان نسعى لاستخدام الأموال العربية التي لم تستغل حتى

الآن.. الاستغلال الأمثل لبناء القدرة العربية وبناء القوة الاقتصادية المؤثرة التي تستطيع استخدام طاقتها لصالح الاهداف العربية.

فالامكانيات المالية موجودة.. واسواق السلاح العالمية مفتوحة.. ووسائل امتلاك القوة العسكرية متاحة لمن يريد ويرغب، فحتى الخطر النووي هناك اساليب لمواجهته.. وهناك وسائل ردع مؤثرة عديدة يمكن استخدامها ضده، منها: صواريخ ارض/ ارض المعروفة.

والمهم ان تتوافر النية في امتلاك القدرة.. وان تتوافر الرغبة في العمل الجاد لبناء القوة العسكرية التي تستخدم في الدفاع عن النفس ضد الاخطار.

اننا بذلك لا ندعو للحرب لكننا ندعو لامتلاك القدرة على الردع التي تجعل اعداء الأمة العربية يترددون كثيراً قبل ان يفكروا في الهجوم على ارضها المستباحة.

ان خلق التوازن العسكري ليس امراً مستحيلاً، او على الاقل لا ينبغي ان نقف امامه مشلولي الارادة.. وانما علينا ان نعمل على دعم قدراتنا بقدر ما نستطيع. وبما يتناسب مع حجم الاخطار التي تتهددنا او بما يتلاءم مع ما نملكه بالفعل من وسائل القوة المالية والاقتصادية، وكل ذلك يمكن تحقيقه عن طريق خطوات عملية جادة منها:

تخصيص الأموال الكافية- بلا تقتير- لامتلاك القوة العسكرية التي تتناسب مع حجم الاخطار التي تواجهها الامة العربية.

برنامج عسكري قومي واضح لدعم القدرات العسكرية لكل الدول العربية، بما يتناسب مع احتياجاتها، مع الإيمان دائماً بان القوة العربية رصيد مشترك لكل الاطراف العربية.

برنامج سياسي قومي، يعتمد على التعامل مع القوى الاجنبية والعالم

الخارجي على اساس مواقف هذه القوى من دعم القدرة العربية او من اضعافها!

صحيح ان تحقيق هذه البرامج ليس امراً سهلاً.. ولا هو مهمة سريعة يمكن تحقيقها خلال شهور، لكن المهم ان نبدأ.. والأهم ان نتفق على وحدة الاهداف العربية وعلى اهمية الأخطار التي تواجهها الأمة العربية التي تتطلب منا التكاتف بدلاً من التناحر..!

وفيما روي ان صلاح الدين جلس يوماً مهموماً في معسكره خلال محاصرة الصليبيين لدمشق، فحاول بعض قادته ان يسروا عنه، فنظر اليهم حزيناً، ثم قال:

- انني استحي ان ابتسم ودمشق محاصرة...!

فماذا نقول نحن وفي العالم العربي الآن اكثر من دمشق محاصرة؟.. واكثر من ارض عربية.. منتهكة.. ومستباحة...؟

ومن هنا كانت حتمية لقاء قمة يحضره المخلصون.. لوضع القرارات التي يتم تنفيذها بالفعل لحماية حاضر ومستقبل الأمة العربية.. وليس لاتخاذ اجراءات لا تنفذ.. وقرارات ينتهي اثرها بمجرد اعلانها...

الجمعة ١٩٨٢/٧/٢٣

حديث الرئيس صدام حسين «للأهرام»

حوار أجراه:
ابراهيم نافع

بصراحة مذهلة أجاب الرئيس العراقي صدام حسين على كل تساؤلاتي التي طرحتها عليه خلال حواري الأول معه في بغداد منذ أيام.

لم يعتذر عن الإجابة على سؤال واحد.. ولم يدر حول بعض المواقف التي قد لا يريد ان يعلنها الآن مع ظروف الحرب. وانما أجاب على كل التساؤلات حول كل القضايا الحرجة التي تواجهها الأمة العربية والعراق الآن.

وعندما استأذنته في نشر بعض أجزاء حديثه التي تصورت انها قد تحتاج الى التأكد من انها قابلة للنشر أجاب الرجل بهدوء وبحسم في نفس الوقت: كل ما قلته لك هو للنشر.. انني أعني دائماً ما أقول!.

وهو في ذلك على حق بكل تأكيد.. فهو يختار كلماته بعناية ويصل الى الرأي الذي يريد أن يعلنه من أقرب طريق.. بلا توقف عند الشكليات.. ولا عند الحساسيات العربية المعروفة، كما انه أيضاً محدث هادىء الأعصاب لا ينفعل خلال الحديث رغم سخونة القضايا التي يطرحها ورغم عنف الكلمات ايضاً في بعض مواضع الحديث!.

ولعلي لا أكون مبالغاً اذا قلت بأني خلال حواري معه الذي استمر لأكثر من ساعة في غرفة المكتبة الملحقة بمكتبه بالقصر الجمهوري ببغداد.. لم أحس بأن العاطفة قد غلبته الا خلال اللحظات القصيرة التي كان الحديث ينتقل خلالها الى مصر وشعب مصر.

فالرجل رغم كل ما جرى لا يتسى لمصر دورها.. ولا ينسى لمصر موقفها الى جانب العراق في حربها المريرة الطويلة ضد إيران..

والرجل لا ينسى السنوات الثلاث التي عاشها في مصر من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٣ كلاجىء سياسي خلال فترة حكم عبدالكريم قاسم للعراق وقد جاء الى غرفة المكتبة يرتدي الزي العسكري الذي يرتديه كل العاملين في القصر الجمهوري.. وكبار المسئولين بالدولة. واعتذر برقة عن تأخره بعض الوقت بسبب اجتماع عسكري طارىء عقده في مكتبه قبل اللقاء. ثم جلس في احد أركان المكتبة استعداداًللحوار.. وأحسست للوهلة الاولى في عينيه بهموم حرب طال أوارها.. وباصرار وتحد لا تخطئها العين.

وكانت أولى كلماته لي خلال اللقاء هي: كيف حال مصر وكيف صحة الرئيس مبارك؟. وكانت آخر كلماته لي في نهاية اللقاء: تحياتي لمصر شعبا وتاريخاً وأرضاً وقيادة. وبين اللفتتين الرقيقتين جرى هذا الحوار الصريح:

●● سيادة الرئيس.. مضت الآن أربع سنوات على نشوب الحرب العراقية الإيرانية دون أن تلوح في الافق ملامح نهاية قريبة لها.. فما هو تصوركم للطريقة التي سوف تنتهي بها هذه الحرب؟

□□ الرئيس صدام حسين: الحرب كما تعرف هي صراع بين إرادتين لكل منهما اتجاه مضاد للآخر.. وتقوم الحروب وفقاً لما هو منطقي من التحليل والاستنتاج عندما يعتقد القائمون بها أن الأمور تستوجب هذا الأسلوب لتحقيق الأهداف، إذن هناك اتجاهان متعارضان في هذه الحرب القائمة الآن. اتجاه يدعو للتوسع على حساب الدول المجاورة واتجاه يدافع عن نفسه وسيادته وأمنه.. وحقوقه.. واستقلاله، وهذا الاتجاه الاخير الذي يدافع عن نفسه يمثله العراق، أما الاتجاه الذي يريد التوسع على حساب الجار فهو إيران.. اذن فالحرب تنتهي عندما يخفق الاتجاه الذي يريد التوسع في تحقيق اهدافه، او عندما يقتنع ان اهدافه غير ممكنة التحقيق. هذا هو تصوري للحالة التي تنتهي فيها الحرب القائمة.

ماذا يريدون حقيقة من الحرب

●● هل تستطيع يا سيادة الرئيس أن تحدد الظروف التي يتغير فيها التوازن بحيث يمكن ان تتم فيها تسوية هذا الصراع سلمياً. وبمعنى آخر فيما يبدو فإن ايران راغبة في استمرار الحرب ويبدو ان ذلك يحقق اهدافاً معينة للنظام الإيراني.. فكيف يمكن دفع هذا النظام الى القبول بمبدأ المفاوضات الذي قبلت به العراق؟

□□ الرئيس صدام حسين: علينا أولاً أن نحدد الأهداف الإيرانية لنفهم العوامل المرتبطة بها إيجاباً وسلباً.. أي أن نتصور العوامل التي يمكن أن تكون في صالح ايران.. والعوامل التي تعمل ضدها بموجب اهدافها، ثم تقييم هذه الأهداف برؤية العصر الذي نعيشه.

إيران تريد- كما سبق ان أجبت- ان تتوسع ،وقد مرَّ هذا الامر بمراحل

مختلفة، في مرحلة ما قبل ٢٢ ايلول «سبتمبر» ١٩٨٠ كان الايرانيون مهاجمين، من يوم ٤ ايلول ١٩٨٠ الى ٢٢ ايلول، كان الايرانيون مهاجمين بالنسبة لمدن الحدود واغلاق شط العرب واغراق عدد من السفن به، وفي ٢٢ ايلول كان الرد العراقي على الهجوم بعمل مضاد واسع سحقت به الحشود الإيرانية، وكانت مطاردة الجيش الإيراني الى نقاط معينة داخل اراضيه، وخلال فترة ما قبل ٢٢ ايلول كانوا يتحدثون عن توسع الثورة الاسلامية على حساب العراق. هذه هي المرحلة التي هجمت فيها ايران على العراق يوم ٤- ٩ الى يوم ٢٢- ٩- ١٩٨٠، وفي يوم ٢٢ ايلول تحول الكلام المعلن من ناحية المسئولين الايرانيين الى الدفاع عن إيران وفي نفس الوقت «تأميل» الجنود الإيرانيين بأنه بعد مرحلة الدفاع يمضون الى أهدافهم باتجاه العراق لاسقاط نظام الحكم، وفي حزيران «يونيو» ١٩٨٢ قررنا ان نعود الى الحدود الدولية للعراق وفي تموز «يوليو» ١٩٨٢ بدأوا اول هجوم عبر الحدود على العراق.. فكان الشعار المعلن هو.. دخول العراق لاسقاط نظام الحكم واقامة نظام على الطريقة الإسلامية كما يتصورها «خميني»، لكنهم عندما يهاجمون ويفشلون «يعدلون» الكلام الذي قيل قبل يوم او يومين فيقولون ان هدفهم هو ابعاد الجيش العراقي عن الحدود لحماية القرى والمدن الإيرانية من القصف المدفعي العراقي- كما يقولون- وبعد ذلك عندما يدعون الى تصعيد الحملة للمتطوعين الجدد يتحدثون عن الوصول الى اهداف داخل العمق العراقي ويهجمون مرة اخرى ويفشلون في الهجوم.. فيعيدون النظر فيما قالوه من كلام، فيقولون انهم يدافعون ولكن بصيغة ابعاد الخطر عن إيران، وانهم عندما يهاجمون فلانهم يريدون تحقيق الشروط الايرانية. وهي التعويضات واعادة النظر في حكام العراق، اذن فهذه هي الاهداف الايرانية.. اما عن موضوع الدفاع فلم يعد مقبولاً في إيران لأنه معروف ان جيش العراق عاد الى حدوده الدولية، اما عن موضوع اسقاط نظام الحكم بالعراق فالنسبة العظمى من الايرانيين

يدركون انه كلام لم يعد ممكناً بغض النظر عما اذا كانوا مؤمنين به ام لا. وفي تقديرنا انه بقيت بعد ذلك حالة جزئية هي حالة المواطنين الاميين الذين جمعوهم بتعبئة الغرائز وتحت غطاء ديني..

وهي في تناقص مستمر بعد كل هجوم فاشل.

اذن هل في استطاعة الايرانيين ان يعلنوا عن حقيقة الاهداف التي وردت في سؤالكم.. وهي انهم يدفعون بالإيرانيين للقتال لانهم يحتاجون داخلياً إلى مثل هذا العمل العسكري؟ الجواب هو انهم لا يستطيعون ان يعلنوا هذا لشعب إيران. اذن فهم مضطرون لان يتحدثوا عن اهداف اخرى غير الاهداف الحقيقية التي من أجلها تستمر الحرب لانها ستبدو للإيرانيين من الناحية المنطقية والعملية غير ممكنة التحقيق، كما ستبدو لقسم كبير منهم غير مشروعة كما هو الحال الآن.

●● إذن ما هي شروطكم الآن لإنهاء الحرب؟.

□□ **الرئيس صدام حسين:** ليس لدينا شروط وإنما لدينا أسس هي أن يحترم كل بلد استقلال الآخر وسيادته على أراضيه ومياهه، وأسس هي أن يحترم كل منا الشؤون الداخلية للطرف الآخر والا يتدخل فيها، وان يكون ايجابياً في ضمان أمن المنطقة بوجه عام وألا يتسبب في تعكير امنها بما في ذلك الخليج العربي هذه هي كل الاسس.. وهي نابعة من القوانين الدولية ومن روح العصر ومن الحقوق الشرعية لاي بلد، وفي تفكيرنا ان هذه الاسس تحظى باحترام الجميع.. واكبر دليل على ذلك هو القرار الذي اتخذ أخيراً في مجلس الأمن من اجل السلام. وليس لدينا غيرها لأنها منطقية وشرعية وعملية.

حقيقة الموقف
على جبهة القتال

●● سيادة الرئيس هل من الممكن اعطاء الشعب العربي صورة واضحة للموقف العسكري الآن على جبهة القتال. وما هي اهمية المواقع التي تهيمن عليها ايران داخل الارض العراقية وما هو تفسيركم لفتح ايران لجبهة جديدة في شمال العراق.. اي معركة «بنجوين» الأخيرة؟.

□□ الرئيس صدام حسين: منذ حاولت ايران في تموز «يوليو» ١٩٨٢ تجاوز الحدود الدولية باتجاه العراق والقتال يجري على الحدود، ومن الناحية التعبوية من الممكن أن نشير إلى قطع الأراضي على الحدود التي دخل فيها الجيش الايراني منذ ذلك التاريخ حتى الان. لكن من ناحية النظرة الاستراتيجية ونظرة العمليات لم تستطع ايران حتى الآن ان تحقق شيئاً يخل بتوازن القوى ولن تستطيع ان تحقق هذا- هذا هو الشيء الحاسم.. اما ان ايران دخلت هنا او هناك في اراض تبعا للنظرة الدستورية والقانونية هي اراض عراقية فهذا حدث.. وهي لم تزد عن اشرطة صغيرة على الحدود.. وانتم تعرفون ان الذي يتخذ موقفاً دفاعياً شبه ساكن منذ سنة ونصف اي انه يدافع عن ارضه فوق ارضه والدفاع الناجح هو عندما تدافع عن هدف.. ان تكون امامه ولكن بموجب احترامنا للرأي العام الدولي.. ولكي نسقط كل الحجج ولكي نظهر إيران على حقيقتها كما هي، وقد قبلنا بفكرة الدفاع عن ارضنا فوقها وهي حالة من اصعب حالات الدفاع عن هدف حيوي وهذا معروف جيداً لدى العسكريين.. بل حتى لدى غير العسكريين لان من يتخذ هذا الموقف يكون في حالة الدفاع «المستكن» وقد قبلنا صيغة الدفاع «المستكن» لفترة سنة ونصف السنة على حدود طولها ١١٨٠ كيلو متراً بينا إيران تناور بكل قواتها في الزمن.. والحركة.. واختيار المحور.. ونوع التجهيزات التي تحشدها في مكان ما، وامر

طبيعي ان يكون في امكان ايران ان تصل الى عمق كيلو متر او ٣ كيلو مترات في بعض المناطق.

نريد فضح ايران
امام الرأي العام

وفي حساباتنا العسكرية انه لو أردنا ان نبعد جيش ايران الى عمق جديد داخل اراضيه فاننا نستطيع ان نفعل هذا من أي قاطع «قطاع» نختاره، لكنه من بين خططنا اننا نريد الابقاء على ايران مفضوحة امام الرأي العام العالمي، واننا نريد الا تتداخل لدى الرأي العام العالمي فكرة وجود الجيش العراقي داخل اراضي ايران مع فكرة ايران المعتدية بحيث يختلط الامر عليه ولا يميز هل ايران معتدية ام غير معتدية.

لذلك وعلى هذا الاساس قبلنا صيغة الدفاع بهذه الكيفية والا فاننا قادرون. ولو كنا طامعين في ارضهم فاننا قادرون في أي وقت.. ولكي نجدد التذكير بقدرتنا في هذا المجال فأننا نذكر معارك «زرباطية» الاخيرة، وهي مدينة صغيرة واقعة على الحدود فقد اخترقنا العمق الى مدينة «مهران» ووصلنا خلفها خلال ساعات وليس خلال ايام ونشرت ذلك كل صحف العالم.. واقول انه بامكاننا ان نفعل مثل ذلك والى اكثر عمقاً لو اردنا. وسنفعل ذلك عندما نجد ان الظرف مناسب، اي ان كلامي هذا ليس تعهداً بأننا لن نفعل ذلك..

لا سوف نفعل هذا عندما نجد ان الرأي العام العالمي بما فيه الرأي العام في إيران قد عرف ان إيران معتدية ولا تستجيب لابسط قواعد المنطق، وعندما نجد ان الوصول الى العمق في اي مكان من ارض ايران مهم في الحسابات العسكرية.

لم نستخدم طائرات
الاتندار حتى الآن

●● ننتقل الآن إلى موضوع طائرات سوبر اتندار الفرنسية التي اثيرت حوله ضجة عالمية كبرى. الى اي حد تستطيع هذه الطائرات ان تغير من توازن القوي بين القوات العراقية والايرانية.. وهل يمكن ان تحقق في المستقبل دفع إيران الى التفاوض؟

□□ **الرئيس صدام حسين:** تعرف كما يعرف كل المعنيين ان السلاح لا يقاتل وحده، لذلك فإن أي حلقة من حلقات السلاح سواء جاءت من فرنسا او غيرها فانها توضع ضمن القدرة الاجمالية العراقية ككل وتخضع لمجمل حلقات تعاون الاسلحة لتحقيق ما هو مطلوب من الناحية العسكرية، اذن فان وصول الطائرات «السوبر اتندار» الفرنسية للعراق، لا يكفي لانهاض احد من حالة ضعف اذ لو كان العراق غير قادر على القتال او ليست لديه الامكانيات لان يصمد، لما استطاعت طائرات «سوبر اتندار» او غيرها ان تفعل له شيئاً، ولكن لان القدرة العراقية جيدة والخبرة متوافرة والعزم الذي هو اهم من الخبرة.. متوافر للقتال، ولان الخبرة العراقية قادرة على استخدام الحلقات المتطورة من السلاح استخداماً صحيحاً، كما أن هذه الطائرة متطورة في مجال استخدامها، فانها تستطيع ان توجه اذى جدياً للمنشآت الايرانية وخاصة المنشآت البترولية الايرانية والمصالح الايرانية في الخليج.. لكننا حتى الآن لم نستخدمها رغم كل ما قيل عن استخدامها في الضربات الاخيرة التي وجهت للبحرية الايرانية وسفنها التجارية.. فقد وجهت هذه الضربات بواسطة سلاح الطيران العراقي الاعتيادي ولم تستخدم فيها طائرات السوبر اتندار الفرنسية.

●● سيادة الرئيس.. كيف تقرأ التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز وهل تراها تهديدات حقيقية؟.. وفي هذه الحالة هل تستطيع دول الخليج الدفاع عن نفسها.. ام ان ذلك سوف يستدعي تدخل قوى اجنبية- وما هو موقف العراق من ذلك في كلتا الحالتين؟

□□ الرئيس صدام حسين: تقصد.. هل هذا التهديد حقيقي أو غير حقيقي.. أو تقصد هل هذا ممكن التنفيذ أم غير ممكن التنفيذ؟.. أما من حيث النوايا فلو تمكنت إيران من اغلاق مضيق هرمز لفعلت ذلك الآن.. أو قبل الآن.. أو بعد الآن لأنكم اصبحتم تعرفون ان حكام ايران لا يقيمون اي وزن للمواثيق الدولية او للرأي العام العالمي او للقانون الدولي، لكن تحليلنا لذلك هو ان ايران ستتردد كثيراً قبل ان تقدم على عمل من هذا النوع وستجري حسابات كثيرة، والمسئولون في إيران قوم يتصرفون على اساس الواقع الملموس وفقاً للنظرة الضيقة لمصالحهم وليس على أي اساس آخر، وعندما يصلون الى نتيجة هي انهم سيخسرون من جراء الاقدام على عمل كهذا فانهم لن يفعلوه.

ويبدو لنا ان الفئة التي اصبحت تدرك ان ايران سوف تخسر من مثل هذا العمل من بين المسئولين الايرانيين اصبحت فئة كبيرة، لان ايران ان فعلت ذلك فانها تغلق على نفسها الخزينة لأن تجارتها الاساسية تأتي من هذا المضيق.. وإن فعلت فإنها تصبح مثل من يضع نفسه في خزينة حديدية ثم يغلقها على نفسه من الداخل وربما لا يستطيع أن يفتحها مرة أخرى لنفسه فيما بعد.. لأنه ببساطة.. ما هي العوامل التي مكنت إيران حتى الآن من مواصلة الحرب؟ من هذه العوامل الرئيسية إنها تصدر بترولها.. فإذا اغلقت على نفسها مضيق هرمز الذي تصدر منه البترول.. فكيف ستعيش؟

حتى لو اغلقوا المضيق
فلن يستمر ذلك طويلاً

●● **هل يعني ذلك استبعاد هذا الاحتمال نهائياً؟.**

□□ **الرئيس صدام حسين:** استبعد هذا الاجراء من الناحية العملية ورغم انني أيضاً لا استبعد من ناحية تجاوبه مع غرائز الحكام في ايران، ولو فعلوا هذا في تقديري فإن مضيق « هرمز » لن يستمر مغلقاً لفترة طويلة، وإذا فُعلوا ذلك رغم وضوح الصورة التي قلناها، فربما يبحث خميني حينذاك عن « عرس » أي حفل يتظاهر فيه بانه هو الذي اوقف الحرب لان العالم كله اصبح ضده، بمعنى انه قد يستخدم اغلاق مضيق هرمز بحسابات من هذا النوع، وهو شخص مريض في جانب من تفكيره، ومن الممكن ان يتخيل الحديث عن اغلاق مضيق « هرمز » لمدة شهر من الزمن و« العمل البطولي » الذي قام به خميني.. والقرار الجريء الذي اتخذه.. الخ.

لكنه في تقديرنا فان غلق المضيق غير ممكن لفترة طويلة من الزمن، لان هناك عبر المضيق مصالح حيوية للعالم وهي مصالح مشروعة، فاذا تدخل العالم من غير دول المنطقة عند ذلك فاننا نفهم ذلك بالرغم من اننا لا نحبذه.

●● **ما هو موقف القوى العظمى من الحرب العراقية الإيرانية.. وبالتحديد موقف الولايات المتحدة.. والاتحاد السوفييتي؟.**

□□ **الرئيس صدام حسين:** تعرف أنه عندما تقرر كلتا الدولتين موقفها بالنسبة لأي قضية في أي جزء من العالم.. فإنها تضع العالم كله أمامها وأهم ما في نظرتها لهذا الموضوع وأهم المرتكزات في قرارها بشأن هذا الموضوع قضيتان أساسيتان هما:

استراتيجية الطرف الكوني المقابل.. ومصالحها القومية..

فأحياناً تتعرض مواقف الدول الكبرى لعدم الاستقرار الكامل في الوضوح اي لحالة التذبذب بين تأييد موقف معين وعدم تأييده.. يحدث ذلك خاصة في الشرق الاوسط، وحدث كثيراً سواء بالنسبة لامريكا او بالنسبة للاتحاد السوفيتي اما بسبب عدم الالمام الكافي بالعوامل المؤثرة في تطور الحالة التي يناقشونها او لتقديرات اخرى وفيما يتعلق بالحرب العراقية الايرانية.. ففي مرحلتها الاولى كانت الدولتان العظميان متفقتين- ضمناً ان لم يكن علانية- على ترك هذه الحرب مستمرة.

وقد سعت الولايات المتحدة من ناحيتها- وفقاً لهذه النظرة- إلى الا يتطاير شرار هذه الحرب الى ما حولها، وذلك بسلسلة من المشاريع بما في ذلك وضع سياسة لتسويق النفط وخطة لاسعاره وغير ذلك، ومن المؤكد ان الاتحاد السوفيتي كان يتصور انه بهذا الموقف سيجعل ايران اكثر قرباً منه.

وربما تصورت امريكا انها بنفس الموقف ستجعل العراق يقترب منها تحت ضغط الحرب.. بغض النظر عن مصالحه الوطنية والقومية وفي تقديري ان الدولتين العظميين اصبحتا في السنتين الاخيرتين اكثر فهما ومعرفة بكل من العراق وايران. والدليل على ذلك مع الادلة الاخرى هو موافقة الدولتين على القرار الاخير لمجلس الامن. ولكن يمكننا القول ان الدولتين لم تنقطعا عن مغازلة النظام الايراني وان سلاح هاتين الدولتين ما زال يصل الى إيران بشكل او بآخر. لكننا نشعر الآن بالارتياح لعودة الاتحاد السوفيتي الى اطار علاقات الصداقة معنا ونشعر بالارتياح لان امريكا قد اخذت تتفهم اكثر معنى الصراع ومخاطر التصرف الإيراني غير المسئول في المنطقة.

هل تعتقدون ان اختفاء الخميني سيعني نهاية الحرب؟.

□□ الرئيس صدام حسين: في تصورنا انه لا يمكن القول بان نهاية خميني ستؤدي إلى انهاء الحرب بسرعة كما ان بقاءه لا يؤدي إلى ذلك أيضاً، فطبيعة النظام

الايراني وعقلية المسئولين فيه قائمة على أساس التوسع على حساب العراق والبلدان الاخرى، وهذه العقلية لن تجد من يتزعمها بعد موت خميني.. بالاضافة إلى تأثير حسابات قوى الصراع على السلطة التي قد تدفع آخرين الى التطرف.. ان خميني رجل سياسة متخلف وليس فقط رجلاً متخلفاً دينياً. والدليل على ذلك تصرفه في اطلاق سراح الرهائن الامريكيين الذين احتجزوا بأمره، فعندما بدأ يخسر اطلق سراحهم مقابل اطلاق الارصدة الايرانية في البنوك الامريكية، بالرغم من انه كان يصف امريكا بأنها الشيطان الاكبر.. الا يكفي ذلك للتدليل على انه رجل سياسة. ولذلك فإننا لا نستبعد ان يسهل خميني انهاء الحرب عندما يدرك انه يخسر باستمرارها، ولذلك نقول ان اختفاء خميني لا يعني بالضرورة ايقاف الحرب وانما يخلق حالة جديدة يكون لها تأثير ايجابي على مسألة انهاء الحرب.. كما ان بقاءه ايضاً لا يعني بالضرورة استمرار الحرب.

طبيعي ان نتعاون مع مصر في شتى المجالات

●● ما هو تقديركم للدعم العسكري المصري للعراق بالأسلحة وما هو رأيكم في تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين؟

□□ **الرئيس صدام حسين:** لا يستطيع مصدر واحد للسلاح ان يفي لأن ما يدفع منه إلى الميدان كبير.. والأشقاء في مصر يزودوننا بمشتريات جيدة من العتاد والسلاح وخاصة العتاد، ولنا كذلك مشترياتنا من السلاح والعتاد من عدد واسع من دول العالم، ونحن لا ننظر إلى موقف مصر من تزويدنا من خلال المعنى الكمي للسلاح وإنما ننظر له من حيث الروح العربية لهذا الموقف، وقد يبدو من وجهة نظر بعض التقليديين ان الامر ليس فيه غرابة.. ولكننا نشعر بان للقرار المصري بتزويدنا بالسلاح معنى عميقاً، ونحن نذكره لمصر باعتزاز.

والأمر الآن لم يعد امر مجرد مشتريات عسكرية من مصر وانما هو روح العلاقة الجديدة بيننا وبين الرئيس حسني مبارك، وبيننا وبين كل اشقائنا المسئولين في مصر.. اذن فان المشتريات العسكرية توضع في هذا الاطار ولذلك أيضاً فان هذه المشتريات العسكرية تأخذ معنى المعاونة الاخوية للعراق اكثر من اي معنى آخر. وبالنسبة لنا فإن التعاون من الممكن ان يتم مع مصر في اي ميدان من ميادين الحياة الاقتصادية وغير ذلك ونحن نتشاور في امور سياسية هامة.. العامل الاقتصادي هو وليد لها وليس أساساً يتقدم عليها، اذن فهو امر طبيعي ان نتعاون في الميدان الاقتصادي بما يعزز روابط الاخوة وينميها بين البلدين في شتى المجالات.

لو كانوا صادقين
لما وقفوا مع إيران

●● ننتقل الآن إلى الصراع العربي الإسرائيلي.. لقد ربط كثيرون بين نشوب الحرب العراقية الإيرانية وبين اختلال التوازن الاستراتيجي بين العرب واسرائيل فالى اي حد توافقون على ذلك؟.

□□ الرئيس صدام حسين: من الواضح أنه عندما يخرج أي عربي من ساحة المعركة والضغط على السياسة الإسرائيلية ففي ذلك نقطة لصالح اسرائيل، والعراق عندما يضطر لمنازلة ايران دفاعاً عن سيادته الوطنية ودفاعاً عن اشقائه في الخليج بصورة مباشرة أو غير مباشرة فمن المؤكد أن اسرائيل تستفيد من ذلك، بل الأكثر من ذلك فإننا نعتقد ان اسرائيل عن طريق أجهزتها الخاصة وعن طريق الاجهزة الصهيونية دفعت قبل الحرب وأثناء الحرب الى قيام الحرب والى استمرارها، وما زال اقتناعنا ثابتاً في هذا الاتجاه.

والربط بين القوة العربية عموماً وليست العسكرية فقط أي قوة الضغط العربية على السياسة الاسرائيلية وخروج العراق منها ، وبين موقف حكام ليبيا وحكام سوريا يفضح دعوى الحكام الليبيين والسوريين ويؤكد انهم ليسوا صادقين في دعواهم انهم حراس مصالح الأمة العربية في مواجهة الاطماع الاسرائيلية.

او لنقل بصورة اخرى انهم لو كانوا حريصين على دعم القوة العربية التي تقف في وجه الاطماع الاسرائيلية لما وقفوا الى جانب ايران ضد العراق، ولما ساعدوا على استمرار الحرب الى يومنا هذا.. والعلاقة موجودة، وهي احد أسباب استمرار الحرب الى جانب عوامل اخرى.

لا يجوز ان يتوقف العمل العربي الجماعي على موافقة طرف أو إثنين

●● ما هو تقييمكم للوضع العربي الراهن؟.. وهل تعتقدون أن هناك فرصة لم الشمل ودعم التضامن بين الدول العربية، بهدف الاتفاق على حد أدنى لمواجهة الاخطار التي تحيط بالامة العربية؟

□□ **الرئيس صدام حسين:** من حيث تفكيرنا ، فنحن دائماً نتصور أنه بامكان الأنظمة العربية أن تتفق على حد أدنى قابل للتطور إلى ما هو أعلى منه في أي وقت من الأوقات، حتى وأن اختلفت انظمتها وسياستها في ميادين أخرى. هذا هو تفكيرنا ، وهذا هو ما نؤمن به.

أما هل من الممكن تحقيق هذا من الناحية العملية اليوم.. فان علينا ان نسعى لتحقيق هذا.. ولكن كما نرى الآن ان بقاء الفعل العربي والعمل العربي معلقين على رفض اثنين او ثلاثة من الصف العربي لعملية التلاقي القومية

والبحث الجدي الجماعي لمصير الامة، فان هذه عملية خطيرة لا يجوز ان تستمر.. يكفي للعرب في غالبيتهم اذا ما تخلف عنهم قطر أو قطران او ثلاثة ان يجتمعوا ليقرروا ما يعتقدون انه صحيح ويلتزموا به.. فالآن على سبيل المثال.. من العوامل التي تعطل انعقاد القمة العربية.. ان سوريا وليبيا لا تريدان انعقاد مؤتمر القمة العربي القادم.

لكن هل يجوز ان يظل مؤتمر القمة لا ينعقد لان ليبيا وسوريا لا تريدان انعقاد المؤتمر؟..

جوابنا نحن هو: لا.. وقد نحاول كعرب ان نخلق الجو المناسب لكي يحضر جميع العرب الى مؤتمر من المؤتمرات العربية، وعلينا ان نسعى لجعل كل العرب يوافقون على القرارات التي تتخذ بصيغة الحد الادنى لكن الى ان يتم ذلك فنحن نميل لان تتخذ القرارات العربية بالاغلبية، وان يلتزم بها على هذا الاساس الذين يؤمنون بها، وفي رأينا ان مواثيق الجامعة العربية ينبغي ان تعدل في هذا الاتجاه.

●● سيادة الرئيس.. واضح انك ترفض تحكم الاقلية العربية في الأغلبية العربية.. أليس هذا ما فهمته؟

□□ **الرئيس صدام حسين**: تماماً.. وأنا لا أعتقد أن قرارات الجامعة العربية وحتى ميثاقها تمنع أن يجتمع العرب أغلبيتهم ليتخذوا قرارات ملزمة لهذه الأغلبية إذا رفضت الأقلية الحضور، إننا نؤمن بالقطع أنه إذا اجتمع العرب في غير هذا الجو، فان صدور القرارات، بالإجماع يكون هو الافضل، لكن عندما يظهر عرب متمردون على كل الصيغ العربية فلا يجوز ان يعطل القرار العربي للآخرين ولا تلاقي العرب الآخرين من أجل اتخاذ قرارات تكون ملزمة لأنفسهم.

شيء لم نقرأه في تاريخ العرب

●● ما هو رأيكم فيما يجري الآن في لبنان.. وفي إمكانية تسوية الأزمة اللبنانية.. وما هو موقفكم من التحركات السورية هناك.. وكيف ترون انعكاساته على القضية الفلسطينية؟

□□ الرئيس صدام حسين: في هذه القضية.. نحن نعير أهمية أكبر للنتائج.. نتائج التدخل السوري في شئون لبنان.. وتدخل الآخرين أيضاً.. فليبيا تتدخل أيضاً في شئون لبنان.. وفي شئون الفلسطينيين.. نحن نضع نتائج هذا الفعل ليس في إطار النظرة المباشرة، وانما في اطار ما سيحدث للعرب في المراحل اللاحقة.. ونحن ننظر الى مخاطر السقوط الاخلاقي، أي التردي الاخلاقي في القرار على مستوى بعض الدول العربية بهذه الكيفية.. اكثر مما ننظر للحالة المباشرة للامر.

ان ما حدث بالنسبة لسوريا وليبيا لم يحدث حتى في العصور الرديئة من التاريخ الذي قرأناه عن العرب، واذا استمر ذلك، فانه يعتبر أمراً خطيراً.. فالذي يتدخل في شئون منظمة التحرير ويفرض عليها قادة كما يريد من وجهة نظره، والذي يتدخل في شئون قطر عربي مجاور ليفرض عليه حالة سياسية معينة، بامكانه ان يتدخل في شئون آخرين غير جيرانه وغير منظمة التحرير اذا ترك له الامر بغير ردود فعل عليه جدية.. وحتى الآن ليست هناك ردود فعل عربية جدية تجاه هذه الاعمال.

وامر طبيعي ان نرفض كل ذلك، وان نعتبره امراً دخيلاً على الخلق العربي، وخطيراً على المصلحة العربية ككل، فاذا ما وجد تقليد جديد هو ان يقاتل العربي العربي.. وان يغير من انظمته، ومن حكامه بالطريقة التي تراد الآن من جانب سوريا في الاساس.. ومن جانب ليبيا «كرديف معاون»، فان تقليداً من هذا النوع يمزق الوطن العربي.

●● هل تعني سيادتك أن ما تفعله سوريا وليبيا يساهم في تصفية القضية الفلسطينية...؟

□□الرئيس صدام حسين: تماماً.. انظر إلى المجتمع الدولي الآن.. كيف ننتظر منه أن يتعبأ سياسياً إلى جانب الفلسطينيين والعرب يقتلون الفلسطينيين.. لا لشيء إلا لكي يستخدموا ورقة فلسطين في حسابات السياسة الأقليمية.. ان الأمر الطبيعي ان تكون من نتائج هذا العمل إذا ما تحقق، تصفية القضية الفلسطينية نفسها.. ونحن نؤيد القيادة الشرعية لمنظمة التحرير بدون تحفظ وبحماس.

●● هناك الآن حديث عن ضرورة استئناف الحوار بين الأردن وبين منظمة التحرير او ما بقي منها لايجاد افضل صيغة لاستعادة الضفة وغزة، ثم تحديد نوع العلاقة بين الاردن والفلسطينيين في المستقبل.. فما هو رأيكم في ذلك...؟

□□ الرئيس صدام حسين: كلما حدث التلاقي والحوار بين الفلسطينيين والاردنيين، فاننا ننظر إلى هذا الأمر نظرة طبيعية.. كحالة ضرورية وليس فقط كحالة طبيعية، لان الأردن دولة تقع على خط المواجهة مع اسرائيل.. والضفة الغربية كانت جزءاً من الأُردن، والفلسطينيون يناضلون من أجل حقوقهم.. فأمر طبيعي ان ينسقوا مع كل الأقطار العربية التي تقع على خط المواجهة، مع رؤية خاصة لوضع الأردن بسبب خصوصية الصلة المعروفة بين الفلسطينيين والأردنيين، وأي شيء ايجابي في هذه العلاقة نحن نؤيده.

●● بصراحة أكثر.. سيادة الرئيس.. هل تعارضون إذا ما اتفق الأردن والفلسطينيون على مبدأ المفاوضات بأية صيغة من الصيغ المطروحة...؟

□□ الرئيس صدام حسين: أنا لا أريد أن أسبق الأمور.. بالإجابة على أمور لم تتحقق. لكن كاتجاه لنا، فإن كل ما يمكن أن يوافق عليه الفلسطينيون من

أجل قضيتهم، وفي ظروف طبيعية، فنحن لا نعارضه، سواء بصيغة فلسطينية مباشرة أم بصيغة فلسطينية عربية ومع أي قطر من الأقطار العربية الأخرى وكان هذا هو موقفنا في قمة «فاس».

●● إذا انتقلنا إلى الأوضاع الداخلية في العراق.. فلا بد أنكم تتفقون معي في ان الحرب مع ايران تكلف العراق الكثير.. فكيف تواجه العراق هذه التكاليف الآن؟.. فكيف تستمر التنمية العراقية في ظل ظروف الحرب؟

□□ **الرئيس صدام حسين**: ينبغي أن يكون معروفاً أن العراق دخل الحرب ولديه احتياطي ضخم من الأموال.. وان الاقتصاد العراقي ليس اقتصاداً وحيد الجانب.. أي أنه إذا انهار البترول، فإن الاقتصاد العراقي لا ينهار بكامله، وان كان البترول عنصراً أساسياً في اقتصادنا. وكما تعرفون فإن الإنسان يزداد عطاؤه في ظروف المجابهة الحاسمة عندما يدخل الامر في دائرة الدفاع عن النفس، وعن السيادة، وعن الحرية والاستقلال، وهذه هي الظروف التي يواجهها العراقيون الآن.. فالعراقيون يقدمون العطاء في ميدان البناء بصيغة متوازنة مع روح القتال في الخنادق الامامية، دفاعاً عن الوطن.. هذه الروح هي الروح السائدة الآن في بناء العراق الحديث، والمؤسسات الاقتصادية تعمل الآن بشكل جيد، افضل بكثير مما كانت عليه.

●● من المعروف ان ايران تحاول بعث التمرد الكردي في شمال العراق من حين إلى آخر.. فكيف تتعاملون مع هذه المحاولات؟.. وما هو موقف الاكراد من الحرب العراقية - الايرانية؟

□□ **الرئيس صدام حسين**: ايران تحاول بالطبع.. وغير ايران أيضاً يحاولون، لأن ليبيا وسوريا يعاونان ايران في إثارة القضية الكردية.. لكن علينا أن نقول أن محاولات ايران وغير ايران، وما حدث في الشمال، هو أقل مما كنا قد

وضعناه في حسابنا، يعني ذلك أن القوى المعادية لم تستطع أن تلعب بالقضية الكردية كما وضعنا من احتمالات، والشعب العراقي الكردي كما لاحظناه من خلال زياراتنا للشمال ومن خلال زيارات مواطني الشمال لبغداد هو على العموم لا يختلف عن الشعب العراقي في حماسه واخلاصه.

●● أما هل هناك عناصر سيئة استخدمتها ايران ضدنا؟..

□□ الرئيس صدام حسين: نعم.. وهذا أحد العوامل التي دفعت ايران إلى التحول إلى محوري «بنجوين» و«حاج عمران» في الشمال، ظنا منها إنها في هذا المحور- لأن في هذه الأرض الاكراد العراقيين- ستحصل على تعاون من المواطنين يسهل لها احتلال جزء من أرض العراق. فواجهت حالة معاكسة تماماً، فالعراقيون يد واحدة في مواجهة العدو، وإن كان للشمال خصوصياته كما هو معروف.

توقعنا ان تغزو سوريا أرض العراق

●● هناك عدد من الدول العربية التي وقفت إلى جانب العراق في الحرب. ودول عربية اخرى وقفت الى جانب ايران.. هل كان ما جرى من اختلاف مواقف الدول العربية تجاه طرفي الحرب في تقديركم قبل نشوبها؟.. وما هو تقييمكم للمساعدات التي تتلقونها من الدول العربية...؟

□□ الرئيس صدام حسين: عليّ ان أقول ان ما حدث من تضامن مع العراق في مواجهة الحرب ما زال أقل بكثير مما ينبغي أن يكون.. وذلك من عموم العرب حتى من كانت مواقفهم ايجابية جداً.. هذا كتقييم عام، لكنه في مقابل هذا التقييم العام فإن ما تحقق من مواقف ايجابية من العرب تجاه العراق، وما تحقق من مواقف سلبية من الحرب، ما زال ضمن التقدير العام الذي وضعناه قبل الحرب.. أي ان العناصر التي توقعنا ان يكون موقفها منا سيئاً.. كان موقفها سيئاً للغاية،

وان كناقد افترضنا سوءاً اكثر من ذلك.. ولكن يبدو ان امكانياتهم لا تسمح لهم بان يحققوا موقعاً اسوأ من ذلك..

اما بالنسبة لاشقائنا العرب فبعضهم تصرف إيجابياً بأكبر مما توقعنا.. وبعضهم تصرف في حدود توقعاتنا، ولكن ما زال الذين تصرفوا ايجابياً مطلوب منهم ان يرفعوا تصرفهم الى مستوى اعلى. وقد عبر العراق عن هذا المفهوم كما تعرفون في كل الحروب التي خاضها العرب ضد الاجنبي، فشارك مشاركة عسكرية فعلية بأبنائه في الدفاع عن الاراضي العربية كلما دارت معركة قتال بين عربي وبين اجنبي.. وأعني في هذا الموضوع على وجه التحديد كل معارك فلسطين، فالمستوى الذي نأمله والذي نتمناه هو ان يبلغ العرب في موقفهم مستوى هذا التصرف.. اما المستوى الذي نتعامل معه الآن فبعضه ضمن المتوقع وبعضه افضل من المتوقع.. لاننا دائماً نحسب على أساس اسوأ الاحتمالات.. فحتى الآن حساباتنا لم تهبط عن أسوأ الاحتمالات.. على المستوى العربي.. وعلى المستوى الدولي.. بل على العكس هناك مؤشرات لما هو اعلى من الحالة التي حسبنا لها او تحسبنا - على الاصح - لها.

●● ما هو الهدف الحقيقي وراء زيارة الملك حسين الأخيرة لكم؟.

□□ الرئيس صدام حسين: انتم تعرفون اننا نتزاور أو على الأقل فإن الملك حسين يزور العراق من حين لآخر.. قبل الحرب وأثناء الحرب.. وكذلك المسئولون العراقيون يزورون الأردن، وقبل الحرب زرت الأردن، أما بعد الحرب فلم استطع زيارته إلا في مؤتمر القمة. والوضع العربي عموماً يستوجب مثل هذا التلاقي لذلك فإن محور الحديث بيننا كان عن الوضع العربي عامة والأوضاع في لبنان.

●● هل هناك تخوف أردني من أي تحرك سوري في اتجاهه؟.

□□ الرئيس صدام حسين: لقد قلت في كلام سابق.. إنه إذا ترك المجال

للسوريين في أن يفعلوا كل ما يريدون فإنهم سيفعلون ما يريدون.. وهو- كما نعتقد- خارج مصلحة الأمة العربية وعلى حساب وحدة الأقطار العربية.. وكل ذلك كما قلت يشكل سابقة خطيرة.

●● لقد كان من رأيي أن الخطوة القادمة... بالنسبة لسوريا ستكون الأردن؟.

□□ الرئيس صدام حسين: في تقديرنا أنه ليس هناك ما يمنع سوريا من أن تقدم على عمل من هذا النوع إذا ما حصلت على نتائج عملها كما خططت له في لبنان.

●● سيادة الرئيس: هل لديك أية رسالة تود أن تبعث بها إلى مصر؟.

□□ الرئيس صدام حسين: نعم.. أريدك أن تسلم لي على مصر أرضاً وتاريخاً وشعباً ومسئولين.. إن مصر عزيزة ومسئوليها أعزاء وشعبها عزيز علينا.

●● أرجو أن يحين الوقت الذي نراك فيه في بلدك الثاني مصر.. لكي ترى من جديد الأماكن التي عشت فيها وأحببتها..

□□ الرئيس صدام حسين: إن شاء الله. في الواقع أنه لا يحول بيني وبين زيارة مصر وجود أو عدم وجود تمثيل دبلوماسي على مستوى السفراء.. أو مثل هذه الاعتبارات.. وإنما لو كانت ظروفي تسمح الآن بأن أزور مصر لزرتها بدون هذه الشكليات.. التي لا أضع لها أي اعتبار.. وأنا أقول هذا الكلام الذي اعتقده وأكرره.. لو كانت ظروفي تسمح- برغم عدم وجود سفيرين رسميين- لزرت مصر بدون هذه الشكليات ولقلت لأخي الرئيس حسني مبارك أنا قادم إليك بعد يومين أو ثلاثة إذا لم تكن مشغولاً.

ومن ناحية اخرى ففي اي وقت تسمح ظروف الاخ الرئيس حسني مبارك بأن يزور العراق فإننا سنستقبله الاستقبال الذي يليق بمصر وبه وبأحسن ما ينبغي ان يكون عليه استقباله في بلده الآخر العراق.


القضية الفلسطينية
والحكم الذاتي

تدهور الموقف
في الشرق الأوسط
و.. حوار مع مصطفى خليل

قلت ان عام ١٩٨٠ هو عام تحديد مستقبل مصر، بل المنطقة كلها.. وعلى الرغم من الرأي السائد الذي يقول إن أي سنة، مهما بلغت احداثها أو أهميتها التاريخية، لايمكن بأي حال من الاحوال أن تحدد مستقبل دولة.. أي دولة.. فانني مازلت أعتقد ومازلت أقول- على الاقل- أن العام الحالي منذ بدايته غريباً جداً.. مختلفا عن غيره من الاعوام التي سبقته شكلا وموضوعا. ونظرة سريعة إلى خريطة الشرق الاوسط قد تكشف على سبيل المثال لا الحصر:

في مصر: تبدأ اجتماعات الرئيس أنور السادات والسيد مناحم بيجين، وسيكون الموضوع الرئيسي في هذه المباحثات هو: تطبيع العلاقات المصرية- الإسرائيلية،وفي نفس الوقت سيتم طرح قضية الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة وسيسبقها أو يواكبها بالتأكيد حدوث انفعالات في الدول العربية عقب اعلان تحديد موعد تبادل التمثيل الدبلوماسي وتحديد اسم السفير المصري ومعاونيه، بعد أن تحدد بالفعل اسم السفير الاسرائيلي.

وفي افغانستان: كان التدخل العسكري السوفيتي المباشر، بالرغم من أن

هذا التدخل كان ضد كل الحسابات الطبيعية، من حيث أنه كان من الصعب تصور أن يدخل الاتحاد السوفيتي في عملية ستكون نتائجها ادانة العالم المتحضر كله له، والوصول بالعلاقات السوفيتية- الامريكية الى حد الهاوية، مع المخاطرة بنسف اتفاقية «سولت» مع الولايات المتحدة، التى اصبحت موافقة الكونجرس الامريكي عليها الان موضع شك كبير أو تصور أن الاتحاد السوفيتي سوف يقبل نوعا من حرب العصابات مع الثوار المسلمين الذين لن يلقوا بالسلاح مهما كانت الظروف..

وايا كان الأمر، فإن احتمال التدخل السوفيتي في مناطق أخرى جديدة بات أمرا متوقعا.. وقد تكون منطقتنا هي مسرحه هذه المرة.

وفي سوريا والعراق موقف داخلي متدهور.

ذلك كله طرحته على الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ووزير الخارجية في لقاء معه كان موضوعه الأساسي تقييمه لما يجري من احداث في المنطقة المحيطة بنا، وبالذات مدى تأثر مصر المباشر بهذه الاحداث.

في تصور الدكتور مصطفى خليل، انه يمكن تقسيم السؤال الكبير إلى أجزاء:

● مباحثات تطبيع العلاقات

وجهة نظر مصر: أن قبول مبدأ الحل السلمي للنزاع العربي- الاسرائيلي لم يتقرر خلال مبادرة الرئيس السادات أو عقب محادثات كامب ديفيد، وانما تقرر عقب حرب سنة ١٩٦٧، بقبول الدول العربية للقرارين رقمين ٢٤١ و ٣٣٨، ثم بقبولها فكرة عقد مؤتمر جنيف.. وكل ما حدث أن الدول العربية الاخري احجمت عن اتخاذ الخطوات الايجابية نحو اقرار السلام في المنطقة.. أما اسرائيل فلم تكن ملامح الطريق الذي كان يمكنها أن تسلكه واضحة.. ومن هنا جاءت مبادرة السلام التي قام بها الرئيس السادات عند زيارته

للقدس، والتي كسر بها هذا الجمود، فكان أن تبعتها اتفاقية كامب ديفيد التي رسمت السلام الشامل في المنطقة.

وتنفيذا للإطار هذا.. تم توقيع الإتفاقية كخطوة أولى نحو إقرار السلام الشامل، والدائم والعادل في المنطقة، ففي نفس يوم توقيعه، وقعت الاتفاقية الأخرى التي تقضي بالحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهكذا تم الربط بين إقامة السلام بين مصر واسرائيل، وبين ايجاد سلطة فلسطينية تستطيع التفاوض مع الجانب الاسرائيلي خلال ٣ سنوات، وذلك لتأكيد حق تقرير المصير في الضفة الغربية وغزة.. ولكن الاتفاقية الأخيرة كسرت الجمود الناشيء عن رفض كل من منظمة التحرير واسرائيل الجلوس معا أو التفاوض حول حقوق الشعب الفلسطيني.. فكان أيضاً خطوة عملية لو ترك الامر لكل طرف وكما نرى وحتى اليوم، فلا توجد ارضية مشتركة لجلوسهما معا، وطبيعي أن مصر بدءا منها بالحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني، وجدت أن ذلك هو الأسلوب العملي الامثل في هذه الظروف للحفاظ على هذه الحقوق، ولمحاولة إنهاء المشكلة الفلسطينية في أقرب وقت مستطاع، لأن الوقت في تقرير المصير عامل أساسي، ولا يمكن تأجيل الحل ١٠ أو ٢٠ عاما أخرى كما أعلنت حكومة العراق.

جاء بعد ذلك موقف دول الرفض، ثم مؤتمر بغداد وقد اتفق المجتمعون بصراحة- وبينهم منظمة التحرير الفلسطينية- على اسلوب حل هذا النزاع (أي الفلسطيني- الاسرائيلي) يكون بالاسلوب السلمي.. وأعقبه مؤتمر تونس، فلم يغير من الأمر شيئا، وبذلك يكون الخلاف الحقيقي خلافا في الأسلوب وليس خلافا في المبدأ إذ أن الدول العربية الأخرى لم تقدم حتى الآن أي بديل للأسلوب المصري، رغم اقرارها واعترافها بالحل السلمي.. وطبيعي أن الحل السلمي يعني إنهاء حالة الحرب والإعتراف باسرائيل، وإقامة علاقة

طبيعية معها، ولا أقول علاقات تفضيلية.. وهذا أمر لا يمكن أيضا المحادثة فيه.. والامرالطبيعي الذي حدث بالنسبة لمصر هو أن تنفيذ الاتفاقية المصرية- الاسرائيلية سار بحسن نية الطرفين.. وكان هذا أمرا ضروريا لنجاح السلام الشامل، فبدون وجود حسن نية في التنفيذ يمكن أن تبذر بذور الشك في إمكانية تحقيق السلام الشامل.

وعلى هذا الأساس تم انسحاب القوات الاسرائيلية في مواعيده في بعض الأحيان وقبل مواعيده في أحيان أخرى.. وفي مقابل ذلك قررت مصر الموافقة على السماح لبعض الاسرائيليين بزيارتها، وكان هذا تأكيدا من الطرفين لحسن النية بينهما.

وطبقا لشروط الاتفاقية، سيتم تبادل السفراء في ٢٦ فبراير ١٩٨٠، وهو امر طبيعي لبدء عملية التطبيع كما نصت هذه الاتفاقية، وفي الوقت نفسه فإن المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي الكامل للضفة الغربية وغزة تسير طبقا للاتفاق الذي وقع خاصا به.. ولهذا فإن تبادل السفراء يعتبر عملية طبيعية نحو التوصل إلى السلام الشامل والدائم في الشرق الاوسط، إذ أنه يسهل الاتصال بين الجانبين.. كما أنه يؤكد للرأي العام الاسرائيلي، وخاصة العناصر المتطرفة فيه أو المتمسكة بدعاوى تتنافى مع قرارات الأمم المتحدة والتي ما زالت تحلم بالهيمنة على الضفة الغربية وغزة أنه من الأفضل لجميع الشعوب أن تعيش في السلام الذي تم التوصل إليه هذه المرة بشكل عملي، وأن مناخ السلام ولا شك سيشجع الأطراف الأخرى المحجمة حتى اليوم عن المشاركة فيه.

ويقول الدكتور مصطفى خليل ايضا:

وكان لا بد أن يبدأ طرفان بهذه الخطوة ولو كانت مصر قد علقت خطوتها نحو السلام على اجماع الامة العربية، وعلى الأسلوب التقليدي ما كان يمكن

التوصل إلى ما تم التوصل إليه، والدليل على ذلك أن تلك الدول نفسها لا تستطيع بدون مصر، وبرغم ما توجهه لمصر من اتهامات، الإتفاق حتى فيما بينها على أسلوب التوصل إلى السلام الذي اعلنت اقرارها له. وفي مثل هذا الموقف فان مصر لا يمكنها أن تعيش حالة اللاحرب واللاسلم إلى ما لا نهاية، ولا أن تضع مقدراتها ومستقبلها تحت رحمة اتفاق الأنظمة العربية، وهي التى لا تتفق على شيء سوى على الرفض والمواقف السلبية التى يسهل اتخاذها، متجنبة الأمر الصعب وهو ايجاد حلول للمشاكل.

ومن هذا المنطق فلست أجدغرابة في تبادل السفراء في الوقت المحدد له.

لكن الغريب أن الدول العربية وسفراءها يجلسون مع اسرائيل وسفرائها في كل المنظمات الدولية.. ولعلى أتسأل هنا فأقول: كيف يرفضون بعد اقرارهم أن السلام هو أسلوب حل المشكلة، وقبولهم لدولة اسرائيل ذاتها أن يضعوا غمامة على أعينهم فيرتضوا قبول سفير لها، وكيف سيحلون السلام بينهم وبين اسرائيل اذا لم يؤد ذلك إلى تبادل السفراء؟.

الأمر كله لا يعدو إذن أن مصر- وبفضل نفاذ بصيرة الرئيس أنور السادات- قد اختصرت كل الوقت الذي يضيعونه وهو وقت تثبت الظروف الدولية يوما بعد يوم أنه لا يمكن للأمة العربية أن تجازف به وهي تبحث وتقرر مقدراتها ومستقبلها.

ولذلك أقول أنه إذا أقدمت الدول العربية على أي تصرف انفعالي. فإنها ستفعل ذلك كنتيجة لبعد الأنظمة التى تحكمها عن مواجهة الواقع، ومواجهة كل حدث دون اعمال للعمل والموضوعية، والإغراق في الانفعالية، وسيكون هذا دليل آخر على قصر نظر هذة الأنظمة وتجاهلها لواقع الظروف التى تعيش فيها وتحيط بها.. وهو أمر لن يخفى طويلا على شعوبها.. فهي لا تقدم حلولا وتكتفي بالرفض، وسيكون هذا الموقف الانفعالي رفضا آخر يضاف إلى

الانفعالات التى أدت بالأمة العربية إلى ماهي عليه الآن، وخير للعرب أن يتعاملوا مع الواقع بدلا من التهويل مع الرفض والخيال.

ويضيف الدكتور مصطفى خليل قوله:

إن مصر تحسب لكل شيء حسابه، والحكومة ولا شك ستدافع عن قضية السلام، كما ستدافع للتوصل إلى اقرار الحقوق الفلسطينية، وهي تعرف جيدا كيف تدافع عن حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني في الفترة القادمة.

مأساة أفغانستان

التدخل العسكري السوفيتي في افغانستان لا يمكن وصفه إلا بأنه اعتداء سافر مسلح على دولة اسلامية تربطها بالعالم العربي اوثق المصالح والعلاقات.. ودليل عملي على رفض الاتحاد السوفيتي لحق أي شعب في اختيار الحكم الذي يرضيه، ودليل آخر على أن النظام السوفيتي هو امتداد للنظام القيصري الاستعماري، رغم تخفيه وراء المبادئ الاشتراكية.. فالسوفيت مثل القياصرة تماما يحققون قلبْ الاوضاع في الدول الاخرى، ويستخدمون عملاءهم في تلك البلاد لا لمصلحة تلك البلاد بل تحقيقا لمصلحتهم الخاصة، وهو عدوان امبريالي ولا يمكن وصفه بأقل من ذلك.. عدوان لا يمكن وصفه بأقل من ذلك عدوان لا يمكن تبريره.. وانتهاك للمواثيق الدولية، وفرض حكومة بالقوة على الشعب الافغاني تحت ظل الدبابات والمدافع السوفيتية، وهو تكرار لما سبق أن حدث في المجر وتشيكوسلوفاكيا، واستمرار لما هو حادث فعلا في أوروبا الشرقية، حيث يحتفظون بقوات احتلال عسكرية في تلك البلاد... كما أنه في النهاية درس لكل شعب يسمح لقلة من الشيوعيين بالفقر على الحكم او عقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتي تسمح له بالتبجح بالقول بأن حكومة تلك البلاد قد طالبته بالتدخل لإقرار النظام فيها.

فهل سبق أن طلب حفيظ الله أمين الذي كان يمثل السلطة الشرعية تدخل السوفيت لقتله هو وعائلته، وحضر بابراك كارميل من تشيكوسلوفاكيا مع الدبابات والجنود السوفيت لتوقيع معاهدة الصداقة بين البلدين.

إن هذا العدوان يحتم على جميع الدول أن تعمل على إدانته، وعلى ضرورة انسحاب القوات السوفيتية من افغانستان لأننا أذا قبلنا شرعية مثل هذا التدخل المسلح في شئون الدول الأخرى فإن العالم الثالث بل العالم الثاني نفسه سيضيع من اطماع الطامعين كذلك فإن هذا الاحتلال والوجود العسكري السوفيتي في افغانستان خلق موقفا غاية في الخطورة من حيث أنه يحكم الحلقة حول إيران ويفسر كيف أن الجماعة الشيوعية التى ينتمي اليها الطلبة الذين يحتجزون الرهائن في السفارة الامريكية يخططون لتصعيد الصراع بين إيران والولايات المتحدة بحيث ينتهي الأمر إلى اطلاق يد الفوضى داخل إيران للقضاء على الخميني وعندئذ ستصبح إيران تحت رحمة طلب آخر من حكومة اقلية شيوعية تطلب التدخل السوفيتي. وهو أمر بالغ الخطورة لما سيترتب على ذلك من نتائج قد تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة.

كذلك فإن هذا الاحتلال السوفيتي لافغانستان هو تشجيع لعوامل عدم الاستقرار داخل باكستان وضد حكومة ضياء الحق وتشجيع للعناصر اليسارية المتطرفة فيها لخلق صراع مسلح هدفه الخليج العربي ومنابع البترول وكلنا نعلم أن الاتحاد السوفيتي سيواجه أزمة طاقة في الثمانينات: وبدلا من أن يحاول الحصول على مصادر هذه الطاقة بأسلوب سلمي فإنه يتبع نفس أسلوبه الاستعماري القديم والامبريالي الحديث للسيطرة على هذه المنابع. واحتلال أفغانستان يشكل خطرا مباشرا على الدول العربية كلها، وخاصة الدول التى ترتكز على الخليج العربي، كما أنه نذير للدول العربية المجاورة لليمن الجنوبي أن تأخذ حذرها وأن تستعد لما يمكن ان يتكرر هناك. كذلك فهو تهديد

لباب المندب وامتداد أيضا لمحاولة الاتحاد السوفيتي التغلغل المسلح في افريقيا وتطويق السودان وهو أمر لا يجوز السكوت عليه.

هذه المخاطرة التى أوضحتها سابقا تكشف أن الاستقرار في الدول العربية وخاصة المنتجة للبترول والمصدرة له أصبح مهددا. فانها لا تستطيع بامكاناتها الحالية أن تواجه هذا التهديد السوفيتي ولا بد لها من أن تسارع في زيادة قدراتها الدفاعية وأن تنبـذ خلافاتها وترسم فيما بينهااستراتيجية فورية لمواجهة هـذه المخاطر، ومن هنا كان بعد نظر القيادة المصرية في تدعيم جيشها وزيادة اعتماداته في العام الحالي وتطوره وتدربه والاعتماد على مصادر أخرى للسلاح غير السلاح السوفيتي. وهو نفس الأمر الذي ينبغي أن يدركه حكام الدول العربية قبل فوات الوقت الثمين الذي يضعونه في شعارات عدائية لا طائل تحتها.

يضاف إلى ذلك أن هذا الوضع يوضح أن قوة مصر ركن أساسي وأن جيش مصر لا يمكن الاستغناء عنه كعامل استقرار للمنطقة وفي ردما قد تتعرض له من مخاطر واذا عادت الدول العربية إلى رشدها فإن جيش مصر هو الوحيد الذي يستطيع أن يدافع عن تلك الدول بمعاونة الدول الصديقة الأخرى، وهو يوضح الأهمية الاستراتيجية لمصر في المنطقة إذا نشأ هناك تهديد حقيقي للسلم، كما انه يوضح الاستراتيجية الحقيقية لموقف مصر البالغ الأهمية، لصد أي محاولة تقوم بها اليمن الجنوبية أو أثيوبيا سواء في تهديد الجزيرة العربية أو البحر الأحمر بالنسبة للاولى ولتهديد السودان بالنسبة للثانية.

هذا الوضع الاستراتيجي المصري والاستقرار المصري الداخلي وقوة الجيش المصري تشكل معاً حجر الزاوية لذلك الصراع بين العملاقين في منطقة الشرق الاوسط ويثبت أنه اذا لجأت الدول العربية إلى طلب العون فأن ذلك لن يكون إلا عن طريق مصر وحدها، وهو يثبت للجانب الأمريكي أن قوة

مصر هي حجر الزاوية في الحفاظ على استقرار المنطقة في الوقت الحاضر.

وهذا هو الذي حدا بمصر إلى اعلان أنها تنوي تقديم تسهيلات لقوات الدول الصديقة فيما لو تعرضت الدول الأخرى لأي عدوان عسكري لدرء الاخطار المحيطة بها.

الموقف المتدهور في سوريا والعراق

الموقف في العراق خطير: الخميني في جميع تصريحاته لم يخف أن حكام الدول العربية في منطقة الخليج بوجه خاص تحكم ضد إرادة شعوبها وهو يقصد بذلك الأقلية الشيعية في تلك الدول وهو تحريض سافر للشيعة هناك للإطاحة بأنظمة الحكم فيها، وتدخل العراق ضمن هذه التهديدات وخاصة أن حوادث الاحتكاك وتصريحات العراقيين تثبت مدى الخطورة التى يتعرضون لها.

أما سوريا: ففيها نوع من الرفض الجماعي لتحكم أقلية علوية في حكم سوريا والسوريين. وهذا التحكم جاء نتيجة لسيطرة العلويين على الجيش وفي أعقاب أوضاع داخلية سهلت ذلك وما الحوادث الدامية التي حدثت في حلب إلا دليل لا يقبل المكابرة على ما تعانيه من عدم استقرار.

ففي غيبة الديمقراطية وإعمال أحكام القانون والتصفية الدموية الجسدية والمعتقلات يصبح من غير الممكن الاستمرار في حكم الشعوب بأنظمة تفرض نفسها على تلك الشعوب.

يضاف إلى ذلك منه عدم الاستقرار في البلاد المطلة على الخليج العربي والتى ظهرت بوادرها منذ مدة وبشكل علني لم يكن ممكنا اخفاؤه في الأونه الاخيرة وهو ايضا علامات تدل على ضرورة احداث تغييرات داخلية تتفق مع رغبات هذه الشعوب. وبكل أسف فإن عدم الاستقرار هذا قد استغله الاتحاد السوفيتي عند احتلاله لافغانستان. وبكل أسف أيضا فأن الدول العربية لا

تستطيع أن ترى الاخطار المحدقة بها. فدرء الخطر الخارجي لا يمكن تحقيقه إلا بالوحدة الداخلية في هذا البلد وهو شرط أساسي كذلك فإن الوقوف في وجه الدول العظمى لا يمكن لدول صغري أن تقدر عليه دون التضامن فيما بينها.

وأكبر دليل على ذلك الموقف هو وقوف دول غرب أوروبا في وجه ما قد يهددها من جانب الاتحاد السوفيتي، والدول العربية بما تعانيه من عدم إستقرار داخلي سيكون نذير شؤم على وجودها اذ سيفتح أمام أقليات قد تتمكن من السيطرة على مقاليد الحكم ثم يتكرر ما حدث في افغانستان.

بعد هذا العرض الشامل السريع من الدكتور مصطفى خليل وجدتني اسائل نفسي: في مواجهة هذا الموقف المتدهور في الشرق الاوسط الذي يفرض نفسه على مفاوضات السلام.. ألا يجدر بالاسرائيليين أن يتخذوا موقفا أكثر تعقلا بالنسبة لإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بحيث يكون ممكنا تحقيق السلام الشامل والعادل للنزاع العربي الاسرائيلي حتى يمكن للمنظمة كلها أن تواجه المخاطر المحدقة بها وهي مخاطر أصبحت أكثر الحاحا على هذه الشعوب وبينها الاسرائيليون انفسهم؟ وأن اسرائيل بذلك تجعل المناخ مهيأ لكي تتقدم الدول الصديقة للدول العربية لمؤازرتها والتى يقف النزاع العربي الاسرائلي حتى الآن حائلا دون ذلك.. فليس هناك خصومة حقيقية أو تعارض أساسي بين مصالح الدول العربية وبين الدول الصديقة التي تقرر مساعدة الدول العربية سوي استقرار الصراع العربي الاسرائيلي.

ما زال عام ١٩٨٠ يمثل شكلا متغايرا عن السنوات الأخرى... حتى بالنسبة للموقف الداخلي... وذلك سنتحدث فيه مع الدكتور خليل في الأسبوع القادم.

٤ يناير ١٩٨٠

د. مصطفى خليل

- كلف بتشكيل الوزارة المصرية برئاسته في أكتوبر ١٩٧٨
- ورأس وفد مصر في مفاوضات الحكم الذاتي إلى أن توقفت قبل أن يترك الوزارة في مايو ١٩٨٠

علاقة لا تنفصم
بين الحكم الذاتي وتطبيع العلاقات

إنتهينا إلى حقيقة هامة لا بد أن تكون واضحة كل الوضوح لدى واضعي السياسة الاسرائيلية، وهي أنه لن تكون هناك استراتيجية مشتركة بين مصر وإسرائيل، وأنه لن يكون هناك حلف بين القاهرة وتل أبيب في مواجهة ما يجري وما يدور في الدول العربية والاسلامية. وأن ذلك لن يتم إلا في اطار السلام الشامل في الشرق الاوسط، وفي ضوء حل القضية الفلسطينية التى تعتبرها مصر، وبحق، لب النزاع في الشرق الاوسط.

وقد أعلن مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل أول أمس أمام الكنيسيت، «أن الخلافات لا تزال قائمة بين مصر واسرائيل حول المشكلة الفلسطينية بسبب سعي مصر إلى توسيع نطاق سلطات الفلسطينيين في ظل الحكم الذاتي، وكذلك بسبب الخلافات حول مستقبل القدس. وقال إنه سيعارض أي توسع في هذه السلطات في الضفة الغربية وغزة على أساس زعمه أن اتفاقية كامب ديفيد تنص على أن الدور الفلسطيني هو دور اداري وليس تشريعياً».

وفي اليوم نفسه الذي تقدمت فيه اسرائيل في اجتماعات اللجان الفرعية بمشروعها للحكم الذاتي أعلنت مصر رفضها الكامل للمشروع لأنه يقوم على مفهوم خاطىء لا يتمشى مع اتفاقية كامب ديفيد، كما أنه يمثل عودة إلى

المنطق الذي كان سائداً قبل السلام. ومصر في ذلك تعترف انه ما زال هناك خلاف جذري وعميق بين التصور المصري للحكم الذاتي والتصور الاسرائيلي له.

ولذلك فانه قد يكون من المفيد ان نشرح اليوم بعض جوانب الخلاف الرئيسية بين المفاوض المصري والمفاوض الاسرائيلي حتى يكون كل شيء واضحا للشعوب العربية وللشعب الاسرائيلي نفسه، وذلك من منطلق أساسي هو أن مصر تسعى أولا للحل السلمي الشامل وانه ليس لديها شيء تخفيه او تخاف منه، فضلا عن ان ذلك يؤدي إلى نتيجة هامة جديدة سنقولها بكل الصراحة والوضوح.

أولا: انه بالنسبة للانتخابات فإن اقتراح مصر على وجه التحديد أن يتراوح عدد الناخبين في الدوائر الانتخابية بين ٢٥ و ٣٠ الف ناخب تمهيدا لتحديد عدد هذه الدوائر وبالتالي عدد أفراد المجلس المنتخب. وأن يسمح بالنشاط السياسي وفقا لما ورد في اتفاق كامب ديفيد وأن يسمح بتشكيل أحزاب سياسية يمكن أن تتضمن برامجها امكانية الاعتراف المتبادل بين الكيان الفلسطيني واسرائيل واقامة العلاقات الطبيعية ووقف العمليات العدوانية داخل كل منطقة.

بالإضافة إلى ذلك فإن مصر تصر على أن الضفة الغربية تشمل القدس العربية وأن هذا الاطار الجغرافي وحدة واحدة لا يمكن أن تتجزأ، وعلى هذا الأساس فانه لا بد أن تكون هناك دوائر انتخابية في القدس ليكون لعرب القدس الشرقية ممثلون في المجلس المنتخب.

ثانيا: أما عن المسئوليات: فإن مصر ترى الغاء الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية وانسحاب قوات الاحتلال الى مواقع ومناطق محدودة خارج المدن بحيث لا يجوز بعد الانسحاب ان تعود القوات الاسرائيلية

إلى الضفة الغربية والقطاع. وعلى هذا الاساس فان مصر ترى ضرورة انتقال جميع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية إلى المجلس المنتخب مهما كانت تسميته، ذلك على أساس أن الحكم العسكري الاسرائيلي الحالي يصدر أوامر لها قوة القانون كما أن لـه الحق في تشكيل المحاكم العسكرية أي أن له سلطات قضائية، كما أن للحكم العسكري سلطات تنفيذية متعددة.

ثالثاً: إن مصر ترى أن اسرائيل لم تف بتعهداتها أو التزاماتها ومنها عودة النازحين من الضفة والقطاع والذين بلغ عددهم في السنوات الاخيرة حوالى ثلاثة الاف نازح، والسماح بالنشاط السياسي وحرية التعبير سواء بالنشر أو الاجتماعات السياسية، وكذلك الافراج عن المعتقلين السياسيين، وأهم من ذلك كله نقل القوات الاسرائيلية إلى مناطق غير آهلة بالسكان الفلسطينيين. وقامت اسرائيل على العكس من ذلك كله باجراءات استفزازية نذكر منها على سبيل المثال موضوع الشكعة عمدة نابلس وآخرها شراء محطة الكهرباء في القدس الشرقية! وقد نقول هنا على الفور: كان أجدى بمنظمة التحرير الفلسطينية أن تقدم لعرب القدس الشرقية الاموال اللازمة لابقاء هذه المحطة في ايدي العرب بدلا من ترك اموال المنظمة في البنوك الاجنبية لاستخدامها استخدامات غير معروفة!!

أمام هذا الموقف المصري الواضح كان الموقف الاسرائيلي الذي قلنا إنه يعتبر عودة إلى المنطلق الذي كان سائدا قبل السلام.. وهو:

أن الحكم الذاتي لا يعدو أن يكون لامركزية ادارية او بمعنى آخر انه حكم محلي داخل اطار السيادة الاسرائيلية.

إن القدس الشرقية لا تدخل ضمن الاطار الجغرافي الذي يطبق فيه الحكم الذاتي. لأن القدس العربية جزء لا يتجزأ من القدس الاسرائيلية.

انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية هو من اختصاص الحكومة

الاسرائيلية ومن حق اسرائيل العودة إلى القطاع والضفة لو حدثت أي اضطرابات داخل كل من المنطقتين.

لذلك، فإن المفاوض الاسرائيلي طلب ان تتركز المحادثات حول الانشطة التي يمكن تركها للادارة الفلسطينية في مجالات التعليم والصحة والزراعة والمياه والارض والضمان الاجتماعي..الخ. وأنه يمكن عن طريق بحث كل نشاط على حدة ان تتضح سلطات الحكم الذاتي.

ورفض المفاوض المصري هذا الموقف أو هذا التصور على أساس:

(١) أن مصر - كمبدأ - لا تتكلم بإسم الفلسطينيين، وبالتالي فهي لن تتناول بالبحث أي نشاط من هذة الانشطة.

(٢) انها ترفض تجزئة السلطات، على اساس أن المنطق يقول أن مالا تمارسه السلطات الفلسطينية ستمارسه حقا جهة أخرى وهذا ينافي كامب ديفيد وتعهد مصر وامريكا وإسرائيل.

كما انه يتناقض تماما مع مبدأ الحكم الذاتي الكامل، ومع لأنه يتناقض مع الهدف الاساسي وهو ان يحكم الشعب الفلسطيني نفسه بنفسه.

نقول مرة أخرى، إن الخلافات ما زالت جذرية وعميقة، وأن الاصرار الاسرائيلي على المفاهيم الخاطئة السابقة سيجعل من المتعذر الوصول إلى اتفاق واضح متكامل للحكم الذاتي الكامل في الموعد المحدد له وهو ٢٦ مايو القادم. ولا أظنه يغيب عن المفاوض الاسرائيلي أن المفاوضات التى تنظم تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل ستبدأ في ٢٦ يوليو القادم. أو بمعنى أوضح أنه يجب ألا يغيب عن اسرائيل أن هناك بالفعل ارتباطا قانونيا منصوصا عليه في اتفاقية كامب ديفيد بين انتخابات الحكم الذاتي الكامل التى يجب ان تنتهي في ٢٦ مايو القادم وبين المرحلة الايجابية التى تنظم تطبيع العلاقات بين مصر

واسرائيل اقتصاديا وتجاريا وثقافيا بعد أن تم بالفعل رفع الحواجز المنصوص عليها في المرحلة الاولى.

ونحن على يقين من أن الجانب الاسرائيلي يدرك ذلك جيدا لأنه وقع اتفاقية كامب ديفيد وهو على علم بهذا الترابط القانوني.

وعودة إلى نفس تصريحات بيجن التى يكرر فيها رفض اسرائيل اقامة دولة فلسطينية على حدود اسرائيل بحجة ان قيام مثل هذه الدولة يحمل احتمال تحولها في وقت قصير إلى قاعدة سوفيتية، فاننا نعتبر ان هذا الكلام هو من قبيل اللعب بمشاعر الاسرائيليين ومحاولة لإثارة وضع بعيد كل البعد عن المفاوضات الحالية والتي تبعد هي ايضا كل البعد عن الحديث عن الدولة والتى تركز على حقوق الشعب الفلسطيني ومن بينها حقه في تقرير المصير.

ولكن المذهل حقا يدافع فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير ويشترك معه ياسر عبد ربه أحد المتحدثين باسم المنظمة عن التدخل العسكري السوفيتي في افغانستان واعتباره مساعدة مجردة من الانانية قدمها السوفييت لافغانستان في نضالها ضد الرجعية ومن أجل استقلالها!!

ألا يعلم وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية أنه بموافقته على مبدأ التدخل العسكري بالقوة في الشئون الداخلية لأي دولة من الدول، يعطي ذريعة لإسرائيل للتدخل في الكيان الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة واعادة احتلالها عسكريا؟

ألا يعلم مسئولو المنظمة ان مثل هذه التصريحات تعطي فرصة لمناحم بيجين لان يقول ان المنظمة واقعة تحت الهيمنة أو السيطرة السوفيتية، ويستخدم ذلك في زيادة حدة معارضة الاسرائيليين لوجود دولة فلسطينية.

ان المنظمة- ونحن معها- نطالب بحقوق الشعب ان تبارك المنظمة التدخل العسكري لدولة لا تستطيع المساعدة وتعادي دولة تستطيع.. وهل من

الحكمة ايضا ان تسد الباب المغلق أمامها في الولايات المتحدة والذي نحاول جميعا فتحه على مصراعيه للمنظمة وتأييد الشعب الامريكي؟! وهل من الحكمة ان تقف منظمة التحرير الفلسطينية امام الرأي العام العالمي تنفره منها ومن مبادئها ومن عقائدها؟

اين الوطنية ودورها بمثل هذه التصريحات؟

واين الدول العربية وما لديها من وسائل يمكن استخدامها بفاعلية لتحقيق الاهداف السياسية؟

لماذا التقاعس؟ ولماذا الخوف؟ ولماذا عدم الاتفاق؟ اختاروا جميعكم شيئا جديدا بخلاف القاء العبء كله على مصر وشعب مصر!! اختاروا شيئاً آخر غير العجز الكامل في مواجهة الالتزامات العربية والاسلامية!! واجهوا الواقع.. فالهروب لا يمكن أن يستمر إلى الابد. ابحثوا عن شيء جديد غير محاولة توجيه الكراهية لمصر وشعبها ونظامها.

ووضحوا لنا: ما هو المطلوب منا؟!

١٨ يناير ١٩٨٠

الجولة العاشرة واحتمالات الجولة الاخيرة

قد يكون سابقا للاوان أن نحكم على نتائج هذه الجولة من المحادثات، حيث أن كتابة هذا المقال تتم وهناك جلسة ختامية ما زالت ستعقد ومن الجائز الاتفاق خلالها، على نقطة أو نقطتين، من نقاط الخلاف الجوهرية التى لا تزال الفجوة الشاسعة بشأنها بين مصر واسرائيل.

ولكننا نقول بكل هدوء أنه وفقا للخلافات الاساسية فإن نتائج هذه الجولة لن تكون كبيرة او اساسية، رغم حرص مصر الشديد على التوصل إلى نتائج ايجابية واضحة، في قضية الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين قبل ٢٦ مايو القادم، ورغم أن هذا الموعد يعتبر من الناحية الفنية هو تاريخ مستهدف وليس موعداً قاطعاً. لكن مصر ترى أن هذا الموعد يجب أن يعامل بكل جدية، بحيث لا ينتهي دون تحقيق تقدم ملموس مستمر.

وعلى قدر علمي فإن الخلافات الاساسية تدور حول:

(١) وجوب اعطاء سلطة الحكم الذاتي اختصاصات وصلاحيات تشريعية وقضائية وتنفيذية. وهي نفس السلطات التى تمارسها حاليا الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية. ويتصل بذلك موضوع الأمن الذي تثيره اسرائيل وتستغله وتزج به في جميع المسائل. فالمستوطنات

تصبح في رأيها مسألة امنية وكذلك تنظيم القضاء وضبط حركة الافراد واختيار المقررات المدرسية وتنظيم البريد.

(٢) تحديد حجم الهيئة التى تشكل سلطة الحكم الذاتي وتحديد الدوائر الانتخابية توضيحا لدور الهيئة التشريعية والمجلس التنفيذي الذي تنتخبه هذه الهيئة ليقوم بسلطات الحكم الذاتي الكامل.

(٣) ضروة اشتراك سكان القدس الشرقية في انتخاب سلطة الحكم الذاتي باعتبار أن القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية وهو امر مسلم به من جميع الدول ما عدا اسرائيل.

(٤) تحديد معنى انسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية وترى مصر انه طبقا لنص اطار السلام في كامب ديفيد فإن الانسحاب يعني بطبيعة الحال الغاء الحكومة العسكرية حيث لا يمكن قبول التفسير الاسرائيلي القائل بأن معنى الانسحاب هو مجرد انسحاب جغرافي ينقل مصدر السلطة من الضفة الغربية والقطاع إلى داخل اسرائيل.

كذلك بالنسبة لمصدر السلطة في الفترة الانتقالية فان مصر ترى ان هيئة الحكم الذاتي تستمد سلطتها خلال هذه الفترة من انتخاب الشعب الفلسطيني الذي تنص عليه اتفاقية كامب ديفيد في حين لا تريد اسرائيل الاعتراف بذلك. ولعلني لا اذيع سرا أن المناقشات التى استمرت على مدى اليومين الماضيين قد تناولت في الواقع موضوعين اساسيين هما: الشئون التشريعية والمبادىء العامة التى تحكم تنسيق بعض العلاقات بين سلطة الحكم الذاتي واسرائيل.

وقد كان رأي مصر واضحا كل الوضوح بالنسبة لموضوع المياه، الذي تثيره اسرائيل، على اساس انه من اختصاص ومسئولية سلطة الحكم الذاتي، وترفض

مشاركة اسرائيل فيه، وإن كانت لاتعارض امكانية التنسيق في هذا الموضوع مع المجلس الدائم، المكون من مصر واسرائيل والاردن والفلسطينيين. مع ضرورة انضمام الولايات المتحدة باعتبارها شريكا كاملا في اطار اتفاق كامب ديڤيد.

وينطلق موقف مصر ببساطة من مبدأ انها لا تعطي لنفسها الحق ان تلتزم السلطة الفلسطينية مسبقا بأي التزام تفصيلي ولأنها تعلن دائما أنه ليس من حق احد ان يزعم انه يتحدث باسم الفلسطينيين لانه مهما كان الامر فإنه سيظل من حقهم ومن واجبهم أن يتحملوا مسئولياتهم كاملة في التفاوض على العمل وكل التفاصيل المتعلقة بها.

أما بالنسبة لرأي مصر حول موضوع الامن فانها طالبت بضرورة وضع تعريف له منعا من الزج به في كل وقت وفي كل حديث.

لذلك كله قلت من البداية. انه ليس من المحتمل سد الفجوة القائمة بين الموقف الاسرائيلي المتطرف.. والموقف المصري الذي لا تملك مصر ان تتنازل عنه. فمصر لم تتخذ منذ البداية موقفا تفاوضيا على اساس المبالغة في الطلبات ولكنها كانت تصر على تطبيق قرارات كامب ديڤيد نصا وروحا كما ان مصر تحاول مساعدة الفلسطينيين في المرحلة الاولى على السير خطوة على الطريق إلى ان يصبح القرار قرارهم والمسئولية عليهم. وهي في ذلك لا تسمح بأي تفريط في الحقوق الفلسطينية او في التدخل - كما قلنا - في أي تفصيلات لا تدخل في صلاحياتهم.

ومع ذلك فإنه يمكن القول في النهاية أن مصر سوف تستمر في التفاوض مع الولايات المتحدة وإسرائيل حول إقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة في اطار كامب ديڤيد والإصرار على وجوب التوصل إلى اتفاق واضح في الموعد المحدد.

وفي نفس الوقت يمكن القول ان الولايات المتحدة تعلم وتقدر تماما المخاطر المحيطة بالمنطقة ودورها كشريك كامل في اقرار السلام الشامل فيها وسلبيات التأخر في الوصول إلى اتفاق ويمكن القول ايضا ان الحكومة الاسرائيلية لا تحتاج إلى تذكيرها بواجبها في الوفاء بالالتزامات التى تعهدت بها في كامب ديفيد لان عدم الوفاء بها ربما يعتبر إخلالا بصيغة السلام.

وأن هناك تحديدا واضحا دقيقا لنقاط الخلاف بين الموقفين المصري والاسرائيلي وانه اذا كان هناك اصرار من الولايات المتحدة واسرائيل على انهاء هذه الخلافات الاسرائيلية فانه يمكن في هذه الحالة فقط التوصل إلى اتفاق في الموعد المحدد وعندئذ يمكن تحديد الجولة الاخيرة في مباحثات الحكم الذاتي الكامل للفلسطينين.

والسؤال الآن... ماذا سيحدث اذا لم يتم التوصل إلى اتفاق حول هذه الخلافات الرئيسية..وماذا عن الخطوات المقبلة..

ذلك يحتاج إلى أكثر من موضوع.

٢٩ فبراير ١٩٨٠

مصر واللاءات الثلاثة لوزير خارجية اسرائيل!

كان تعيين «اسحق شامير»، المعروف بميوله المتعنته والمتشددة تجاه النزاع العربي- الإسرائيلي وسياسة المستوطنات في هذا الوقت بالذات، علامة تشاؤم للنهاية المتوقعة لمباحثات الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين بين مصر وأمريكا وإسرائيل.. وأوضح الوجه الحقيقي الذي تتميز به سياسة الحكومة الحالية في الوقت الحاضر، بعد أن كانت صورة موشي ديان غير واضحة المعالم.

وكانت تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلية الجديد التي أعلنها بعد تعيينه، بداية غير موفقة لوزير الخارجية، إذ كان الهدف من وراء تعيينه هو معالجة العزلة المتزايدة التي تعاني منها إسرائيل على الصعيد العالمي.. لأن هذه التصريحات تعتبر في الواقع أكبر اساءة لصورة السياسة الخارجية لإسرائيل.

فقد كشف شامير في تصريحاته التي نشرتها الصحف الإسرائيلية عن المبادىء الثلاثة التي أكد انه سيدافع عنها، وهي:

رفض قيام دولة فلسطينية.
رفض الإنسحاب إلى حدود ١٩٦٧.
رفض إعادة تقسيم القدس.

إن المعنى الوحيد لصدور هذه التصريحات بعد تعيينه هو إصرار « مناحم بيجين » على الإستمرار في سياسته في عدم إنجاح مفاوضات الحكم الذاتي قبل حلول الموعد النهائي لها في ٢٦ مايو القادم.

وقد يساعد على تأكيد هذا الإصرار، تلك الإتصالات التليفونية التي تمت خلال اليومين الماضيين بين كل من الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وصول لينوويتز ممثل الرئيس الأمريكي، والدكتور يوسف بورج رئيس الوفد الإسرائيلي، لإعداد الترتيبات التي تساعد على تقدم المباحثات التي ستجري في القاهرة يوم ٢٥ مارس الحالي.. ومن أهمها تكوين لجنة فرعية لبحث تفسير مفهوم الأمن طبقاً لما جاء في كامب ديفيد.

كانت نتيجة هذه الإتصالات هي رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي لفكرة تكوين هذه اللجنة في الوقت الحاضر.. دون تقديم أي سبب لهذا الرفض.

والسؤال: إذا كان بيجين لا يريد بحث مفهوم « الأمن » في الوقت الحاضر، أو في جلسات المباحثات التي تبدأ في القاهرة يوم ٢٥ مارس الحالي، فمتى يمكن بحث هذا الموضوع الأساسي الذي يمكن عن طريق تحديده إنهاء تفصيلات أخرى عديدة تدخل في صميم أعمال اللجان الأخرى.. هل الهدف هو الإنتظار حتى ٢٦ مايو، الموعد النهائي ليتسنى تجاوز هذا التاريخ ومده لفترات أخرى غير معروفة...؟

يمكن القول على الفور أن مصر ترفض ذلك.. ففي رأيها أن جميع نقاط الخلاف قد تم تحديدها، ما عدا المفهوم الإسرائيلي للأمن، وانه إذا التزمت إسرائيل بتعهداتها في كامب ديفيد، فإنه يمكن الوصول إلى نتائج إيجابية في إتفاق الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين قبل الموعد المستهدف أو النهائي.

أولاً: رفض قيام دولة فلسطينية:

وإذا عدنا إلى مناقشة تصريحات وزير خارجية إسرائيل الجديد، فإننا

نبدأ بالإدعاء الإسرائيلي بأن منح حق تقرير المصير للفلسطينيين سيتبعه إقامة دولة فلسطينية.. وإن هذه الدولة ستقع تحت سيطرة السوفيت، مما يهدد «أمن إسرائيل».

إن هذه المناقشة تصدر من منطلق مبدئي هو من الذي منح اسرائيل شرعية منح أو عدم منح حق تقرير المصير للفلسطينيين؟

وهي في الأساس دعوى كاذبة وغير حقيقية لإشغال الرأي العام في العالم الغربي الذي لا يعلم الحقيقة الجغرافية للمنطقة التي تتحدث عنها اسرائيل.

نظرة واحدة على هذه الخريطة توضح أن إثارة الذعر بالنسبة للدولة الفلسطينية، هو ذعر افتعالي لا يمت إلى الواقع بصلة.

(١) إن أي إتصال بين الضفة الغربية وغزة يحتم الإتصال المباشر بين الكيان الفلسطيني وإسرائيل.

(٢) القول بأن الكيان الجديد أو الدولة الفلسطينية سوف يقع تحت سيطرة الإتحاد السوفيتي مناف تماماً لواقع طبيعة المجتمع، المكون من طبقات بورجوازية أغلبها تجار وأصحاب مصالح متعددة.. فهو مجتمع لا يقبل المبادىء الشيوعية بسهولة.

(٣) وهي النقطة الأهم: كيف تحصل الضفة الغربية وغزة على أسلحة من السوفيت؟.. ومن أين تأتي...؟

لا توجد موانىء في الضفة الغربية، وأي سلاح يمكن أن يصل إلى غزة لا بد أن يمر من خلال إسرائيل.. إذن يختفي الخوف من حمل السلاح بحراً.

أي سلاح محمول جواً لا بد أن يكون عبر أجواء إسرائيل أو الأردن.. ولو كانت الأردن توافق على إمداد الضفة الغربية بالأسلحة السوفيتية، لكان بالأحرى أن يقع الأردن نفسه تحت وطأة النفوذ السوفيتي.

أما عن طريق البر، فإن الحدود الوحيدة للضفة الغربية توجد مع الأردن مرة أخرى.. فليس هناك طريق بري بين الضفة الغربية وسوريا مثلاً إلا من خلال إسرائيل وفي الوقت الحالي فإن الحدود مغلقة بين الأردن والضفة الغربية، ولن يتم فتحها إلا بعد إنضمام الأردن إلى إتفاق السلام الشامل.

لا يمكن قبول القول بأن إسرائيل مذعورة على أمنها من بعض الأسلحة الخفيفة، بعدما عرفنا باستحالة وصول أي أسلحة ثقيلة كالطائرات والدبابات وغيرها بأي وسيلة أو من أي طريق إلى الضفة الغربية وغزة.

لو افترضنا جدلاً أن الكيان الفلسطيني الجديد قد عقد بعد حصوله على تقرير مصيره، أي بعد خمس سنوات (فترة انتقالية) إتفاقاً أو معاهدة مع الإتحاد السوفيتي فما هي السنوات المطلوبة لبناء جيش قوي وترسانات حربية مثل تلك التي تملكها إسرائيل التي تسرب كل يوم أخباراً عن امتلاكها للقنابل النووية.

(٤) إن هناك مصالح حيوية مشتركة وأهمها المياه بين كل من الأردن والضفة الغربية وإسرائيل، ولذلك فإننا نعتقد أنه من الأرجح أن الكيان الفلسطيني سوف يدخل مع الأردن في إتحاد فيدرالي أو كونفيدرالي، حماية لمصالحه، وخاصة الإقتصادية منها، دعماً لسوقه.

(٥) قد يمكن الإتفاق على عدم تكوين جيش في الكيان الجديد، كشرط ممكن ومطبق في اليابان وألمانيا الغربية. لأن الكيان الفلسطيني سوف يهتم أولاً وأخيراً بتعويض السنوات الحزينة والمضيئة للشعب الفلسطيني، ويهتم بالبناء والتعمير وإزالة التخلف المفروض عليه.

لا يمكن النظر إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين بالصورة التي ينظر بها بيجين أو حكومته الحالية، لأن كل الذي يطرح علينا منهم هو من قبيل

الإدعاءات التي تقف حجر عثرة في عدم التوصل إلى سلام شامل.. خاصة ذلك الكلام البالي عن المعتقدات الدينية وجودياً وسامارياً..

ثانياً: رفض الإنسحاب إلى حدود سنة ١٩٦٧:

إن مبدأ إنسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ أقره المجتمع الدولي بالإجماع.. وهذا المجتمع يرفض الإحتلال العسكري، ويرفض مبدأ ضم الأراضي بالقوة تحت أي ظروف، وفي ظل أي إعتبار، لأن ذلك يعوق السعي من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.. كما أن العودة إلى إثارة هذه النقطة من شأنه إعاقة المفاوضات الدقيقة في المرحلة الراهنة.

إن قرار مجلس الأمن الشهير رقم ٢٤٢ يقضي بإنسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، وحق جميع الشعوب في المنطقة في العيش في حدود آمنة مضمونة.. وليس يخاف على أحد الآن إن الرأي العام العالمي متجه إلى تعديل هذا القرار بإعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير ووقف معاملتهم معاملة اللاجئين.

قد يثار سؤال هام في هذه النقطة بالذات:

ما هو موقف مصر من مشروع جديد في هذا الإتجاه؟

يمكن القول بكل وضوح انه إذا قدم أي مشروع يطالب بحق تقرير المصير للفلسطينيين فإنها ستوافق عليه.. بمعنى أوضح إنها لن تقف معارضة لمثل هذا القرار، ولن تمتنع عن التصويت عليه.. ذلك لأنه عندما تنص إتفاقية كامب ديفيد على أن السلطة المنتخبة في الضفة الغربية وغزة هي التي ستتفاوض على تحديد الوضع النهائي فيها، فإن ذلك يعني بوضوح حق تقرير المصير.. كما أن مصر تصر دائماً على أن القضية الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط، وبدون حلها لا يمكن إقرار السلام الشامل في المنطقة.. وأخيراً فإن

مصر هي التي تنادي دائماً - وفي كل المباحثات - بحتمية إعطاء جميع السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية للسلطة المنتخبة، وحتمية حكم أنفسهم بأنفسهم.

وفي ذلك أيضاً نعتقد إن المجتمع الدولي كله - حتى الذين كانوا متعاطفين مع إسرائيل - سوف يوافق على هذا القرار الجديد.. بل ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع الوقوف أمام هذا القرار.

سيكون واضحاً مرة أخرى عندئذ وقوف إسرائيل وحدها أمام الرأي العام العالمي.. وقد تكون هذه الصورة وأبعادها أمام وزير خارجية إسرائيل الجديد.

ثالثاً: رفض إعادة تقسيم القدس:

إن السيد شامير يعلم جيداً أن ٨٠٠ مليون مسلم لن يوافقوا على الإطلاق على أن تكون «القدس» تحت سيطرة إسرائيل.. أو أنها تستمر كعاصمة لإسرائيل.. وبالنسبة لمصر فإنها تعتبر أن القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية، وان من حقهم تماماً الإشتراك والتمثيل في الإنتخابات القادمة.

قد تكون هذه الإجابات كافية في الوقت الحاضر على اللاءات الثلاثة لوزير خارجية إسرائيل الجديد.. وقد نذكره الآن مرة أخرى بالخطاب الذي ألقاه الرئيس أنور السادات أمام الكنيست وقت ان كان هو نفسه رئيساً له، الذي وضع بكل وضوح الطريقة الوحيدة لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، والتي تتمثل في إنسحاب إسرائيل من الأراضي الغربية المحتلة، وحل المشكلة الفلسطينية.

كلمة أخيرة نقولها للسيد مناحم بيجين: ان الظروف العالمية الراهنة لا تعطي وقتاً للمراوغة.. وإن القضية الفلسطينية ستأخذ أولوية أولى، لأنها لن

تنتظر نتائج الإنتخابات الأمريكية أو الإنتخابات الإسرائيلية في نوفمبر عام ١٩٨١.. فحل هذه القضية يساعد على استقرار منطقة الشرق الأوسط ويمكننا جميعاً من مواجهة التدخل السوفيتي الذي يتغلغل بسرعة.. بل وأسرع مما تتصورون.

الجمعة ١٤ مارس ١٩٨٠

مفهوم إسرائيل للسلام!
مراجعة شاملة قبل ٣ أيام من الجولة العاشرة

يتوقف نجاح مؤتمر القمة الثنائي الجديد في واشنطن بين الرئيس الأمريكي جيمي كارتر والرئيس أنور السادات والسيد مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل إلى حد بعيد على مدى التقدم الذي سيتم احرازه في المباحثات الأساسية التي تسبق هذه القمة، ويمكن بالتالي القول بوضوح: أن الوصول إلى نتائج أساسية بالنسبة لمنح الفلسطينين حق تقرير المصير، يتوقف على مدى استعداد حكومة إسرائيل للعمل بجدية على طريق الحل السلمي الشامل الدائم للمنطقة.

بعد ثلاثة أيام تبدأ الجولة العاشرة لمفاوضات الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة بين مصر وأمريكا وإسرائيل وتتم هذه الجولة من المباحثات في جو ساخن تحكمه من ناحية الفترة الباقية على قرب الموعد النهائي لاتفاق كامب ديفيد بشأن التوصل إلى إتفاق حول الحكم الذاتي الكامل وهي فترة لا تتعدى ٩ أسابيع كما تحكمه من ناحية أخرى تلك الأخطار والاستنتاجات والمشروعات المطروحة على الساحة الدولية بشأن إمكانية إصدار قرار جديد لمجلس الأمن يضمن حق تقرير المصير للفلسطينيين.

لذلك قد يكون من المناسب اليوم عرض كشف حساب كامل للمفهوم المصري في مفاوضات الحكم الذاتي، توضيحاً لعدة نقاط أهمها:

أولاً: مدى إتساع الفجوة بين الموقف المصري والموقف الإسرائيلي المتعنت.
ثانياً: إمكانيات التغلب على جميع هذه الصعوبات والمشاكل.
ثالثاً: الموقف المصري بعد إنتهاء الموعد النهائي طبقاً لإتفاقية كامب ديفيد بالنسبة للشق الثاني من الإتفاقية الخاص بالقضية الفلسطينية.
رابعاً: مسئولية إسرائيل وحكومة مناحم بيجين عن عدم الوفاء بتنفيذ التزاماتها أمام المجتمع الدولي بأسره.

وقبل أن نقدم هذا العرض المتكامل، قد يكون من المفيد أن نناقش بهدوء بعض نقاط الأفكار المطروحة على الساحة الدولية بالنسبة لحق تقرير المصير للفلسطينين.

فمصر تعلن دائماً أنها تقف إلى جانب أي تحرك إيجابي عربي أو دولي يضمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة ومن بينها حق تقرير المصير، لأن ذلك يتفق مع المبدأ الأساسي وهو أن مصر لا تدعي حق تمثيل الفلسطينيين أو التحدث باسمهم أو التصرف في قضيتهم وأن كل الذي تسعى إليه هو محاولة مساعدتهم في المرحلة الأولى في السير خطوات على الطريق السليم ليكون القرار بعد ذلك قرارهم والمسئولية عليهم.

وقد برزت في الفترة الأخيرة خاصة بعد زيارة الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان لمنطقة الخليج عدة استنتاجات أو تكهنات عن مضمون مشروع قرار جديد لمجلس الأمن يستكمل قراره الشهير رقم ٢٤٢، والذي يعالج قضية الفلسطينين كقضية لاجئين.

ولعل أهم ما نشر تحت اسم المشروع الفرنسي ولم تكذبه السلطات الفرنسية، وكأنه قد قصد به أن يكون- بالون اختبار- هو أن المشروع الفرنسي يوصي بضمان دولي مشترك لحياد الكيان الفلسطيني وكيانات جميع دول المنطقة ضمن حدود مشروعة معترف بها. كما يعتبر المشروع الفرنسي أن

حياد الكيان الفلسطيني يجب أن يستكمل باتحاد فيدرالي أو كونفدرالي بين الضفة الغربية وغزة وبين الأردن حيث تكون هي المسئولة عن الأمن الخارجي. وكذلك يدعو ما سمي بالمشروع الفرنسي إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وهم: أمريكا والاتحاد السوفيتي وفرنسا وبريطانيا والصين يدعى إليه جميع الأطراف المباشرين في النزاع العربي الإسرائيلي للدخول في مفاوضات للتسوية الدائمة على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن الجديد.

نقول مرة أخرى على الفور إن مصر تقف إلى جانب أي قرار جديد لمجلس الأمن يضمن حق تقرير المصير للفلسطينيين وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة ذلك لأن مصر قد تجاوزت بتنفيذ المعاهدة المصرية الإسرائيلية قرار مجلس الأمن ٢٤٢ حيث أن نصوص هذه المعاهدة تقضي بانسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية لمصر مع إزالة جميع ما عليها من مستوطنات. وقد نفذ بالفعل إنسحاب إسرائيل من أكثر من ٨٠٪ من الأراضي المصرية المحتلة وتم إزالة المستوطنات التي كانت موجودة في هذه المناطق. ولكن قد يرى المحللون صعوبة تطبيق أي مشروع مماثل للمشروع الفرنسي -لو كان هذا المشروع صحيحاً- إلا إذا وضع في الإعتبار النقاط التالية:

(١) إنه عندما يتحدث المشروع تارة عن حق تقرير المصير ويتحدث تارة أخرى عن إقامة إتحاد فيدرالي أو كونفدرالي بين الضفة وغزة مع الأردن، فإنه قد يكون التناقض واضحاً بين حق تقرير المصير، لأن من له حق تقرير المصير هو وحده الذي يقرر بعد ذلك إمكانية دخوله في إتحاد مع غيره أو عدم الدخول.

(٢) عندما يتحدث المشروع عن تحييد الكيان الفلسطيني ثم يتحدث مرة أخرى عن إتحاد مع الأردن فلا بد عندئذ من الإجابة على سؤال جديد هو: هل سيعلن بالتالي حياد الأردن؟

(٣) لا بد أن يتضمن أي مشروع مقبول موقف القدس الشرقية وعودتها إلى السيادة العربية ومصير المستوطنات الموجودة أو القوة البوليسية القوية التي تضمنها على سبيل المثال إتفاق كامب ديفيد.

(٤) عندما ينادي مشروع ما بعقد مؤتمر دولي تشترك فيه الدول الخمس للتفاوض مع الأطراف المباشرة في النزاع لفرض التسوية الشاملة فإن واضعي مثل هذا المشروع يغيب عن حساباتهم إن هذا الإجتماع غير عملي لتباعد مواقف ووجهات نظر هذه الدول بالنسبة لأصل النزاع وطرق تسويته.

إلا أن هناك سؤالاً أهم هو:

هل يقبل أطراف النزاع أن يكون للدول الخمس الحق في تعديل حدود المنطقة؟ قد يكون من البديهي القول أن مصر لا تقبل مطلقاً أن تمس أي قوة من القوى حدودها الدولية إذن دون أي تحجر أو تحيز أو تردد فإننا نرى أن نجاح المساعي المصرية الحالية في التوصل إلى مشروع جيد للحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين سوف يؤدي بأسلوب عملي إلى حق تقرير مصيرهم الذي توافق عليه مصر ويوافق عليه المجتمع الدولي ما عدا إسرائيل ممثلة في حكومة مناحم بيجين.

وقد يكون من المناسب العودة إلى مراجعة المفهوم المصري في مفاوضات الحكم الذاتي للضفة الغربية وغزة توضيحاً لنقاط الإلتقاط والخلافات الجوهرية وتوضيح الفجوة الواسعة بين مصر وإسرائيل.

أولاً: نقاط الإلتقاء:

تم الإتفاق على بعض النقاط في الجولات السابقة في المفاوضات أهمها إقامة اللجنة المركزية للإنتخابات التي تتولى إدارة عملية الإنتخاب وتشكل من عناصر إسرائيلية غير عسكرية ومصرية وفلسطينية ودولية، وذلك يعني عدم إنفراد إسرائيل بالتحكم في الإنتخابات أو إجرائها في ظل الحكم العسكري وذلك يؤدي أيضاً إلى ضمان حريتها. وكان ذلك هو نقطة الإلتقاء الرئيسية.

أما من ناحية الخلافات الجوهرية فهي:

أولاً فيما يتعلق بطريقة الإنتخابات:

(١) حجم الهيئة التي تشكل سلطة الحكم الذاتي.. ترى مصر أن يتكون المجلس الذي ينتخب إنتخاباً حراً من ٨٠ إلى ١٠٠ عضو لتكوين الهيئة التشريعية ثم ينتخبون فيما بينهم مجلساً تنفيذياً يتراوح عدد أعضائه بين ١٠ و ١٥ عضواً. وترى إسرائيل انتخاب مجلس واحد من ١١ عضواً.

(٢) تحديد الدوائر الإنتخابية وأسلوب الاقتراع.. ان مصر ترى انتخاب مجلس موحد يقوم باختيار المجلس التنفيذي من بين أعضائه لذلك اقترحت تقسيم الضفة والقطاع إلى دوائر يتراوح عدد الناخبين فيها بين ٢٥ ألفاً و ٣٠ ألفاً ويتم انتخاب شخصين لكل دائرة أحدهما بشكل مباشر والآخر من ضمن قائمة وبعد انتخابهم جميعاً يعهد إليهم بانتخاب المجلس التنفيذي. والهدف من هذا هو ضمان صدق تمثيل الفلسطينيين والاعتراف بالأحزاب والتنظيمات السياسية وهو ما طالبت به مصر كخطوة لضمان حرية العمل السياسي. أما إسرائيل فلم توضح حتى الآن موقفها من المطلب المصري.

(٣) القدس الشرقية: ترى مصر ضرورة إشتراك سكان القدس الشرقية في انتخاب سلطة الحكم الذاتي لأن القدس الشرقية لا تزال تعتبر جزءاً من الضفة الغربية وهذا أمر مسلم به في جميع الدول ما عدا إسرائيل ولأن

السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية وعددهم حوالي ٨٥ ألفاً لا يشتركون في أي انتخابات ومن غير المعقول حرمان السكان العرب من حق إنتخاب سلطات الحكم.

أما إسرائيل فترفض إعتبار القدس الشرقية خاضعة لنظام الحكم الذاتي رفضاً قاطعاً وتصر على أن هذا الموضوع ليس قابلاً للتفاوض أو البحث.

ثانياً: صلاحيات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتي:

(١) انسحاب الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية: ترى مصر إلغاء الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية طبقاً لإتفاق كامب ديفيد الذي ينص على إنهاء مظاهر السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة واحلال الحكم الفلسطيني محلها باسلوب سلمي وذلك كترتيب مرحلي يؤدي إلى تهيئة المناخ للتسوية النهائية.

أما التفسير الإسرائيلي فيقول: إن إنسحاب الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية هو انسحاب جغرافي أو مجرد نقل لمصدر السلطة من الضفة الغربية والقطاع إلى داخل إسرائيل. ولذلك فهي ترى عدم نقل جميع سلطات الحاكم العسكري وإدارته. كما ترى مشاركة الحكم الذاتي في بعض اختصاصاته.

(٢) مصدر السلطة في الفترة الإنتقالية: ترى مصر أن هيئة الحكم الذاتي تستمد سلطتها في الفترة الإنتقالية من الشعب الفلسطيني الذي سيقوم بانتخاب ممثليه.

أما إسرائيل فلم تفصح بعد عن موقفها في هذا الشأن رغم معارضتها لرأي مصر.

(٣) نطاق سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتي: لعل هذه هي أهم نقاط الخلاف بين مصر وإسرائيل فهي التي تحدد ما إذا كان تطبيق صيغة

كامب ديفيد سيؤدي إلى تغيير حقيقي في الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة أم أن الهدف هو استمرار الوضع القائم غير المقبول فلسطينياً ومصرياً ودولياً.

ويقوم التصور المصري على وجوب إعطاء سلطة الحكم الذاتي اختصاصات وصلاحيات تشريعية وقضائية وتنفيذية وهي نفس السلطات التي تمارسها الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية لأن إطار كامب ديفيد نص على نقل اختصاص هذه الحكومة لسلطة الحكم الذاتي. وهناك موضوعات تتطلب إيجاد تنسيق مشترك بشأنها بين سلطة الحكم الذاتي وبين إسرائيل وأهمها مسألة الأمن وأسلوب الإتصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة والمياه.

وترى مصر أن يتم التنسيق في هذه الموضوعات من خلال اللجنة الدائمة التي نص إطار السلام على تشكيلها من إسرائيل ومصر والأردن وممثلي سلطة الحكم الذاتي ويمكن ضم الولايات المتحدة إلى عضوية هذه اللجنة بصفتها شريكاً كاملاً.

أما المفهوم الإسرائيلي فيقوم على أن سلطة الحكم الذاتي لا تباشر كل الصلاحيات التي كانت تتمتع بها الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية وتقسم هذه الصلاحيات إلى ثلاث فئات:

** سلطات إدارة محلية محدودة تباشرها هيئة الحكم الذاتي بالتنسيق مع حكومة إسرائيل.

** سلطات أخرى تمارس بالمشاركة بين هيئة الحكم الذاتي والحكومة الإسرائيلية.

** سلطات تنفرد بها إسرائيل.

ويأتي هذا المفهوم الإسرائيلي متعنتاً جداً لدرجة أنه يرفض أن تنفرد

سلطة الحكم الذاتي بتنظيم البريد خشية أن تصدر طوابع تضفي عليها أحد مظاهر الاستقلال.

(٤) الإنسحاب الإسرائيلي بعد انتخاب الهيئة: ترى إسرائيل أن إنسحاب بعض القوات الإسرائيلية الذي نص عليه إطار كامب ديفيد ليتم بعد انتخاب سلطة الحكم الذاتي هو عمل تقوم به إسرائيل بارادتها المنفردة وحسبما يتراءى لها. وبذلك تستطيع التحكم في حجم القوات التي تنسحب ونوعيتها وأماكن تمركز القوات الباقية بل أن إسرائيل ترى أن من حقها أن تعيد أي قوات إلى الضفة والقطاع بعد سحبها أو إرسال قوات جديدة.

وتعارض مصر هذا الرأي على أساس أن روح ونصوص إطار السلام تقضي بضرورة إنسحاب القوات الإسرائيلية إلى أماكن محددة ولا يمكن عودة هذه القوات مرة أخرى إلى الضفة والقطاع كما ترى مصر أن مصدر هذا الالتزام بالإنسحاب هو إتفاق كامب ديفيد وليس الإرادة المنفردة لإسرائيل.

ومن الحجج التي تستخدمها إسرائيل أيضاً أنه ليست هناك حدود تفصل بينها وبين الضفة الغربية وبذلك فليس هناك خط تنسحب إليه.

وترفض مصر هذه الحجة لأن الحدود المفتوحة لا تعني أنه ليست هناك حدود وكل ما تعنيه هو حرية التنقل عبر الحدود طبقاً للقواعد التي يتفق عليها الأطراف. لذلك نقول مرة أخرى:

إن الفجوة شاسعة بين الموقف المصري والموقف الإسرائيلي وقد نقول بصراحة إننا نشك في أن مناحم بيجين ووزير خارجيته الجديد يرغبان في التوصل إلى إتفاق حول الحكم الذاتي للفلسطينيين وقد يرجع ذلك أساساً لما يجري داخل إسرائيل من تطورات سياسية في غير صالح كتلة الليكود الحاكمة أو للصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها إسرائيل. أو بسبب

الأفكار والمعتقدات الدينية التي يصر عليها رئيس الوزراء الإسرائيلي والتي لا يمكن أن يفرضها السيد بيجين من طرف واحد لمجرد انها تمثل إدعاء دينياً بالنسبة له. ولأنها تتنافى مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بضرورة إنسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ومن بينها الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد يزيد من التشاؤم بالنسبة للنتيجة المتوقعة لمفاوضات الحكم الذاتي أن إسرائيل لم تتخذ حتى الآن الإجراءات التي تعهدت بتنفيذها لبناء الثقة وهي الإجراءات الخاصة بتحسين الأوضاع السياسية والمناخ النفسي في الضفة الغربية وغزة وأهمها:

الإفراج عن المعتقلين السياسيين ورفع القيود على النشاط السياسي والسماح بعودة بعض النازحين ونقل مقر الحاكم العسكري إلى خارج المدن الرئيسية في الضفة الغربية والقطاع بالإضافة إلى إصرار الحكومة الإسرائيلية على سياسة الاستيطان المتطرفة وكذلك الجمود والانغلاق في موقفها بالنسبة للقدس.

هناك إمكانية للتغلب على أهم الصعوبات والمشاكل في حالة واحدة هي:

أن يكون هذا الجمود وهذا الانغلاق الإسرائيلي هو موقف تفاوضي متطرف يتم العدول عنه قبل الموعد النهائي المحدد للمفاوضات.

ومع ذلك فلا بد أن يكون واضحاً أن مصر لا تملك التنازل عن موقفها الحالي لسبب بسيط هو أنها اتخذت منذ البداية موقفاً لا يخل بصيغة كامب ديفيد.

إن هناك بدائل كثيرة مطروحة أمام مصر في حالة عدم التوصل إلى نقاط واضحة محددة المعالم قبل ٢٦ مايو القادم وقد تم بالفعل دراسة هذه البدائل جميعها وليس من بينها بأي حال من الأحوال التفريط في القضية الفلسطينية أو الدخول في تفصيلات ليس لنا حق الدخول فيها.

إن اختيار السلام المصري هو اختيار مصري لا عودة فيه إلى الوراء ولكننا سنختلف كثيراً مع إسرائيل حول وسائل فرض التسوية الشاملة والتي تعتبر المشكلة الفلسطينية لبها وذلك هو الجوهر الأساسي للإختيار المصري كما أن الأيام القليلة القادمة سوف تظهر للعالم التفكير الإسرائيلي وبالتالي سوف يضع إسرائيل أمام مسئولياتها التاريخية في عرقلة مشوار السلام المطلوب في منطقة تمر بأخطر مراحلها.

الجمعة ٢١ مارس ١٩٨٠

بيجين وموقفه من مفاوضات الحكم الذاتي

كان مع الرئيس أنور السادات الحق كله، عندما حمل مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيـل مسئولية التوقف في منتصف مشوار السلام الشامل وجوهره الأساسي وهو حل القضية الفلسطينية التي اعترف العالم أجمع أنها لب النزاع في الشرق الأوسط.

وسيكون مع الرئيس السادات الحق كله عندما يذهب إلى واشنطن للقاء الرئيس جيمي كارتر ويرفض أي نص أو أي قاعدة تخالف نصوص وروح إتفاق كامب ديفيد، بالنسبة لقضية «الحكم الذاتي الكامل» للفلسطينيين فالموقف المصري واضح كل الوضوح، لأنه ينطلق من مبدأ محدود وهو أن مصر لا تعطي لنفسها الحق في الزام السلطة الفلسطينية المنتخبة مسبقاً بأي التزام تفصيلي كما أن مصر تعلن دائماً أنه ليس من حق أحد الزعم بأنه يتحدث باسم الفلسطينيين، لأن كل ما تحاوله مصر في هذه المرحلة هو مساعدتهم على السير خطوة على الطريق الصحيح إلى أن يصبح القرار قرارهم والمسئولية مسئوليتهم.

ودون انتظار نتائج الجولة العاشرة التي ستعلن على العالم اليوم فإنه يمكن القول انه لن يكون هناك جديد في الموقف الإسرائيلي غير إعلان تحديد موعد

إجتماع اللجنتين اللتين تم الإتفاق عليها في اجتماعات لاهاي في الشهر الماضي، حيث كان قد اتفق على تكوين لجنة قانونية ولجنة للشئون الاقتصادية والثروات الطبيعية. وكانت إسرائيل قد عطلت انعقاد اللجنتين لأسباب شكلية نوجز قصتها كدليل سريع على أن حكومة بيجين لا تريد التحرك تجاه الحل الواضح.

فعندما أرسلت مصر أسماء أعضائها في اللجنتين أصرت إسرائيل على فرض نوعية معينة من الأعضاء، بل وطالبت على سبيل المثال أن يرأس الجانب المصري في اللجنة القانونية، وزير العدل المصري، لأنها أدرجت اسم وزير العدل الإسرائيلي ليتولى مهام هذه اللجنة، وطالبت أيضاً أن يكون من بين أعضاء الوفد المصري في اللجنة الإقتصادية، رئيس لبنك مصر، وكان رأي مصر أنها لا تعترض على وجود وزير العدل الإسرائيلي على رأس وفد بلاده في اللجنة القانونية ولكنها ترفض تماماً أن يفرض عليها اختيار ممثل معين لمصر مقابل الترشيح الإسرائيلي بدليل أنها لم تطلب من البداية أن يتفاوض الدكتور مصطفى خليل رئيس وزراء مصر مع مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل.

واضح بطبيعة الحال أن كل هذه الإجراءات الشكلية تؤكد سياسة المراوغة الإسرائيلية وإضاعة الوقت، وكان من الممكن أن تقدم نتائج أعمال هذه اللجان في اجتماع الوفود الثلاثة التي بدأت أمس بالاسكندرية.

آن الآوان أن نقول بكل الوضوح أن المسئولية الأساسية لكل ما يجري في مفاوضات الحكم الذاتي تقع على السيد مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل.

لماذا؟..

(١) جميعنا يعلم أن إسرائيل لم توقع في الماضي على أي التزام غير توقيعها على اتفاقية كامب ديفيد فكانت ترفض جميع قرارات مجلس الأمن

وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالقضية الفلسطينية. ولذلك فإن هذا التوقيع يشكل التزام إسرائيل الأساسي بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبالتالي فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي يريد أن يتحلل بأي طريقة من هذا الإلتزام.

(٢) إن مناحيم بيجين يرسل جميع مفاوضيه وأيديهم مقيدة إلى الخلف وليس أمامهم غير الرفض، دون إبداء سبب أو رأي لأنه يريد وحده أن يمسك بين أطراف أصابعه جميع الاختصاصات، وعلى مفاوضيه الرجوع إليه في كل صغيرة وكبيرة ودون أدنى مجال للمرونة أو حرية التحرك وذلك في حد ذاته أسلوب عقيم في أي مفاوضات؛ لأنه في النهاية لن يجد المفاوض إلا أن يتمسك باجراء شكلي أو تفصيلات تبرر وجوده في مكان المفاوضات أمام شعبه وأمام شعوب العالم.

(٣) ان ما نعرفه عن مناحم بيجين هو إجادة المراوغة وإضاعة الوقت. وما نخشاه، هو أن يأتي في النهاية ولا يعتبر ٢٦ مايو موعداً مستهدفاً بل أن التمادي في التعطيل عن طريق التفسيرات التي يطلبها لكل جملة يعد أكبر دليل على عدم استعداده للالتزام بما جاء في اتفاقية كامب ديفيد.

(٤) ان كل ما يريده مناحم بيجين هو محاولة تفريغ الحكم الذاتي الفلسطيني من مضمونه تماماً.. كيف..؟ فلنحاول مناقشة ادعاءاته الأساسية:

أولاً: بيجين ومفهوم الأمن:

قلنا إن بيجين ينطق بكلمة الأمن عندما يتحدث في أي موضوع:

★ يطالب مثلاً بحق الدفاع عن الضفة الغربية. وتقول مصر إنها لا تجادل في حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. ولكن ليس لإسرائيل الحق في الدفاع عن الضفة الغربية وغزة.

ثم السؤال الكبير هو ضد من تريد إسرائيل الدفاع عن الضفة..؟ هل سيغزوها العرب أم ستغزوها دولة أجنبية؟.

★ يريد مناحم بيجين أن تتدخل إسرائيل في مكافحة الإرهاب في الضفة الغربية أو عندما تحدث مظاهرات ضد النظام العام، وتقول مصر إن إتفاقية كامب ديفيد تعطي للسلطة الفلسطينية المنتخبة الحق في تكوين قوة بوليسية تساعد على استتباب الأمن. ولها وحدها حق إتخاذ القرارات المناسبة التي تحقق هذا الهدف، لأن ما يقوله بيجين يتنافى مع إطار كامب ديفيد الذي ينص على إنهاء مظاهر السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة واحلال الحكم الفلسطيني محلها بأسلوب سلمي.

★ يرى بيجين أن من حق إسرائيل أن تعيد أي قوات إلى الضفة والقطاع بعد سحبها. وأن من حق إسرائيل وحدها إتخاذ القرار. وتعارض مصر ذلك تماماً على أساس أن الروح ونصوص إطار السلام تقضي بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى أماكن محددة ولا يمكن عودة هذه القوات مرة أخرى إلى الضفة والقطاع كما ترى أن مصدر هذا الالتزام هو اتفاق كامب ديفيد وليس الإرادة المنفردة بإسرائيل.

ثانياً: بيجين وسياسة المستوطنات:

تصر الحكومة على سياستها الاستيطانية المتطرفة التي تنادي بها جماعة «جوش أمونيوم» وتتبناها العناصر المتعصبة في الحكومة بمساندة بيجين، وذلك رغم الاعتراضات المصرية والامريكية، بل ورغم اعتراض العالم كله. ومن الواضح حتى الآن أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يصر على عدم التخلي عن هذه السياسة.

ومما يذكر أن رئيس الوفد الإسرائيلي في اجتماعات اللجنة الفنية كرر في شهر يناير الماضي، أن المستوطنات جزء لا يتجزأ من المفهوم الإسرائيلي للأمن

والدفاع الشرعي.. وقد حاول صول لينوويتز الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي منذ أيام قليلة شرح الموقف الأمريكي في سياسة المستوطنات للحكومة الإسرائيلية ورفض الحكومة الأمريكية لهذه السياسة وأكد «لينوويتز» على أن الصحف الإسرائيلية قد حرفت تصريحات والتر مونديل نائب رئيس الجمهورية الأمريكي وقال: «ان مونديل لم يصرح بأن للإسرائيليين الحق في الاستيطان في الضفة الغربية. ولكنه قال ان لهم الحق في العيش هناك. لأن الفرق كبير بينهما.

فالإستيطان يقوم وفقاً لخطة حكومية تقضي بمصادرة الأراضي لتوطين جماعات لتحقيق أهداف معينة كتغيير جغرافية الأرض أو تحت دعاوي الأمن والحق التاريخي.

أما العيش فينصب على الفرد وبالتالي يكون بموافقة الحكم القائم في المنطقة أو بمعنى آخر موافقة المجلس الفلسطيني المنتخب.

ونقول بصراحة أن السياسة الاستيطانية التي يساندها بيجين، لا تخدم أي غرض بل إنها سياسة استفزازية لخلق جو متعمد من الإثارة والإحتكاك يبرر استخدام القوة في هدم المنازل ومصادرة الأراضي والإستيلاء عليها. بل هي محاولة واضحة لحصار وخنق الفلسطينيين والزج بهم في المعتقلات. وذلك مخالف تماماً للقوانين الدولية ولاتفاق كامب ديفيد نفسه الذي التزمت فيه إسرائيل بحتمية خلق جو نفسي مناسب للحكم الذاتي. وأهم هذه الإجراءات الإفراج عن المعتقلين السياسيين ورفع القيود على النشاط السياسي والسماح بعودة بعض النازحين ونقل مقر الحاكم العسكري إلى خارج المدن الرئيسية في الضفة الغربية والقطاع.

وقد نسأل رئيس الوزراء الإسرائيلي:

كم يبلغ عدد المسجونين الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية؟ هل هو ٥ آلاف، أم أكثر أو أقل؟

هل قرار إقامة مدرستين في الخليل هو قرار يتعلق أيضاً «بالأمن الإسرائيلي» كيف تشرح ذلك؟

ألم يبد (تيدي كوليك) عمدة القدس نفسه انزعاجه الشديد من سياسة الإستيلاء على الأراضي العربية في القدس التي تهدف أولاً وأخيراً إلى محاصرة وخنق الفلسطينيين.

مرة أخرى نقول لرئيس الوزراء الإسرائيلي أن سياسة المستوطنات لا تخدم أي غرض وأن حديثه عن الحق التاريخي هو حديث لا يقنع به الا نفسه بل إننا نحذره من أن هذا الطريق سوف يفتح على المدى القصير الباب على مصراعيه للتطرف الديني وأعمال العنف.

ثالثاً: بيجين وسلطات الحكم الذاتي:

يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي دائماً ان مقترحات مصر الخاصة بمنح المجلس الفلسطيني المنتخب السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية هو إعلان مستتر للدولة الفلسطينية المستقلة.

إن هذا الكلام يوضح ويفسر تماماً كل ما يخبئه مناحم بيجين داخل نفسه... ولذلك فإنه يمثل أهم نقطة يجب مواجهته فيها بكل الهدوء والموضوعية:

(١) ان مناحم بيجين يحاول دائماً التأثير على الرأي العام الأمريكي والأوروبي بل والإسرائيلي من مخاوف قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وخطر هذه الدولة على إسرائيل. وهي جميعها مخاوف ناقشناها بكل جدية وأوضحنا انها في الأساس دعاوي كاذبة وغير حقيقية لإشغال الرأي العام في العالم الغربي، الذي لا يعلم الحقيقة الجغرافية للمنطقة التي

تتحدث عنها إسرائيل ومع ذلك فإن مصر قد توافق على ألا يكون للحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية حق إعلان الدولة المستقلة أو تكوين جيش أو أن يكون لها دبلوماسية دولية أو قنصلية. ولكن بعد هذه الفترة الإنتقالية يكون من حق الفلسطينيين تقرير مصيرهم وتحمل مسئولياتهم تماماً. لذلك فإن دعاوي رئيس وزراء إسرائيل مرفوضة لأنها تقوم على افتراضات غير موجودة وخيال لا يدل إلا على التعنت الكامل.

(٢) معنى كلام رئيس الوزراء الإسرائيلي انه لا يوافق على أن يكون للمجلس الفلسطيني المنتخب سلطات تشريعية وقد نسأل رئيس الوزراء- وهو رجل قانون:

هل يمكن لأي سلطة أن تحكم بدون قوانين؟.

هل تفرض ضريبة بدون قانون؟.

هل يمكن المساس بأمن وحرية الناس بدون قانون؟.

هل يمكن تنفيذ سياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون قانون؟.

أين حقوق الإنسان؟

قد يفسر ما نشر في الجيروزاليم بوست، حقيقة الموقف الذي يحكم فكر وسياسة قادة- الليكود- فقد قالت الجريدة في مقال كتبه دافيد كريفين عندما كان ينتقد حركة «السلام الآن» ونيتها للخروج بدعوتها إلى خارج إسرائيل ان قادة الليكود وأولهم مناحم بيجين قد يبدون بعض الأحيان كمجانين. ولكن الحقيقة أن سياستهم غير مجنونة..!

فمطالب قادة- الليكود- تنحصر في أن إسرائيل الكبرى وهي عبارة عن ٢٤ ألف كيلو متر مربع- مساحة فلسطين كلها- تمثل الوطن القومي لليهود وأن إسرائيل تعترف- متفضلة- للسكان العرب الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة، بإمكانية الحكم الذاتي!.

معنى ذلك ان الضفة الغربية وغزة تكون ضمن «إسرائيل الكبرى» وبالتالي فإن القوانين الإسرائيلية هي التي تطبق على السكان العرب!

مصر لا توافق على ذلك لعدة أسباب على جانب كبير من الأهمية:

★إن ذلك يعتبر اعترافاً ضمنياً بأن الضفة الغربية وغزة جزء من إسرائيل «الكبرى».

★ لأن ذلك يتنافى مع قرارات كامب ديفيد لأنه عبارة عن ضم للأراضي بالقوة.

★ إن الموافقة على هذه السياسة معناها إنها تكفل للفلسطينيين فقط مجرد حكم ذاتي مستمر! ولو كان الحال كذلك لما كانت إتفاقية كامب ديفيد قد نصت على أن تكون هناك فترة إنتقالية مدتها ٥ سنوات يتحدد بعدها الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة.

★ إن مصر عندما تنادي بأن يكون للمجلس المنتخب سلطات تشريعية فإن هذا المطلب ليس ببدعة، فعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة في أمريكا لها مجالس تشريعية تصدر قوانينها ولها قوات البوليس الخاصة بها، ولها الحق في إصدار القرارات الخاصة بمزاولة المهن فيها، وكذلك الحق في إنشاء البنوك والشركات المساهمة.. الخ.

★ عندما يعارض رئيس الوزراء الإسرائيلي حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم فإن ذلك يتنافى مع مبادئ الأمم المتحدة. بالإضافة إلى انه ليس له الحق على الإطلاق في الإعتراض على ذلك. لأن السؤال الواضح مرة أخرى هو من الذي أعطى إسرائيل شرعية منح أو عدم منح حق تقرير المصير للفلسطينيين.

رابعاً: بيجين وتوزيع المياه:

يثير رئيس وزراء إسرائيل مرة بعد مرة موضوع توزيع المياه عند أي مناقشة لاختصاصات المجلس المنتخب وقد قالت مصر أكثر من مرة إنها لن تدخل في أي تفصيلات تلزم بها الفلسطينيين لأن مهمتها العمل على إيجاد سلطة الحكم الذاتي التي تتفاوض مع الإسرائيليين حول جميع النقاط التي تؤدي إلى السلام الشامل الدائم.

وفي رأيي أن يكون من صميم اختصاصات اللجنة الدائمة المشكلة من مصر وإسرائيل والأردن والفلسطينيين والتي نادينا بانضمام أمريكا إليها بصفتها شريكاً كاملاً هو التنسيق والتحكيم في جميع الصعوبات والمشاكل التي تنجم سواء بالنسبة لموضوع المياه أو موضوع الاتصال بين الضفة الغربية وغزة لتسوية أي خلاف ينشأ. ذلك يضمن عدالة مطالب الجانبين وعدم ترك الفلسطينيين بمفردهم أمام الجانب الأقوى.

من الواضح إذن أن مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل قد توقف بالفعل في منتصف الطريق وان زيارته لأمريكا لن تجدى من الأمر شيئاً لأننا نتوقع ان أقصى ما يقدمه هو الموافقة مثلاً على تكوين لجنة الأمن التي نادت مصر بتكوينها منذ بداية مفاوضات الحكم الذاتي.. لوضع تعريف واضح لمفهوم الأمن الإسرائيلي.

وبذلك يكون كمن قدم تنازلاً كبيراً إضاعة للوقت وهروباً من الموعد المحدد.

إن ذلك لا يجدى ولا يساعد على التوصل إلى الحل الشامل الذي تهدف مصر إليه. من الواضح أيضاً أن الأسلوب الحالي للتفاوض لا بد أن يتغير.

وأخيراً فإن على السيد بيجين أن يتحمل مسئوليته كاملة.

الجمعة ٢٨ مارس ١٩٨٠

هؤلاء الحكام لا يريدون
حل قضية فلسطين!

كنت تواقا لأن أعود هذا الاسبوع للكتابة في قضايانا الداخلية التي تهمنا في الأساس. والتي اجتمع الرأي على أن نعطيها جميعاً الأولوية الأولى وذلك من منطلق أن مصر لديها كل الإمكانيات وكل القدرات كما أن لديها جميع عوامل النجاح الأكيد من بشر وتجربة وخبرة ومن أرض وبحر ومناخ ومن مصادر طبيعية بترولية ومعدنية وصناعية. يحتاج كل ذلك فقط للإنطلاقة المنشودة والتكامل والتنسيق مدعماً بنغمة واحدة هي « فلنحقق تقدم مصر ».

وهذه الأولوية التي نادينا بها، تنبع أيضاً من منطلق آخر هو أن مصر ماضية في رسالتها نحو تحقيق السلام الشامل الدائم لكل دولة تعيش في المنطقة كما إنها ماضية في رسالتها نحو حتمية إيجاد الأسلوب الأمثل لحل القضية الفلسطينية وعودة الحقوق المشروعة للفلسطينيين ومن بينها حق تقرير المصير.

ذلك كله يمكن أن يتم بالتوازي، فجهودنا في تحقيق السلام يعترف بها العالم أجمع، وجهودنا نحو التنمية يمكن أن يساعدنا فيها العالم المتقدم قبل العالم الثري، وتقدمنا على الطرفين أمر حيوي بحيث لا يجب أن يجوز أحدهما على الآخر مهما كانت الأسباب.

لذلك نقول دون تحول فيما سيعلنه الرئيس أنور السادات على مدى شهر مايو، ان مصر سوف تشهد مرحلة جديدة عنصراها الأساسيان هما تحقيق مزيد من الديمقراطية في ظل ضوابط الاستفتاء الشعبي، وتحقيق مزيد من التقدم وفقاً لأسس تبني معالم الطريق وتحقق الرفاهية المنشودة للشعب المصري.

لكننا فوجئنا منذ يومين بقرارات مجموعة من الدول العربية اجتمعت في طرابلس ليبيا بعد أن اطلقت على نفسها «جبهة الصمود والتصدي»، دون أن تفسر لنا هذه الدول بداية معنى هذه التسمية فالصمود على من أو التصدي لمن؟.

سمت هذه المجموعة دول ليبيا والجزائر وسوريا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ولقد رأينا من جانب الأمانة عرض هذه القرارات في محاولة لتحليلها بكل موضوعية وكل هدوء. لعلنا نسهم في إبراز الحقيقة كلها للشعوب العربية التي تعتز بانتمائها والتي تتحاور معها والتي تهمنا أولاً وأخيراً. ذلك لكي لاتتوه في المزايدات والشعارات الجوفاء والألفاظ اللغوية وجميع ذلك لا يخلق أمة عربية قومية ولا يحقق أحلام الشعوب.

ولقد كان من المفروض أن ينشر نص بيان وقرارات هذه المجموعة من الدول ثم انعكاساتها على الرؤساء الذين حضروا هذا الإجتماع، رغبة في توضيح أكثر وتحليل أدق، لأن جميع هذه القرارات نابعة من الظروف التي يعيشها هؤلاء الحكام والمواقف السابقة واللاحقة لهم.

ياسر عرفات:

الشيء الوحيد الذي لم يفهمه أحد ويحار فيه جميع المحللين والمراقبين هو: لماذا ذهب ياسر عرفات إلى مثل هذا الإجتماع؟.

إن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في قضية الشرق الأوسط، وقد وضع الشعب الفلسطيني أمانة تحقيق الرسالة في عنق قادة منظمة التحرير.

والواجب الوطني الذي لا تفريط فيه هو أن تقوم هذه القيادة بعرض هذه القضية على المجتمع العالمي بأسره، ومحاولة جميع السبل والوسائل الموصلة لهذا الهدف الأسمى.

ملذا فعلت؟

كان أول قرار في المجموعة هو دعم صمود الشعب العربي الفلسطيني في الوطن المحتل وخارجه مادياً وسياسياً.

إذا أردنا أن يأخذ هذا الكلام الطيب مأخذ الجد، علينا أن نبادر بهذه الأسئلة؟

هل اتفقت الجزائر وليبيا على إنشاء صندوق لتمويل شراء الأراضي العربية التي قد يجبر الأهالي العرب على بيعها؟.

وهل تم تخصيص اعتمادات مالية شروعات التعليم أو الاسكان أو الخدمات أو مشروعات البيئة الإقتصادية التي تساعد أهالي الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية على الوقوف صامدين مدعمين بأحوال اقتصادية ومالية مثبتة؟.

ما هو الدعم السنوي الذي تقدمه منظمة التحرير لأهالي الضفة وغزة من جميع الأموال التي تقدمها الدول العربية الغنية؟.

هل يمكن في وقت من الأوقات نشر موازنة المنظمة، التي قصد بها بكلمة خارجياً في هذا القرار أم أن الحال سيستمر دون أي رقابة للشعب الفلسطيني عليها؟.

أصدرت المجموعة قراراً بتشكيل القيادة العليا للجبهة على أن تكون قرارات القيادة بالأكثرية وتكون هذه القرارات ملزمة لجميع الأعضاء. كما كونت ٣ لجان أخرى للشئون السياسية والاعلامية وقيادة موحدة ولم تشترط في جميع هذه اللجان أي أكثرية أو أغلبية بالنسبة للقرارات.

قد نوضح مفهوم هذا القرار لقادة المنظمة. إن الدول الأربع في المجموعة لن تلتزم حكوماتها بأي قرار لا يوافق عليه الحاكم جميعاً وليس من مصلحتهم حل القضية الفلسطينية لأن حلها يُفقدهم السبب الوحيد الذي يزايدون به ويعيشون عليه فترة أطول.

يدعو المؤتمر حكومة الأردن الشقيق إلى تمكين الثورة الفلسطينية من ممارسة دورها ومسئولياتها النضالية ضد العدو الصهيوني عبر الجبهة الأردنية.

لماذا لم يقل ياسر عرفات لحافظ الأسد ما يلي:

«الأفضل بدلاً من أن تخرج الأردن وهي الشقيق الأصغر للنضال والتي لا يتوافر لها جيش قوي كالجيش السوري، أن نوافق لك على عبور الكفاح المسلح- إذا صحت هذه التسمية أو كان لها وجود- من خلال الأراضي لسورية؟.

لماذا لم يقل للاسد انه من الأولى لدولة من دول التصدي والصمود أن تبدأ بنفسها؟.

لماذا لم يسأل عرفات ان يرفع الاسد وأسرته قبضته عن المنظمة وان يفك الحصار السوري الشامل على أسلحتها؟.

رفض أي تسوية لقضية فلسطين على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أو أي تعديل ينطلق من هذا القرار.

إن هذا القرار يناقض تماماً قرار بغداد نفسها، ويناقض تصريحات جميع

رؤساء الدوائر في المنظمة كما يناقض أخيراً مواقف جميع الوعود العربية في مجلس الأمن التي أيدت في أغسطس الماضي إدخال التعديلات على القرار ٢٤٢.

والسؤال: ما هو البديل وما هي الخطة المعلنة لحل هذا الصراع، بشكل محدد وقاطع لا يعتمد على الصياغات الإنشائية المانعة؟.

إن هذا القرار يخلق موقفاً جديداً فحتى الإتحاد السوفيتي- زعيم الجبهة الواضح- قد وافق على القرار ٢٤٢ وذلك يعود بالقضية الفلسطينية إلى سيرتها الأولى عند عام ١٩٤٨.

فقد حاولت دول الخليج العربية بذل جهود كبيرة، سياسية ومالية واقتصادية لإحياء مبادرات أوروبية تهدف إلى تعديل قرار مجلس الأمن ٢٤٢ في محاولة لحل القضية الفلسطينية. ولقد جاء هذا القرار الأخير عن إجتماع طرابلس بالفعل ضربة قوية للجهود التي تقوم بها دول الخليج. باعتبارها قاعدة الصمود والتصدي أو من هنا يمكن تفسير الهجمة الشرسة التي يتعرض لها.القطر السوري بضرب جبهته الداخلية مستخدمة في ذلك أدوات مختلفة لأطراف معسكر داود «كامب ديفيد»..

إن الهجمة الشرسة التي يتعرض لها النظام السوري هي عملية داخلية بحتة. وقد حاول هذا القرار إخفاء حقيقة افتقار حكومة حافظ الأسد الشرعية بعد أن وضح للجميع أن هناك أقلية علوية تحاول السيطرة بالحديد والنار والإرهاب على أغلبية سنّيّة.

إن التفسير الذي ذهب إليه القرار يعد مغالطة مكشوفة لأن محاولة رد ما يحدث في سوريا إلى موقفها القومي هو هروب من الواقع، كما ان القاء اللوم على جبهات أو أطراف أخرى هو إيهام خاطىء، وقد كان الأجدر بحافظ الأسد أن يواجه مشكلته الداخلية التي سئمها وملها الشعب السوري الشقيق.

القرار الثاني: الوقوف إلى جانب القطر العربي السوري وتعزيز صموده لإعادة التوازن الاستراتيجي بينه وبين العدو الصهيوني.

كان هذا القرار إعترافاً من الأسد أن حكومته مرفوضة بالفعل من الشعب السوري أنه قد ذهب إلى طرابلس طالباً جيشاً قد يحميه من جيشه.

وكذلك لم يصبح من المفهوم مدى حجم الأسلحة التي قدمها الإتحاد السوفيتي ومتى سيتم التوازن الذي يمكن الأسد من مقاومة الوجود الصهيوني.

يؤكد المؤتمر وحدة وعروبة لبنان واستقلاله وسيادته، كما يؤكد وقوفه إلى جانب لبنان ضد الإعتداء الصهيوني.

والرد بوضوح أنه قد آن الآوان لأن يسمع حافظ الاسد صرخة شعب لبنان. أخرج قواتك التي تحمل الآن اسم قوات الإحتلال السوري، أو على الأقل يوافق الاسد مرحلياً على أن يكون الجيش تحت السيادة اللبنانية التي تؤكد عليها قرارات طرابلس.

تعمل أطراف الجبهة على تعزيز وتوطيد علاقاتها في مختلف المجالات مع الدول الإشتراكية وفي مقدمتها الإتحاد السوفيتي والإرتقاء بصيغة هذه العلاقات.

إن الإرتقاء بصيغة العلاقات مع الإتحاد السوفيتي معناه بوضوح الإنحياز التام له والدوران في فلكه، ذلك يعني أيضاً أن المجموعة كلها بما فيها سوريا قد خرجت من صيغة عدم الإنحياز.

يؤكد المؤتمر تضامنه مع الثورة الإيرانية وذلك قرار قد طلبه بالتأكيد حافظ الاسد كيدا في العراق التي اتهمها هي أيضاً بأنها تتآمر عليه لإسقاطه فمن المعروف للجميع الإشتباكات الكثيرة بين إيران والعراق التي تهدد بصدام مسلح واسع.

رفض القرار ٢٤٢

لقد وافقت سوريا على هذا القرار وتم من خلاله عمليات فض الإشتباك على جبهة العراق. ان حافظ الاسد والآخرين سواء عن عمد وبقصد أو دون قصد يعطون إسرائيل ذريعة للاعتداء إمعاناً لتدهور الموقف في المنطقة وذلك يتم بالقطع لصالح الإتحاد السوفيتي.

معمر القذافي:

قرر المؤتمر أن يقوم القذافي بالإتصال بالإتحاد السوفيتي باسم الجبهة لبحث إمكانية تطوير العلاقات بين الإتحاد السوفيتي والجبهة وإعادة التوازن العسكري والسياسي إلى المنطقة.

أخطر قرار: لماذا؟

(١) إن هذا التوازن العسكري والسياسي للمنطقة معناه بوضوح المطالبة بالوجود السوفيتي.

(٢) واضح أن سفر القذافي لموسكو هو بغرض مطالبة الإتحاد السوفيتي بالتدخل العسكري إذا ما بدأت إسرائيل أي هجوم على سوريا خاصة إذا بعثت ليبيا بقواتها إلى سوريا، ذلك في الوقت الذي لا يوجد فيه أي التزام بأن تحارب أمريكا داخل إسرائيل.

(٣) ان هناك معاهدة سوفيتية مدنية يباركها ويشدو بها عبد الفتاح إسماعيل رئيس المجلس الأعلى لليمن الجنوبية تمكن الإتحاد السوفيتي من الدخول إلى اليمن الجنوبية تحت دعوى طلب حكومتها كما حدث في افغانستان. ويمكن افتعال تدخلات وفوضى في منطقة الخليج لإعطاء فرصة للتدخل السوفيتي.

عبد الفتاح إسماعيل:

إن عبد الفتاح إسماعيل الذي باع نفسه تماماً للإتحاد السوفيتي يشكل خطراً كبيراً على الخليج العربي، وتحركاته سوف تكون واضحة تماماً في المستقبل القريب.

قرر المؤتمر الإعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وكان الأجدى للذين يتحدثون عن التضامن العربي مواجهة المشكلة وإيجاد الحل الأمثل بين الملك الحسن ملك المغرب وبين جبهة البوليزاريو بدلاً من تفجير الصراعات الداخلية خاصة في الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل ببناء المستوطنات وتعميق الأمر الواقع من الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. إن سوء النية واضح تماماً في هذا القرار.

يؤكد المؤتمر احترامه لإرادة افغانستان.

كلنا نفهم هذا القرار لو أن أطراف الجبهة قد ساندوا المجاهدين الذين يحاربون لاسترداد الإرادة الإفغانية، ولكن أعضاء الجبهة ساندوا بشكل أو آخر الإعتداء السوفيتي على أفغانستان، وهذا الشعب المسلم، ان هذا القرار يعني في حد ذاته «تبريراً للاحتلال السوفيتي لافغانستان».

دعوة الجبهة إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية وتحديد العلاقات الإقتصادية لأطراف الجبهة مع الدول الأوروبية، إن ليبيا هي أكبر مصدرة للبترول للولايات المتحدة فهي تصدر لها حوالي ٧٠٠ ألف برميل يومياً. ومع اننا لا ننصح بقطع إمدادات البترول عن امريكا لأن ذلك يبلغ من أن خطط رفع مستوى الشعب الليبي أولى بهذه الأموال، خاصة أن هذا الشعب يرى بلده يسير كل يوم من سيىء إلى أسوأ.

الشاذلي بن جديد:

أما بالنسبة للجزائر التي تعتبر أكبر مصدر للغاز لأمريكا فإن خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للشعب الجزائري في حاجة ماسة لها، ونحن نعلم أن الشاذلي بن جديد قد طلب من القذافي ٢٠٠٠ مليون دولار لكي يقطع امدادات الغاز عن أمريكا.

وبطبيعة الحال نحن نعلم أنه لا القذافي ولا بن جديد سيقطعان إمدادات البترول لأن جميع التجارب تؤكد ذلك وأن القرارات هي « طق حنك » مجرد كلام- وفق تعبيرهم أما القرارات الخاصة بمصر فتعليقنا عليها هو:

(١) إن الجماهير المصرية ترفض أن تتحدثوا باسمها.

ففي مصر نظام ديمقراطي والجماهير تعبر عن نفسها عن طريق مؤسساتها الدستورية ومصر ما زالت تحتل مكانها الطبيعي والطليعي كما أنها أمينة كل الأمانة على مبادئها.

(٢) لا يوجد حلف بين مصر وإسرائيل ولن يوجد حتى أي تعاون من نوع استراتيجي مهما كانت الأسباب إلا أن تتم التسوية الشاملة الدائمة العادلة التي تسعى إليها مصر لجميع دول المنطقة.. إن إطلاق الأكاذيب وترديدها ثم تصديقها لن يؤثر في الشعوب العربية الواعية.

(٣) ما زالت مصر على عهدها بأنها على إستعداد لرد أي عدوان ضد أي دولة عربية وان التسهيلات التي وافقت مصر على إعطائها للولايات المتحدة، ليست بأي حال كالقواعد السوفيتية في عدن التي تعتبر ركيزة للوجود السوفيتي بصفة دائمة، وقد تكون كالتسهيلات التي تعطيها ليبيا وسوريا للاساطيل السوفيتية.

(٤) ان المقاطعة التي تهددون بها لن تؤدي إلى أي نتيجة فما تقطعه

الحكومات يأتي من الشعوب العربية. وقد تعودت مصر على الصمود الإقتصادي حتى في مواجهة الدول العظمى المتقدمة.

(٥) إن قوات الأمن المصرية بالمرصاد لأي مخربين قد يفدون إلى مصر عن طريق ليبيا. ولعل الرئيس أنور السادات كان واضحاً ولعل إنذاره كان شاملاً عندما قال أن مصر لن تسمح لأحد بالتدخل في شئونها الداخلية أو أن تكون مسرحاً لأي عمليات تخريبية وإلا فإن الجزاء سيكون العقاب والتأديب.

الجمعة ١٨ ابريل ١٩٨٠

مناحم بيجين يتحمل مسئولية سياسته
امام شعبه والرأي العام العالمي

قضية هامة جديدة أضيفت للقضايا الأساسية التي يتحدث فيها الرئيس أنور السادات امام ممثلي كل الشعب المصري وأمام الرأي العام العالمي يوم ١٤ مايو في عيد مجلس الشعب.

من الممكن القول أن قضايا العمل الداخلي في مصر واعادة بناء الدولة ستحتل ما يقرب من ١٠٠٪ من خطاب الرئيس السادات وأن النسبة الباقية كانت من نصيب رد الرئيس على تلك الدول العربية الرافضة التي تطاولت على مصر وشعبها وتطاولت على عزتها وكرامتها دون أن يعلم قادتها الحجم الحقيقي لهم وعلى خطورة استمرار انكارهم للتضحيات التي قدمتها مصر وشعبها والدور الطليعي لها في الحرب والسلام على مدي الثلاثين عاما الماضية وعلى مدى السنوات القادمة ذلك لتعلم الشعوب العربية أن مصر لن تتردد في الدفاع عنها ضد أي معتد خارجي وأن القاهرة والمدن المصرية مفتوحة لهم للعلم والاستثمار والاقامة ولم شمل العائلات كعهدهم بها دائما وأن المزايدات والمهاترات التي يستمر فيها قادتهم لن تؤثر على علاقاتهم بالشعب المصري.

القضية الجديدة التي يشرح السادات ابعادها قضية الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وفقا لاتفاق كامب ديفيد.

لم يتردد الرئيس السادات لحظة واحدة عندما أعلن أن اسرائيل نفذت المعاهدة المصرية الاسرائيلية وهي الجزء الاول من اتفاقية كامب ديفيد بكل شرف وأمانة وبنفس القوة يعلن تأجيل اجتماع المجموعة الوزارية التي يمكن أن تبحث موضوع الأمن بصفة غير رسمية وتأجيل اجتماع اللجان الأخرى وهي لجان المسئوليات والاختصاصات والاقتصاد والقانون وذلك إلى أن يعيد الرئيس السادات تقييم الموقف برمته مع جميع معاونيه ابتداء من اليوم.

اتخذ الرئيس السادات هذا القرار بعد أن اعطى فرصة كاملة للجانب الاسرائيلي ليحلل ويفهم نصوص روح اتفاقية كامب ديفيد وليس سرا إعلان أن الرئيس السادات كان قد اعطى الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ورئيس الجانب المصري حرية اتخاذ مثل هذا القرار الذي اتخذه الرئيس السادات نفسه بعد عودة الوفد المصري فقد كان تفويضه واضحا في أنه لا ضرورة لاستمرار المحادثات اذا تعارضت مع المواقف المبدئية الثابتة لمصر والنابعة من واقع نص وروح اتفاقية كامب ديفيد.

الاساس الواضح هو إنشاء حكم ذاتي كامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وأن تكون للسلطة الفلسطينية المنتخبة سلطات قضائية وتشريعية وتنفيذية خلال الفترة الانتقالية ومدتها ٥ سنوات إلى أن يصبح للفلسطينيين قرارهم وإلى أن يتحملوا المسئولية جميعها بأنفسهم.

والاساس أيضا هو تطبيق نصوص اتفاق كامب ديفيد فيما يختص بالغاء الحكم العسكري الاسرائيلي وادارته المدنية وأن تنسحب القوات إلى مناطق محدودة وأن تتولى قوة عسكرية قوية من الفلسطينيين الحفاظ على الأمن فيها وتكون تابعة للحكم الذاتي الفلسطيني.

كان ذلك هو الموقف المبدئي الثابت وفق نصوص كامب ديفيد دون الدخول في تفاصيل المفاوضات حول كل نقط ومجالات الالتقاء والخلاف فذلك مجال

موضوع آخر يوضح الفجوة الشاسعة بين مصر واسرائيل والخلافات الجوهرية العميقة بينهما.

اهم الخلافات الجوهرية يخرج بها مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل حيث يعلن أولا إن اسرائيل ليست على استعداد للتفاوض حول موضوع تحديد مفهوم الأمن في الحكم الذاتي ثم يعلن ثانيا في نفس الاسبوع أن الأمن في الضفة وغزة مسألة ستتولاها اسرائيل بنفسها وأن على الذين يريدون الإتفاق معنا أن يعلموا هذه الحقيقة. ويخرج ثالثا بعد ضغط ان يوسف يورج رئيس الوفد الإسرائيلي الذي يتابع المفاوضات ويعلم خطورة الموقف المتعنت من رئيس الوزراء ليعلن أن اسرائيل توافق على مناقشة مفهوم الأمن في اجتماعات غير رسمية وليس التفاوض في موضوع الأمن في لجنة مخصصة له تعمل بالتوازي وبوضوح مع اللجان الرئيسية الأخري التى تبحث الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين.

وكانت الوقفة الثابتة والقوية من الجانب المصري الذي أدى عمله بكل تنسيق وتكامل ويعزز موقف ذلك التفويض الكبير للرئيس السادات وتحكمه نصوص كامب ديفيد ومبدأ أن مصر لا تتحدث باسم الفلسطينيين ولا توافق على الزامهم بأي تفصيلات أو شروط مسبقة إلى أن يصبح القرار قرارهم والمسئولية مسئوليتهم

الموقف الواضح الآن يتلخص في عدة نقاط أساسية:

١)أن مناحم بيجين لا بد أن يتحمل مسئولية تعثر تنفيذ الجزء الثاني من إتفاقية كامب ديفيد أمام الشعب الإسرائيلي أولاً وأمام الرأي العام العالمي ثانياً.

٢) لا بد أن يتحمل هو أيضا مسئولية استمراره في سياسة المستوطنات التى رفضها الشعب الاسرائيلي وفقا لعمليات استطلاع الرأي الأخيرة في

اسرائيل والتى يرفضها بالأجماع الرأي العام العالمي وجميع الهيئات الدولية.

٣) لا بد أن يتحمل ردود افعال عمليات الاستفزاز الاسرائيلية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة الذين يئسوا من سياساته التى لا تساعد على استقرار المنطقة أو على تحقيق السلام الشامل الدائم الذي تنشده جميع الدول المحبة للسلام.

٤) لا بد أن يتحمل مناحم بيجين مسئولية التدخل والغزو الأجنبى لمنطقة الشرق الأوسط لأن سياسته لا تؤدي إلى غير ذلك.

٥) لا بد أن يتحمل مناحم بيجين مسئولية تأثر العلاقات بين بلده وبين الولايات المتحدة فضغوط الانتخابات الامريكية ستزول وصبر الرأي العام الامريكي على المواقف المتعنتة له سوف ينفد.

السبت ١٠ مايو ١٩٨٠

منظمة التحرير الفلسطينية اضاعت فرصة جديدة.. كيف!!
مصر عند موقفها

جميع التقارير الواردة من عواصم دول اوروبا الغربية، تؤكد على أن البيان المتوقع صدوره اليوم، عن اجتماع ممثلي هذه الدول في «فينسيا» حول قضية الشرق الاوسط قد تأثر تأثرا كبيرا بالبرنامج السياسي الذي اعلنته حركة «فتح» بعد اجتماعها التى انتهت في دمشق في الاسبوع الماضي.

هذا البرنامج الذي تدخلت فيه سوريا، بضغط من الاتحاد السوفيتي، عاد ليتحدث عن «أن الكفاح المسلح لن يتوقف إلا بالقضاء على الكيان الصهيوني، وتصفيته اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا وفكريا».

فقد كان الرأي العام الامريكي، والرأي العام الاوروبي، بدأ يؤمن بحقوق الشعب الفلسطيني، ومنها حق تقرير المصير على أساس وقف أعمال العنف من الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي والاعتراف، بالوجود الإسرائيلي وتحقيق الامن لجميع الاطراف، والاشتراك الكامل للفلسطينيين في أي مفاوضات فيتحدد مستقبلهم.

وكان ياسر عرفات في حديثه لمجلة «شتيرن» الالمانية، الذي نشر في الكويت يوم ٢ يونيو الحالي قد أعلن بالحرف: «من قال لكم بأننا نعتزم القاء الاسرائيليين في البحر أو محو اسرائيل من الخريطة فهذة اكذوبة لا تصدق»

وانه من المؤكد أن خلف هذه العملية تكمن حركة دعامة اسرائيلية كبيرة جدا.

وقال عرفات في موقع آخر من الحديث «ان اسرائيل أكبر قوة عسكرية في الشرق الاوسط، فكيف يمكننا ازالتها أو تحطيمها «قال» أن اسرائيل تملك الآن من ١٠ إلى ١٥ قنبلة نووية على أقل تقدير، فهل تعتقدون فعلاً بأننا نتمكن من ذلك».

فرق واضح وكبير بين تصريحات عرفات للمجلة الألمانية، وبين القضاء والتصفية الواردة في البرنامج السياسي «لفتح» وقد تكون تصريحاته التي وردت في الحديث نفسه هي الاجدي بالاحترام العالمي وتعميق حقوق الشعب الفلسطيني والتي قال فيها «لو تمكنا مرة من الحصول على دولتنا، فنحن بحاجة لفترة لا تقل عن ١٥ عاما لإعادة بناء واقامة المدارس والمؤسسات الحكومية، وللحصول على الكهرباء ومياه الطرق والمواصلات.

لكن هذه آفاتنا: اعلان التصريحات غير المناسبة في الوقت والمكان غير المناسبين. كيف يتأثر بيان الدول الاوروبية؟

لقد كانت هناك مجموعة من الدول الاوروبية تفكر جديا في إشراك منظمة التحرير وذكراها بصراحة ووضوح في البيان المتوقع صدوره اليوم، على أساس أنها تمثل الشعب الفلسطيني وأنها تشترك اشتراكا كاملا في أي مفاوضات تحدد مستقبل هذا الشعب العظيم وجاء هذا التفكير الجاد بعد التعميق المؤثر الذي تزعم أن مصر قامت بغالبيته العظمى نحو اعتراف العالم بحقوق الشعب الفلسطيني.

وجاء هذا البرنامج السياسي، كما أوضحنا ليعيد إلى الاذهان نفس تغييرات ما قبل ١٩٦٧، وليسحب من الدول الاوروبية كل منطق يعتمد عليه في هذا الموضوع.

وقد تشترك مع الرأي القائل انه ليس من المهم أن يتضمن بين الدول الاوروبية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن الاهم هو ما يتضمنه البيان عن القضية الفلسطينية نفسها فهي الأساس وهي لب النزاع في الشرق الاوسط كما أن اتفاقية كامب ديفيد نصت على امكانية اشتراك فلسطينيين آخرين غير ممثلي الضفة وغزة في مباحثات الحكم الذاتي.

اقول مرة أخرى أن مصر رحبت وترحب بأي جهود عربية أو اوروبية تضيف اضافة ايجابية إلى الجهود التي بذلت على طريق السلام، والموقف المصري، اي الترحيب، سوف ينطبق بالتالي على البيان الاوروبي المتوقع صدوره اليوم، اذا ما تضمن جهدا خلاقا تجاه القضية الفلسطينية.

ويمكن القول بعد ذلك أن مشروع البيان الاوروبي، قبل مناقشة التعديلات والتفصيلات المضادة التي تمت في اجتماعات اليوم والامس، قد تتطور عن النقاط الأساسية التالية:

الاعتراف بالجهود التى بذلت وتبذل على طريق السلام وتعني الدول الاوروبية بذلك الجهود والنتائج التي تم التوصل اليها حتى الآن من خلال اتفاقية كامب ديفيد

الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. إلتزام اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة من خلال الحدود الآمنة المعترف بها وكذلك الامن لجميع الاطراف بما فيهم الفلسطينيون.

رفض سياسة الاستيطان الاسرائيلية.

التركيز على الاهمية الخاصة للقدس، بالنسبة للعالم دينيا وتاريخيا وثقافيا.

وقد يقال مرة أخرى أن « البيان الاوروبي » هو مجرد بيان جديد يضاف إلى البيانات الاوروبية السابقة، وحتى إلى قرارات مجلس الامن والامم

المتحدة، وخاصة أن هذا البيان لا تعقبه اجراءات تطبيقية، بمعنى أنه لن يعرض كمشروع قرار على المجلس الامن تحسباً من الفيتو الامريكي أو تقديرا لظروف الانتخابات الامريكية التي تسيطر على تفكير الادارة الامريكية وتحركاتها، كما انه لن يعرض في جلسة خاصة للامم المتحدة لانه تم بالفعل تحديد جلسة استثنائية لبحث القضية الفلسطينية.

لذلك ينتظر ان تقوم الدول الاوروبية بإيفاد بعثة إلى الدول العربية لتنمية الابعاد السياسية للحوار العربي الاوروبي، أو قد ترسل الدول الاوروبية بأسئلة ترد عليها الدول العربية بتصوراتها عن الحلول المقترحة والخطوات القادمة المطلوبة.

ذلك كله يتم إلى أن تتغير الظروف التي تسيطر، كما قلنا، على التحركات الدبلوماسية والسياسية للولايات المتحدة من جهة وكمحاولة من الدول الأوروبية أن يكون لها قرار مستقل عن الولايات المتحدة من جهة ثانية، وحفاظاً على المصالح الحيوية في هذه الدول واظهاراً للدول العربية أنها حاولت الضغط على الولايات المتحدة. لتقوم بضغط مباشر وواضح على اسرائيل لتغيير مواقفها المتعنتة.

السؤال الثاني اذن لماذا نذهب إلى واشنطن في ظل هذة الظروف؟

نقول، بنفس الهدوء، أن مصر لا تتوقع أي نتائج أو مواقف في المفاوضات تبشر باحتمال الوصول إلى أي اتفاق في المدى القصير أن يستمر التعنت الاسرائيلي خلال الاشهر القادمة، استقلالا لظروف الانتخابات الامريكية أو بسبب الخلافات الحادة بين الإئتلاف الحاكم أو محاولة مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل والوقوف امام الرغبة المتزايدة والطلب الكبير من الشعب الاسرائيلي بضرورة التغيير الكامل لحكومته وما تنشره الصحافة الاسرائيلية يؤكد أن مناحم بيجين لا يمكنه التحرك، أو أنه لن يتحرك ابعد

مما تحرك في المعاهدة المصرية الاسرائيلية، بل أنه قد يفاخر بذلك في حالة اجراء الإنتخابات الاسرائيلية واختيار حكومة جديدة.

ومع ذلك قبلت مصر دعوة الحكومة الامريكية لذهاب رئيس وفد مصر إلى واشنطن للاشتراك في الاجتماع الثلاثي الذي سيتم عقده قبل استئناف أي مفاوضات. وكان الرئيس انور السادات واضحا كل الوضوح حينما أعلن «أن مصر لا تذهب إلى واشنطن وانما لتذليل العقبات امام استئنافها وقال بنفس الوضوح أن مصر عند موقفها».

ما هو الموقف المصري

١) الالتزام باتفاقية كامب ديفيد واستمرارها، وضرورة إلتزام بتعهداتها في هذة الاتفاقية، والالتزام المصري قائم على عدم السماح لإسرائيل بأن تنفرد بسكان الضفة الغربية وغزة إلى أن يتم رفع المعاناة عنهم تحت الاحتلال الاسرائيلي، وانهاء الحكم العسكري وادارته المدنية، وانسحاب القوات إلى اماكن محددة.

٢) رفض الشروط المسبقة التي يضعها مناحم بيجين في كل وقت وفي كل مكان، مما يفسد مناخ أي مفاوضات، وأكبر دليل على ذلك رفضه للافكار الامريكية التي اعلنها «ادموند ماسكي» وزير الخارجية، في الوقت الذي كان يدعو فيه الاطراف إلى الاجتماع في واشنطن لتذليل العقابات.

٣) رفض مصر لسياسة المستوطنات التي قدمتها لامريكا واوروبا الغربية والعالم اجمع هذه السياسة التي ستحقق جواً استقرارياً للفلسطينيين اصحاب الارض، كما أنه، بصراحة، يعيد إلى الذاكرة تهويد فلسطين، والمحاولات المستمرة لاخراج الفلسطينيين اصحاب الارض من بلادهم.

٤) لن تفرط مصر في حقوق الشعب الفلسطيني ، أو التحادث باسمهم في أي تفصيلات في المفاوضات قد تلزمهم بأي إلتزامات مسبقة.

وكما قلنا مرارا ، إلى أن يصبح القرار قرارهم والمسئولية مسئوليتهم « وفي ذلك فأن رأي مصر الواضح هو أن اشتراك الفلسطينيين في المفاوضات القادمة لا بد أن يتم مباشرة ، وليس بالاشتراك في هذه المفاوضات كرعايا اردنيين لا يجب على الاطلاق إلغاء الشخصية الفلسطينية .

٥) تشترك مصر وشعبها مع الشعوب الاسلامية في أن القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية وأن سكانها لا بد ان يشتركوا في انتخابات السلطة الفلسطينية التي تباشر سلطات الحكم الذاتي الكامل . وانه لا سيادة اسرائيلية عليها .

٦) تنادي مصر بأن يكون الأمن لجميع الاطراف ، الفلسطينيين والاسرائيليين ، وأن الأمن في الضفة وغزة هو من صميم اختصاص السلطة الفلسطينية المنتخبة ويكون مسئولا عنه اهالي هذه المناطق ، وذلك خلال قوة بوليسية قوية نص عليها اتفاق كامب ديفيد .

٧) أن موقف مصر كما هو بالنسبة للمتاجرين للقضية الفلسطينية ، وتنادي باستمرار « ان أرفعوا ايديكم عنها وكفى الشعب العربي شعارات ومزايدات انهكت قواه واصبح لا يدري كيف يمكن تحديد خطوات مستقبله وتحقيق تقدم الامة العربية » .

٨) مصر تستمر في احترام معاهدة الاسلام وما يتبعها من إلتزامات في جميع المجالات ، فأن ذلك هو الطريق الوحيد الذي يكفل الالتزام باتفاقية كامب ديفيد ، كما أنه يحقق الأمن لجميع الاطراف والذي لا يمكن ان يغيره طرف بمفرده .

واخيراً، فقد سمعنا في الفترة الاخيرة احاديث عن اجتماعات متكررة يعقدها مناحم بيجين رئيس الوزراء، مع جنرالات جيش الدفاع الاسرائيلي، لمناقشة خرائط المنطقة.. والسؤال هل هذه الاجتماعات المتكررة سيصحبها تصعيد جديد.. يضع عقبات جديدة أمام إمكانية الوصول إلى حل سلمي شامل دائم في المنطقة. وهذا السؤال سوف تجيب عليه احداث الأيام القليلة القادمة.

الجمعة ١٣ يونيه ١٩٨٠

استئناف المفاوضات... كيف؟
ماذا نتوقع من نتائج مع صيف ساخن في المنطقة؟

.. لم يكن واضحا حتى ليلة امس امكانية استئناف أو عدم استئناف مفاوضات الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. فقد كانت المهام التي حددها الرئيس انور السادات للسيد كمال حسن علي رئيس الوزراء ووزير الخارجية قبل سفره إلى واشنطن لحضور الاجتماع الثلاثي بين مصر والولايات المتحدة واسرائيل هي باختصار شديد، رفض سياسة الامر الواقع التي تريدها اسرائيل. وأن مصر تلتزم بما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد وعلى استعداد للاستمرار في المفاوضات مع الولايات المتحدة الشريك الكامل في الاتفاقية للوصول إلى حل للقضية الفلسطينية.

..لقد كانت هناك اسباب على جانب كبير من الاهمية وراء غياب اليقين في امكانية استئناف المفاوضات ولكن المهم هو النتائج التي يمكن توقيعها من هذه المفاوضات في الاشهر القليلة القادمة..

فلنبدأ بالاسباب التي كانت وراء غياب اليقين في امكانية استئناف المفاوضات..

١) كان قد تم تحديد اجتماع واشنطن بمبادرة امريكية تستهدف جلوس شركاء كامب ديفيد في محاولة لازالة العقبات التى كانت سبباً في تعطل

المفاوضات وهي العقبات التي تضعها حكومة بيجين فرضا للامر الواقع امام الشريكين الاخرين بالاضافة إلى مناورتها المعهودة. فالحكومة الاسرائيلية تسمح مرة بنشر ما تسميه «بالخطط الامنية» التي تعني بوضوح بقاء قوات الاحتلال الاسرائيلي لمراحل داخل الضفة الغربية وقطاع غزة للتحكم في الطرق الرئيسية والسيطرة على المدن مع احتفاظها بحرية كاملة في التحرك دون أي موافقة من السلطة الفلسطينية المنتخبة ومع احتفاظها في الوقت نفسه بحق الدفاع الخارجي عن الضفة والقطاع بما في ذلك رقابتها المستمرة على المجال الجوي.

ثم بعد ذلك تعلن مصادر اسرائيلية مسئولة عن الترتيبات التي يتم اتخاذها لنقل مقر رئاسة الوزارة إلى القدس العربية ثم بعد ذلك موافقة اعلان اللجنة القانونية للكنيست الاسرائيلي على أن يكون القدس العاصمة الموحدة لاسرائيل قبل ساعات من صدور القرار الجديد لمجلس الامن عن القدس. وقبل ساعات من موعد عقد الاجتماع الثلاثي بين رؤساء وفود مصر والولايات المتحدة واسرائيل.

كل هذه الاجراءات بالاضافة إلى سياسة المستوطنات يحاول بها مناحم بيجين فرض الامر الواقع أو فرض الشروط المسبقة قبل الدخول في أي مفاوضات عن طريق اتخاذ قرارات منفردة.

٢) ان مصر بكل بساطة وبكل موضوعية لن تقبل جميع الاجراءات الاسرائيلية التي تتخذها من جانب واحد ومصر ترفض رفضا كاملا جميع السياسات الاسرائيلية المتعلقة بالقدس والمستوطنات والامن في الضفة الغربية وغزة. فالموقف المصري في هذه القضايا واضح كل الوضوح.

٣) وقد يتبادر إلى ذهن البعض أن مصر سوف تلجأ إلى سياسة التشنج واتخاذ القرارات العنيفة التي تفقد اثارها بعد صدورها بأيام والتي تعطي

اسرائيل فرصة للتهرب من التزاماتها الاساسية والوحيدة التى وقعت عليها في اتفاقية كامب ديفيد. وهناك اسباب اخرى على جانب كبير من الاهمية.

ان مصر تحرص على حل القضية الفلسطينية. ومصر لا ترى ارجاء المفاوضات إلى ان يتم زوال الاسباب الرئيسية التى تقف أمامها لان ذلك يعطي حكومة اسرائيل اليد المطلقة للتصرف في الضفة الغربية وغزة كما يحلو لها.

وهناك فارق كبير بين توقف المفاوضات وقطعها، وما فعلته مصر ووقف المفاوضات لتحديد الاسلوب الذي يبدأ على أساسه هذه المفاوضات مرة أخرى. عدم التفاوض في ظل شروط مسبقة او اوضاع تخلقها اسرائيل تؤثر على سير المفاوضات وتتعارض مع اتفاقية كامب ديفيد.

ان مصر ترى ان القضية الفلسطينية هي قضيتها القومية ومصر لا تستطيع على وجه الاطلاق تحت أي ادعاء للتخلص منها أو تركها إلى ان يستطيع العرب ان يقدموا بديلا لكامب ديفيد وهو الذي لم يحدث خلال الفترة الماضية.

ان ما يحدث حاليا هو ان منظمة التحرير الفلسطينية تقع تحت النفوذ السوفيتي والسوريون في رفضهم للحل السلمي يؤكدون سياسة السوفيت في المنطقة وعدم اسقرارها. لذلك فان مصر لا يمكن أن توافق على ترك القضية الفلسطينية دون حل كما انها لن تتخلى عن اتفاق كامب ديفيد لانها لو فعلت ذلك تكون قد لعبت دور الدولة غير الواعية بمصالح الامة العربية.

ماذا عن المفاوضات بعد استئنافها..

..بكل الصراحة والهدوء فاننا لا نتوقع أي نتائج حادة في الفترة القصيرة القادمة وقد تحمل مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل المسئولية كاملة في ذلك.

أولا:

ان مناحم بيجين يحاول الاستفادة بأقصى درجة من فترة الانتخابات الامريكية لانه يعلم انه خلال هذة الفترة وحتى انتهاء انتخابات الرئاسة الامريكية فان قدرة الادارة الامريكية على اتخاذ مواقف محددة ستكون محدودة في حقيقة الامر، لذلك فان بيجين يسرع باتخاذ خطوات قد تضع الجميع امام الامر الواقع.

ثانيا:

ان مناحم بيجين هو الذي يدير نفسه المفاوضات. فجميعنا يعلم ان الوفد الاسرائيلي في مباحثات الحكم الذاتي لم يكن مفوضا باتخاذ اي قرار أو موقف لم يكن الدكتور بورج مفوضا باتخاذ اي قرار إلا بعد الرجوع إلى رئيس الوزراء. ومعنى ذلك أن كل ما يثير في المباحثات السابقة يمثل دون شك أراء مناحم بيجين شخصياً، ولذلك أيضا فاننا نرى ان مناحم بيجين يتحمل مسئولية التغيرات التي وردت من الجانب الاسرائيلي وما لم يعدل مناحم بيجين عن هذه التغييرات فأن الوضع سيستمر يدور في حلقة مفرغة.

... ذلك ما نتوقعه من رئيس وزراء اسرائيل فهو لم يلتزم حتى الآن في تفسيراته بما ورد في كامب ديفيد، ولكن آن لبيجين ان يعلم ان اسرائيل لا يمكنها الاستمرار في سياسة الهروب من الاتفاقيات وما ورد بها من التزامات.

ثالثا:

ان مناحم بيجين يحاول احراج من سيخلفه احراجا كبيرا تحت دعوي عدم موافقة على اعطاء اي تنازلات ولكننا نقول دون تدخل في الشئون الداخلية لاسرائيل ان أكثر من ٩٠٪ من الشعب الاسرائيلي يريد السلام، وان

التصويت على الثقة بحكومته عامل كبير على أن ممثلي الشعب الاسرائيلي أصبحوا لا يقفون على سياسته « ٦٠ مؤيد- ٥٤ معترض » بالرغم من أن هذه النسبة لا تعكس حقيقة الشارع الاسرائيلي الذي يضج من سياسات بيجين.

رابعا:

إن فرض مناحم بيجين واعلان اطبائه مرة انه يحتاج إلى راحة تطول لفترة شهرين. سيؤثر دون شك على سير المحادثات خصوصا وأنه يتدخل في كل كلمة وحرف فيها..

... المهم أن مصر ترفض أي شروط مسبقة، وترفض الدخول في معارك جانبية يراد بها التملص والهروب من الالتزامات التي تفرضها اتفاقية كامب ديفيد، كما أن مصر تحرص كل الحرص على حل القضية الفلسطينية- لب النزاع في الشرق الاوسط- دون أي تفريط.

أن مصر تعلم أن الاشهر القليلة القادمة هي بمثابة الاشهر الساخنة وليست الباردة أو الهادئة. فان حساباتها أن هناك تغييرات كبيرة في المنطقة ومن حولها.. ومصر مستعدة دائما لمثل هذه التحركات ومستعدة دائما للدفاع عن الدول العربية.

أولا القدس:

كان «نص» الرسالتين المتبادلتن بين الرئيس السادات والرئيس الامريكي كارتر حول القدس في مؤتمر كامب ديفيد هو:

تعتبر القدس العربية جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب احترام واعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة.

أن القدس العربية يجب ان تكون تحت السيادة العربية.

ان من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا من الشعب في الضفة الغربية.

أن القرارات الصادرة في مجلس الامن وخاصة القرارين ٢٤٢ و ٢٦٧ يجب أن تطبق بشأن القدس كما يجب اعتبار كافة الاجراءات التى اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة ملغاة ويجب ابطال اثارها.

يجب أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الاماكن المقدسة بدون تمييز أو تفرقة.

يجوز وضع الاماكن المقدسة لكل دين من الاديان الثلاثة تحت ادارة واشراف ممثلى هذا الدين.

ينبغي ألا تقسم الوظائف الضرورية في المدينة. ويمكن اقامة مجلس بلدي مشترك يتكون من عدد متساو من كل العرب والاسرائيليين للاشراف على تنفيذ هذة الوظائف... وكان نص رسالة الرئيس الامريكي كارتر إلى الرئيس السادات هو:

« .. تسلمت الرسالة التي توضح الموقف المصري بشأن القدس. وقد ارسلت نسخة من هذه الرسالة إلى رئيس الوزراء مناحم بيجين لإحاطته علما بها. ان موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذي اعلنه السفير جولدبرج امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٤ يوليو عام ١٩٦١ وهو ما أكده من بعده السفير يوسف ؟مام مجلس الامن في أول يوليو ١٩٦٩.

وكان التصريح الذي أدلى به أرتز جولدبرج والذي اشار إليه الرئيس

كارتر قد أعلن في اجتماعات الدورة الطارئة التى عقدتها الجمعية العامة للامم المتحدة في يونيو ١٩٦٧ وجاء فيه:

« ان حكومة الولايات المتحدة لا تعترف بأي عمل تقوم به دولة من طرف واحد ما في ذلك الاعمال التي تتعلق بتغيير وضع القدس ولكن الولايات المتحدة تنظر إلى الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل بالنسبة للقدس على أنها اجراءات نهائية فهي تعتبران تلك الاجراءات مؤقتة.. »

وقد اعاد تشارلز بوست تأكيد نفس الكلمات امام مجلس الامن عند مناقشة وضع القدس في أول يوليو ١٩٦٩.

«ثم جاءت بعد ذلك قرارات جميع دول العالم سواء كانت في مؤتمرات اسلامية أو افريقية أو عربية تؤيد الموقف المصري الواضح بالنسبة للقدس وهو رفض وادانة اي مبادرات من جانب واحد تهدف إلى تغيير وضع القدس وان اي اتفاق بشأن وضع المدينة يجب ان يضمن للجميع حرية المرور في الاماكن المقدسة ».

ثانيا: سياسة المستوطنات

ترفض مصر سياسة المستوطنات التى تدينها امريكا واوروبا الغربية والعالم اجمع هذه السياسة التي تسبب خلق جو استفزازي للفلسطينيين اصحاب الارض. كما انها تعيد إلى الذاكرة.. «تهويد فلسطين» والمحاولات المستمرة لاخراج الفلسطينيين من بلادهم. كما أنها هي نفس السياسة التي كانت تسير عليها دائما ومنذ البداية قيادات.. « منظمة أرجون ».. التي ينتمي إليها قلبا وروحا وديانة مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل.

ثالثا: الامن

موقف مصر الواضح في ذلك أيضا أن هناك اسلوبا محددا للامن في اتفاقات كامب ديفيد وهو أن الامن لجميع الاطراف وليس لاسرائيل وحدها

ذلك مبدأ اساسي تتمسك به خاصة بعد الظروف الاخيرة التى صمدت فيها العناصر الاسرائيلية المتطرفة الإرهابية ضد الفلسطينيين.

ولا يكفي أبدا ولا يرضي احدا ما جاء في رسالة يوسف بورج والتى سلمها السفير الاسرائيلي في القاهرة للسيد كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ليلة سفره إلى واشنطن ان السلطات الاسرائيلية سوف تعاقب بشدة هؤلاء الذين قاموا بجريمة الاعتداء على بسام الشكعة وكريم خلف بعد القبض عليهما.

ان يوسف بورج يعلم ان الحاخام مائير كاهان رئيس رابطة الدفاع اليهودي الذي جاء من نيويورك ليعتدي وجماعته على الفلسطينيين اصحاب الارض هو الذي كتب بنفسه مقدمة كتاب مناحم بيجين «الثورة».

نقول أيضا إن مصر ترفع جميع «الخطط الامنية» التى تحدثت عنها اسرائيل في الاسبوع الماضي، بل يمكن القول أن مصر ترفض تسلم أي مذكرة بهذا المعنى في الوقت الحاضر، موضوع الامن لا بد أن يطرح للمناقشة بكل دقة في أي مفاوضات قادمة يقوم بها الفريق الوزاري الذي تم الاتفاق عليه في قضية الامن.

.. ان اسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها وعن أمنها أما مفهومها المنطقي باختصاصها بالدفاع عن أي تهديد خارجي للضفة الغربية وغزة فهو مفهوم مرفوض ومناف لاتفاقية كامب ديفيد فالالتزامات الاسرائيلية طبقا لكامب ديفيد واضحة تمام الوضوح وهي ضرورة الانسحاب ثم اعادة تمركز القوات في نقاط محددة ثم نقل السلطة التى يمارسها الحاكم العسكري وادارته إلى السلطة الفلسطينية المنتخبة، وتكوين شرطة فلسطينية قوية واسلوب محدد للامن لجميع الاطراف.

وثمة نقطة اخيرة تتعلق بمفهوم الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين. فإن مصر لايهمها أي مسميات قد تعطى للاجهزة المنبثقة عنه وأن كل ما يهمها هو معنى الحكم الناشيء الكامل وليس الحكم الذاتي المقدم من اسرائيل والذي يعتبر في الحقيقة اقل من الحكم الذي اعطاه الانتداب البريطاني لليهود في فترة الانسحاب البريطاني على فلسطين.

الجمعة ٤ يوليو ١٩٨٠

رسالة السادات وحكايتنا مع بيجين

ماذا جرى لمناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل؟

ما الذي جعله يتجاهل الاحداث التي تحيط بالمنطقة واثارها البعيدة المدى؟

ما الذي جعله يتوقف في منتصف طريق السلام قبل الوصول الى هدف التسوية السلمية الشاملة لصالح جميع شعوب المنطقة بما في ذلك الشعب الاسرائيلي؟

اين التفاوض المستمر وحسن النية التي وقع عليها في الخطاب المشترك في ٢٦ مارس من العام الماضي وصولاً الى اتفاق حول اقامة سلطة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وغزة في أقرب وقت ممكن؟

لماذا يقع في الخطأ الفادح باضاعة الفرصة المتاحة لبدء التعايش بين الاسرائيليين والفلسطينيين وهو يعلم الابعاد الضخمة لهذا الخطأ؟.

لماذا يتخذ مناحم بيجين هذه الأعمال الاستفزازية والسلبية التي تعتبر تحدياً سافرا لمسيرة السلام وجوهرها، مما يؤدي الى استمرار تدهور الموقف «لماذا يتخذ الاجراءات الجديدة بالنسبة للقدس وقبلها سياسة المستوطنات وبعدها اعمال العنف التي جرت في الضفة الغربية وغزة؟».

هل يكون نتيجة لاتخاذ مصر لاي اجراء يتعارض مع روح التفاوض أو يكون من شأنه الاضرار بعملية السلام؟.

قد نبدأ بالاجابة على هذا السؤال وقول الحق بكل الهدوء ان الرئيس انور السادات كان واضحاً كل الوضوح بعد مبادرة السلام، وفي داخل الكنيست، وفي العريش في مايو ١٩٧٩، وفي لقاءاته مع مناحيم بيجين بالاسكندرية وحيفا واسوان، حول المبادىء الاساسية التي تحكم الموقف المصري تحقيقاً للهدف الاستراتيجي المقدس وهو السلام لكل شعوب المنطقة. كما كانت تعليماته حولها للمفاوض المصري محددة وثابتة في جميع الاجتماعات التي تمت في اطار المفاوضات سواء على المستوى الوزاري او مستوى اللجان الفرعية.

القدس:

كان رأي مصر دائماً ان القدس تحتل أهمية كبرى في قلوب وعقول ٨٠٠ مليون مسلم ولعدد أكبر من المسيحيين، وانه إذا كان موضوع القدس يمثل مصلحة حيوية لحوالي ١٦ مليون يهودي في العالم كله، فهو حيوي وحساس للثمانمائة مليون مسلم.. بالاضافة الى ذلك كان موقفها بكل الوضوح هو:

ان القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب احترام واعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة.

ان القدس العربية يجب ان تكون تحت السيادة العربية.

ان من حق السكان الفلسطينيين في القدس وعددهم ١٢٠ الفاً ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءاً من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

ان القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وخاصة القرارين ٢٤٢ و٢٦٧ يجب أن تطبق بشأن القدس كما يجب اعتبار كافة الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة ملغاة وغير قائمة ويجب إبطالها.

وواضح جداً ان الاجراءات الاسرائيلية الاخيرة تخرق نصوص القرار ٢٤٢ من جهة كما انها تتعارض مع نص وروح كامب ديفيد لأن القرار يشكل الأساس القانوني الثابت «لأطار السلام في الشرق الأوسط» وفي الوقت نفسه فإن هذه الإجراءات تتعارض مع اتفاقية جنيف التي تمنع ضم الاراضي المحتلة. وفي الحقيقة فإن الاجراءات الاسرائيلية الاخيرة تمثل توسعاً اقليمياً واستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب والغريب ان إسرائيل تعلن في كل مناسبة انها لن تقبل او تتسامح مع أي تلاعب في قرار ٢٤٢.

اقترح الرئيس السادات اكثر من مرة أمام العالم أجمع صيغة تمثل نموذجاً مشرفاً للتعايش وحسن الجوار بين المسلمين والمسيحيين واليهود.

وجوهر هذه الصيغة يطالب باستعادة الحقوق العربية القانونية والتاريخية في المدينة مع ابقائها مدينة موحدة للدواعي العملية. لكن ليس معنى توحيد المدينة هو توحيد السيادة الاسرائيلية عليها وانما توحيد.

ترفض مصر منذ البداية سياسة المستوطنات التي تدينها امريكا واوروبا الغربية والشريحة الكبرى من الشعب الاسرائيلي والعالم أجمع سواء على الصعيد القانوني أو الاخلاقي هذه السياسة التي تسبب خلق جو استفزازي للفلسطينيين اصحاب الارض.

وقلنا ان سياسة المستوطنات تعيد الى الذاكرة تهويد فلسطين والمحاولات المستمرة لاخراج الفلسطينيين من بلادهم، كما انها هي نفس السياسة التي كانت تسير عليها وانما ومنذ البداية قيادات «منظمة أرجون» والتي ينتمي اليها قلباً وروحاً وديانة مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل.

وكان رأي مصر أيضاً ان المستوطنات التي أقيمت في الضفة الغربية وغزة تمثل عقبة حقيقية في طريق السلام ولذلك يجب ازالتها سواء كانت قديمة او حديثة. وان معركة اقامة المستوطنات معركة خاسرة ومصيرها الفشل الكامل.

اجراءات بناء الثقة:

كانت اسرائيل قد ارتبطت باجراءات لبناء الثقة وهي اطلاق سراح المعتلقين السياسيين ورفع القيود المفروضة على النشاط السياسي، ولم شمل العائلات. لأن هذه الاجراءات تخلق مناخاً من الثقة والتعاون، ويظهر مدى حسن النوايا الاسرائيلية لكن من الواضح ان الأوضاع في الضفة الغربية وغزة لم تتحسن بالمرة، بل على العكس فانها شهدت تدهوراً ملموساً. وتركت الحكومة الاسرائيلية سواء عن عمد أو غير عمد للإرهابيين العمل بحرية داخل الضفة والقطاع.. ولم نسمع حتى الآن عن القبض على هؤلاء الارهابيين الذين تعرضوا لعمد الضفة الغربية. فهل هذا هو الطريق لكسب ثقة هؤلاء الذين عناهم وخاطبهم اطار كامب ديفيد؟

الأمن:

رفضت مصر جميع الخطط الامنية التي تحدثت عنها اسرائيل على أساس أن هناك اسلوباً محدداً للأمن في اتفاقيات كامب ديفيد وهو ان الأمن لجميع الاطراف وليس لاسرائيل وحدها وان اسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها وعن امنها اما مفهومها المتعلق باختصاصاتها بالدفاع في أي تهديد خارجي للضفة الغربية وغزة فهو مفهوم مرفوض ومناف لاتفاقية كامب ديفيد.

ان الالتزامات الاسرائيلية طبقاً لهذه الاتفاقيات واضحة تمام الوضوح وهي ضرورة الانسحاب ثم إعادة تمركز قواتها في نقاط محددة ثم نقل السلطة التي يمارسها الحاكم العسكري وادارته الى السلطة الفلسطينية المنتخبة، وتكوين شرطة فلسطينية قوية.

حق تقرير المصير للفلسطينيين.

رأي مصر الواضح انه ليس لاي دولة، وبالتأكيد ليس لمصر او اسرائيل أن تحدد مستقبل الشعب الفلسطيني فانه حقهم الذي منحهم اياه الله والذي لا

يمكن حرمانهم منه تحت أي ظرف من الظروف. واعلنت مصر مراراً انها لا تتحدث باسم الفلسطينيين لان احداً لا يملك التحدث باسمهم وان محاولة مصر هو رفع معاناة الاحتلال العسكري الاسرائيلي عن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة ووضع الفلسطينيين على الطريق الصحيح نحو الحكم الذاتي. وان تشترك السلطة الفلسطينية المنتخبة في المراحل التالية في تحديد مستقبلهم وبقرارهم.

كانت هذه هي مواقف مصر الواضحة والثابتة، كما أنها في الوقت نفسه ظلت ملتزمة بالسلام وملتزمة بنفس وروح كامب ديفيد وتحترمه لهذه الوثائق التاريخية وظلت مستعدة لمساعدة شركائها في عملية السلام تمدهم بالحلول والبدائل، غير أن مصر ليست على استعداد للارتباط بأي موقف يعتبر تنازلاً عما ورد في كامب ديفيد، وترفض بكل وضوح كافة الاجراءات التي تتخذها اسرائيل من جانب واحد تحدياً للاجماع العالمي فيما يتعلق بالقدس أو سياسة المستوطنات لهذه الاجراءات تعتبر مصر باطلة بطلاناً مطلقاً.

لذلك ترى مصر انه في حكم المستحيل مواصلة التفاوض في ظل الظروف الحالية، وانه على مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل أن يتخذ الاجراءات الصحيحة الواجبة لازالة العقبات التي وضعها في طريق السلام، لان المفاوضات في ظل سياسة فرض الامر الواقع وفي ظل الشروط المسبقة تصبح مجرد عمل لا معنى له ولا يخدم قضية السلام.

لعل السيد مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل بعد قراءته الواعية للرسالة التي بعث بها اليه الرئيس انور السادات يدرك تماماً ان الأعمال الانفرادية تعتبر خالية تماماً من كل شرعية في مواجهة الاطراف الاخرى، ولكنها تقصد مناخ التفاوض لتسوية الخلافات وروح التوفيق، ولعلنا لا نسبق الاحداث اذا قلنا ان الامل ضئيل في امكانية تغيير تجاهله للاحداث التي تحيط بالمنطقة واثارها البعيدة المدى ولذلك اسباب:

١- ان مناحم بيجين قد بدأ بالفعل الحملة الانتخابية منذ خروج عيزر ويـزمان من الحكومة بالرغم من انه ينفي ان الانتخابات الاسرائيلية سوف تجري في موعد مبكر ويعترف ان حكومته تمر بأزمة عنيفة.

ومع اننا لا نتدخل في الشئون الداخلية لأي دولة فاننا لا نفهم الشعب الاسرائيلي بعرقلة السلام ولكننا نحمل حكومة مناحم بيجين مسئولية تعثر تنفيذ الجزء الثاني من اتفاقية كامب ديفيد امام الشعب الاسرائيلي أولاً وامام الرأي العام العالمي.

٢- ان مناحم بيجين يحاول الاستفادة بأقصى درجة ممكنة في فترة الانتخابات الامريكية لأنه يعلم علم اليقين انه خلال هذه الفترة وحتى انهاء انتخابـات الرئاسة الامريكية فان قدرة الادارة الامريكية على اتخاذمواقف محددة شبه متقدمة في حقيقة الامر. لذلك فان بيجين يسرع باتخاذ خطوات قد تضع الجميع امام الامر الواقع. ولكن في الوقت نفسه عليه أن يتحمل مسئولية تأثر العلاقات بين بلده وبين الولايات المتحدة بعد زوال ضغوط الانتخابات الامريكية وبعد نفاذ صبر الرأي العام الامريكي من مواقفه المتعنتة.

٣- يحاول مناحم بيجين احراج من سيخلفه احراجاً كبيراً تحت دعوى عدم موافقته على اعطاء اي تنازلات.

٤- ان الحكومة الايديولوجية، لمناحم بيجين وزملائه من اعضاء الحزب الديني وقيودهم المفروضة على سلطات الحكم الذاتي تظهر بوضوح انه ليست لديه النية ان يسمح باي تطور للحكم الذاتـي، كما ان اقتراحاته هي عبارة عن محاولة السيطرة على الاراضي المحتلة. وفي الوقت نفسه فانه لا يزال تحت سيطرة احلامه وحديثه عن الحق التاريخي ذلك الحديث الذي لا يقنع به إلا نفسه.. وهو الحديث الذي فتح الباب على مصراعيه للتطرف الديني واعمال العنف في الاراضي الفلسطينية، ويزداد اتساعاً في الاراضي الاسرائيلية.

العرب ورسالة الحسن:

ومن الممكن ان يستمر حديثنا عن مناحم بيجين طويلاً.. ولكن من الانصاف لانفسنا ان نتحدث عن العرب.. عن الاخوة العرب في المنطقة الواسعة حولنا بكل ما يملكونه من امكانيات مختلفة.. نسأل بكل الحق: ما الذي فعلوه هم من اجل القدس ومن اجل القضية الفلسطينية؟..

ما الذي فعله الاخوة العرب من اجل تحرير الاراضي المحتلة او من اجل اخراج سجين فلسطيني من سجون الضفة وغزة؟..

ما الذي فعله الاخوة العرب غير الهجوم على مصر ومحاربة مصر ومحاولة تجويع شعب مصر ومحاصرة مصر فكانت النتيجة هذا الوضع المتردي الذي وصلوا اليه.

ولعل هذا يثير على الفور الرسالة التي بعث بها الملك الحسن ملك المغرب الى الرئيس السادات في الاسبوع الماضي يناشده فيها باسم التضامن العربي اتخاذ اجراء حاسم من اجل القدس، وهذه الرسالة وحدها تستحق ان نقف امامها طويلاً لأنها وحدها حكاية اخرى.

الاربعاء ٦ أغسطس ١٩٨٠

رسالة مفتوحة
الى الملك الحسن

لم تتردد مصر كعادتها في اتخاذ قرار واضح محدد ثابت، بعد اعلان الكنيست الاسرائيلي ضم القدس العربية لتصبح القدس كلها عاصمة موحدة للدولة الاسرائيلية. كان القرار الذي تم ابلاغه لكل من الولايات المتحدة واسرائيل شريكيها في اتفاق كامب ديفيد هو:

١- تأجيل مفاوضات الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة لأن مواصلة التفاوض تصبح في حكم المستحيل، قبل اتخاذ الاجراءات الكفيلة بازالة العقبات التي وضعت على طريق السلام خلال الأشهر القليلة الماضية. كما أن الفشل في ازالة هذه العوائق والعقبات في الوقت المناسب سوف يجعل من عملية المفاوضات الحيوية مجرد عمل لا معنى له لا يخدم الهدف الاستراتيجي لمصر وهو السلام.

٢- ان الاجراءات الاسرائيلية تتعارض تماماً مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي التزمت الأطراف باحترامه وتنفيذه وبالتالي فإن الأجراءات الاسرائيلية الاخيرة تمثل توسعاً اقليمياً واستيلاء على الاراضي عن طريق الحرب، وهو الأمر الذي حرمه القرار ٢٤٢.. ولذلك القرار الذي تعلن اسرائيل دائماً انها لن تقبل المساس به.

٣- ان الأجراءات الاسرائيلية تتعارض مع نص وروح كامب ديفيد لانها تخرق نصوص الاتفاق الذي يحمل اسم «اطار السلام في الشرق الأوسط» كما أنها تخرق كما قلنا نصوص القرار ٢٤٢ الذي يشكل الاساس القانوني الثابت لهذا الاطار فضلاً عن ان هذه الاجراءات تتعارض تماماً مع نصوص اتفاقية جنيف التي تمنع ضم الأراضي المحتلة.

٤- ان هذه الاجراءات كلها اجراءات تخلو من آية شرعية، وتعتبرها مصر اجراءات باطلة بطلاناً مطلقاً. اتخذت مصر قرارها من منطلق انه ليس من حق اي طرف أن يحاول خلق امر واقع يؤثر في نتائج المفاوضات، كما أنه لا يصح لاحد الأطراف ان يفرض شروطاً مسبقة. وذلك ايضاً من منطلق ان هذه الاعمال الانفرادية تؤدي الى تسميم المناخ المطلوب لعملية السلام بغض النظر عن انها تعتبر خالية تماماً من كل شرعية في مواجهة الاطراف الأخرى.

ذلك هو القرار المصري النابع من موقف مصر المبدئي في موضوع القدس الذي يهم كل المصريين.. يهم المسلمين مع اخوانهم في الدين البالغين ٨٠٠ مليون مسلم، ويهم الأقباط مع اخوانهم المسيحيين وهم يزيدون عن هذا العدد.. ذلك هو القرار المصري الذي سوف تستمر على أساسه مسيرة نضال مصر من أجل الارض المقدسة التي سوف تعود حتماً الى وضعها التاريخي والروحي والثقافي.

هذا الموقف غير الجديد على مصر شعباً وحكومة، يجعلنا نناقش رسالة الملك الحسن ملك المغرب الى الرئيس السادات حول القدس مناقشة موضوعية هادئة بدلاً من الصراخ والتشنجات التي نسيناها منذ فترة طويلة ونتمنى الا نعود اليها الى الأبد.

كان من الممكن ان تكون بداية هذا المقال «القدس يا عرب. القدس يا ملك المغرب.. يا رئيس لجنة القدس». لكن فلنوف هذه الرسالة حقها.

لقد تضمنت رسالة الملك الحسن مؤشرين هامين:

١- انها تجيء بسبب اتخاذ الكنيست الاسرائيلي قراراً يتحدى به شعور المسلمين وعقيدتهم وكرامتهم، كما انه يتحدى العالم المسيحي والرأي العام العالمي دون استثناء وذلك باعلان القدس عاصمة موحدة لاسرائيل.

٢- انها تجيء من الملك الحسن بصفته «رئيساً للجنة القدس» المتفرعة عن المؤتمر الاسلامي، كما تكررت الاشارة الى ذلك في صلب الرسالة، إلا انها تصدر ايضاً عنه «كزميل في المهنة وكعربي ومسلم وصديق».

لذلك يمكن القول في ضوء هذين المؤشرين ان هذه الرسالة تأتي «منطقية» رغم غياب المنطق عن كثير من مجريات الأمور السياسية على الساحة العربية:

هي منطقية لأن الملك الحسن يرأس بالفعل لجنة القدس المتفرعة عن المؤتمر الإسلامي.

ومنطقية بحكم «العلاقات الخاصة» بين مصر والمغرب- هذه العلاقات التي تجد جذورها في التاريخ الذي أشار اليه الملك الحسن.

وهي منطقية- وهذا هو الأهم- لأنها تقول ان القضية العربية اكبر وأخطر من كل الخلافات العربية التقليدية، وان هناك قضايا قومية تدفع العرب دائماً الى التضامن.

ويمكن القول -ايضاً ان المضمون الحقيقي الذي أكد عليه الملك الحسن والذي انهى به رسالته هو. «ان العالم الإسلامي ينتظر من مصر ورئيسها رد فعل في مستوى دورها الإسلامي والإنساني في الماضي والحاضر. رد فعل يزيد العرب والمسلمين قوة على قوتهم ويمكننا جميعاً من ان نعانق مصر وشعبها ورئيسها،

لأن هذه القطيعة هي مبعث ألم لكل مسلم ولكل عربي. ليست في صالح مصر ولا في صالح القضية الفلسطينية المقدسة ولا في مصلحة تحرير القدس الشريف وباقي الأرض العربية المحتلة ».

فلنناقش هذه الرسالة في هدوء:

أولاً: ان هذه الرسالة بهذا المضمون البارز في صلبها تتجاوز بكثير الصفة التي اعتمدها الملك الحسن الثاني لنفسه «كرئيس للجنة القدس» فالرسالة تتحدث عن دور «شعب مصر وتضحياته» الجسام على مدى ثلاثين عاماً منذ قيام اسرائيل، وما قدمه على توالي الحقب والقرون من جهود وتضحيات في سبيل نصرة الإسلام وعزة المسلمين واعلاء كلمة الله ونشر الحضارة الإسلامية «والرسالة تتحدث ايضاً عن الدور الذي اضطلعت به مصر منذ قيام الجامعة العربية في الدفاع عن شقيقاتها المحرومة آنذاك من الحرية والاستقلال». كما تحدثت الرسالة عن «دور جيش مصر وانتصاره الذي حققه في رمضان منذ بضع سنين».

ذلك كله اعتراف بدور مصر من حيث الواقع ومن حيث التاريخ وهو اعتراف بقدر مصر ومكانتها ودورها لا يجادل احد فيه ومع ذلك فإن حكام المزايدات وحكام الاتجار باقدار الشعوب والمخاطرين بمصير بلادنا ومنطقتنا واستقرارها ذهبوا الى حد انكار ما نعترف به وما يعترف به معك المنصفون للواقع والتاريخ.

وفي الوقت نفسه فان مصر لم تبدأ بأي قطيعة، وكانت دائماً المؤمنة بمنطق الحوار الهادىء حول القضايا القومية، التي اضاعها الذين سموا انفسهم بالرافضين في خضم الاتهامات التي وصلت الى حد التخوين وتلال السباب لمصر «القادرة والمدعوة الى الرد على التحدي والى رد التحدي».

السلام كهدف استراتيجي هو الذي كان دائماً وراء عدم استعداد مصر على الاطلاق للارتباط بأي موقف يشكل تنازلاً عما ورد في اتفاقية كامب ديفيد سواء بالنسبة للقدس التي اعلنا موقفنا فيها بكل الوضوح، أو بالنسبة لقضية المستوطنات التي يتم زرعها كل يوم تغييراً للأرض الفلسطينية او بالنسبة لاجراءات القمع والارهاب التي يتعرض لها اصحاب الارض الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة. واين التحرك العربي وأين المساعدات العربية لهؤلاء الابطال الحقيقيين حتى يتمكنوا من الاستمرار في الصمود العظيم؟

ثالثاً: ان الرسالة تجاهلت وقد يكون ذلك بكل حسن النية، ذلك الدور الرئيسي الذي تقوم به مصر منذ اتفاقات كامب ديفيد وحتى هذه اللحظة بالنسبة لقضية القدس والقضية الفلسطينية هذا الدور الذي لم يتوقف عند حد التفاوض الثلاثي بين مصر والولايات المتحدة واسرائيل.

وانما تعداه الى مستويات اخرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن خلال منظمة الوحدة الأفريقية وعن طريق اتصالاتها المستمرة مع المجموعة الاوروبية. ولا شك ان جميع المعلومات متوافرة لدى الملك الحسن عن المواقف المصرية في الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة ودورها التوفيقي الكبير في القرار الصادر عنها او اشتراك مصر الايجابي في كل مشروع قرار يناقشه مجلس الامن يتصل بالقضايا العربية.

وبصراحة نقول ان الدور الذي تقوم به مصر هو دور اكبر من ذلك الذي يقوم به المؤتمر الإسلامي او المجهودات التي تبذلها الدول العربية والإسلامية تحت قيادة المغرب. ويمكن القول ان التحرك الدبلوماسي المصري على المستوى الثنائي والجماعي مع دول العالم بالنسبة لقضية القدس والقضية الفلسطينية هو انشط بكثير من الدبلوماسية العربية ومن بينها الدبلوماسية المغربية خصوصاً حيث القدرة على الحركة والتصرف لانه ليس لمصر مشاكل كمشكلة الصحراء على سبيل المثال..

رابعاً: تقول الرسالة «لنا اليقين بأن مصر المسلمة لن تخيب الامال المعلقة عليها من طرف اخوانها المسلمين وبالأخص الذين لا يزالون أوفياء للتراث المشترك». ونقول ان ما يطلبه الملك الحسن هو نفسه ما يعلنه رئيس مصر «ان هذه الاحمال يتحملها هو والشعب المصري الذي وضعه قدره في مقدمة الاحداث والتطورات في المنطقة. فهذا هو تراث ماضينا ووعد مستقبلنا».

ويمكن القول بكل وضوح ان مصر ستستمر في العمل بلا يأس وصولاً لتسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط، حيث ان تلك هي رغبة شعوب المنطقة والعالم كله، فلا يمكن لاحد ان يعيد عقارب الساعة الى الوراء او ان يضع المنطقة مرة اخرى في ظلام الحرب والخراب.

ان العيب لا يكمن في اتفاقيات كامب ديفيد، فهذه الاتفاقيات تحدد الأسلوب العملي للتفاوض بين الفلسطينيين والاسرائيليين وتمثل الفرصة المتاحة لبدء عملية التوفيق والتعايش بينهما وهو أمر محقق لمصالح الشعب الفلسطيني. والأهم من ذلك كله أن اتفاقيتي كامب ديفيد. تمثلان أول التزام تتعهد به اسرائيل، وان كانت تحاول التنصل منه بأي طريقة فهل يطلب الملك الحسن والدول العربية الأخرى اعفاء اسرائيل من هذا الالتزام الوحيد؟

.. وماذا بعد ذلك؟ ان اسرائيل مطالبة دائماً بتنفيذ التزاماتها وما ارتبطت عليه في اتفاقية كامب ديفيد نصاً وروحاً ولن نعفيها من هذاالإلتزام.

ان الذي يضع العقبات هو السيد مناحم بيجين رئيس الوزراء. لأنه يضع التفسيرات الخاطئة لاتفاقية كامب ديفيد وهو لا يريد في حملته الانتخابية التي بدأت بالفعل اظهار موقفه بموقف المتنازل عن أي شيء وهو الذي لا يزال يتحدث بلغته القديمة البالية. هو يعلم دون تدخل في الشئون الداخلية لاسرائيل ان العد التنازلي لوزارته قد بدأ منذ فترة طويلة وقد يحسم ذلك

خلال ايام في ضوء تمسك (ايريل شارون) بمنصب وزير الدفاع ورد فعل الحزب الديني اذا تم ذلك التعيين.

وقد يقال ان اي حكومة اسرائيلية قادمة لن يمكنها التحرك بفعالية بعد اعلان القانون الذي عمل بيجين على اصداره بالنسبة للقدس، لكننا نقول ان الشعب الاسرائيلي سوف يدرك ان هذا القرار هو قرار لا عقلاني، وان مناحم بيجين اراد به اثارة النوازع الدينية والعاطفية القديمة وذلك امر اصبح لا يقبله الرأي العام العالمي ولا يشتريه حتى اصدقاء اسرائيل.

خامساً: كنا نود ان نقول ان هذه الرسالة تعد منطقية ايضاً لأن الملك الحسن طرف اصيل في المبادرة التي قام بها الرئيس السادات منذ البداية.. لكننا لا بد ان نقول الحقيقة وهي ان الملك الحسن غير مساره وقبض الثمن.. وقد كان الأجدر بالملك الحسن ان يصارحنا بالاسباب التي دفعته لتغيير قناعاته الأساسية بدلاً من هذا الموقف غير اللائق في المؤتمر الاسلامي واشتراكه بعد ذلك في عمليات التطاول على مصر وشعبها ورئيسها.

وقد يكون مفاجئاً له القول ان رئيس مصر «كان لن يقف امام اي خير يصيب الشعب المغربي يأتي من هؤلاء الاغنياء الذين لا يستخدمون اموالهم لخير الشعوب العربية والإسلامية وقضاياها الكبيرة. بل ان رئيس مصر كان سيقدم له النصح للحصول على اموال اكبر لصالح الشعب المغربي الشقيق».

ولعل الملك الحسن لم ينس الموقف المصري المبدئي بعدم الاعتراف «بالبوليزاريو» من منطلق ان مصر لا تعترف بالدويلات التي لا أساس لها وايماناً منها بأن التجزئة هي دعم للاستعمار الجديد، وأن القضية ليست قضية حق تقرير شعب الصحراء ولكنها في الحقيقة مواجهة بين الجزائر والمغرب. لم تغير مصر من موقفها رغم المواقف الجديدة للمغرب بالنسبة لمصر.

ولعل الملك الحسن لم ينس ان الرئيس انور السادات قد سارع بايفاد السيد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية فور بروز ازمة الصراع المحتدم بين بلدين شقيقين هما المغرب والجزائر، حيث امكن بالفعل انقاذ الموقف على تجميد الموقف العسكري. ويمكن القول ان مصر على استعداد للمساهمة مرة اخرى في أي دور توفيقي يطلب منها.

ولعل الملك الحسن لم ينس انه برغم ان المغرب قطع علاقاته مع مصر فان الطائرات المصرية قد حملت له السلاح منذ اشهر قليلة دون التحدث عن اي تفاصيل خاصة بثمنها. وذلك لمساعدة المغرب على تقوية دفاعاته بعد أن لقي المئات من المغاربة مصرعهم على الأرض المغربية. ثم ارسال هذه الاسلحة على الفور لتتمكن المغرب من الدفاع عن اراضيها وليس للهجوم على أي دولة عربية أخرى، لان مصر تهدف الى ارساء قواعد السلام في المنطقة ومن اجل ذلك ذهبت الى هذا المدى الذي تفاوض فيه اسرائيل تحقيقاً لهذه الاستراتيجية التي تصر عليها.. إن الحروب تضعف العالم العربي والدول الافريقية وتسمح بتغلغل الحرب الباردة. كل ذلك لا يمكن دول المنطقة العربية من مواجهة اطماع الاتحاد السوفيتي المترقب والمتمركز على جبهات متعددة حولنا.

ولعل قرار مصر باعطاء تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الامريكية يؤكد جميع ما ذهبنا اليه، وأن مصر تسمح باستخدام هذه التسهيلات للدفاع عن اي اعتداء يقع على دول الخليج بالاضافة الى ان هذا القرار يسحب من اسرائيل ادعاءها انها صمام الأمان الذي يكفل امن واستقرار الشرق الأوسط.

وفي النهاية فإن مصر لا تعزل.. واختيار السلام لا رجعة فيه، وإذا كانت اسرائيل تدعي أنها صمام الأمان الذي يكفل أمن واستقرار الشرق الأوسط فهي مخطئة.

في النهاية فان مصر لا تعزل. واختيار السلام لارجعة فيه، واذا كانت اسرائيل تظن انه يمكن ان تقنع بالشق المصري الاسرائيلي كما نص عليه اطار كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية، وتعطل الشق الثاني الخاص بحل المشكلة الفلسطينية من خلال تطبيق سياسة استيطانية في الضفة الغربية وغزة فانها تكون مخطئة اشد الخطأ.

واننا في النهاية ايضاً قد نوجه بعض الاسئلة المباشرة للملك الحسن ملك المغرب ورئيس لجنة القدس:

هل يكفي حلاً لقضية القدس قول الأمير فهد ولي عهد السعودية «القدس فداؤها الروح»؟

هل هناك اسلوب ايجابي بديل عما تقوم به مصر لايجاد تسوية سلمية شاملة دائمة لقضية الشرق الأوسط تضمن للفلسطينيين حقوقهم؟

ماذا فعل التضامن العربي طوال العام الماضي بالنسبة للقدس؟ وماذا فعل التضامن العربي لانهاء الاحتلال العسكري الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة وانهاء الارهاب الذي يعيش فيه الفلسطينيون؟ وماذا فعل التضامن طوال العام الماضي ضد جهود تهويد الضفة والقطاع ومحاولات طرد الفلسطينيين مرة اخرى؟

هل توافق جميع الدول العربية على استخدام قوتها الاقتصادية كوسيلة للمساومة في حل القضية الفلسطينية؟

ونعني بالقوة الاقتصادية الأرصدة والاستثمارات في الدول الاجنبية وعمليات الاستيراد وانتاج البترول وكمياته وأسعاره؟

وهل يوافق حكام الدول الذين يعتمدون في بقائهم في الحكم على الوجود السوفيتي كسوريا واليمن الجنوبية وليبيا على انهاء الوجود السوفيتي؟

وأخيراً ان مصر لاتقلل من أهمية الايجابيات التي وردت في رسالة الملك الحسن ملك المغرب. ولكن قد يرى ان مثل هذه الرسالة كان لا بد من ارسالها الى الدول العربية الاخرى لتجتمع مرة واحدة لتتخذ قراراً واحداً يتم تنفيذه. وليس بجديد ان مصر على استعداد دائم لان تمد يدها الى الذين يتخذون قراراً ايجابياً يمكن تنفيذه.

الجمعة ٨ أغسطس ١٩٨٠

ثانياً: ان الرسالة لم تتحدث من قريب أو بعيد عن الوسائل العملية التي تقترحها الدول العربية او المؤتمر الإسلامي بديلاً عن اسلوب التحرك المصري الذي تبدي عدم رضائك او رضاء الاخرين عنه إذا كانوا قد انابوك عنهم- ان الذي تراه دائماً في الواقع في الدول العربية هو انتظار رد الفعل المصري واذا ما تحركت مصر خرج الجميع يلومون مصر ويحضون على كراهية مصر ونظام مصر. فالموضوع كان دائماً هو القاء العبء على مصر وشعب مصر مع عجز باقي الأطراف الكامل عن الوفاء بالإلتزامات العربية والاسلامية التي تتبعها المصيبة.

كنا نفهم المطلوب حقيقة من مصر لو أن الرسالة تضمنت مثلاً مراعاة القواعد العملية لادارة الصراعات الدولية المعاصرة وما تنطوي عليه من: ضرورة توزيع الادوار «في حالة تعدد الأطراف. لأنه إذا كانت الاستراتيجية العربية المعلنة هي القبول بالحل السلمي، فمن الممكن ان يختلف التاكتيك والوسائل التي تتبعها كل دولة لتحقيق اهدافها والاهداف القومية العربية المصيرية، مع الاستفادة من تعدد المواقف والاتجاهات في هذا المجال- لذلك نختلف تماماً مع ما جاء في رسالة الملك الحسن» انه يقدر شخصياً كرئيس دولة واقيم التقييم الدقيق ما يمكنكم من واجبات لتحرير مصر من الاستعمار والوجود العسكري، اظن أن مصالح الاسرة الصغيرة يجب ان تذوب وتنمحي امام مصلحة الاسرة الكبيرة».

ان مصر منذ مبادرة الرئيس السادات للقدس لم تذهب لحل منفرد يعيد لها الأرض والأهل والخير فقط. ولكنها ذهبت وكل يقينها وهدفها ونضالها المستمر ان يتم ذلك في اطار تسوية شاملة دائمة لقضية الشرق الأوسط تضمن حل القضية الفلسطينية التي هي لب النزاع وتضمن عودة الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني ومن بينها حق تقرير المصير. هذا اليقين الكامل مع اختيار

قراءة حرة في رسالة بيجين للسادات

لم يكن رد مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل على رسالة الرئيس أنور السادات مفاجئاً لاحد.. فقد كان الامل ضئيلاً في امكانية تغيير مفهومه للسلام الشامل الدائم في المنطقة، أو في امكانية تغيير افكاره القديمة واحلامه عن الحق التاريخي، أو عن امكانية تغيير تجاهله للاحداث التي تحيط بالمنطقة واثارها البعيدة المدى، او حتى في امكانية اقناعه بالاستمرار في القيام بدوره في تحقيق اماني واحلام الشعب الاسرائيلي في التعايش في سلام على أرض مستقرة اقتصادياً واجتماعياً، بدلاً من الخراب الاقتصادي والدمار العسكري..

لقد كان الامل في ذلك كله من واقع عقيدة وخلفية مناحم بيجين وزملائه من اعضاء الحكم الائتلافي القائم على حتمية السيطرة على الاراضي المحتلة عن طريق القمع والارهاب، الى درجة طرد العرب أصحاب الارض بالقوة، تحقيقاً للافكار البالية، وحلم ارض اسرائيل الكبرى.

وكان الامل ضيئلاً في اقتناعه أو محاولة انتهاز فرصة المناخ والجمود الذي تعيشه الادارة الامريكية الحالية لن يدوم طويلاً، وبالتالي فان سياسته القائمة على التحدي وفرض الامر الواقع ووضع الشروط المسبقة غير المقبولة عالمياً،

وغير مقبولة عربياً، وهي بالقطع مرفوضة مصرياً، واقعاً، ومبدأً، وسياسة ثابتة.

انه مستمر في اقامة المستوطنات وزرعها في الاراضي العربية المحتلة.

مستمر في سياسة القمع ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، بل ويمكن القول بكل الوضوح انه يهادن المنظمات الاسرائيلية المتطرفة التي تنسف وتقتل وتدمر.

مستمر في العنت والتقصير الخاطىء لاتفاقيات كامب ديفيد نصاً وروحاً، وخاصة بالنسبة للحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين بالضفة الغربية وغزة.

مستمر في تحدي الاجماع العالمي حول حقوق الشعب الفلسطيني، ومن بينها حق تقرير مصيره.

مستمر في تحدي قرارات الامم المتحدة حول القضية الفلسطينية.

ومستمر اخيراً في تحدي العالم باعلانه القدس عاصمة لاسرائيل وسيفاجيء العالم ايضاً بنقل مكاتبه الى القدس الشرقية العربية خلال ايام.

بعد ذلك يتهم مناحم بيجين الصحافة المصرية في رسالته للرئيس السادات «أنها تهاجمه هجوماً عنيفاً بالرغم من انها صحافة شبه موجهة».. وهذه هي النقطة الاولى التي نرد عليها كصحافة حرة على السيد مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل:

ان الصحافة المصرية هي مرآة صافية تعكس الشارع المصري بكل وضوح.. هي التي عكست اجماع الشعب المصري على اختيار السلام، وهي التي عكست موافقة الغالبية العظمى على ما جاء في اتفاقيات كامب ديفيد تحقيقاً للسلام الشامل الدائم العادل خيراً لمصر، وخيراً للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني صاحب الارض، وخيراً للشعب الاسرائيلي الذي يمكن ان يعرف لاول مرة معنى السلام ومذاق آثاره.

والصحافة المصرية أيضاً مرآة صافية تعكس:

١- نفور الشارع المصري من حماية رئيس الوزراء الاسرائيلي للمتطرفين اليهود من سكان المستوطنات، بالاضافة الى عمليات طرد عمد الضفة الغربية ومحاولات اغتيال بعضهم ونسف سياراتهم وتدمير المنازل وعمليات القبض على العرب جزافاً.

٢- شكوك الشارع المصري في نوايا رئيس وزراء اسرائيل، نتيجة تعنته الشديد وتفسيراته الخاطئة لاتفاقيات كامب ديفيد. وفي ابتكاره لمعان تخالف هذه الاتفاقيات نصاً وروحاً.

٣- يقين الشارع المصري بأن رئيس الوزراء الاسرائيلي قد توقف تماماً في منتصف الطريق. اعتقاداً منه بان مصر قد تقتنع أو قد ترضى بما تم تنفيذه في المعاهدة المصرية- الاسرائيلية.. وذلك وهم وخطأ كبير يقع فيه مناحم بيجين شخصياً.

٤- اثر تحدي رئيس وزراء اسرائيل بجميع تصرفاته ومواقفه على نفسية المواطن المصري بالنسبة لعمليات تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل.. فقد قالت الصحافة المصرية من البداية ان العبرة ليست بالتطبيع، ولكنها بنوعية التطبيع، والجو السياسي اللازم له، وان العبرة ليست بتبادل السفراء.

وانما بما سيفعله هؤلاء السفراء والمناخ السياسي الذي سيعملون فيه.. لذلك فإن الشعور النفسي للمواطن المصري بان مناحم بيجين غير جاد في استكمال مشوار السلام الشامل الى نهايته، يجعله بكل وضوح على غير استعداد ان يثير حماس ممثليه في مجلس الشعب للتصديق على اتفاقيات التطبيع، مع علمهم الاكيد ان عقد الاتفاقيات مرهون بجدية الاطراف في تنفيذها، وذلك بصراحة غير متوافر في الحكومة الاسرائيلية الحالية.

٥- ان الشعب الاسرائيلي في لقائه مع الرئيس السادات في القدس، والذي خرج لاستقباله في حيفا، يرغب رغبة كاملة في السلام ولكن قيادته تعمل على ضياع هذه الفرصة المواتية التي قد لا تتوافر مرة اخرى في المستقبل المنظور.. وقد شاركتنا الصحافة الاسرائيلية في شرح هذه الحقائق، بل شاركتنا في ادانة سياسة بيجين الاستيطانية وفي السكوت على اعمال المتطرفين اليهود التي سوف يؤثر غرورها على الأسرائيليين انفسهم في المستقبل القريب.

هذه هي الحقائق التي تعكسها مرآة الصحافة المصرية الحرة، ولا شك انها سوف تستمر في اداء دورها بكل جدية، سواء من خلال اراء كتابها، أو من خلال تفانيها بكل ما يجري في منطقتنا التي يريد لها الاستقرار والامان، ومن خلال مطلبها المبدئي والثابت في حتمية عودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحل القضية الفلسطينية، لب الصراع في الشرق الاوسط.

تأتي بعد ذلك النقطة الثانية في رد بيجين الذي يقول ان موقف مصر بالنسبة للقضية الفلسطينية في المؤتمرات الدولية، سواء في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أو بالنسبة للنشاط المصري مع الدول الافريقية، انها عمل مضاد لاسرائيل.

نقول على الفور ان السيد مناحم بيجين يقع في خطأ كبير إذا تصور مجرد التصور، ان المعاهدة المصرية- الاسرائيلية ستكون قيداً على أي عمل شرعي تقوم به مصر أو أي قانون تعده مصر وتوافق عليه المؤسسات الدستورية فيها.. والغريب ان يتخيل رئيس وزراء اسرائيل ان مصر لن تدين اسرائيل في قرارها بالنسبة للقدس، أو بالنسبة لسياسة المستوطنات.. ان ذلك ينبع أولاً من انها ترفض سياسة فرض الامر الواقع في موضوعات اساسية يجري التفاوض بشأنها، خاصة وأن الشريك الثالث في هذه المفاوضات يرفضها أيضاً

رفضاً باتاً.. كما أن مصر لم ولن تخرج عن الاجماع الدولي بادانة هذه الاجراءات.. فلن تجامل مصر إسرائيل في حقوق قومية عربية، وهي لن تتنازل عن أي حق تفرضه فرضاً اتفاقيات كامب ديفيد.. لا يجب على حكومة اسرائيل ان تتوقع غير المسلك، وليس في ذلك خروج على المعاهدة المصرية- الاسرائيلية، أو خرق لها.

أما بالنسبة للنشاط المصري في منظمة الوحدة الافريقية فان السيد مناحم بيجين لا بد انه يعلم ان قرار المنظمة هو ان القضية الفلسطينية هي قضية افريقية، ومن ناحية اخرى فان الدول الافريقية تتصرف تجاه اسرائيل من الناحية السياسية باجماعها وارادتها الحرة رغم تعاملات اسرائيل الاقتصادية ببعض هذه الدول.

.. وقد كانت النقطة الثالثة في رد رئيس الوزراء الاسرائيلي هو الزعم ان قضية القدس لم يرد ذكرها في اطار كامب ديفيد الرد:

أولاً لم يكن ضرورياً على الاطلاق ذكر القدس العربية أو الشرقية لأنها مدينة يسري عليها ما يسري على أي مدينة اخرى في الضفة الغربية وغزة يسكنها فلسطينيون عرب ومن الواضح تماماً تاريخياً وقانونياً ودولياً ان القدس الشرقية هي جزء من الضفة الغربية، ويسري على سكانها وارضها ما يسري على جميع المدن في المنطقة وغزة.

ثانياً: وتحسباً لما قد تثيره الحكومة الاسرائيلية بشأن القدس بعد توقيع المعاهدة ارسل الرئيس السادات خطاباً للرئيس كارتر يحدد فيه موقف مصر بكل الوضوح حول القدس من انها جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، وانها يجب ان تكون تحت السيادة العربية وان من حق سكانها ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة وانه يجب اعتبار كافة الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة ملغاة وغير قائمة ويجب ابطال آثارها كما يجب ان تتوافر

لجميع الشعوب حرية الوصول الى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الاماكن المقدسة بدون تمييز أو تفرقة.

وكان رد الرئيس الامريكي كارتر على رسالة السادات يحدد بوضوح موقف امريكا الذي ابلغته ايضاً لبيجين وهو ان حكومة الولايات المتحدة لا تعترف بأي عمل تقوم به دولة من طرف واحد بما في ذلك الاعمال التي تتعلق بتغيير وضع القدس، كما ان الولايات المتحدة لا تنظر الى الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل بالنسبة للقدس على أنها اجراءات نهائية وانما هي اجراءات مؤقتة.

اذن فمناحم بيجين يعلم الموقف المصري الثابت والواضح بالنسبة لقضية القدس ويعلم ايضاً مساندة العالم للموقف المصري.

وفي النقطة الرابعة عاد مناحم بيجين يكرر دفاعه عن المستوطنات وعلاقاتها بأمن اسرائيل.

ونقول أن رئيس وزراء اسرائيل كان من الممكن ان يغير مفهومه كاملاً، اذا استمع بكل الهدوء لادانة غالبية الشعب الاسرائيلي نفسه لسياسة المستوطنات، واذا كان في الحقيقة يرغب في الحل السلمي والشامل أو في تنفيذ اطار السلام والحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين.

فهل هناك نص في اتفاقيات كامب ديفيد على أن الأمن هو امن اسرائيل فقط؟

هل ينص الاتفاق على أن الضفة الغربية وغزة هي ارض اسرائيل؟

هل ينص كامب ديفيد على اطلاق حرية اسرائيل في توطين المستوطنين المتطرفين في الضفة وغزة؟

هل ينص الاتفاق على أن تبقي اسرائيل المستوطنات على جميع الجبال المشرفة على كافة مدن الضفة الغربية وعلى جميع نقاط الاقتراب من المدن

الرئيسية في اكبر عملية استفزازية للفلسطينيين اصحاب الأرض؟

اليس معنى ذلك انها سياسة متكاملة لاحتواء الضفة الغربية وغزة، وبالتالي القضاء على كل الفكر الموجود في اتفاقية كامب ديفيد بالنسبة للحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة..؟

هل هذه التصرفات جميعها تساعد على جذب الجانب الفلسطيني او الجانب الاردني الى مائدة المفاوضات سواء خلال الفترة الانتقالية أو بعدها؟

ان مفهومنا للامن هو ان يكون امن جميع الأطراف. هو أمن اهالي الضفة الغربية وغزة وامن الاردن وامن سوريا بعد انضمامها وامن لبنان وامن اسرائيل أيضاً ومن هنا كان الاتفاق مع الرئيس الامريكي كارتر على ايقاف بناء زرع المستوطنات الجديدة ومن هنا أيضاً كانت ادانة العالم كله لهذه السياسة.

وعلى هذا الاساس كان رأي الرئيس السادات الواضح «ان المستوطنات التي أقيمت في الضفة الغربية وغزة تشكل عقبة حقيقية في طريق السلام وتجب ازالتها سواء كانت قديمة او حديثة.. وان سياسة المستوطنات معركة خاسرة وسوف يكون مصيرها الفشل الكامل.

ان سياسة المستوطنات تترك للمتطرفين حرية العمل وحرية التخريب لقضية السلام دون اي رادع ودون تحرك ايجابي من حكومة مناحم بيجين اما عن نظرية ·هاآرتز اسرائيل أو ارض اسرائيل فاننا نعتبرها افكاراً بالية ومعتقدات قديمة وليس ذلك هو أسلوب الدولة المعاصر وليس هو طريق السلام.

أما النقطة الخامسة التي جاءت في رد مناحم بيجين فتتصل بمفهومه ان الحكم الذاتي هو حكم اداري للسكان الفلسطينيين وليس للارض.

ان رئيس الوزراء الاسرائيلي نفسه هو الذي تعهد في كامب ديفيد بالحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين ووافق على اصطلاح السلطة المنتخبة التي ستحل محل الحاكم العسكري الاسرائيلي، وهو الذي وافق في نفس الاتفاقية على انسحاب الادارة العسكرية. لذلك فعندما تتحدث نصوص اتفاقية كامب ديفيد عن انتخابات ومفاوضات فان السلطة المنتخبة لابد ان يكون لها السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

وإذا فسرنا اصطلاح الحكم الاداري الكامل بمفهومه الدولي المعروف نجد انه هو «تأهيل سكان منطقة ما لفترة محددة لمزاولة حقوقهم السياسية الكاملة بحيث يصبحون قادرين في نهاية هذه الفترة على الافصاح عن آرائهم وتقرير مصيرهم». وذلك هو ما نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد فهي التي تعطي للفلسطينيين حق تقرير مصيرهم بعد الفترة الانتقالية وهي التي اعطتهم حق الفيتو او الاعتراض على أي قرار أو أجراء يتم اتخاذه خلال هذه الفترة، فالحكم الذاتي الكامل اذن ينطبق على السكان وعلى الارض.

مرة اخرى نقول ان هذه الاعمال الانفرادية التي تقوم بها اسرائيل تعتبر خالية تماماً من كل شرعية، وهي تفرغ التفاوض من المعنى والمضمون ومصر ترفض الوقوف في منتصف الطريق. فهي التي بادرت بالسلام وصولاً لسلام دائم وشامل وعادل لحل القضية الفلسطينية لب النزاع في الشرق الاوسط وفقاً لمفهوم واضح وسليم في اتفاقية كامب ديفيد. ولم يكن في نية مصر او ضمن سياساتها توقيع اتفاقية ثنائية او منفردة مع اسرائيل. ومع ذلك فان مصر ستظل حريصة على استكمال الطريق نحو السلام المنشود للمنطقة لتتفرغ

حكوماتها للتنمية ورفع مستوى المعيشة لشعوبها لمواجهة الاخطار الخارجية التي تهددها.

ذلك كله ليس مسئولية مصر وحدها وانما هي مسئولية الشركاء الثلاثة الموقعين على اتفاقيات كامب ديفيد، بل هي مسئولية العالم اجمع.

الجمعة ١٥ أغسطس ١٩٨٠

ارسل مناحم بيجين رسالة إلى السادات بتاريخ ١٩٨٠/٨/٤ وتناولت موضوع القدس وقطاع غزة والمستوطنات في يهوذا والسامرا.

زيارة هيج للمنطقة
والنغمة العربية المطلوبة

لم يغير الكسندر هيج وزير خارجية الولايات المتحدة برنامج زيارته لمنطقة الشرق الاوسط والتي تبدأ بزيارة القاهرة. فغدا يصل هيج بعد مرور ايام قليلة عاشها الشعب الامريكي في قلق شديد على حياة رئيسه الذي لم يمض على توليه السلطة بعد- باغلبية ساحقة- اكثر من سبعين يوماً. وعاشت العواصم العالمية احداث الاعتداء الاجرامي على- رونالد ريجان- في ترقب وحذر فيما يجري في احدى القوتين العظميين في العالم.. لكن سرعان ما عادت الامور الى اوضاعها الطبيعية.. فاستنكر العالم الاعتداء البربري.. والجاني في طريقه الى المحاكمة والجزاء.. والمؤسسات الدستورية الامريكية تعمل في جو يحكمه بلوغ الرشد السياسي باوسع معانيه.

وعودة سريعة الى زيارة الكسندر هيج الى المنطقة في اول زيارة له كوزير خارجية فاننا نرى ان زيارته تسبقها تصريحات متعددة ومتناقضة احياناً من مصادر كثيرة، تتحدث عن الاولويات التي سوف تحكم سياسة امريكا الخارجية في الفترة القادمة.. ودون الدخول في تفاصيل هذه التصريحات فاننا نلاحظ انها تتركز بالنسبة لقضية الشرق الاوسط- وهي القضية التي تهمنا في المجال الاول- في النقاط الاساسية التالية:

١- ان الحكومة الامريكية ترغب في معالجة الصراع العربي الإسرائيلي في

إطار مواجهة التهديد الاكبر المتمثل في سياسة التوسع السوفيتي، وفي اطار استراتيجي يدرك اخطار هذا التوسع.
ان الوجود العسكري الامريكي في هذه المنطقة سوف يساعد على مواجهة التهديدات السوفيتية.

٢- في ضوء هذين الاساسين فإن الاستراتيجية الامريكية لحماية منطقة الشرق الأوسط تتحدد في ٣ اتجاهات:
اظهار القدرة على مواجهة النفوذ السوفيتي.
إظهار استمرار تدفق بترول الخليج إلى الدول الغربية واليابان.
الإستمرار في العمل من اجل تحقيق السلام بين إسرائيل وجيرانها.

قد يكون من المفيد قبل عرض وجهة نظرنا في هذه الاستراتيجية المقترحة توضيح مدارس الرأي داخل الادارة الامريكية الجديدة، حول المشكلة الفلسطينية، او الصراع العربي الاسرائيلي. يقول «وليام كوانت» الذي عمل مساعداً لرئيس مجلس شئون الامن القومي الامريكي في الفترة ما بين عامي ٧٧ و١٩٧٩ والذي يعتبر من الخبراء الامريكيين في شئون الشرق الاوسط والخليج في حديث منشور له «انه يعتقد ان ادارة ريجان لم تبلور سياسة محددة بالنسبة للقضية الفلسطينية او الصراع العربي الاسرائيلي ككل. لكن هناك مدرستين للرأي داخل هذه الادارة.

المدرسة الاولى:

وتضم المحللين الاستراتيجيين ويرون بصفة عامة ان القضية الفلسطينية ليست قضية مركزية. وهم يقولون ان هذه القضية هي عبارة عن صراع محلي يمكن حله في النهاية بواسطة الاطراف المحلية نفسها وانه من غير المناسب للولايات المتحدة ان تنفق قدراً كبيراً من الوقت او الجهد في التعامل مع هذه القضية.

ويقول اصحاب هذه المجموعة انه ليس من الخطر على الاطلاق ترك هذه القضية بدون حل وان عدم حل المشكلة الفلسطينية لا يعني ان حرباً ستنشب في الشرق الاوسط، ولا يعني ايضاً ان النفوذ السوفيتي، سوف يزداد او ان منظمة التحرير الفلسطينية سوف تزداد قوة..

ويمضي اصحاب هذه المجموعة الى القول انه طالما ان مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية تتعلق اساساً بالاتحاد السوفيتي وقوته وتتعلق ايضاً بالبترول، فان هذه القضايا هي التي يجب التركيز عليها، والنتيجة التي يصل اليها اصحاب هذه المدرسة ان المشكلة الفلسطينية يمكن وضعها في مصاف القضية القبرصية او القضية اللبنانية او مشكلة الاكراد. فهذه كلها مشاكل وكلها ذات طابع خطير ولكنها محدودة في اهميتها. وبالتالي فان الشيء الوحيد الذي يمكن عمله، كما يقول اصحاب هذه المدرسة هو ترك الزمن والتاريخ يجدان «نمطاً للحياة» لهذه المشاكل التي لا تمثل اولوية قصوى للولايات المتحدة.

ويقول اصحاب المدرسة الثانية:- ولا يزال الحديث لوليام كوانت- ان اسرائيل والفلسطينيين قد يشكلون جزءاً صغيراً من الشرق الاوسط، ولكنهم يمثلون جزءاً هاماً جداً في هذه المنطقة. والاسباب:

اولاً: ان هذا الجزء من الشرق الاوسط يمثل قيمة رمزية هائلة في العالم العربي.

ثانياً: انه يتعلق بقضايا حساسة جداً على الصعيد الإسلامي مثل قضية القدس لذلك فان هذه المشكلة لا يمكن اقلمتها بنفس الطريقة التي تنطبق على القضية القبرصية.

ثالثاً: ان عدم حل المشكلة الفلسطينية يساهم في نوع من عدم الاستقرار والتوتر في العالم العربي الذي قد يكون من شأنه ان يأتي بالاتحاد السوفيتي

للمنطقة كمورد للاسلحة لطرف او لآخر من اطراف الصراع. وجاءت معاهدة الصداقة السوفيتية السورية كواحدة من اخر الامثلة في هذا المجال.

ويقول اصحاب هذه المدرسة انه بوجود كل هذه التوترات التي تحيط بالقضية الفلسطينية فان الدول المنتجة للبترول، ستضطر في النهاية، انطلاقاً من الخلافات السياسية العربية ان توجه نوعاً من الضغط ضد امريكا لحملها على تغيير سياستها.

ان الاسلحة الوحيدة المتوافرة في ايدي العرب الآن هي اسلحة البترول وهي التي يمكن ان تصبح شكلاً من اشكال الضغط. وهناك من العرب من يريد استخدام البترول كسلاح سياسي بينما هناك عرب آخرون يترددون تماماً في استخدامه.

ويمضي اصحاب المدرسة الثانية.. في ادارة ريجان انه لا مصلحة للولايات المتحدة في ان ترى اصدقاءها في العالم العربي مثل السعودية والكويت ودولة الامارات يخضعون لهذه الضغوط. فهم معظم الوقت لا يستخدمون القرارات البترولية كسلاح سياسي، ولكن طالما ان القضية الفلسطينية ستبقى دون حل، فستظل هناك دائماً امكانية توجيه مثل هذه الضغوط.

ويقول وليام كوانت: انه بالاضافة الى ذلك فان سمعة الولايات المتحدة معلقة بهذا الموضوع لانها قدمت تعهداً رئيسياً لحل المشكلة الفلسطينية.

.. وإذا تخلت عن ذلك فان موقفها في المنطقة سيعاني بصورة مفاجئة للغاية، وخاصة في وقت تحاول فيه ان تقنع الدول المعنية بان تاخذ الولايات المتحدة على محمل الجد بحيث تستطيع ان تبني مواقف سياسية واستراتيجية لمواجهة التوسع السوفيتي.

وهكذا فاننا نجد ان المدرسة الثانية في ادارة ريجان تعلق اهمية كبيرة على المشكلة الفلسطينية لاهميتها في حد ذاتها من جهة وبسبب تأثيراتها على العالم

العربي من جهة اخرى. فهذه القضية تؤثر على القرارات البترولية وعلى الجو الذي تامل الولايات المتحدة ان تعمل من خلاله على اعادة بناء قوتها في المنطقة.

اما المدرسة الاولى: داخل ادارة ريجان والتي تعتبر القضية الفلسطينية صراعاً محلياً فاننا نرى انها تفرق بسذاجة بين الصراع المحلي والصراع العالمي، بل اننا نذهب الى ان ذلك النوع من الفهم لابعاد القضية الفلسطينية- التي تعتبرها مصر والدول العربية كلها «لب قضية الشرق الاوسط»- انما يعود للاسف الشديد الى ثلاثة عوامل اساسية:

الاول: ان اصحاب القضية الفلسطينية انفسهم ليسوا حريصين على قضيتهم، فمرة يرتمون في احضان الاتحاد السوفيتي ويذهبون الى حد تأييده في غزوه لافغانستان المسلمة المناضلة. وتارة اخرى- وهو الغالب والاعم- لا يعرفون الحد الادنى او الحد الاقصى للمطالب التي تحقق استراتيجية عودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره. وخرجوا في شيع واحزاب ينتمي كل منهم الى دولة لا تريد في الواقع حلا للقضية ولا نزعاً للسلاح الذي تزايد به وتعيش عليه.

الثاني: تلك الخلافات العربية التي تزيد من صعوبة حل القضية الفلسطينية وتزيد من استحالة الحل الشامل للصراع العربي الاسرائيلي فنظرة واحدة على خريطة العالم العربي توضح ما نراه وما تراه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واوروبا. فهناك الحرب اللبنانية اللبنانية والاحتلال السوري لها والوجود الفلسطيني الذي يسمح بتدخل من لا شان له من الدول العربية والاجنبية، في السيادة اللبنانية. وهناك الصراع السوري الاردني، والجنون الليبي المتدخل في الشئون الداخلية لكل جيرانه، والصراع العراقي السوري والحرب العراقية الايرانية وهناك الحرب بين المغرب والجزائر

وموريتانيا.. ذلك كله يمنع بطبيعة الحال التوصل الى اجماع او شبه اجماع على ان تصبح قضيتنا في ايدينا، وصولاً الى بديل ايجابي لحلها، يمكنه ان يمنع انتظارنا بما تجود به امريكا او الاتحاد السوفيتي او الدول الاوروبية من حلول.. نرفضها مرة.. ثم نقبل بالاقل منها بعد سنوات.

الثالث: ان التركيز العربي لا يزال حتى الآن على رفض «كامب ديفيد» وكان مصر سوف تقوم بتسليم اراضيها التي عادت اليها بشعبها وخيرها الى الاحتلال الاسرائيلي مرة اخرى، او كانها ستوقف العمل بالاتفاقية الى أبعد مدى تحقيقاً للسلام المنشود لها ولجيرانها.

لعل الزائر القادم يسمع نغمة جديدة واضحة محددة المعالم للحد الادنى العملي، الذي نريده وتريده معنا جميع الشعوب العربية.

١- ليس هناك خلاف ان الخطر السوفيتي يهدد منطقة الشرق الاوسط وافريقيا، وليس ذلك مجرد وهم نعيش فيه او حجة نقدمها لقوة عظمى اخرى لاستخدامها في التدخل فالاتحاد السوفيتي سيطر على افغانستان بالغزو الارهابي. ويسيطر على مقدرات شعب اليمن في اليمن الجنوبية. وفي اثيوبيا، ويحرك ليبيا وسوريا تحقيقاً لاهدافه الاستراتيجية، والاتحاد السوفيتي ايضاً يريد ان تكون له كلمة فيما يجري ولا يجري في منطقة الخليج ليؤمن احتياجاته البترولية ولو بثمن معقول في السنوات القادمة، ويؤكد شرعية وسلامة وجود قواته في المياه الدافئة.

لكن مصر والدول العربية لا تريد حتماً صراعاً بين الدولتين العظميين يجري على أرضها ولكنها تريدبالقطعتوازناً يحقق امن وسلام المنطقة وصولاً الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة شعوبها.

٢- ان خبراء امريكا العسكريين يعلمون ان القوة العسكرية التقليدية الامريكية، اقل من تلك التي يملكها الاتحاد السوفيتي. فالقوات البرية

الامريكية على سبيل المثال لا يمكنها الا مواجهة مشكلة واحدة، في منطقة واحدة.. اما القوات السوفيتية فيمكنها خلق او مواجهة ٥ مشاكل عالمية دفعة واحدة.. فاذا كان لها الآن قوات في افغانستان وبالقرب من بولندا فان احتياطيها يمكن دفعه الى ليبيا والى اثيوبيا ويبقي بعد ذلك احتياطي يمكن توجيهه الى منطقة خامسة جديدة. والحل الوحيد للولايات المتحدة في ضوء أزمة النقل الاضافية التي تواجهها هو:

خلق قوة دفاع ذاتي للمنطقة، ذلك يحتاج لقدرات تنمية هذه المجتمعات اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً بالاضافة الى الدعم السياسي. ان القدرة الاقتصادية موجودة بالفعل لدى الدول العربية الغنية بالاضافة الى ما يمكن لامريكا ودول اوروبا واوروبا الغربية واليابان من اضافة عليها، كما ان دول المنطقة يمكنها بسهولة استيعاب التكنولوجيا الحديثة في مجال الاقتصاد وفي المجال العسكري بفضل الاعداد المتوافرة في مصر وفي بعض الدول العربية. ويمكن القول في هذا المجال انه من غير المعقول على الاطلاق ان تقدم امريكا والدول الغربية السلام الى دول المنطقة بمثل هذه الاسعار الرهيبة لها، وذلك في الوقت الذي نعمل فيه على مواجهة التوسع السوفييتي! ان ذلك يخلق عدم توازن خطير بين جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين الدفاع المشروع عن الامن والاقتصاد القومي.

٣ - انه بالنسبة للوجود العسكري الامريكي، فان فكرة القواعد في دول المنطقة مرفوضة سياسياً واجتماعياً. فإن هذه القواعد، كما يصفها الرئيس انور السادات «تخلق الكراهية وهي ايضاً موضوع حساس للغاية، ان مصر على سبيل المثال لن ترضى بأي حال من الأحوال ان تستبدل الاحتلال الاسرائيلي بوجود عسكري امريكي في سيناء. ونرى ان السعودية ايضاً لا توافق على الوجود العسكري الامريكي في الوقت الذي يبلغ حجم جميع قواتها حوالي ٥٢ الف جندي، ومعهم نفس العدد تقريباً من العسكريين والخبراء الامريكيين.

٤- انه في حالة التهديد المباشر للدول العربية والإسلامية في المنطقة، فإن مصر وهناك كثير من الدول العربية معها على استعداد لتقديم جميع التسهيلات الموجودة في اراضيها وموانيها دفاعاً عن هذه الدول العربية او الاسلامية.

وان هذه التسهيلات الموجودة في الدول القوية التي نتحدث عنها افضل بكثير من قاعدة ثابتة لاي فترة من الفترات.

٥- وهذا في رأينا اهم عامل: وهو ان المواجهة الاستراتيجية الكاملة للاتحاد السوفييتي في المنطقة او في افريقيا او غرب اسيا، لا تعني بأي حال من الاحوال تأجيل الحل الشامل الدائم والعادل لقضية الشرق الاوسط. ان القضية العربية اصبحت بكل ما لها من اهمية تشكل نصيباً كبيراً في الوضع الاستراتيجي الكبير، كما ان تسليح الدول العربية بالاضافة الى قدراتها الاقتصادية يشكل قوة مضافة للتصدي للتوسع السوفيتي المباشر وغير المباشر.

٦- ان الحكومة الاسرائيلية، لا بد ان تتحرك بحرية وفعالية نحو حل القضية الفلسطينية وانهاء احتلالها للاراضي العربية. وقد آن الآوان ان تقتنع اي حكومة اسرائيلية جديدة بان السلام مع العالم العربي يعد مستحيلاً بدون حل القضية الفلسطينية وعودة حقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير الذي قد يؤدي الى حق اختيارهم لدولة لهم.

مرة اخرى، نتمنى ان يسمع الكسندر هيج ذلك القادم للمنطقة لاول مرة كوزير خارجية جساً للنبض وتكويناً للخطط، التي يمكن بلورتها في الخريف القادم، نغمة واحدة قوية ايجابية فعالة.

٣ ابريل ١٩٨١

رد من « مصر العربية »
على رسالة من « الرياض »

سيسجل التاريخ لمصر انها كانت اكثر الدول العربية دعوة للعمل العربي الموحد، واكثر الدول العربية عملا من اجل جمع الصف العربي.. ولعل السنوات الثلاث الماضية حملت في طياتها عشرات الدلائل على صدق هذا القول.. واذا كانت الدعوة الى جمع الصف العربي تتردد الآن في بعض العواصم العربية، تصدر في بعضها عن صدق وتجرد، وفي بعضها الاخر قناع يخفي تحته اعمال التخريب ضد الامة العربية ذاتها وضد مصالحها المباشرة، فان مصر دائماً تبقى مفتوحة القلب والعقل لمثل هذه الدعوات التي حملت هي لواءها حينا كان هناك في وطننا العربي من القيادات من يعطي دعوة العمل العربي الموحد قدرها الحق تقديراً لخطورة ما تتعرض له الامة العربية نتيجة تمزقها وتشتتها...

ولا يستطيع اي منصف الا ان يسجل ان مصر لم تصدر في دعوتها للوحدة العربية ولجمع الصف العربي عن ادعاء او زيف، فقد كان لنا شرف زيادة تجربة الوحدة العربية عن صدق واخلاص اكثر من مرة.. واذا كان النجاح لم يكن حليف هذه التجارب، فان ذلك لم يكن نتيجة تقاعس شعبنا او احجامه عن التضحية من اجل هدف الوحدة العظيم.. بل كان نتيجة لتآمر قوى

معروفة عربية وغير عربية، رأت في احتمالات وحدة هذه الامة ما يهدد مصالحها في المنطقة..

اننا لا نقول ذلك منة على احد، او اتهاماً لاحد، ولكننا- ونحن نسمع اليوم نداءات الصف العربي وجمع الشمل العربي تتردد في اكثر من عاصمة عربية- لا بد ان نضع الامور في نصابها الصحيح، حتى لا تختلط الاوراق وتتوه الحقائق. لقد تابعت مع القارىء العربي المقال الذي نشرته صحيفة الرياض منذ يومين، حول جهود تبذل لقمة عربية للمصارحة والاجماع العربي.

ومع ما تضمنه المقال من حقائق تحمل دون شك آراء للمسئولين السعوديين، وهي في حد ذاتها آراء جديرة بالمناقشة والحوار، خاصة وانها تطهرت من موجة الانفعالات التي لا طائل من ورائها.. الا الفرقة وبعثرة القوى..

وبداية.. اود ان اركز على حقائق ثابتة في موقف مصر وتحركها من اجل قضايا العرب ومصالحهم:

أولاً: ان مصر حريصة على التضامن والوفاق العربي وانهاء المنازعات والخلافات بين الاشقاء، بما يحقق تركيز الجهد على مواجهة التحديات التي تواجه امتنا، سياسية كانت او اقتصادية.. ومن هنا جاءت الاستجابة الفورية لمبادرة الرئيس جعفر نميري في ٢٥ مايو الماضي، بالدعوة لقمة عربية شاملة، وستكون مصر دائماً اول من يبارك اي دعوة مخلصة لتوحيد القوى العربية..

ثانياً: انه رغم انفعالات الاشقاء، والاساءات التي وجهوها لشقيقتهم الكبرى مصر في شتى المجالات طوال السنوات الثلاث الاخيرة- والتي لا شك ان سجلها الذي اختصته مصر، واستعدادها، لطرحه امام اي اجتماع مصارحة- سوف يترك مسحة من الالم في ضمير كل عربي مخلص، بسبب ذلك الجفاء الذي ووجهت به مصر.. اقول رغم كل ذلك، كانت حركة مصر الدائمة

نحو المصلحة العربية والدفاع عنها وجمع الامكانات الدولية لمؤازرتها وتأييد قضاياها العادلة...

ثالثاً: ان قضية الشعب الفلسطيني الشقيق، هي في وجدان كل مصري، ومحور تحرك قيادته التي سعت لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي المدني والعسكري من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ - الضفة، وغزة، والقدس، كجزء من الضفة الغربية وتكوين حكم فلسطيني ذاتي لفترة مؤقتة يتم بعدها تقرير المصير وكان ان حققت الدبلوماسية المصرية لاول مرة في تاريخ القضية اعتراف اسرائيل بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتزاماً بالانسحاب وقيام الحكم الذاتي الفلسطيني...

رابعاً: التزام السياسة المصرية بمحاربة الاستقطاب في المنطقة دفاعاً عن أي دولة عربية او اسلامية امام أي تهديد لمصالحها او ترابها ووحدتها الاقليمية..

خامساً: ان التضحيات المصرية للاشقاء العرب، ومشاركة مصر في بناء كل قطر بقدرات أبنائـه قائم ومستمر رغم كل الظروف والعقبات.

- اردت ان اؤكد على هذه الحقائق، دخولاً الى تحليل مقال جريدة الرياض، الذي أبدأه بنقاط الاتفاق بين الفكر المصري، وما ورد في المقال، واوضحها:

١ - ان القمة هي للمصارحة، وليست للمصالحة، حيث انه بدون الاجماع العربي لن يكون هناك اي نجاح او جدوى من هذه القمة العاجلة.. ولعلنا نعود بالذاكرة الى ما أكد ويؤكد عليه الرئيس انور السادات دائماً، من اهمية الاتفاق على استراتيجيـة موحدة تبدأ منها الحركة العربية، والا تترك القيادات العربية المجال لشعارات يطرحها البعض بينما يعلم الجميع انها مجرد شعارات.. وهو موقف سأعود للحديث عنه في جزء أخر من هذا المقال..

٢- ادراك الزعامات العربية مضار القطيعة العربية مع مصر- وهو امر كانت مصر دائماً حريصة على ايضاحه وعلى حصر تأثير الانفعالات وتحركات بعض القيادات لتحقيق مصالح بعض القوى الكبرى على حساب المصالح العربية، التي سعت وتسعى اليها مصر دائماً..

٣- ان جبهة الصمود والتصدي قد تحللت وسقطت تلقائياً كمرحلة خاطئة من السياسة العربية.

وقد نبهت مصر منذ المؤتمر الاول لهذه الجبهة في طرابلس في ديسمبر عام ١٩٧٧ الى خطورة الاتجاهات التي تحاول ان تنقل الاستقطاب السوفيتي للمنطقة وبالتالي تقحم الدول العربية في صراعات القوى العظمى...

ان مصر لم تتخل او تهجر موقعها في الصف العربي.. بل لم تغيره او تبدله رغم ما صوب اليها من سهام وحراب. بل تشبثت به فكراً وعملاً وتؤكد الاحداث المعاصرة- وما زال بعضها قريباً الى الاذهان- إن الاشقاء هم الذين تركوا هذا الصف فريسة لخلافات تناثر من جرائها العرب شيعاً وفرقاً. فهم الذين بدأوا القطيعة مع مصر ثم قاطع البعض منهم البعض الآخر. وشهدت الساحة العربية خلال السنوات الثلاث الماضية مأساة اشبه بالملهاة حيث تبادلت اجهزة الاعلام العربية المرئية والمسموعة والمقروءة فيما بينها ابشع التهم واقذع السباب، وفي ظل ذلك لم يكن هناك ما يمكن ان يسمى بالصف العربي.. ولم يكن هناك سوى مصر التي لم تتخل عن موقعها العربي بل على العكس ظلت مصر رابضة في موقعها، حريصة على المصلحة العربية العليا ومصالح الدول العربية كل منها بمفرده.

فلم يكن بيع مصر اسلحة للعراق محاولة للمساومة للعودة الى الصف العربي، ولم يكن تسليح مصر للمغرب او السماح بمرور طائرات «اواكس»

للسعودية او استعداد مصر لاعطاء تسهيلات عسكرية لامريكا لنجدة اي دولة عربية او اسلامية الا نتاجاً لما تؤمن به مصر من مبادىء ومثل..

ولم تكن وقفتها لصالح وحدة وسلام الاراضي اللبنانية.. ولم تكن غضبتها العارمة لضرب المفاعل النووي العراقي.. ولم يكن فتح ابوابها للمواطنين العرب وتشجيع مواطنيها للعمل بالدول العربية، الا تطبيقاً لما تؤمن به من مبادىء..

واليوم اذا كانت هناك دعوة جادة ومخلصة لفتح صفحة جديدة، تغلق مصر خلالها صفحات الجحود والالم بما فعله الاشقاء، فان مصر قادرة على التسامح.

ولكن في مثل هذه المرحلة الحاسمة التي تمر بها الامة العربية الا يجدر التساؤل الى اين؟؟

ان أي دعوة مخلصة تبتغي وجه الحق والمصلحة العربية العليا ينبغي ان تعالج بما تستحقه من جدية وموضوعية حرصاً منا على ان توفر لها كل اسباب النجاح وان تحقق اهدافها المرجوة.

وانطلاقاً من هذا فاننا نجد انه من المهم في هذه المرحلة الا تدفعنا مرارة الاحداث والصدمة الناجمة عن ضرب المفاعل العراقي الى اتخاذ خطوات قد يؤدي عدم الاعداد لها الى الفشل والاجهاض..

وقد يجدر التحذير هنا بانه اذا قدر لهذا المؤتمر ان ينعقد دون اعداد فان فشله سيكون نكسة لكل دعوة مخلصة وكارثة تضاف الى رصيد المنطقة في الكوارث..

ان الاخلاص للهدف يستوجب على من يدعو الى هذا المؤتمر ان يعمل على ان يصل القادة العرب الى قاعة المؤتمر وامامهم من سبل الاتفاق، والتفاهم ما

يفوق اسباب الفرقة والخلاف. وذلك لن يتأتى الا باتاحة وقت كاف يمكن من خلاله ان يتم ما يلي:

أولاً: تصفية الجو العربي وتنقيته من المهاترات، لكي تستعد الساحة العربية تدريجياً لمثل هذا المؤتمر، بحيث يكون المزاج العربي العام مواتياً له ومستعداً لنتائجه، فمثلاً: يجب ان يكف البعض عن التآمر ضد البعض الآخر، وان تتوقف موجة التنابذ والتراشق.. ويكفي شعوبنا تمزقها بين الإستماع الى الشتائم والسباب تنهال من كل مكان بينما ترى قادتها- في نفس الوقت- يتظاهرون بالود والوئام.

ثانياً: ان تجرى خلال ذلك اتصالات مكثفة وهادئة على المستوى الادنى من المسئولين، والذين يمكن ان تتحمل اجتماعاتهم بدء عملية المصارحة، والتي قد تنتهي بمؤتمر وزاري يفترض ان يعمد المشاركون فيه الى تعميق نقاط الاتفاق وان يناقشوا بموضوعية، نقاط الخلاف لمحاولة التفاهم حول اساليب تجاوزها وتذليلها..

ثالثاً: وذلك كله تمهيداً لعقد مؤتمر قمة تكون امامه ورقة عمل كفيلة برأب الصدع ووحدة الصف.

ان مصر ستظل دائماً نصيراً لاي دعوة عربية لعودة العقل ومناقشة الامور بما يترك للكل حرية التعبير عن ارادته دون فرض احد لارادته على الآخر طالما اننا اتفقنا على الخطوط الاستراتيجية للسياسة العربية. وكما سبق ان اوضح الرئيس السادات بحيث نصل الى مرحلة التغيير الحضاري بالاتفاق على حق كل منا في ان يختلف رأيه عن الآخر، حيث انه مع وحدة الهدف فان اساليب الوصول اليه تتعدد..

ثم هناك ما يقال عن «انتهاء مرحلة السلام المصري»: ان المناقشة المنطقية لهذا الرأي تؤكد ان المقصود به هو العودة بالأمة العربية الى مرحلة

الضياع، والفراغ السياسي.. لقد بدأت مصر تحركها، كما قلنا لانتشال امتها من حالة الضياع ووقف ابتلاع اسرائيل للاراضي العربية وفي سبيل ذلك طرحت اسلوباً للحركة من حق أي احد ان يختلف معها فيه ولكن باسلوب ايجابي وليس بفرض السلبية على الحركة العربية التي يحاول البعض فرضها تحت دعوى رفض اسلوب «كامب ديفيد».. اكثر من ذلك ينبغي التوقف طويلاً امام ما اشارت اليه جريدة «الرياض» من انه «بانتهاء جبهة الصمود والتصدي انتهت مرحلة خاطئة من السياسة العربية المنفردة تماماً، كما انتهت قضية السلام المصري».

ما هي قضية السلام المصري وهل انتهت حقاً؟.

ان ما اطلقت عليه الجريدة سلاماً مصرياً انما هو في الواقع سلام عربي.. فما الذي فعلته مصر اكثر من انها حاولت ان تترجم نظرية الحل السلمي للصراع الذي وافقت عليه الدول العربية بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وكانت بداية الموافقة على قرار مجلس الأمن الشهير ٢٤٢.

ما الذي فرطت فيه مصر بعقدها اتفاقية «كامب ديفيد» والمعاهدة المصرية الاسرائيلية؟ لم تفرط مصر في شيء. لقد استرجعت مصر سلمياً اراضيها المحتلة وهي بدون شك اراض عربية، ولم تستطع مصر ان تعيد اراضيها الا بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ لتجبر اسرائيل على الانسحاب ولتجبر المجتمع الدولي على التصدي لحل الصراع سلمياً..

لقد تصدت مصر بمفردها، وبغير دعم من الدول العربية لحل القضية الفلسطينية من خلال تأكيدها على الحكم الذاتي الفلسطيني..

اذن ما يسمى حلاً مصرياً هو في الواقع حل عربي يحتاج الى دعم ومؤازرة العرب جميعاً في ضوء ذلك كله تأتي اهمية المقال الذي نشرته صحيفة الرياض السعودية حول مؤتمر مقترح للقمة العربية دعت فيه الجريدة او المسئولون السعوديون الى ان تكون قمة مصارحة لا قمة مصالحة.

لا بد ان نتوقف طويلا امام هذه العبارة. ذلك ان الموقف العربي الراهن وموقف العلاقات بين الدول العربية وكذلك السياسات الاسرائيلية تجاه العالم العربي يحتاج الى حديث صريح يجابه الواقع ولا يخفي الحقائق. ان مجابهة الواقع تعلمنا اننا في حاجة الى الواقعية السياسية التي تحلل الاوضاع الدولية والاقليمية تحليلاً علمياً وموضوعياً، يبتعد تماماً عن لغة الشعارات والمزايدات السياسية التي ابتليت بها الأمة العربية في السنوات الماضية.

ان تحليل الاوضاع العربية يكشف عن ان التمزق والخلاف العربي هو لصالح اسرائيل ولصالح القوى الدولية التي تحاول السيطرة على العالم العربي في غياب وحدته.. كما ان هذا التحليل يكشف عن ان العالم العربي مهدد بأخطار كثيرة، ما لم يبدأ رسم استراتيجية عربية قومية تحدد اهدافها ووسائلها لمجابهة القوى الكبرى في مجالات الاقتصاد والطاقة والسياسة والامن.

ولا يفوتنا تلك العلامة الايجابية في مقال الجريدة السعودية، بانتقادها لجبهة الصمود والتصدي.. ووصفها بانها انتهت تلقائياً لانها كانت عملاً منفرداً، وكذلك تأكيدها ان العرب يسعون بكل جهد لعودة مصر للصف العربي مهما كان الثمن خاصة بعد الاعتداء الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي، وإن خروج مصر من الصف العربي خسارة لمصر وخسارة للعرب.

مرة ثانية في مناقشة هادئة لاسلوب كامب ديفيد الذي افرز ما سمي بالصمود والتصدي والذي رفضه العرب دون اي توقف عنده.. اقول:

١ - ان هذا الاسلوب حقق انسحاباً اسرائيلياً من سيناء وهي ارض عربية تمثل اعادتها رصيداً ضخماً للامة العربية..

٢ - لقد ارسى قواعد لبداية تسوية للقضية الفلسطينية وتحاول مصر جاهدة على مدى السنوات الثلاث السابقة بان تكون هذه القواعد بداية لانتهاء طريق الآلام الذي فرض على الاشقاء الفلسطينيين على مدى العقود الثلاثة الماضية.

٣- لقد ساعد في تحقيق المشاركة الامريكية والاوروبية في التوصل لتسوية القضية الفلسطينية وادخل القضية الى كل بيت امريكي واوروبي.

لقد حرصت مصر على ان توضح دائماً استعدادها للموافقة على اي اسلوب عملي وواقعي آخر يكون افضل من كامب ديفيد.. اما العودة الى السلبية فهذا امر لا يقره عاقل ولا يحقق الا المزيد من الضياع العربي..

ان احترام مصر العربية لالتزاماتها وتعاقداتها الدولية قضية لا رجعة فيها.. وهو امر نود ان يكون واضحاً امام الجميع منذ البداية.. وهو للمصلحة العربية ذاتها بما يؤدي اليه من تأكيد للسلام والاستقرار ودعم عوامل الثقة بين كل شعوب المنطقة.

لن يكون هناك من هو اكثر من مصر ترحيباً بالدعوة الى «تصحيح ومراجعة الحسابات والتقديرات».. فهذا بالضبط ما دعت مصر اليه الدول العربية منذ ان فقدت الحسابات العربية عقلانيتها وتجاوزت التقديرات العربية كل منطق..

ان مصر العملاقة في تاريخها، العملاقة في تحمل مسئولياتها، العملاقة في تجاوز الآمها تعي جيداً التزامها التاريخي تجاه امتها العربية وتجاه قضاياها المصيرية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي تؤمن ايماناً قاطعاً يتجاوز كل الحساسيات اننا نبذل من اجلها اكثر مما تبذله الشقيقات العربيات مجتمعة من جهد وعطاء.

لن يكون هناك من هو اكثر من مصر ترحيباً بالدعوة الى «المصارحة والمصالحة».. وهنا تقف مصر العملاقة الشامخة راضية الضمير... نظيفة اليد.. قوية الحجة لتقول نعم.. ولكن الى اين»؟...

١٩٨١/٧/١٠

نحن والعرب.. واسرائيل والقضية
ورسالة مبارك الى بيجين

بداية، كنا نتوقع الادانة والاستنكار والشجب وفرض العقوبات- مع ايقاف التنفيذ- من جميع الدول والهيئات العالمية، كرد فعل للقرار الاسرائيلي بضم هضبة الجولان السورية وكنا أيضاً على يقين من ان اسرائيل بفعلتها هذه كانت تتوقع كل ذلك.. بل نكاد نقول انها عودت العالم على مثل هذه القرارات من جهة، كما انها اعتادت استعذاب مشاهدة ردود الفعل على المسرح العربي بالذات وكأنها تشاهد في كل مرة كوميديا مضحكة، وان كانت بالنسبة لنا دراما واقعية مؤلمة مبكية للشعب العربي وللشعب الفلسطيني الطريد.

ولكن بعيداً عن العواطف التي لا تعرفها «لغة السياسة» «ولغة تحديد مصير الشعوب ومستقبلها»، فإن هناك عدة حقائق تتماثل امامنا الآن لا بد من بحثها، مع ضرورة ابداء تحفظ اساسي واحد هو اننا نرفض كعرب سياسة فرض الامر الواقع علينا من أي جانب، مع حتمية مواجهته ايجابياً، وبنفس الاسلوب الذي يفهمه هذا العالم الذي يؤمن بالقوة.. سواء كانت قوة فرض سياسية، ام قوة ضغط مالية، او قوة حل عسكرية، وهو بطبيعة الحال آخر الحلول اذا كانت ممكنة..

مصر:

لقد اختارت مصر طريق السلام منذ حوالي اربعة اعوام ايمانا بانه الحل الواقعي الذي يطلبه العالم كله شرقه وغربه، واسترجاعاً للارض المحتلة بعد حروب طويلة تحقق في نهايتها انتصاراً للحق العربي وإسترداداً لكرامته، مع اقتناع تام بان غياب الحد الادنى للتضامن العربي او الحل العربي الموحد سيبقى كما كان على مدى نحو ٣٤ عاماً.. وقد صحب الاختيار المصري تعهد كامل بانه لا تفريط في الحق العربي مع استمرار ايجابي قوي بالمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني واهمها حق تقرير المصير الذي قد يؤدي الى دولة مستقلة..

لذلك فان اطار كامب ديفيد كان يشكل اساس السلام بين مصر واسرائيل من جهة، كما يشكل اسس السلام بين اسرائيل وجيرانها كالاردن وسوريا ولبنان من جهة اخرى على اعتبار ان المبادىء والنصوص التي طبقت في المعاهدة المصرية- الاسرائيلية سيتم تطبيقها حتماً في معاهدات السلام مع الدول العربية المذكورة.. بالاضافة الى الجزء الثاني من الاطار الذي استهدف تحقيق الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير..

وعلى هذا الاساس فان موقف الاجماع المصري من قرار ضم الجولان يفرق بين قضيتين اساسيتين:

الاولى تتعلق بالمعاهدة المصرية الاسرائيلية وفيها تلتزم مصر كما تلتزم اسرائيل بتعهداتها وبتنفيذها بكل دقة دفعاً لعملية السلام..

والقضية الثانية تتصل بالاطار الكامل الذي يؤدي الى الحل السلمي الشامل والعادل والذي بموجبه ووفقاً لنصوصه رفضت مصر هذا الاجراء الاسرائيلي الجديد، باعتباره منافياً لجميع القوانين والمعاهدات الدولية التي ترفض ضم الاراضي المحتلة بالقوة بدلا من التفاوض الذي كان يمكن ان يؤدي الى السلام الكامل الذي يطالب به العالم اجمع.

لقد كان هذا هو الموقف المصري أيضاً ، عندما قررت اسرائيل ضم القدس العربية ، على اساس ايمان مصر الكامل ببطلان هذه الاجراءات ، وبالتالي فان كل ما يترتب عليها من اثار يعد باطلاً ولا بد من الغائه.

وليس سراً ان هذه القضايا سوف تكون موضوع الرسالة الهامة التي سوف يبعث بها الرئيس حسني مبارك الى مناحم بيجين رئيس الوزراء الاسرائيلي خلال اليومين القادمين!!

ومن هنا أيضاً كان القرار المصري بعدم الانزلاق الى حرب لانستشار فيها او تتخذ من جانب واحد. وليس ببعيد عن الاذهان تلك الحرب التي انزلقت فيها مصر عام ١٩٦٧ بسبب سوريا والاتحاد السوفييتي ، او ذلك الطلب السوري بايقاف النار بعد ٤٨ ساعة في حرب ١٩٧٣ مما ادى بعد ذلك الى دفع مصر بالفرق المدرعة الى سيناء يوم ١٤ اكتوبر تخفيفاً للضغط على الجبهة السورية ، وهو ما ادى الى فتح الثغرة على الجبهة المصرية..

ما هو الموقف السوري:

لقد بدأ التوجه السوري نحو التسوية السياسية منذ وقعت سوريا على اتفاق فض الاشتباك الاول في مايو عام ١٩٧٤ بعد ان انتظرت نتيجة الاتفاق المصري الاسرائيلي ، ثم بدأ الموقف السوري يختلف مع الموقف المصري في جميع المراحل التالية ، واخذ يتحدث منذ ذلك الوقت عن ضرورة عقد مؤتمر دولي لبحث قضية الشرق الاوسط كلها بما فيها سيناء والجولان والقضية الفلسطينية... وعندما جاء وقت الحديث عن ترتيبات عقد مؤتمر جنيف في عام ١٩٧٣ ، بدأت سوريا في سرد الحجج المملة عن ضرورة حضور هذا المؤتمر في وفد عربي موحد ثم غيرت رأيها الى ضرورة الاشتراك بثلاثة وفود على ان يشترك الوفد الفلسطيني مع الوفد الاردني. واخيراً لم تحضر سوريا هذا المؤتمر.

واستمر الموقف السوري الرافض لكل اسلوب ، ولكل محاولة تستهدف دفع

عملية السلام: ووافقت سوريا على القرار ٢٤٢ ثم سحبت الموافقة عليه على اساس انه غير كاف. ثم تزعمت الهجوم على اتفاقية كامب ديفيد وايضاً على كل محاولة عربية لوضع مفهوم عربي للسلام، وكان آخرها معارضة الامير فهد في قمة فاس وعلى وجه التحديد فقرته السابعة التي تنادي بحق جميع دول المنطقة في العيش في امان، والتي تنطوي على اعتراف ضمني باسرائيل!!

وقد يكون ما فعلته سوريا نابعاً من حرصها على ان تكون وكيلة للاتحاد السوفيتي في المنطقة وذلك هو السبب وراء موافقتها الوحيدة على اقتراح ليونيد بريجنيف بعقد مؤتمر دولي للشرق الاوسط.. لكننا نرفض بكل صراحة ذلك الشعار الذي ترفعه سوريا بانه ليس من المصلحة الدخول في مفاوضات مع اسرائيل طالما انها تتفوق عسكرياً حتى لو ادى ذلك الى الانتظار مائة عام الى ان يتم تغير الموقف في المنطقة لصالح العرب!!

اما عن اسرائيل:

فقد استغلت احداث بولندا واهتمام الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية بما يجري فيها وباحتمالات التدخل السوفيتي لقمع التحرك الشعبي الذي يمكن ان يؤثر على الحركة الشيوعية في الدول التي تسير في فلكها والتي تنتظر نتائج ما يحدث في بولندا. كما استغلت اسرائيل تصريحات كلود شيسون وزير خارجية فرنسا في تل ابيب والتي بعثر فيها المبادرة الاوروبية على الرمال، ثم ابدى في الوقت نفسه استعداد فرنسا لتسليح اسرائيل وكأن اسرائيل في حاجة الى مزيد من السلاح، الذي يفيض عن احتياجاتها لعدة حروب..

ولقد كان الاجدى على الولايات المتحدة وفرنسا رفض حجج اسرائيل المتكررة باعتبار الجولان خط دفاع قوي لحماية وجودها في الشمال او الزعم بانها تؤمن استغلال موارد المياه في طبرية ضد اي حرب سورية او عربية موحدة على الحدود السورية واللبنانية. وكان من الاجدى ايضاً ان تمتنع

هاتان الدولتان عن تأييد اسرائيل من جانب واحد، وان تكفا عن التغاضي عن الجرائم التي ترتكب يومياً في حق اهالي الضفة الغربية والتي يتم من خلالها الاستيلاء على الارض، وتحويل المياه وفرض العقاب الجماعي..

وباختصار مواصلة عملية التدمير المتعمد للوطن الفلسطيني.. واخيراً فلقد كان الاجدى على الولايات المتحدة ان تساهم الان في فرض مبدأ التفاوض بين سوريا واسرائيل لكي يتم على اساسه انسحاب اسرائيل من هضبة الجولان مقابل اعتراف سوريا بحق اسرائيل في العيش في امان ضمن حدودها المحددة..

المهم.. اننا يجب ان نعترف بان الغرب بدأ يعامل الدول العربية مرة اخرى بنفس الاسلوب القديم الذي كان يتعامل به معها، بما فيها مصر قبل حرب اكتوبر ٧٣، غير ان مصر تحركت وبقي العالم العربي ساكناً دون حراك، تشغله الارصدة التي تتراكم، والتي يعطي منها الكثير لدول استمرأت الاخذ والقبض دون مقابل، ودون التفكير في القيام بأي دور ايجابي ولعل ما حدث في مؤتمر «فاس» قد اعطى الاشارة واضحة للجميع بما فيها اسرائيل بانه لن يكون هناك حد ادنى للتضامن العربي في المستقبل المنظور، كما لن يكون هناك حد ادنى للعمل العربي الموحد. لقد صح ما توقعه هؤلاء جميعاً، فقد اكتفت الدول العربية بالتصريحات ثم سكتت حتى عن الكلام!!.

وليس يغيب عن فطنة احد•ان هدف اسرائيل بقرار ضم الجولان لم يكن غير اعاقة عملية السلام الشاملة.. فهي تسد الطريق امام اي احتمالات امريكية للتقارب مع الفلسطينيين وفتح الحوار معهم. كما ان الفلسطينيين لن يتمكنوا من ذلك بعد ما جرى في سوريا لانهم- وتلك حقيقة لا بد من الاعتراف بها- يقعون تحت السيطرة الكاملة لسوريا. وسوريا لا تريد حل القضية الفلسطينية الا بعد حل قضية الجولان.. وهذه الدوامة التي يعيشون فيها جميعاً.. كما ان اسرائيل تهدف أيضاً من هذا القرار الى نسف مبادرة فهد نسفاً كاملاً واجهاض

اي تفكير للدول المعتدلة في الصراع العربي الاسرائيلي للتحرك نحو الحل السلمي ، او العودة الى مصر .

ونحن لا نستبعد بعد ذلك ان يصبح الاتجاه هو تجميد قضية الشرق الاوسط في غيبة اي عمل عربي محتمل ، لتعود المنطقة الى مرحلة اللاسلم واللاحرب ولتغوص المنطقة كلها مرة اخرى في عملية الاستقطاب ، لصالح الدولتين العظميين ، كما اننا لا نستبعد قرارات جديدة تتخذها اسرائيل مرة اخرى من جانب واحد لتعويق عملية السلام الشامل ولتغيير شكل الحدود الدولية والجغرافية .. وقد تكون الخطوة الاسرائيلية القادمة موجهة الى الجناح العسكري في منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان او غير ذلك لا احد يدري؟!

ان مصر بموقف اجماع شعبي اختارت مرة اخرى استمرار التشاور مع الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها الشريك الكامل ومع اسرائيل للعمل على الغاء قرار ضم الجولان وما يترتب عليه من آثار ، ولانهاء التوتر في المنطقة .

ولا نشك في ان العالم يترقب معنا موقف الولايات المتحدة على اساس ان مثل هذا الاجراء من شأنه ان يؤثر على مصالح الولايات المتحدة ، وحلفائها في المنطقة لو تحركت الدول العربية يوما ما .. واما عام ١٩٨٢ فيا له من عام!!!

١٨ ديسمبر ١٩٨١

لا ضغوط ولا تنازلات
في حقوق لا نملكها..

لا بد ان يكون الكسندر هيج وزير الخارجية الامريكي قد ترك القاهرة بثلاثة انطباعات رئيسية بعد مقابلاته المكثفة مع الرئيس حسني مبارك ومع مجموعة التفاوض المصرية:

أولها: ان مصر ترفض اي ضغوط قد يراد بها قبول حلول وسط في قضية الحكم الذاتي، او الربط بين التوصل الى اتفاق نهائي في هذه القضية وبين الانسحاب الاسرائيلي النهائي من الاراضي المصرية بأي صورة او صيغة.

ومع ان ذلك لم يكن وارداً في المفهوم الامريكي او من خلال المباحثات التي قاموا بها على جميع المستويات، الا ان الجانب المصري اوضح ذلك المعنى بما لا يدع مجالا لاي شك او لبس. فقد كان حديث مستر هيج منصباً على ضرورة دفع عملية السلام وصولاً الى صيغة ناجحة للحكم الذاتي للفلسطينيين، وانه حضر الى المنطقة تحديداً لنقاط الخلاف ونشأتها وانه لا يحمل افكاراً او تصورات جديدة. وكان رد مصر هو حرصها على استمرار عملية السلام واستعدادها للتفاوض املا في التوصل الى «اعلان مبادىء» معقول ومقبول من جانب اصحاب القضية الاصلية، بغض النظر عن اي مواعيدوسواءتم ذلك في شهر او في سنة..

ثانيها: ان مصر ليس لديها اية تنازلات في حقوق لا تملكها. وقد قال الرئيس حسني مبارك «لا استطيع ان اتنازل باسم مصر عن اي حق من الحقوق العربية، ولا اسمح ابداً بأن تتهم مصر او ان تكون محل اي اتهام دولياً او عربياً، وخاصة اذا كانت القضية تتصل بحقوق الغير ومستقبلهم ومصيرهم. ذلك غير وارد بل وغير قانوني».

ان مصر في مفاوضات الحكم الذاتي تتحدث عن فترة انتقالية بحتة، الى ان ينضم الفلسطينيون اصحاب الارض واصحاب القضية الاساسية والى ان ينضم الاردن الذي يهمه قضية الامن مثله في ذلك مثل اسرائيل نفسها. وعلى هذا الاساس فان مصر لا ترغب اطلاقاً المساس باي اوضاع تتعلق بمستقبلهم.

ذلك ينبع عن قناعة تامة في ان اتفاقية كامب ديفيد تضم «مبادىء» اساسية كثيرة يمكن تحديدها وفقاً لنصوصها وروحها. ولذلك فإن التفاصيل الحيوية التي تشكل العلاقات.. المستقبلية بين الفلسطينيين وادارتهم المدنية وبين اسرائيل أو الاردن هي قضايا من صميم حقوق الفلسطينيين لانها تمس في الاساس ارادتهم بل تمس احتياجات الحياة اليومية للمواطنين اقتصادياً واجتماعياً وامنياً.

ثالثها: ان الفكرة التي قد يكون مستر هيج قد كونها قبل وصوله الى المنطقة في امكانية الوصول الى اتفاق حول الحكم الذاتي للفلسطينيين في شهر او شهرين لا بد وان تكون قد اصطدمت بالواقع والحقيقة.

فمن ناحية فان الموقف المصري مبدئي وثابت لانه متمسك كما قلنا بنصوص وروح اتفاقية الكامب. ومن ناحية اخرى هناك التصريحات الصادرة من اسرائيل قبل وصوله اليها ومن جميع المستويات، تتمسك بالافكار والمواقف القديمة، ويقصد بها اصلاً سد جميع الابواب امامه وعدم اعطائه اية فرصة او لتكوين مجرد تصور.

الاهم من ذلك كله ان مستر هيج لا بد وان يكون قد لمس بنفسه تلك الفجوة الشاسعة بين الرؤية المصرية للحكم الذاتي الحقيقي الذي تنشده مصر للفلسطينيين وبين الحكم الذاتي الذي تتمسك به اسرائيل والذي لا يخرج عن مجرد تكوين مجلس بلدي لهم يهتم بموضوعات ادارية.

الموقف المصري واضح وثابت وقد نوجز ذلك في بعض الامثلة:

١- ان مصدر صلاحيات الحكم الذاتي يعني تماماً انسحاب الحكومة العسكرية ونقل سلطاتها المختلفة الى الفلسطينيين وليس مجرد اعادة تنظيم لما هو بالفعل في يدهم في الضفة الغربية وغزة. ويختلف هذا التحديد عن التصور الاسرائيلي للحكم الذاتي والذي يتضمن ان مصدر صلاحياته هو الحكم العسكري الاسرائيلي وان المجلس الاداري يستمد صلاحيته منه، وهو الذي يقرر مدى مشروعية قراراته. ومعنى ذلك ان يصبح الحكم الذاتي واجهة او قناعاً للاحتلال الاسرائيلي بصورة جديدة. لذلك تؤكد مصر ان سلطة الحكم الذاتي تعني انها سلطة تحكم ذاتها بذاتها وتتولد سلطتها من داخلها، وما من مصدر خارجي يفرض عليها اي سلطة. هذه الرؤية الاسرائيلية للحكم الذاتي صيغة تتيح ابتلاع الارض العربية دون سكانها العرب حرصاً على الطابع اليهودي للدولة.

٢- ترى مصر- كما قلنا- ان سلطة الحكم الذاتي تعتبر «ترتيباً مؤقتاً» يؤدي في النهاية الى حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير. ذلك يرد على التصور الاسرائيلي للحكم الذاتي كصيغة نهائية او كفترة انتقالية ليس لاعطاء الفلسطينيين حق تقرير مصيرهم، ولكن لتكريس السيطرة الاسرائيلية على المناطق المحتلة. ذلك امر يتناقض مع اتفاقيتي كامب ديفيد.

٣- ان الحكم الذاتي يشمل بكل موضوعية كافة السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية. اما الاستيلاء على القدس العربية وضرب المفاعل النووي العراقي ثم تطبيــق القانون الاسرائيلي على الجولان وتوسيع المستوطنات الاسرائيلية وفي النهاية قصر الحكم الذاتي على السلطات التنفيذية دون التشريعية، كل ذلك من مضمونة بجعل منه مجرد اجراءات جزئية وليست كلية، وشكلية وليست جوهرية.

ومع ذلك كله سوف تستمر مصر في التفاوض على المستوى الفني وعلى المستوى الوزاري، وان كان من غير المستبعد ان يزور هيج المنطقة مرة اخرى من اجل اجتماعات ثنائية او ثلاثية، الا ان المستبعد تماماً هو امكانية القيام برحلات مكوكية سريعة بسبب الاتساع الكبير للفجوة بين الرؤية المصرية والرؤية الاسرائيلية.

قد يكون لدى اسرائيل بعض المخاوف، وهذه قضية اخرى.

الجمعة ١٩٨٢/١/١٥

فلسطين هي الاصل فأين المفر...؟

بانتهاء شهر يونيو الذي شهد غزو لبنان اضيف الى قائمة شهورنا العربية «السوداء» شهر جديد.. لا نعرف أين سيكون موقعه بين شهور الكوارث العربية الشهيرة.. ولا نعرف ايضاً الى اي مدى سوف يؤثر على أوضاع المنطقة واستقرارها في المستقبل القريب.. والمستقبل البعيد..

لكن المؤكد ان مدى تأثير هذه النكبة الجديدة على اوضاع المنطقة واحتمالات الاستقرار فيها سوف يرتبط الى حد كبير بطريقة مواجهة المحنة القاسية التي تعيشها الآن المقاومة الفلسطينية في لبنان، وسوف يرتبط على وجه التحديد بطريقة التعامل مع مشكلة المقاومة الفلسطينية المحاصرة الآن في بيروت.. وطريقة اخراجها من محنتها الحالية..

لذلك لم يكن غريباً ان ترفض مصر اقتراحاً امريكياً على اعلى مستوى من المسئولية يقضي بان يسلم رجال المقاومة الفلسطينية سلاحهم الى الجيش اللبناني، ثم يغادروا لبنان براً او بحراً مع تعهد الامريكيين بتأمين خروجهم والمحافظة على ارواحهم خلال رحلة الخروج المهينة.

لم يكن غريباً ان ترفض مصر هذا الاقتراح الامريكي.. ولا ان تطالب الولايات المتحدة الامريكية باعادة النظر فيه لما يتضمنه من مساس بشرف رجال المقاومة كمقاتلين بواسل صمدوا للغزو ولم يلقوا السلاح رغم الاهوال، ثم

لما يعنيه هذا الاقتراح من تجاهل لجوهر القضية لا يساعد على الاقتراب من حل القضية ولا يمهد طريق الوصول اليه..

وكانت رؤية مصر لهذا الاقتراح تعتمد على ان استسلام المقاومة الفلسطينية بهذه الطريقة المهينة هو استسلام غير مشرف لمحاربين قاتلوا بسلاحهم المحدود قوات غزو مدججة بالسلاح الحديث قتال الابطال لعدة اسابيع، لذلك فان اجبارهم على الاستسلام بهذه الطريقة غير المشرفة، سوف ينذر خلال وقت قريب للغاية بتفجر المنطقة بما يعرض استقرار المنطقة كلها للتهديد.. وبما يعرض المصالح الامريكية فيها في المقام الاول للخطر..

كذلك فان المقاومة الفلسطينية عند خروجها من لبنان بهذه الطريقة غير اللائقة سوف تتضاعف لدى افرادها بدافع اليأس والاحساس بالظلم.. وفقد المأوى والنصير، مبررات واسباب التطرف، وسوف يتحول معظم افرادها الى عناصر شديدة التطرف.. بعيدة عن الاعتدال.. وابعد ما تكون عن الاستعداد للمرونة السياسية، ربما اكثر بكثير من تطرف بعض العناصر الفلسطينية الآن.

وأهم من كل هذه الاسباب.. ان الاقتراح الامريكي الذي قدم تصوره لكيفية خروج المقاومة من بيروت.. لم يقدم اي تصور للمكان او الجهة التي ينبغي ان يذهب اليها الفلسطينيون بعد خروجهم من لبنان، الا ان كانت الولايات المتحدة واسرائيل ترغبان في شحن رجال المقاومة في سفينة ينبغي اولاً ان تغادر بيروت، ثم عليها بعد ذلك ان تبحث عن مرفأ يقبل لجوءها اليه.. كسفينة المهاجرين اليهود القديمة التي غادرت الميناء بحثاً عن ملجأ فبقيت الشهور الطويلة في البحر تصدها الموانىء الاوروبية عن الدخول وتغلق في وجهها كل الابواب..

ولا نظن الا ان « سفينة » المقاومة الفلسطينية سوف تواجه نفس المصير وانها سوف تخرج الى « الدياسبورا » لفترة طويلة اذا لم نتدارك الموقف بالعمل والاصرار على حل القضية الفلسطينية نفسها.. وليست قضية المقاومة المحاصرة في بيروت فقط.. بل تسليم السلاح الفلسطيني وقبل اطلاق الرصاصة الاخيرة في الحرب المشتعلة الآن في لبنان..

فسوريا.. قطب جبهة الصمود والتصدي التي استنزفت من المال العربي منذ بدء مقاطعة مصر حتى الآن ١٤ مليار دولار باسم القضية الفلسطينية.. وباسم المواجهة.. لم تبد اي استعداد لقبول الفلسطينيين في ارضها وان قبلتهم فانما تقبلهم بهدف محدد هو دفعهم الى الاردن خلال ايام محدودة وعلى سبيل « الترانزيت ».

والاردن لا تقبل ايضاً دخول المقاومة الفلسطينية الى ارضها. ورفاق جبهة التصدي ليبيا والجزائر.. واليمن الجنوبية.. لم يصدر عنهم حتى الآن اية اقتراحات لدعوة المقاومة الفلسطينية للجوء اليها.. وكل ما يصدر عنها حتى الآن هو البيانات لذلك فانه من الضروري بل ومن المفيد لاسرائيل في المدى البعيد الا تصر على شروطها المهينة التي تطلبها من الفلسطينيين الآن لرفع حصارها عنهم في بيروت..

ولعلنا اخيراً، ونحن نتساءل: الى اين المصير، لا ننسى دائماً انه مهما هاجمنا او انتقدنا اسرائيل لعدوانها والولايات المتحدة لمساندتها لاسرائيل، والاتحاد السوفييتي لتخاذله عن تأييد الحق العربي، فإن ذلك كله لا ينبغي ان يحجب عنا المسئولية الاساسية فيما جرى.. وهي المسئولية التي نتحملها نحن كعرب في الدرجة الاولى.

دروس الماضي والحاضر لم تنجح حتى الآن في اقتناعنا بان قوة الحق

الذاتية لا تكفي وحدها لفرضه، وانما تفرضه وتؤيده القوة العسكرية والقوة الاقتصادية ووحدة الهدف.

فالبرغم من امكانياتنا الهائلة، فاننا لم نستطع ابداً استثار قدراتنا المالية والبشرية والاقتصادية والعسكرية الاستثار الامثل الذي يتيح لنا حماية اراضينا ضد الغزو الخارجي.

وبالرغم من امكانياتنا المالية الرهيبة، لم نستطع حتى الآن ان نقيم صناعة سلاح متطورة في بلادنا، في حين تنبع قوة اسرائيل من انها تصنع السلاح وتطوره، بالاضافة الى التأييد العسكري الكامل الذي تتلقاه من امريكا وبعض دول غرب اوروبا.. لكن ما زال اعتادنا الاساسي على استيراد السلاح من الدول العظمى.. وكلنا يعلم ان توريد السلاح يتم بشروط الدول الموردة. فالاتحاد السوفيتي يفرض عند توريد السلاح- ولعله صحيحاً ما يقال عن ان السوفييت قد قتروا في توريد السلاح للمقاومة، بحجة ان ياسر عرفات ليس يسارياً بالدرجة الكافية، والولايات المتحدة تفرض شروطها ايضاً عند توريد السلاح.. لكنها لم تستخدم حقوقها هذه المرة ازاء عدم احترام اسرائيل لشروط استخدام السلاح الامريكي المتطور في الاغراض الهجومية.. وغزو لبنان.

ما نريد ان نقوله بوضوح شديد ان السياسة الخارجية لاي دولة يحكمها بصورة مباشرة او غير مباشرة مدى اعتادها على الدولة الموردة للسلاح، والتي يمكن ان توقفه متى شاءت!

ورغم الامكانيات العسكرية لبعض دولنا، فانها لم تستخدم ابداً الاستخدام الامثل في المشاركة في الدفاع عن الارض العربية ضد الغزو الخارجي.. رغم الاستعداد الدائم للمزايدة، ورفض الحلول.. ورفع الشعارات، فسوريا على سبيل المثال لم تعمل على دعم قدرة قواتها العسكرية في

لبنان، برغم اجماع الجميع على ان الغزو الاسرائيلي لم يكن مفاجئاً لاحد.. ولم تشارك قواتها في صد الغزو بالرغم من ان القوات السورية كانت مساوية تماماً للقوات الاسرائيلية التي غزت لبنان في المراحل الاولى من الغزو.

وليبيا «المناضلة»، التي اعتذرت عن المشاركة في «النضال».. بحجة الاسباب الجغرافية، كانت تستطيع بكل تأكيد ان ترسل طائراتها وسلاحها الى سوريا - شريكتها في جبهة التصدي.. او الى لبنان، بدلا من تركها ملقاة للصدأ في بحر الرمال الاعظم.

ولعل التركيز ايضاً على خطايانا العربية الآن لا يفيد في حل المشكلة بقدر ما تفيد الدعوة القديمة الجديدة.. والتي لا امل في حل مشاكلنا وقضايانا بدونها.. وهي الدعوة الى لم الشمل ونبذ التسميات والتقسيمات التي مزقت جسد الامة العربية وحولتها الى ساحة مستباحة لقوات الغزو الخارجي.. ومحاولات الاستقطاب الدولي..

ولعل الجميع يعرفون الآن اكثر من اي وقت مضى انه بغير لم الشمل.. وتوحيد القدرات.. والاتفاق على حد ادنى من السياسات العربية الموحدة الهدف والغاية.. فلسوف تدور الدوائر على الجميع.. وسوف يستمر العجز العربي هو السمة الغالبة على سياستنا وتحركاتنا.. وسوف تستمر ردود افعالنا تجاه الاخطار التي «تقتحم» دول المنطقة من حين الى آخر، منحصرة في اطار العويل ولطم الخدود.. والتنبيه الى ضرورة العمل وبناء القدرات.

ولعل الفلسطينيين ايضاً يعرفون في النهاية انه لا احد من رفاق السلاح الذين ضللوهم وزايدوا عليهم، على استعداد لان يحاربوا دفاعاً عنهم.. فقد جاءتهم الفرصة فلم يحاربوا وتعللوا بالاعذار.. والمبررات.. في حين حارب الفلسطينيون ببسالة وشجاعة، وما زالوا صامدين حتى الان في وجه قوات الغزو ولم يلقوا السلاح.. لذلك فانه لم يبق امام الفلسطينيين الا ان يتولوا

قضيتهم بانفسهم بلا وصاية من احد.. وبلا وعود خلابة من العجزة والمشلولين.

ولم يبق امامهم ايضاً بعد ذلك الا ان يعرفوا تماماً ان القادر على الحرب هو القادر على السلام.. وانهم وحدهم هم الذين قدروا على الحرب ضد قوات الغزو الاسرائيلية، لذلك فهم وحدهم- ايضاً- القادرون على السلام لاستعادة الحقوق المشروعة.. اذا رغبوا في ذلك، واذا وعت اسرائيل دروس التاريخ، وتخلت عن شروطها المجحفة لتسليم المقاومة وتخلت عن تعنتها الاجوف في عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين.

الجمعة ١٩٨٢/٧/٢

الوثيقة المصرية..
ومصير القضية الفلسطينية

سواء تم اجلاء المقاومة الفلسطينية عن بيروت وفقاً للخطة الامريكية المقترحة الى سوريا او غيرها من الدول العربية ام لم يتم، وسواء كانت الشروط المعلنة لاخراج الفلسطينيين مقبولة من جانب الفلسطينيين ام غير مقبولة منهم. فالامر المؤكد في كل الاحوال هو ان عملية اجلاء المقاومة الفلسطينية عن بيروت وما سوف يصاحبها من شروط، سوف تحدد مصير القضية الفلسطينية لعدة اجيال قادمة.

فالمؤكد اننا اذا قبلنا التركيز على خطة اجلاء المقاومة الفلسطينية من لبنان، فاننا بذلك نكون قد استسلمنا للوقوع في الفخ الاسرائيلي الذي احكم نصابه مناحم بيجين وجنراله شارون للمقاومة.. وللقضية الفلسطينية ككل- فالتركيز على حل مشكلة المقاومة المحاصرة في بيروت وحدها يصل بنا من حيث لا ندري الى قبول المعادلة الاسرائيلية التي ترى ان كل مشاكل لبنان سوف تحل بخروج المقاومة منها- والتي تحول الانظار عن القضية الاساسية الى قضية اوضاع رجال المقاومة المحاصرين في بيروت الغربية. ثم التي تسعى في النهاية الى تحقيق الاهداف النهائية للغزو.. وهي الاهداف التي اعلنت الولايات المتحدة انها توافق اسرائيل عليها..

فاهداف حملة الغزو الاسرائيلية التي اعلنت الولايات المتحدة موافقتها عليها هي كما يعرف الجميع:

١ - القضاء على العمل (الارهابي) الذي ينبع من الارض اللبنانية:

٢ - تخليص لبنان من الوجود العسكري الاجنبي بكل صوره سواء كان فلسطينياً ام سورياً.. ام اسرائيلياً، بدعوى ان ذلك سوف يحقق ظروفاً افضل لامكانية العمل السياسي وامكانية التفاوض وفقاً لاطار السلام الموقع في «كامب ديفيد».. على طريق الوصول الى تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين.

٣ - تشكيل سلطة لبنانية قوية تفرض سيطرتها على كل الارض اللبنانية.

فهل التسرع باخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت بغير التوصل الى مجرد انتزاع الاعتراف بالحقوق العادلة للشعب الفلسطيني، سوف يمهد الطريق بالفعل الى حل القضية وسوف يهيىء الظروف الافضل للعمل السياسي الذي يسعى للتفاوض لحلها؟..

بلا تردد.. نستطيع ان نقول ان القاء المقاومة لسلاحها الآن واخراجها من بيروت الى سوريا تحت حماية الاسطول الامريكي او تحت حماية دولية بغير انتزاع الاعتراف الاسرائيلي بالحقوق الفلسطينية العادلة لن يساهم في تحقيق السلام في الشرق الاوسط.. ولن يتيح للقضية الفلسطينية ظروفاً افضل للعمل السياسي الذي يسعى الى حلها..

فالقاء السلاح الفلسطيني.. ومغادرة الفلسطينيين للبنان الآن في رحلة خروج جماعية الى الشتات كرحلة الخروج اليهودية الشهيرة، سوف تفقدان منظمة التحرير الفلسطينية اية قوة تفاوضية تجاه خصم عنيد لم يعترف حتى الآن بكل الحقوق الفلسطينية، ويسوف في تنفيذ ما قبله منها تحت الضغط المصري والعالمي في كامب ديفيد.

وبالتالي.. فلن تكون هناك اية قوة ضغط على اسرائيل.. في اية

مفاوضات قادمة معها بشأن القضية الفلسطينية او بشأن الحكم الذاتي..

بل ان ذلك سوف يتيح لبيجين المتربص، تفسير اتفاقيات كامب ديفيد على هواه وهو الذي لم يخف نواياه تجاه الارض المحتلة.. وتجاه قضية الحكم الذاتي، فاعلن في برنامج حكومته للكنيسيت انه لا بد من فرض السيادة الاسرائيلية على الضفة وغزة، واعلن اكثر من مرة عن مفهومه الخاص للحكم الذاتي الذي يرى انه حكم ذاتي للسكان.. وليس للارض التي يعيشون فوقها!

لذلك فان اخراج المقاومة الآن بغير التوصل الى تحقيق الاعتراف المتبادل المتزامن بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ودون الاتفاق على التفاوض من اجل الوصول الى صيغة سلام تضمن الحقوق المشروعة للفلسطينيين فان القضية الفلسطينية سوف ترجع من جديد الى نقطة البداية مهدرة بذلك التضحيات المريرة التي بذلت من اجلها.. والدماء الثمينة التي سفكت في سبيلها.

لذلك لم تتردد مصر في في الرد بعد اجتماعين متواليين لمجلس الامن القومي المصري على الاقتراح الامريكي الذي يعرض اجلاء افراد المقاومة الفلسطينية وعددهم يتراوح بين ٧ و٨ آلاف فرد من بيروت الغربية تحت الحماية الامريكية الى مصر.

وكان رد مصر في شكل وثيقة تاريخية عن رؤيتها للقضية الفلسطينية الآن.. في ضوء الاوضاع غير الملائمة التي تحيط بها الآن، وكانت رؤية مصر من جهة ان مشكلة المقاومة الفلسطينية المحاصرة في بيروت هي مسئولية قومية عربية، لذلك فان مصر ترفض ان يفرض عليها حل لا توافق عليه.. ولا توافق عليه مقدماً الدول العربية.. وكل اطراف الازمة الحالية في لبنان... واولهم منظمة التحرير الفلسطينية، ثم لبنان الذي لم يطلب حتى الآن من مصر رسمياً المشاركة في ايجاد حل للازمة اللبنانية، ثم الولايات المتحدة واسرائيل.

اما الاهم من كل ذلك فهو ان الاقتراح الامريكي من جهة اخرى يبحث حل ازمة المقاومة المحاصرة في بيروت، لكنه لا يبحث حل القضية الفلسطينية نفسها، ويقترح الطرق المحتملة لاخراج المقاومة من حصارها.. لكنه لا يقترح اي طريق للتوصل الى حل للقضية الفلسطينية.. ولانتزاع الاعتراف الاسرائيلي بالحقوق الفلسطينية، لذلك فانه لا يجيب عن التساؤلات الهامة التي تطرحها مصر..

ولا يقدم اية اجابة لهذا السؤال: وماذا بعد خروج المقاومة من لبنان؟.

.. وماذا عن مصير القضية الفلسطينية نفسها التي اشتعلت المنطقة بنيران الحرب بسببها ٥ مرات خلال ٣٤ عاماً فقط؟.

ان مصر لا تعارض في قبول نصيبها من افراد المقاومة ومن قياداتها.. عند توزيع افرادها على الدول العربية.

ومصر لا تعارض في تشكيل سلطة سياسية فلسطينية في القاهرة تعمل من العاصمة المصرية وتسعى عن طريق العمل السياسي الى حل للقضية الفلسطينية.

لكن مصر ترفض تماماً ان تقبل الفلسطينيين في ارضها لكي تضعهم في معسكر اعتقال واسع.. يقيد حرية حركتهم.. ويخضعهم تماماً لاي مخططات اقليمية او اهداف سياسية او حزبية او زعامية! وهو الامر الذي يكون قد دفع برئيس سوريا حافظ الاسد الى الذهاب الى السعودية ليعلن للمسئولين السعوديين موافقته على قبول اجلاء المقاومة من بيروت المحاصرة الى اللاذقية.. حيث تنتظرهم بالتأكيد معسكرات الاسر «المقنعة».. التي سيتم فيها نزع سلاحهم وتقييد حركتهم وحريتهم، حيث سيعانون من وطأة الحكم البوليسي السوري المعروف. بل ربما يكون ذلك مقدمة لتنفيذ الاتفاق الذي تردد الحديث حوله كثيراً بين سوريا واسرائيل على قبول سوريا للفلسطينيين

المرحلين عن لبنان.. مقابل «سماح» اسرائيل لسوريا بالاستيلاء على جزء من سهل البقاع اللبناني»..

وربما ايضاً يكون قبول سوريا للفلسطينيين مجرد خطوة مرحلية تمهيداً لدفع الفلسطينيين من سوريا إلى الاردن..

ثم ان الاقتراح الامريكي الذي يطالب مصر بقبول افراد المقاومة قبل التوصل الى اتفاق حول حل القضية الفلسطينية.. وقبل كل شيء.. لا يقدم من جهة اخرى اية اجابات لتساؤلات هامة هي: هل ستخرج قوات المقاومة من بيروت والقوات الاسرائيلية في اوضاعها الحالية التي تحاصر فيها المقاومة؟. ام ستنسحب القوات الاسرائيلية من خطوطها الحالية الى خطوط اخرى داخل لبنان.. وما هي هذه الخطوط؟

ثم من سينسحب قبل من؟ القوات الاسرائيلية قبل القوات السورية من لبنان ام القوات السورية قبل قوات الغزو الاسرائيلية؟..

ثم ماذا يحدث لو انسحبت قوات المقاومة والقوات السورية من لبنان ورفضت اسرائيل سحب قواتها منه؟ ومن يضمن في هذه الحالة انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان.. ومن يضمن تحقيق الوعود الاسرائيلية التي نعرف عنها الكثير والكثير!

ثم نأتي بعد ذلك الى الهدف الثاني للغزو الذي اعلنت الولايات المتحدة الامريكية انها وافقت اسرائيل عليه.. وهو تخليص لبنان من الوجود العسكري الاجنبي وتكوين سلطة لبنانية قوية، وهو هدف نوافق عليه بكل تأكيد.. ونوافق بالضرورة على الا تكون في لبنان اية قوة عسكرية عدا قوة الجيش اللبناني.. لكننا نتساءل فقط:

هل سيحقق اجلاء المقاومة عن لبنان- دون حل القضية نفسها- هدف اختفاء الوجود العسكري غير الرسمي في لبنان؟.

وهل ستنشأ بالفعل سلطة لبنانية قوية تفرض ارادتها على الجميع وتفرض السيادة اللبنانية على كل جزء من لبنان بمجرد اجلاء المقاومة ونزع سلاح القوى الوطنية.. في الوقت الذي سيستمر فيه بقاء المليشيات المسلحة التي تدعمها اسرائيل عسكرياً؟

مؤكد ان الغاء الوجود العسكري غير الشرعي في لبنان لا بد ان يشمل كل القوى المسلحة فيها، لكي لا يكون الهدف فقط هو تجريد الفلسطينيين والقوى الوطنية وحدها من السلاح، فان عدم تحقيق ذلك يعني ان الهدف الذي تتشدق به اسرائيل لن يتحقق.. وان كل ما سوف يجري هو انفراد المليشيات المدعومة من اسرائيل.. وقوات الرائد المنشق سعد حداد المدعوم ايضاً من اسرائيل، بالساحة اللبنانية مع استمرار غياب السلطة اللبنانية القوية التي تفرض ارادتها على الجميع والتي تفرض السيادة على كل اجزاء التراب اللبناني.

نعلم تماماً ان لبنان يؤمن بان استمرار علاقاته العربية في الحاضر وفي المستقبل مرهون دائماً ببقاء لبنان عربياً موحداً.

لكننا لا نعلم على وجه التحديد طبيعة الحل الذي ستفرضه اسرائيل على القوى الوطنية في لبنان.. ولا الى اي مدى سوف يؤثر هذا الحل على وجه لبنان العربي الموحد واسرائيل تدعم مليشيات الكتائب وتطلق يد رائدها المنشق سعد حداد في مساحات كبيرة من الارض اللبنانية.

اذن فالاهداف الثلاثة التي من اجلها وافقت امريكا اسرائيل على استمرار غزوها للبنان.. يؤكد التحليل والدراسة والاقتراب من الواقع السياسي للمنطقة انها لن تحقق ولن تخدم فرص تحقيق السلام في المنطقة ولا امكانيات تحقيق الحل السلمي للصراع العربي- الاسرائيلي..

فهدف القضاء على الاعمال «التخريبية» التي تنبع من لبنان لن يتحقق

بإبادة رجال المقاومة الفلسطينية المحاصرين في بيروت، فالابادة لا تقدم الحل لقضية شعب، وحتى اذا ابيد جيل القيادة الفلسطيني الموجود الآن فسوف تخرج اجيال اخرى من الفلسطينيين المطالبين بالدم.. وبالثأر.. ولن يضيع ابداً حق شعب وراءه مطالب.. ولن يكف الشعب الفلسطيني ابداً عن اخراج اجيال تطالب.. وتكافح.. وتناضل من اجل استعادة الحقوق الفلسطينية.

واذا كانت اسرائيل لم تحتمل بضع طلقات من الكاتيوشا التي كانت تهدد من حين الى اخر مستعمرات إصبع الجليل في شمال اسرائيل، فلعلها تدرك عمق الخسارة حين تفاجئها بعد قليل اجيال فلسطينية جديدة اكثر تطرفاً.. واكثر انتحارية.. تطالب بالثأر من كل اسرائيلي في اي مكان من العالم.. وتهدد مصالحها.. والمصالح الامريكية نفسها ليس في المنطقة العربية وحدها ولكن فوق كل بقعة من العالم المترامي.

وهدف تخليص لبنان من الوجود العسكري الاجنبي.. لتهيئة الظروف الافضل للعمل السياسي والتفاوض في اطار كامب ديفيد، لن يتحقق لان تجريد المقاومة من سلاحها والقضاء على فعاليتها.. سيجرد الفلسطينيين من قدرتهم على المساومة.. وسيشل قوتهم التفاوضية.. وسيطلق العنان للقوة الاسرائيلية غير الراغبة بكل تأكيد في التسليم بالحقوق المشروعة.. وفي اقامة الحكم الذاتي الفلسطيني.

اما هدف اقامة سلطة لبنانية قوية.. فسوف يصبح في مهب الرياح مع استمرار وجود مليشيات الكتائب المسلحة.. وقوات سعد حداد ثم قوات الغزو الاسرائيلي نفسها.. او وجود ظلالها على لبنان اذا ما انسحبت الى ما وراء الحدود، في الوقت الذي تقف فيه جميع القوى الوطنية اللبنانية الاخرى بلا حول ولا قوة.

فالاهداف الثلاثة.. مشروعة لكن وسائل تحقيقها كانت بالتأكيد غير مشروعة، كما ان الظروف التي تمت خلالها محاولة تحقيقها.. سوف تجردها من

قيمتها الحقيقية.. بحيث تتحول الى «قولة حق يراد بها باطل»، كما يقولون مع استمرار رفض اسرائيل للاعتراف بالحقوق الفلسطينية ومع الرغبة في انهاء مشكلة المقاومة المحاصرة في بيروت.. بغير الرغبة في حل القضية الاساسية.. وبغير الرغبة في التوصل الى حل شامل للقضية الفلسطينية يضمن الحقوق الفلسطينية، على ان يكون حل مشكلة المقاومة المحاصرة في بيروت هو الجزء الاول من الحل الشامل للقضية وليس الكلمة الاخيرة في القضية برمتها!!

لذلك كنا نتصور ان تضغط الولايات المتحدة على اسرائيل لفك حصارها عن قوات المقاومة، لا ان تضغط امريكا لترحيل المقاومة بلا حل للقضية.

وكنا نتصور ان تضغط الولايات المتحدة على اسرائيل لرفع حصارها عن بيروت الغربية لكي تنقذ المدنيين الابرياء المحاصرين الذين فرضت عليهم اسرائيل حصار التجويع.. لا ان تتركز جهودها حول بدائل اخراج المقاومة استجابة للاهداف الاسرائيلية. وحول ضمانات رحلة الخروج او حول الجهة او الجهات التي تتوجه اليها قافلة المغادرين..

وكنا نتصور قبل ذلك.. ان يكون ضغط الولايات المتحدة على اسرائيل لفك الحصار هو الخطوة الاولى في خطة سياسية تستهدف اولاً فك الحصار ثم اتاحة الفرصة لقيادة المقاومة للتفاوض من مواقعهم المؤثرة بغير القاء السلاح مع اسرائيل حول الحل السلمي الشامل للقضية الذي ينهي الصراع ويضمد الجراح.. ويوقف نزيف الدم المتدفق في الساحة العربية منذ سنوات بعيدة.

بل كنا نتصور ايضاً ان تضغط الولايات المتحدة.. لكي تتيح للبنان التوصل الى حل مشكلته الداخلية عن طريق حل لبناني يصدر عن لبنان وتشارك فيه الاطراف المعنية.. بغير ان تفرض الحراب الاسرائيلية هذا الحل عليه، في اطار خدمة الاهداف الاسرائيلية وحدها وليس تحقيقاً للمصالح القومية اللبنانية كما يبدو واضحاً من المعادلة التي تسعى اسرائيل لفرضها على لبنان الآن.

ولعلنا بعد ذلك نتساءل.. وفي القلب.. مرارة مما نراه.. ونلمسه من التأييد العسكري الامريكي المطلق لاسرائيل.. ما هو الضمان الآن لحماية الأمن العربي من الحراب الاسرائيلية المشرعة فوق دول المنطقة كلها الآن؟

وما هو الضمان لحماية سلامة وامن الشعوب العربية كلها.. وليست المقاومة الفلسطينية او شعب لبنان وحده.. والولايات المتحدة تمد اسرائيل بآلة الحرب الحديثة المتطورة.. وتدججها بالسلاح من اخمص القدم.. الى قمة الرأس.. وتطلق يدها في المنطقة بلا رادع؟ ثم ما هو الضمان لسلامة الشعوب العربية المجاورة لاسرائيل.. والبعيدة عنها والولايات المتحدة تسلح اسرائيل وتحجب السلاح الحديث عن العرب.

وتطلق يد اسرائيل التي يرشحها بعض الخبراء في الاستراتيجية العسكرية العالمية للوصول الى مرتبة القوة العسكرية الثالثة في العالم الآن بعد القوتين العظميين في حين تضيق على العرب فرص التسلح.. وتكتف ايديهم كما لو كانت تحرص على ان تلقي بهم مكتوفي الايدي في صراع غير متكافىء مع خصم توافرت له كل امكانيات القوة العسكرية الرهيبة.. وتدعمه ترسانة السلاح الامريكي المتطور، فاذا حاربوا اصطدموا بالتفوق العسكري الرهيب لاسرائيل. واذا تراجعوا اتهموا بالعجز.. وبالجبن، لكنه الصراع غير المتكافىء.. والقوي غير المتعادلة.. والتأييد المطلق لخصومهم.. والاجهاض المستمر لقواهم المحدودة.. ولن نقول مرة اخرى انه ما لم تتوقف الولايات المتحدة عن الدعم الاعمى لقوى اسرائيل العسكرية.. وعن تأييد نزعاتها العدوانية والتوسعية.. وانه اذا استمرت في تغاضيها عن انتهاك اسرائيل لشروط استخدام السلاح الامريكي المتطور في الهجوم على الدول العربية وهي التي حصلت عليه بدعوى «الدفاع» عن حدودها ضد «الغيلان» المتوثبة للقضاء عليها..

ما لم يحدث ذلك.. فانه لن يكون غريباً ان نحذر كل الدول العربية من الآن، من اعوام مليئة بالخطر سوف تخيم على المنطقة كلها في بداية حقبة التسعينيات.

فاسرائيل بغير حاجة الى دليل، تعمد الى اجهاض القوى العربية كل عقد من السنين، سواء كانت قوى عسكرية.. او قوى اقتصادية.. او قوى بشرية وحضارية.

واسرائيل تؤكد بممارساتها العدوانية المستمرة انها ما زالت دولة توسعية.. رغم تصريحات بعض زعمائها، فخريطة «من النيل الى الفرات» ما زالت معلقة في صدر قاعة الكنيسيت الاسرائيلي.. تطل على الرؤوس وتلهب الخيال.

واحلام تحقيق اسرائيل الكبرى ما زالت تداعب مخيلة جنرالاتها الدمويين. واسرائيل تعلن بممارساتها كل يوم انها تعتمد سياسة الردع لافهام الخصوم كل لحظة ان قوتها اكبر وان نواياها لاستخدام قدرتها على الردع مؤكدة، وانها سوف تستخدم تفوقها العسكري لفرض سيطرتها.. وحلولها الملائمة لها على المنطقة.

فاي قلاقل واخطار تنتظر المنظمة.. اذا القى الفلسطينيون السلاح قبل التوصل الى حل شامل للقضية الفلسطينية خاصة وان بيروت التي عانت اهوال الحرب لمدة ٧ سنوات لن يضيرها كثيراً ان تطول محنتها لمدة شهر واحد يتم خلاله وضع اسس الحل الشامل.. وبدء التفاوض لحل المشكلة.. وخاصة ايضاً ان اسرائيل مهما بلغ من استهتارها بالقوانين الدولية وبارادة المجتمع الدولي فانها سوف تتوقف طويلاً قبل ان تقرر اقتحام بيروت الغربية، معرضة حياة ٣٥٠ الفاً من البشر لحرب ابادة شاملة، لكي لا تتهم وسط عزلتها الدولية واستياء العالم المتزايد منها بشن حرب ابادة «هولوكوست» كالتي

شنت ضد اليهود في المانيا النازية.. والتي اقامت عليها دعواها بضرورة قيام اسرائيل لحماية الشعب اليهودي من «الهولوكوست» التي قد يتعرضون لها وهم في الشتات!!.

ثم اي اقدار رهيبة.. واي اهوال.. تنتظر شعوب المنطقة العربية كلها.. وهي محاصرة بين اخطار التوسع الاسرائيلي.. والقوة العسكرية الاسرائيلية المتوثبة للاعتداء وللتوسع من جهة، وبين الخطر الايراني المتناهي الذي يهدد جناح الامة العربية من ناحية الشرق، من جهة اخرى؟

فهل يصبح من قبيل المغالاة.. او من قبيل توهم الاخطار اذا قلنا من الآن.. انه اذا لم تتغير الاوضاع.. واذا لم تحل المشكلة الفلسطينية.. واذا استمرت الولايات المتحدة في تأييدها المطلق للعدو الاسرائيلي.. هل يصبح غريباً بعد كل ذلك ان نقول من الآن: احذروا الضربة القادمة!.

الجمعة ١٩٨٢/٧/٩

حصاد الغزو الاسرائيلي
على الساحة الفلسطينية

الامر المؤكد في كل الظروف والاحوال هو ان سفن المقاومة التي تضرب الآن في عرض البحر في طريقها الى المأوى الجديد لم تحمل معها القضية الفلسطينية الى المصير المجهول.. فالقضية قائمة وان اختلفت مرحلة الكفاح القادمة من اجلها عن المراحل السابقة.. والقضية سوف تبقى ساخنة دائماً وسواء خرجت المقاومة الفلسطينية من لبنان او لم تخرج.. والقضية سوف تبقى الى ان تصل يوماً ما الى شاطىء الامان.. قضية العرب الاولى يختلفون على كل شيء ويلتفون عليها.

كل ما في الامر ان القضية بانتقال الفلسطينيين من لبنان الى « الشتات » قد دخلت مرحلة جديدة تتطلب اعادة ترتيب البيت والاوراق واعادة النظر في الاهداف والوسائل.. ثم استيعاب دروس الماضي وصولاً الى صيغة اكثر ملاءمة لقيادة الكفاح من اجلها.. وهذه هي مسئولية الفلسطينيين اولاً واخيراً خلال الايام القادمة.. ثم مسئوليتنا جميعاً كعرب من بعدهم كل حسب طاقته ومكانته ومدى تأثيره.

فأولى نتائج او حصاد الغزو الاسرائيلي للبنان على الساحة الفلسطينية هو بالتأكيد انتقال القضية الفلسطينية من مرحلة معينة من الكفاح لها اهدافها النهائية واساليبها المحددة الى مرحلة جديدة لها نفس الاهداف النهائية.. وان

كان عليها ان تستخدم أساليب اخرى للوصول الى هذه الاهداف.

ولان القضية في الاساس بالغة التعقيد فعلينا على الاقل ان نكف عنها اذى سلبياتنا التي انعكست عليها في الفترة السابقة من الكفاح، فساهمت في زيادة تعقيدها وساهمت في تعثر الجهود لحلها.

ولان المصير واحد.. والقضية مشتركة فينبغي ان نعترف باخطائنا كعرب وكفلسطينيين ايضاً في تناول القضية الفلسطينية خلال السنوات السابقة كخطوة اولى لاعادة ترتيب الاوراق استعداداً للجولة او الجولات الجديدة.

فلقد ساهم البعض من حكام العرب بلا جدال في عرقلة جهود حل القضية بالمزايدة عليها ليس املا في تحقيق الافضل، وانما رغبة في بقاء القضية معلقة يتخذونها ذريعة لفرض القهر على شعوبهم بحجة ان هناك قضية قومية كبرى ينبغي تأجيل كل شيء في سبيلها.

كذلك فقد اثرت التضحيات الطويلة والمريرة التي تكبدتها بعض الشعوب العربية من اجل القضية الفلسطينية على استعدادها النفسي لبذل المزيد من التضحيات من اجل القضية التي لا تلوح في الافق ارادة الرغبة في حلها.. والتي تدفع الشعوب من دمائها واموالها لها، ذلك في الوقت الذي نرى فيه البعض على الجانب الاخر يحارب من اجلها بالكلمات والشعارات ويتمتع بالحياة السهلة الخالية من المشاكل الاقتصادية والازمات.. بل ويقتر على الذين يبذلون الدم والمال من اجل القضية.

ثم لا بد ان نعترف ايضاً بان نصيباً كبيراً من تعقيد القضية وصعوبة حلها يرجع الى اخطاء بعض المتصدين لقيادة حركة كفاحها طوال السنوات الطويلة الماضية..

فلقد وقع الفلسطينيون- بلا حساسية من الاعتراف بالخطأ- في ٣ اخطاء اساسية كان لها اسوأ الاثر على فاعلية الحركة الفلسطينية.

الاول: انهم سمحوا للتمزق العربي الفاضح في ان ينعكس على حركتهم فتشرذموا الى فصائل متفرقة تبعاً لانتماءاتهم العربية المتباينة والى فصائل متحاربة احياناً.. ومتنافرة غالباً.

والثاني: انهم انغمسوا بوعي او بغير وعي في الخلافات الداخلية للدول- المستضيفة لهم فتحالفوا مع فئات ضد فئات وحاربوا فئات لحساب فئات اخرى داخل الدولة الواحدة مما اثار حساسيات ومخاوف الدول المستضيفة.. ومما اثار ايضاً حنق شعوب بعض هذه الدول عليهم وهي تراهم يتحولون من ضيوف الى شركاء لا سيطرة لسلطة الدولة عليهم.

والثالث: فهو انهم لم يبدو قدراً كبيراً من المرونة السياسية في مطالبهم خلال المرحلة الماضية ولم يبلوروا اهدافهم في مطالب محددة تراعي تطورات الاحداث وتراعي المتغيرات الاقليمية والدولية، فضاعت على الحركة الفلسطينية فرص ثمينة.. وبقيت الاهداف المستحيلة.. وبقيت الصيغ والقوالب الجامدة على جمودها اعتقاداً بان ما نراه حقاً لا بد ان يراه العالم كذلك حقاً، واعتقاداً بان ما نؤمن به نحن ونراه عدلاً لا بد أن يراه الأخرون كذلك دون اي تكتيك او تحرك يفهمه العالم قبل ان تفهمه فقط اذاعاتنا العربية.

لا بد اذن من البحث عن منهاج جديد للعمل الفلسطيني في مرحلة الشتات، وبعد المذابح والدمار والصمود البطولي للشعبين اللبناني والفلسطيني في وجه آلة الحرب الشرسة.

لا بد من اعادة ترتيب البيت من الداخل لنستفيد من الاخطاء ونتخطى القوالب الجامدة.. ونتجاوز عن السلبيات استعداداً لمرحلة تتطلب الجهد المخلص بلا مزايدات ولا شعارات جوفاء ليس فقط حرصاً على صالح القضية خلال المرحلة القادمة.. وانما لانه ايضاً واجب وطني تفرضه علينا الدماء التي

اهدرت في ساحة الحرب غير المتكافئة في لبنان، ويفرضه علينا الشتات الفلسطيني وطبيعة الكفاح المختلفة خلال المرحلة القادمة.

فكيف يتحقق ذلك؟

اننا نتصور اننا نبدأ مرحلة جديدة لا ينبغي ان نتوقف خلالها طويلاً امام المسميات او الصياغات البلاغية. فكل ما يفيد القضية ينبغي ان نتمسك به وان نستثمره فلا نرفض استعادة حق لانه يتم تحت مظلة نرفضها.. ولا نرفض فرصة للعمل وكسب المواقع لانها تأتي من خلال مسميات بحت الحناجر في الهتاف بسقوطها..

اننا لا نعني بهذه الافكار اتفاقيات كامب ديفيد- مع تمسكنا التام بما تم تحقيقه من مراحل في اطارها وما يمكن ان يتم من خلالها- لكننا بالتأكيد نعني بها كل الاطر الممكنة للعمل السياسي المتاح امام القضية والتي لا ينبغي اهدار اي اطار منها قد يؤدي الى استعادة الحقوق.

نتصور مثلاً ان الخطوة الاولى بعد ان تلقي آخر سفن المقاومة مراسيها في المرفأ الاخير هي ان يجتمع قادة العمل الفلسطيني ليحددوا منهاجاً جديداً للعمل يستفيد من المتغيرات الدولية التي ترتبت على ملحمة الصمود في بيروت.

واهمها بلا جدال هذه المساحات العريضة من الرأي العام العالمي التي كسبتها المقاومة الفلسطينية في صفها خلال صمودها الباسل في وجه القهر والبطش. والقوة التي لا تفرق بين المحاربين العزل من السلاح.

واهمها بلا جدال ايضاً هذا التغير الجديد في السياسة الامويكية تجاه القضية الفلسطينية.. وتجاه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والذي تبلور خلال نضال الفلسطينيين ضد الغزو الاسرائيلي، والذي يكشف عنه اتجاه الولايات المتحدة الامريكية لاعادة النظر في سياستها تجاه قضية فلسطين.. بعد ان تأثرت صورتها تأثراً كبيراً في الشرق الاوسط، لتحيزها او صمتها على

استخدام الاسلحة الامريكية.. بما ينذر بشواهد ضرر على مصالحها ومصالح حلفائها في الغرب وعلى اصدقائها في المنطقة.

نتصور ان تكون خطوتهم الاولى في بداية المرحلة الجديدة هي ان يجتمع قادتهم ليعيدوا النظر في ميثاق المنظمة سواء تم ذلك داخل اللجنة المركزية لمنظمة التحرير او تم داخل المجلس الوطني الفلسطيني الذي تفرض الظروف الجديدة على المنظمة ان تسعى لتكوين مجلس جديد يكون اكثر تمثيلاً للشعب الفلسطيني.. واكثر دقة على اتخاذ القرارات.. واكثر انسجاماً وتآلفاً.

ونتصور ايضاً ان تكون خطوتهم الثانية هي تشكيل حكومة مؤقتة تضم عناصر من الضفة وغزة تتولى تمثيل الشعب الفلسطيني في مواجهة العالم كله.. وتتولى وحدها وبلا تدخل او مشاركة من احد امر القضية الفلسطينية وقيادة العمل الفلسطيني «وادارة» الكفاح من اجل القضية بكل مستوياته وفقاً للصالح الفلسطيني وبارادة حرة تماماً لا تخضع لضغط اي نظام عربي على ان تخرج هذه الحكومة نهائياً من دائرة الخلافات العربية والمحاور المتصارعة داخل الوطن العربي.

وقد نطالب هذه الحكومة المؤقتة بان تبدأ كفاحها من اجل القضية بوضع منهاج العمل الجديد.. وبأن يتجنب هذه المنهاج اخطاء الممارسات الفلسطينية السابقة في تناول القضية.

كان يكف الفلسطينيون عن مطالبة الدول العربية بالتقدم بالمبادرات والحلول للقضية وان يتقدمواهم انفسهم بمبادرات موضوعية وتصورات واقعية لإمكانيات الحل وخطواته وببرامج محددة للتنفيذ تتضمن خطوات عملية واقعية على المدى القريب والمدى المتوسط: ثم يتقدموا ببرامجهم وخططهم لكل دولة عربية ويضعوها امامها ويقولون لحكامها هذه هي مطالبنا.. فكيف يمكنكم مساعدتنا في تحقيقها.. وما هو مدى مساعداتكم لنا، فتتقدم كل دولة

عربية بما تستطيع ان تلتزم بادائه وتنفيذه للمعاونة على تحقيق هذه المطالب.. على ان تتعهد هذه الدول علانية وباتفاقيات مكتوبة!! بتنفيذ ما التزمت به بشرط الا يؤدي عجز بعض الدول عن تقديم العون المطلوب للعمل الفلسطيني الى تحول الفلسطينيين الى اعداء وخصوم لهذه الدولة.. فالعمل الفلسطيني يحتاج الى كل جهد.. والى كل مساندة مهما كان حجمها..

وبذلك تتحول جهود الفلسطينيين الى التنسيق بين الجهود التي تبذلها كل دولة من جانبها لخدمة القضية ولدعم المجهود الفلسطيني.. وبذلك يخرج الفلسطينيون نهائياً من لعبة المحاور والصراعات العربية، وتصب كل الجهود العربية المتناحرة في مصب القضية الفلسطينية.. من كل حسب امكانياته.. ومن كل حسب جهده!

وسوف يكون من المفيد بلا جدال ان يتوقف الفلسطينيون خلال المرحلة القادمة عن انتظار او طلب الاجماع العربي حول اهداف الكفاح الفلسطيني.. فهذا الاجماع مستحيل تماماً في ظروف المنطقة العربية الحالية.. وفي ظل هذه المحاور العربية المتصارعة.. وهذه الاهداف المتباينة.. لذلك فان انتظار الفلسطينيين لهذا الاجماع لن يثمر الا تأخر حل القضية وضياع فرص اخرى للوصول الى الحل واستعادة الحقوق..

والاجدى- كما قلنا- ان يحدد الفلسطينيون اهدافهم وان يسعوا الى العمل على تحقيقها سواء حازت هذا الاجماع المستحيل او لم تحظ به.. فيكفيهم شرف القصد ويكفيهم انهم وحدهم الذين قاتلوا دفاعاً عن حقوقهم.. وانهم من الشعوب التي صمدت معهم هم الذين سالت دماؤهم انهاراً تحت جحافل الغزو واحرى بمن يسفح دمه دفاعاً عن قضيته الا ينتظر ممن يمضغون الشعارات ان يحددوا له هدفه.. وان يضعوا خططه وبرامجه.. والا كان في نظر فرسان الكلام «خائناً» لنفسه!!

كذلك فانه من الضروري بغير شك ان يتوقف الفلسطينيون من الناحية الاخرى عن سياسة فرض السياسات والعلاقات الدولية على الدول الاخرى بغير مراعاة لظروفها واوضاعها.. فالاجدى بالتأكيد ان يعرف الفلسطينيون كيف يستفيدون.. وكيف يستثمرون علاقات الدول العربية المختلفة بالقوى العالمية المختلفة، فالدول التي تربطها علاقات قوية بالولايات المتحدة والكتلة الغربية تستطيع ان تقدم العون للفلسطينيين من خلال هذه العلاقات، ومهما اختلف شكل العون او درجة تأثيره فهو عون مفيد للقضية التي تحتاج الى كل جهد والى كل اسهام في صالحها، والدول التي تربطها علاقات قوية مع الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية تستطيع ان تقدم لهم العون مهما اختلف شكله او درجة تأثيره، وهكذا يستفيد الفلسطينيون من كل الجهود العربية على اختلاف انظمة دولها.

ومن المفيد كذلك ان يستفيد الفلسطينيون من تجارب الماضي وان يقتنعوا بعدم جدوى ارهاق شعوب الدول العربية وهم شركاؤهم في القضية وفي المصير ونصراؤهم الوحيدون في الساحة، بالمطالب غير العملية وغير المفيدة للقضية او لهذه الشعوب كهذه المطالب البلاغية التي تردد الآن عن ضرورة مقاطعة الدول العربية للولايات المتحدة وضرورة سحب الارصدة العربية من البنوك الغربية وضرورة ايقاف ضخ البترول لا لان هذه المطالب ترهق شعوب الدول العربية فقط، وانما لأنها اصبحت بالفعل بلا جدوى حقيقية وبلا اي مقابل يمكن تحقيقه من ورائها.

فمقاطعة الولايات المتحدة الامريكية يعني تخليها عن التزامها بحماية الخليج والمملكة السعودية ضد الخطر السوفييتي والخطر الايراني في وقت يمثل فيه هذان الخطران تهديداً قوياً لدول هذه المنطقة.. ودول هذه المنطقة هي اولاً

اكبر نصراء القضية الفلسطينية.. ومن اكبر نصراء الفلسطينيين في العالم، وتعرضها للانهيار والخطر لا يعني سوى ان يفقد الفلسطينيون هذا السند وهذا التأييد.

كذلك فان مقاطعة الولايات المتحدة تعني توقف تدفق السلاح منها على دول هذه المنطقة في وقت لا تجد فيه هذه الدول اسواقاً بديلة تعطي هذا الحجم وهذه النوعية المتقدمة من السلاح. ذلك في وقت نحتاج فيه جميعاً دون استثناء الى تدعيم القدرة العسكرية في مواجهة ترسانة الاسلحة الاسرائيلية.. لا الى اضعافها!

اما سحب الارصدة العربية من البنوك الامريكية والغربية فهو مطلب براق لكنه في الواقع العملي لا يجدي شيئاً، فالدول العربية المدعومة ليست لديها اسواق تكفي لاستيعاب هذه الاموال.. وسحبها لا يعني في الحقيقة سوى اجراء مظهري تنتقل به هذه الاموال من البنوك الغربية على الورق، اي «دفترياً» الى بنوك اخرى، ثم لا تلبث ان تتسرب الى البنوك الامريكية والغربية مرة اخرى، لان الجهاز المصرفي العالمي لا حدود له ولا فواصل بينها.. ولا يمكن التحكم في الاموال التي تدخل اليه في احدى «فتحاته» فهذه الاموال- وفقاً لنظرية الاواني المستطرقة- لا بد ان تتسرب الى مساربها بطريقة او بأخرى.

كذلك فان مطلب ايقاف تصدير البترول.. هو ايضاً مطلب مظهري خادع، فالسوق الدولية مكتظة بفائض من البترول العربي وغير العربي وايقاف تصدير البترول لن يعني سوى. فقد عائداته التي تسهم في حل مشكلات الدول العربية المصدرة وتقدم لها الامكانيات المالية التي تمكنها في النهاية من دعم القضية الفلسطينية.. الى جانب ان الدول المستهلكة للبترول قد استفادت من درس

حرب اكتوبر ١٩٧٣ فحدت من استهلاكها منه وزادت من مخزونها الاستراتيجي منه.. وتوسعت في استخدام مصادر الطاقة البديلة بحيث اصبحت الدول المصدرة للبترول تواجه المشقة في تصريف انتاجها وعلى سبيل المثال فقد خفضت الولايات المتحدة وارداتها من البترول الى النصف منذ حرب اكتوبر الى الآن وزادت من مخزونها الاستراتيجي منه فكيف يؤثر وقف تصدير البترول العربي على موقف الولايات المتحدة.. واسواق العالم متخمة بالبترول وبعض دول الاوبك تسعى لزيادة صادراتها منه، والسعودية على سبيل المثال تتبنى سياسة زيادة التصدير لكي لا تتأثر خطط التنمية الطموحة بها ولا تتوقف المشروعات التي بدأت في تنفيذها.

اذن فالمشكلة ليست في اتخاذ القرارات «الرنانة».. وانما في اختيار البدائل والحلول التي تسهم في دعم القدرة العربية على التحرك من اجل القضية الفلسطينية.. وفي اتخاذ الخطوات التي تخدم الاهداف الفلسطينية في المدى البعيد بعيداً عن الانفعالية التي كلفتنا الكثير والكثير بلا جدوى حقيقية وبلا عائد حقيقي.

والاجدى في هذا المجال على سبيل المثال ان يخرج الفلسطينيون من مؤتمر القمة العربية القادم- وان كنا لا نتوقع منه الكثير بدعم مالي عربي كبير يوجه اساساً لاستثمار المجزرة او «الهولوكست» الفلسطيني الذي تم على ايدي الاسرائيليين في لبنان في ابراز بشاعة المذبحة.. وبشاعة الدمار وحجم التضحيات التي تكبدها الفلسطينيون في لبنان امام الرأي العالم العالمي.. لاقناعه بضرورة مساندة الجهود الفلسطينية لاستعادة الحقوق المشروعة في وجه التعنت الاسرائيلي والجرائم الاسرائيلية.

فهكذا صنع اليهود في الرأي العالمي عندما اجادوا استغلال «الهولوكست» النازي ضدهم خلال الحرب الاخيرة، وعلينا ان نفعل مثلهم،

وان نفضحهم امام الرأي العام العالمي.. وان نكسبه الى صفنا لتهيئة الساحة العالمية- بعد الساحة الفلسطينية.. والساحة العربية. لمساندة خطوات ومبادرات الحل المنتظر للمشكلة الفلسطينية.

فكيف يمكن تصور خطوات هذا الحل؟

هذا ما سنناقشه في المقالات القادمة ان شاء الله.

الجمعة ١٩٨٢/٩/٣

مرة أخرى: أين المبادرة الفلسطينية؟

الزائر للعاصمة الامريكية واشنطن، وللمدن والعواصم الأوروبية الآن، يستطيع أن يلمس بوضوح حالة الهياج التى تنتاب جماعات الضغط اليهودية ووسائل الاعلام الصهيونية، بعد مذابح الفلسطينيين في لبنان.

فهذه الجماعات، وهذه الوسائل في حالة أستنفار تام، على حد التعبير العسكري، لازالة آثار هذه المذبحة المروعة على الرأي العام الأمريكي ودوائر صناعة القرار السياسي في أمريكا وأوروبا.. وهي تستخدم في ذلك كل الوسائل والإمكانيات المدروسة جيدا للتأثير في الرأي العام.. ففي أية لحظة يفتح الزائر فيها جهاز التليفزيون في الولايات المتحدة، قد تطل عليه وجوه كبار المسئولين الاسرائيليين أو كبار رجال الحركة الصهيونية العالمية، لتشرح وتحلل أسباب المذبحة، وتنفي عن اسرائيل جاهدة مسئولية ارتكابها.

وفي قاعات المحاضرات والندوات، سوف يجد غالبا أكثر من محاضر يشرح مستخدما الخرائط والبيانات أوضاع لبنان، ويحاول أن ينفي عن اسرائيل مسئولية المذبحة البشعة التى أختلطت فيها دماء وعظام الأطفال الصغار بدماء الشيوخ والنساء

وعلى صفحات الصحف العالمية.. في أعمدة الرأي فيها، سوف يطالع غالبا مقالات تناقش مسئولية اسرائيل عن المذبحة.. ويشرح بعضها وجهة نظر إسرائيل فيها.

والمؤلم حقا أنه على الجانب الآخر لا يكاد يحس الزائر لهذه العواصم بمثل هذا الوجود المكثف لاصحاب القضية أنفسهم الذين كانوا ضحايا لهذه المذابح.. والذين كان عليهم أن يستثمروا هذه المجازر لإدانة إسرائيل، وفي تحول الرأي العام العالمي عنها، وفي استقطابه لتأييد الحق العربي.

فليست هناك مثلا وفود عربية سياسية وإعلامية ورسمية وشعبية تعمل الآن من خلال حملة مكثفة لتعميق إحساس الرأي العام الامريكي والعالمي ببشاعة الجريمة التى ارتكبتها إسرائيل في لبنان.. والاضوات العربية لا تمارس تأثيرها الفعال في المجتمعات الامريكية والاوروبية لاستقطاب تأييدها ضد إسرائيل.. والنفوذ المالي العربي لا يمارس تأثيره القوي على دوائر صنع القرار في أمريكا واوروبا، كما يفعل النفوذ المالي اليهودي.. وأصحاب الاموال العربية لا يستثمرون اتصالاتهم بالشركات الامريكية والاوروبية التى تربح اللايين من تعاملها مع العرب ليستفيدوا بتأثيرها القوي على السياسات الامريكية.. وهو واقع معروف وتستثمره اسرائيل جيدا، لكننا لم نحسن قط استثماره أو استخدامه حتى في أشد الظروف حاجة لذلك.. بل ان الجهودالعربية المتواضعة للدعوة للحق العربي في العواصم الغربية تفتقر حتى إلى التنسيق بينها.. وإلى الاسلوب العلمي لدراستها وتقييمها مرة كل فترة.. وبالتالي لإمكانية استخدامها الاستخدام الأمثل في إدانة اسرائيل واثبات مسئوليتها عن المذبحة البشعة التى وقفت أمامها جماعات الضغط اليهودية حائرة لا تجد ما تدافع به عن اسرائيل.. ولا ما تدفع به عنها اتهامها بالوحشية، ثم ما لبثت بعد الصدمة الاولى وبعد الشلل المؤقت، أن تحركت بوعي وبذكاء مع الدبلوماسية الاسرائيلية لمحاولة محو عارها عنها، مستخدمة في ذلك كل الوسائل.. وأولها التلويح بالتهمة الممجوجة القديمة.. معاداة السامية.

فعلى سبيل المثال.. فإن جامعة تونس العربية لم تفكر حتى الآن في تشكيل

لجنة عربية.. أو عربية- دولية.. أو دولية صرفة للتحقيق في ظروف هذه المذبحة البشعة، وإثبات مسئولية إسرائيل عنها.

ولقد كان من الممكن أن تكون مثل هذه اللجنة سلاحا قويا في الصراع مع اسرائيل، تجري تحقيقا دوليا تحت إشراف جهات عالميّة مسئولة.. وتنتهي أعمالها بادانة عالمية لإسرائيل، تزيد من حرج موقفها في الساحة الدولية.. ومن انصراف الرأي العام العالمي عنها.. وتشد من أزر الاصوات المؤيدة للحق العربي في العالم الغربي.

وكان من الممكن لهذه اللجنة، من خلال حملة اعلامية ذكية، أن تسمع لشهادات المراسلين الاجانب الذين شهدوا المذبحة، وشهود من الفلسطينيين واللبنانيين الذين نجوا منها.. أو شهدوها عن قرب.. وأن تعتبر أدانات المسئولين الامريكيين والغربيين.. للمذبحة ولاسرائيل.. وثائق سياسية تثبت مسئولية اسرائيل عنها.

بل كان من الممكن أيضا أن تستفيد هذه اللجنة من الاصوات الاسرائيلية التى أدانت المذبحة واحتجت عليها.. وأن تعتبر المظاهرات الصاخبة التى انفجرت داخل اسرائيل نفسها. احتجاجا عليها.. قرائن لا تقبل الشك على مسئولية اسرائيل التى تحاول الآن بكل الطرق التنصل منها.

كان من الممكن أن تفعل كل ذلك.. وكان من الممكن أن تبقي على هذه الجريمة البشعة حية دائما أمام الضمير العالمي تؤرقه وتعذبه وتذكره دائما بقضية شعب يتعرض للابادة.. ولا بد من أقامة وطن قومي له، تماما كما كانت مذابح اليهود في الحرب العالمية الثانية «الهولوكست»، مبررا في نظر الضمير العالمي لشرعية قيام اسرائيل في أعقاب الحرب.. وتماما كما ينبغي أن يكون «الهولوكست» الفلسطيني الاخير، مبررا شرعيا لقيام الوطن الفلسطيني، بصرف النظر عن كل الاسانيد التاريخية والشرعية الاخرى.

والاكثر ايلاما أن جامعة تونس العربية لم تطلب حتى الآن تشكيل لجنة دولية للتحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في لبنان، بالرغم من أن اسرائيل تقيم الدنيا وتقعدها وتستدعي الرأي العام العالمي وتشكل اللجان الدولية للتحقيق في انتهاك حقوق الانسان اذا حرم يهودي واحد من حق الهجرة من الاتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة أو إلى أي مكان آخر .. أما في لبنان فحقوق الانسان تطؤها المدرعات الاسرائيلية خلال عمليات قصف المنازل، وتخريب الممتلكات، واعتقال الآلاف، ولم تطالب جامعة تونس بالتحقيق في الاعتداء عليها.

وأنما أكتفت الجامعة من كل الجهود المؤثرة والممكنة، بقرار ايفاد الوفود العربية إلى الدول الخمس الكبار الاعضاء في مجلس الأمن، وأكتفت معظم الدول العربية بالصمت أزاء المذبحة بعد فورة الغضب الاولى، وكأنها نسيتها، في حين لم تنسها اسرائيل المتهمة بارتكابها، أو بالمشاركة فيها على الاقل.. إن لم يكن بالتنفيذ والتواطؤ.. أو بالسكوت على ما يجري داخل المخيمات.. والإبقاء على السلاح في أيدي ميليشيات الكتائب رغم تنبيهنا مرارا لاخطار ذلك، خاصة بعد اجلاء المقاومة.. فحشدت اسرائيل الحشود الاعلامية واستنفرت قوى الضغط المؤيدة لها في الولايات المتحدة وأوروبا لنفي مسئولية الجريمة عنها.. فأن لم تستطع فعلى الاقل لنفي مسئولية الجريمة عن اسرائيل كشعب.. والصاقها بشخص أو شخصين يمكن التخلي عنهما في أية لحظة، إبقاء على صورة اسرائيل «المتحضرة» في نظر العالم.

بل أن الاكثر من ذلك أن هناك بعض الدول العربية، وهي قلة بالطبع، تكاد تسهم بتصرفاتها غير المسئولة في إنقاذ إسرائيل من هذا المأزق الذي لم تواجهه منذ قيامها حتى الآن، وتكاد تفتح لها أبواب النجاة من عزلتها ومن استياء الرأي العام العالمي منها بعد المذبحة.. وتكاد أيضا تكسبها نوعا من العطف الدولي لا تستحقه، وتأييدا لا مبرر له.

فلقد إقترح العراق اسقاط أوراق تفويض اسرائيل في الامم المتحدة، على أساس أن هذه الاوراق صادرة عن القدس، التي لا يعترف بها العالم عاصمة لاسرائيل.. وبالتالي استصدار قرار بابعاد اسرائيل عن الامم المتحدة، ونجح العراق في استصدار قرار بتأييد هذا الاقتراح من الجامعة العربية، بالرغم من معارضة عمان ولبنان، لكنه عند عرضه على المؤتمر الاسلامي ووجه بمعارضة قوية على أساس أن الاقتراح يهدد كيان المنظمة الدولية نفسها، نظرا لاعلان الولايات المتحدة رفضها له واعتزامها الانسحاب من الامم المتحدة اذا ووفق عليه في الجمعية العامة..ولان هذه الخطوة في رأي معارضيها لا تخدم القضية الفلسطينية، اذ تؤخر امكانيات اجراء حوار بين أمريكا ومنظمة التحرير كما تؤخر أيضا امكانيات اجبار اسرائيل على الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع الفلسطينيين.

واقتنع العراق بكل هذه الاسباب وقرر سحب اقتراحه.. لكن ليبيا تلقفته لتتمسك به وتصر عليه من باب المتاجرة والمزايدة، حتى أضر بمصالح الفلسطينيين وبالقضية وايدتها بالطبع إيران لنفس الاسباب والمبررات.

وبالرغم من أن موقف مصر واضح من القدس، ولا يحتاج إلى تأكيد.. وبالرغم من أن مصر لم ولن تعترف بها عاصمة لاسرائيل، فأننا نتساءل: ماذا تفيد محاولة طرد اسرائيل من الامم المتحدة في مثل هذه الظروف الدقيقة التي تحتاج فيها إلى أحكام الحصار حولها.. وإلى استقطاب التأييد الامريكي والاوروبي والعالمي للقضية الفلسطينية؟.

إن مثل هذه المحاولة تتاجر بها ليبيا وإيران الآن لاسباب داخلية بحتة خاصة بالنظامين، تكاد تكون طوق النجاة لاسرائيل من حصار الرأي العام العالمي لها بعد مذابح بيروت اللا انسانية.

ذلك لان اسرائيل تستفيد من هذه الدعوة.. وتستعيد الكثير من التأييد

الذي فقدته في أعقاب المذبحة .. وقد كانت أولى نتائج هذه الدعوة اعلان الولايات المتحدة رفضها لها، واعلانها نيتها للانسحاب من الامم المتحدة اذا صدر مثل هذا القرار.. وهو ما لم تكن اسرائيل تحلم به بعد أن انخفض التأييد الامريكي لها إلى أدنى مستوى له في أعقاب المذابح.

ثم ماذا نستفيد؟.. وماذا تستفيد القضية الفلسطينية من ابعاد اسرائيل عن الامم المتحدة...؟

لقد جربنا من قبل سياسة الغياب عن المجتمعات الدولية التى تشارك فيها اسرائيل.. وسياسة الانسحاب من اجتماع يحضره المندوب الاسرائيلي..فماذا حققت مثل هذه السياسة؟..كنا ننسحب ويبقى مندوب اسرائيل، وكنا نغيب نحن وتحضر اسرائيل.. فيسمع العالم لها.. ولا يسمع لنا.

لقد واجهت مصر من قبل هذا الاختبار وهي في قمة انتصارها في أعقاب حرب أكتوبر فأعادت تقييم سياستها على اساس المتغيرات الدولية الجديدة.. وعلى اساس حقائق السياسة الدولية، فكانت نتائج أعادة التقييم أن هناك ٣ ابعاد رئيسية لا بد من مراعاتها خلال تحركها لحل قضيتها والقضية الفلسطينية

البعد الاول: أن هناك قوة عالمية عظمى في الولايات المتحدة، تؤثر في مجريات الاحداث العالمية في غالبية اجزاء العالم في حين أن القوة العظمى الاخرى وهي الاتحاد السوفيتي، لا تملك نفس التأثير بنفس القوة على مجريات الامور العالمية، بل إن بعض المشاكل الخاصة بها، كالمشكلة البولندية، تكفي وحدها لدفعها للانكفاء على نفسها، تاركة للولايات المتحدة حل القضايا الدولية الاخري في افريقيا والشرق الاوسط وامريكا اللاتينية.. وهذه الحقيقة لا تعني بالمرة التسليم بسيطرة الولايات المتحدة على مقاليد أمورنا.. أو السير على فلكها.. وأنما تعني على وجه التحديد ادراك الحجم الحقيقي للولايات المتحدة في الساحة العالمية، ولدورها في حل قضية الشرق الاوسط،

وبالتالي لأهمية مد الجسور بيننا وبينها واستثمار هذه الجسور في حل مشكلة الشرق الاوسط التى تؤثر بالفعل على رفاهية شعوب العالم.

البعد الثاني: أن الحلّ العسكري قد أصبح بعيد المنال في الوقت الحاضر، ليس فقط بسبب التفوق التكنولوجي لاسرائيل، ولا بسبب المساعدات العسكرية الامريكية الهائلة لها، وانما ايضا لغياب القوة العربية الرادعة التى تعتمد على استراتيجية عربية موحدة.

البعد الثالث: أن الحل السياسي للقضية هو الحل المتاح في الاوضاع والظروف الحالية، بشرط الا يفرط هذا الحل في حق أو في سيادة شرعية يعترف العالم بها، كما أن هذا الحل يمكن الوصول إليه على مائدة المفاوضات، بحيث يضمن الحقوق المشروعة والامن لكل الاطراف، وليس لاسرائيل وحدها.

فليس المهم هو الاماني والامال.. وانما المهم- على حد تعبير الرئيس حسني مبارك- هو وسائل اقناع العالم بها ووسائل وضعها موضع التنفيذ فقد أرضت مقررات «فاس» مثلا كل الاماني العربية، لكن الاهم هو: كيف يمكن تنفيذها...؟

إذن.. هل يمكن أن نتوقع، على ضوء هذه الحقائق والمتغيرات أن يسفر ايفاد الوفود العربية إلى الدول الخمس الكبرى، عن نتائج هامة على طريق الحل الشامل لقضية الشرق الأوسط.. أم أن منظمة التحرير سوف يكون عليها في ضوء التطورات الاخيرة، والاحداث التي جرت في لبنان.. في ضوء مبادرة الرئيس ريجان المؤيدة لكثير من وجهات النظر العربية، أن تتقدم بمبادرة فلسطينية جديدة تحاول أن تستثمر كل هذه المتغيرات لصالح القضية، ولصالح جهود حلها..؟

هذا ما سوف نناقشه في الاسبوع القادم.

المبادرة الفلسطينية.. والقطاع الاخير

الآن.. وليس غدا.. ينبغي أن تتقدم منظمة التحرير الفلسطينية بمبادرتها الخاصة التى تحرك المياه الراكدة في مجرى القضية.. وتسقط دعاوى في عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.. وتحرج الخصوم.. وتشد من أزر الانصار والمتعاطفين.

الان.. وليس غدا ينبغي أن تخرج إلى الوجود هذه المبادرة لتضيف إلى رصيد المنظمة ورصيد الفلسطينيين لدي الرأى العالم العالمي المزيد من التأييد.. والمزيد من التعاطف.. ولتضيف لقضيتهم المزيد من قوة الدفع التى تحرك القضية في اتجاه الحل العادل الشامل.

لماذا؟.

لان القضية الآن ما زالت ساخنة ولان ذكرى المذابح البشعة التى تعرض لها الفلسطينيون واللبنانيون في لبنان ما زالت إلى حد كبير حية صارخة أمام الضمير العالمي ولأن الساحة الدولية مهيأة الآن «لنظر» القضية والسعي إلى حلها بعد اعلان مبادرة ريجان التى تستجيب للكثير من الأماني العربية.. وبعد اعلان مقررات فاس التى «تتجاوز» عن الكثير من معوقات الحل السابقة من الجانب العربي.

وأهم من ذلك.. لأنه مع نهاية هذا العام ستشغل الساحة الامريكية ببدء المرحلة الاساسية للاعداد لانتخابات الرئاسة الامريكية الجديدة بعد عامين، ويعني ذلك غالبا تأجيل التدخل الامريكي الفعال لحل القضية لمدة ٣ أعوام على الاقل.. عامان تنشغل خلالها الادارة الامريكية بانتخابات الرئاسة وعام تنشغل به الادارة الامريكية سواء الجديدة أو نفس الادارة الجمهورية اذا اعيد انتخابها «بالتعرف» على حقائق القضية والتغيرات التى طرأت خلال هذه الفترة الطويلة قبل أن تحزم أمرها وتقرر التدخل في جهود حلها..

ومن جانب آخر فان صراع الزمن مع الاحتلال الاسرائيلي يفرض على الفلسطينيين التقدم بمبادرتهم في اسرع وقت ممكن، لان الاحتلال الاسرائيلي كما هو معروف للجميع احتلال استيطاني يهتم بالأرض التى يحتلها ويتعمد خلق واقع جديد وحقائق جديدة فوقها يصعب تغييرها فيما بعد.

لكل هذه الاسباب كان لا بد أن يتقدم الفلسطينيون في هذا الوقت بالذات وخلال الشهور الثلاثة القادمة بمبادرتهم التى سوف تسقط في مجرى القضية كقطعة حجر تخلق حولها دوامة عنيفة تتصاعد شيئا فشيئا حتى تغطي كل المجرى وتترك تأثيرها القوي على خريطة القوى المؤيدة لاسرائيل.. وايضا للحق الفلسطيني .

فما هي حدود هذه المبادرة

بغير الدخول في تفاصيل عديدة فان هذه المبادرة ينبغي أن تتضمن عدة خطوط اساسية هي:

أولا: اعتراف المنظمة بالوجود الاسرائيلي في مقابل اعتراف اسرائيل «بالوجود» الفلسطيني.. أي بالكيان الفلسطيني.

ثانيا: اعتراف المنظمة بقرار مجلس الامن ٢٤٢ مع تعديل حتمي عليه يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني واهمها حق تقرير المصير.

ثالثا: الاعتراف بأمن الكيان الاسرائيلي في مقابل الاعتراف بأمن الكيان الفلسطيني وحقه في العيش في حدود آمنة وفي سلام فقضية الامن لا بد ان تشمل أمن الفلسطينيين.. وليس أمن اسرائيل وحدها كما يتصور ساسة اسرائيل.

هذه هي الخطوط الرئيسية للمبادرة الفلسطينية التى يتوقعها الان أنصار القضية من اصحابها كخطوة جريئة لدفع جهود الحل وكدفعة قوية لضمان استمرار التحرك السياسي الفلسطيني خلال المرحلة القادمة.. وفي هذا المجال لا بد أن نؤكد على خط لا ينبغي تجاوزه هو أن هناك فرقا أكيداً بين الحل الذي تنشده القضية وبين التحرك السياسي لتحقيق هذا الحل. وبين الحل وبين ضرورة التحرك على كل الجبهات لتهيئة افضل الظروف المتاحة والممكنة لتحقيقه خاصة وأن كل المؤشرات تؤكد أن هذه المبادرة المنتظرة سوف تخلق حقائق جديدة لا يمكن انكار آثارها في الساحة الامريكية وفي الساحة الاسرائيلية نفسها.. وفي الساحة العالمية.

فعلى الجانب الامريكي تشير كل المؤشرات إلى أن هذه المبادرة سوف تسقط إلى الابد آخر الحجج والمبررات التى تعرقل بدء الحوار المباشر بين الولايات المتحدة وبين الفلسطينيين، وأنها سوف تضع الولايات المتحدة أمام مسئولياتها .. وامام التزاماتها المعلنة في مبادرة ريجان وانها لا بد- في تقدير الكثيرين- أن تدفع الولايات المتحدة اذا كانت بالفعل راغبة في ذلك إلى استخدام تأثيرها القوي ونفوذها وضغوطها على اسرائيل لايجاد الحل الشامل لقضية الشرق الاوسط.. وللقضية الفلسطينية بعد أن سقطت آخر الحواجز والسدود وثبتت بما لا يدع مجالا للشك النوايا السليمة للكيان الفلسطيني الذي تمثله بلا جدال منظمة التحرير.

أن هناك رأياً يقول أن الولايات المتحدة على عكس ما يتوقع الكثيرون لا

ترحب بمثل هذه المبادرة التى تضعها أمام مسئولياتها ولا نغالي اذا قلنا انها تحرجها وتطالبها بالتحرك السريع للاصطدام باسرائيل والسعي لتحقيق الحل.. وهناك رأي آخر يرى أن امريكا كقوة عظمى لها حساباتها الخاصة.. ولها أولوياتها الخاصة.. وانها تضع في اعتبارها عند تناول القضية اللاءات الاسرائيلية الشهيرة لا اعتراف بمنظمة التحرير.. لا دولة فلسطينية لا.. لكن المؤكد أن هذه المبادرة سوف تصنع واقعا جديدا يصعب على الولايات المتحدة حتى لو أرادت تجاهله وانكاره.. وبالتالي فأنها لا بد أن تؤثر على تناولها للقضية.

أما على الجانب الاسرائيلي فان هذه المبادرة لا شك سوف يكون لها وقع الصاعقة على حكومة بيجين وعلى «تركيبة» الحياة السياسية في اسرائيل وسوف تتصاعد آثارها يوما بعد يوم بحيث تصبح «متغيرا أساسيا لاتستطيع حكومة بيجين ولا كتلة ليكود الحاكمة ولا الاحزاب الاسرائيلية المعارضة اغفالها.

فسوف تهتز أولا وقبل كل شيء دعاوي بيجين الطنانة حول «بربرية» المقاومة الفلسطينية واستحالة التعايش مع أي كيان فلسطيني يكون لها نصيب في قيادته وزعامته.. وسيجد بيجين نفسه في النهاية مطالبا بالدفاع والتفسير والشرح لاسس الفكر السياسي الذي يمثله والذي يرفض التعايش مع أصحاب الارض بعد ٣٤ عاما من الحرب والصراع، ويرفض الاعتراف لهم بحق الوجود وحق تقرير المصير، وسوف يكون مطالبا بأن يواجه الاصوات اليهودية في الداخل وفي الخارج التى ترى أمكان التعايش مع اصحاب الارض وامكان اقرار السلام في هذه المنطقة المتفجرة.. وسوف يجد نفسه في الاغلب الاعم في موقف لا يسمح له فيه أحد.. ولا يقتنع فيه أحد بدعاواه التاريخية البالية..، ولا يصدق فيه أحد أنه يريد السلام لا الارض وسوف يتضح للجميع في داخل اسرائيل وفي خارجها أنه يريد الارض ولا يريد السلام.

بل أن المؤكد أيضا أن هذا التطور الجريء في تناول القضية سوف يدعم موقف الأصوات الاسرائيلية المعارضة من حزب العمل التى تؤمن وتطالب بضرورة الاتصال المباشر بالمنظمة باعتبارها القوة الاساسية التى يمكن التفاوض معها بشأن القضية.. كما أنها سوف تدعم موقف العناصر السياسية التى انسلخت عن كتلة ليكود الحاكمة احتجاجا على سياستها الدموية، وسوف تقوي من موقفها المطالب باجراء الاتصال المباشر مع المنظمة.

أما على الساحة العالمية فان هذه المبادرة بالتأكيد سوف تزيد من دائرة التأييد العالمي للقضية العادلة لشعب فلسطين.. وسوف تدعم الاصوات المناصرة لها بل أنها سوف تشق الجبهة اليهودية العالمية من الداخل وتقوي الاصوات المطالبة بالاعتراف بالكيان الفلسطيني وبالعيش في سلام مع الفلسطينيين، خاصة بعد الهزة العميقة الآثار التى احدثتها مجازر لبنان في المجتمع الدولى وفي المجتمعات اليهودية خارج اسرائيل، والتى تتضح آثارها يوما بعد يوم مع تكشف الستار عن فضيحة التواطؤ الاسرائيلي لارتكاب المجازر البشعة، من خلال اعترافات شارون في شهادته العلنية أمام لجنة التحقيق، أو من خلال الاعترافات السرية التى لم تذع بعد لايتان رئيس الاركان الاسرائيلي.

يبقى بعد ذلك أن نتساءل هل تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية أن تستغل هذه الفرصة المتاحة الان.. والتى قد لا تتكرر قبل عدة سنوات لاحداث كل هذه التحولات والتغيرات في واقع القضية.. وأمكانيات حلها؟

أن الشواهد كلها تشير إلى أن هناك الآن على الجانب الفلسطيني احتمالات محددة للتحرك خلال المرحلة القادمة.

الاول: أن تنتظر منظمة التحرير الفلسطينية نتائج مباحثات وفود مؤتمر فاس إلى عواصم ودول مجلس الامن الخمس لدراسة مدى تقبل هذه العواصم

للافكار العربية لحل القضية، لكي تكون الصورة أمامها كاملة قبل التحرك.

والثاني: أن تتعرض المنظمة لضغوط شديدة من جانب سوريا تمنعها من التحرك بحرية لتقديم المبادرات والافكار، خاصة وأن سوريا تصر من جانبها على أن تكون الورقة الفلسطينية في يدها بعد خسائرها السياسية والعسكرية في لبنان، ولكي تكون هذه الورقة في يدها قوة ضغط تمسك بها لحل قضية الجولان المحتل.

لكنه يضعف إلى حد كبير من هذا الاحتمال أن المنظمة تتصدى بقوة لمحاولات السيطرة السورية وقد رفض عرفات الذهاب إلى سوريا بعد الخروج من لبنان، احتجاجا على الدور السوري المخزي في لبنان.. وقد نجحت المنظمة إلى حد ما في الافلات من القبضة السورية وفي رفض المقولة السورية حول ضرورة تطابق السياسات السورية بشأن القضية كما أن المنظمة قد وافقت على مقررات فاس وهي صورة معدلة لمبادرة فهد التي سبق أن رفضتها المنظمة في مؤتمر فاس الاول، لذلك فان المنظمة تسعى إلى الاستقلال بمظلة عربية بدلا من المظلة السورية وبقدر أكبر من التوافق العربي خلال تحركها السياسي في المرحلة القادمة.

والاحتمال الثالث: هو ان تفضل منظمة التحرير تحت مظلة التوافق العربي الاستمرار في استخدام منهج التدرج في طرح المبادرة، وتقديمها لجماهيرها خطوة خطوة بدلا من منهج المواجهة الذي يقتحم لب القضية ويطرح على الساحة مبادرة متكاملة جريئة تكون اساسا للنقاش والحوار في جهود الحل.

أما الاحتمال الرابع والاخير: فهو أن تكون قيادة منظمة التحرير ممثلة في ياسر عرفات قد تهيأت أخيرا للتخلى عن سياسة الخطوة خطوة والمناورة واستعدت للحسم واتباع سياسة المواجهة والمصارحة، فيتم الاتفاق على دعوة

المجلس الوطني الفلسطيني لتطرح أمامه القيادة الفلسطينية خطوط المبادرة وتحصل منه على تفويض بطرحها على الساحة العالمية.

وايا كان الخيار الذي تختاره القيادة الفلسطينية للتحرك فأنه من الضروري خلال الشهور الثلاثة القادمة أن ترفض المنظمة أية وصاية من أي طرف عربي على تحركها، والا تقيد نفسها بحسابات الاخرين وتطلعاتهم، وأن تستمر في الاستظلال بمظلة الحد الادنى للتوافق العربي الذي توصل إليه المجتمعون في فاس ثم تنطلق في تحركها لحل القضية بالخيار الذي تراه في صالحها وفي صالح شعبها سواء أكان هذا الخيار هو مواجهة العالم بمثل هذه المبادرة الجريئة، أو كان بالاستمرار في الحوار مع الاردن بغض النظر عن الرواسب القديمة وعدم الثقة المتبادلة بين الجانبين، أو خلق حقائق جديدة وظروف أكثر ملاءمة في علاقاتها ببعض الدول العربية الكبرى التي يمكن أن تخدم جهودها وتحركاتها للحل.

فالمهم أولا وأخيرا هو أن تتحرك منظمة التحرير الان قبل أن يفوتها قطار قد يكون الاخير لمدة ٣ سنوات على الاقل.. والا تدع هذه الفرصة الثمينة تفلت من ايديها.. وأن تستمر في نضالها الشريف بالمنهج الذي تختاره لحل قضية شعبها الصابر المكافح..

.. فهذا هو الهدف الاسمى الذي نسعى إليه جميعا ايا كانت المسميات.. وأيا كانت التذكرة التي نركب بها هذا القطار وايا كانت الصيغ والاطر التي تستخدم للتوصل إليه.

حوار عن بعد.. مع عرفات

لا أريد أن يبدو مقالي هذا الذي اعتبره « حواراً من بعيد » مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وكأنه تعقيب بالرد على كل ما قاله في حديثه الأول المباشر منذ سنوات للصحافة المصرية..

بل ولا أريد أيضاً أن تبدو مناقشتي هذه لبعض آرائه وكأنها تفنيد أو رفض لمجرد الرغبة في التنفيذ والرفض..

فالقضية ليست قضية تعقب آراء أو تفنيد مقولات وتصورات وإنما هي قضية حوار هادئ النغمة بادي الود كما يحس القارئ في معظم آراء أبي عمار الأخيرة في حديثه للزميل مكرم محمد أحمد في المصور، وهذه علامات ايجابية تعود إلى الساحة العربية والفلسطينية بعد طول غياب.. وبعد تجارب مريرة من التشنجات والمزايدات.

لذلك فهو حوار نحرص على تشجيعه واستمراره لكي يثري الساحة السياسية المفتوحة لكل الاجتهادات.. بلا حجر على رأي أحد من جانبنا.. ولا من جانبهم أيضاً كما نؤمن ونتصور.. ونتمسك بذلك فمن حق عرفات والفلسطينيين أن نسمع لهم.. وان نتفق معهم فيما نراه عادلاً وصواباً وأن نختلف معهم فيما لا نراه كذلك.. ومن حقنا على الفلسطينيين أن يسمعوا لنا

وأن يتفقوا معنا وأن يختلفوا.. بغير أن يفسد اختلاف الرأي للود قضية.. وأيضاً بغير أن يفسد «اختلاف الود» «احياناً للرأي قضية.. وخصوصاً إذا تعلق الأمر بقضايا شعوب ومصائر أمم.

ومع كل ذلك فليست هذه المقدمة سوى مدخل للاختلاف مع أبي عمار في بعض آرائه التي ساقها خلال الحديث.. لا نقصد من ورائه سوى اظهار الحقيقة.. التي قد تلتوي أحياناً وراء «الايماءات» العاطفية، والإشارات الحارة إلى مصر وحب مصر ودور مصر، وهو ما نشكر عرفات عليه من كل قلوبنا.. لمشاعره الطيبة الفياضة تجاه مصر.. لكن ذلك كما قلت لا ينبغي له أن يفسد «للرأي قضية»..

ولعلى لا أنسى أن أسجل قبل أن أبدا مناقشتي لآرائه التي تأثرت كثيراً بنغمة الحب الصادقة في حديثه لمصر.. كما تأثرت أيضاً بنغمة المرارة الواضحة في كلماته من الأحداث الأخيرة الدامية والمؤلمة.. ومدفوعا بكل مشاعر الود والأخوة والإحساس بوحدة المستقبل والمصير أبدأ حواري «عن بعد» مع عرفات..

** يقول أبو عمار في حديثه أن مصر مطالبة بأن تقف بكل ثقلها وقواها وحضارتها، وتاريخها وفعاليتها إلى جوار القضية الفلسطينية، وأن مصر تقع عليها مسئولية أعادة التوازن النفسي للمنطقة، لأن اسرائيل جاوزت دور الشرطي في المنطقة إلى دور الشريك.. وأن المطلوب من مصر هو خطوة دراماتيكية تاريخية إعادة التوازن إلى الواقع العربي.

* ولا أريد أن أقول في البداية أن كلام عرفات هنا يتضمن عدولاً أو انكساراً لكل ما قيل من قبل عن انتهاء دور مصر في المنطقة العربية.. وما قيل من قبل عن تراجع دورها وتأثيرها الاستراتيجي في المنطقة بعد انتقال مراكز التأثير والقدرة والفعالية إلى مراكز أخرى تولت القيادة والزعامة بعد

مصر.. ولا أريد أن أقول أن كل ذلك يعني التسليم بأن دور مصر لم تنجح الزعامات «الدون كيشوتية» ولا التكتلات الاقليمية في الغائه وتحجيمه، لكن أريد أن أقول فقط.. هل يعني هذا الكلام أيضاً أن مصر لا تقف بكل ثقلها وقواها وحضارتها وتاريخها وفعاليتها إلى جانب القضية الفلسطينية؟.. هل يعني هذا حقاً؟.. إذا كان هذا هو المغزى.. فهو نتيجة خاطئة لمقدمة صحيحة.. فمصر لم تتخل عن القضية الفلسطينية في يوم من الأيام، ومن تحصيل الحاصل أن نعدد ما فعلته مصر وما خاضته من حروب وما تتخذه الآن من مواقف، وما تدخله من صراعات مستمرة إلى الآن انتصاراً للقضية الفلسطينية.. وتمسكاً بضرورة حلها الحل الشامل العادل الذي يضمن حقوق الشعب الفلسطيني.. وليست مواقف مصر من اسرائيل بعد معاهدة السلام.. ومن الولايات المتحدة ببعيدة عن الأذهان.. وليست جهود مصر على الساحة الدولية وفي الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن وفي حركة عدم الانحياز.. وفي تحركاتها السياسية مع دول غرب أوروبا.. بغائبة أيضاً عن أحد..

وليس هذا هو مجال تعداد ما قدمته مصر.. ولا تزال تقدمه وتتمسك بأن تقدمه للقضية ايمانا بأنها مفتاح السلام في الشرق الأوسط وبأنها قضية عربية قومية.. وقضية عربية مصرية أيضاً.

فماذا لقيت مصر من الجانب الآخر؟

انني لا أريد أن انكأ الجراح القديمة.. ولا أريد أن استثير المرارة من جديد.. فإن ما يجمعنا بالفلسطينيين رغم كل الذكريات المريرة أكبر وأبقى وأكثر دواماً.. لكني أتساءل فقط.. ألم تتسم مصر باستراتيجية واضحة محددة المعالم للتوصل إلى حل دائم للقضية الفلسطينية، كانت حرب أكتوبر هي خطوتها الأولى في طريق الحل وليست الأخيرة؟

ألم تواجه مصر بالرفض في كل خطوة من خطواتها على طريق الحل حتى في

خطوة الحرب التاريخية في أكتوبر، التي انتقدها بعض «الثوار» واعتبروها «مؤامرة أمريكية» أو مسرحية أمريكية مدبرة من جانب مصر وأمريكا؟. ألم ترفض منظمة التحرير مشاركة مصر في طريق الحل النهائي والعادل منذ البداية حين كانت الفرصة متاحة.. وقبل أن تضيع وتتعثر جهود الحل؟. ألم تنضم منظمة التحرير إلى فرسان الصمود والتصدي والكلام والشعارات ضد مصر.. واستمرت مخدوعة بأوهام الأشاوس حتى وقعت الكارثة في لبنان وأكتشفت أن نمور الصمود والتصدي نمور من ورق، فلم تحارب سوريا وقوات الغزو عبرت بسلام من جوارها.. ولم يصنع زعيم الثوار والأحرار في العالم كله معمر القذافي شيئاً سوى ارساله برقية الانتحار الشهيرة إلى ياسر عرفات وهو محاصر في بيروت بجحافل الغزاة الاسرائيليين.. عند ذلك فقط اقتنعت منظمة التحرير بخطئها.. وانصرفت أو تحاول بصعوبة أن تنصرف من فرسان الصمود.. ألم تقابل المنظمة جهود مصر للحلف الرافض لكل شيء ثم العودة لقبوله بعد فوات الأوان ثم رفضت صيغة كامب ديفيد ثم رفضت مبادرة فهد ثم عادت لقبول مبادرة ريجان المبنية على أسس إطار السلام كامب ديفيد، وعادت أيضاً لقبول مبادرة فاس التي لا تختلف في شيء عن مبادرة فهد..

ثم ماذا يعني أبو عمار بهذه الخطوة الدراماتيكية التاريخية التي ينتظرها من مصر؟

هل يعني أن تمزق مصر اتفاق كامب ديفيد. ومعاهدة السلام مع اسرائيل؟

إذا كان ذلك ما يعنيه فعلا.. فكيف تكون هذه الخطوة غير المطروحة تماماً بالنسبة لمصر.. خطوة على طريق الحل الشامل العادل للقضية الفلسطينية الذي يرى أبو عمار قبل غيره أنه لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال سلام شامل عادل في المنطقة.. أي عن طريق الجهود السلمية لا عن

طريق الحرب في ظل الظروف والمتغيرات الدولية التي يعيها جيداً رئيس منظمة التحرير..

إنْ اتفاق كامب ديفيد.. ومعاهدة السلام المصرية ما زالا حتى الآن الالتزام الاسرائيلي الوحيد بضرورة حل القضية حلا شاملا عادلا.. وما زالا هما الخطوة الأولى التي ينبغي أن تليها خطوات في طريق التوصل إلى اقرار حق المصير للفلسطينيين.. وقيام الحكم الذاتي لهم.. ليسا الخطوة الأولى فقط.. وإنما الوحيدة أيضاً.. المقبولة من كل الأطراف الأخرى وهي اسرائيل والولايات المتحدة.

ثم أن مصر بعد اتفاقية السلام أضيف إلى قوتها عنصر قوة جديد هو اختفاء الاحتلال الاسرائيلي من أراضيها.. أليس هذا العنصر هو في النهاية لصالح القضية الفلسطينية.. والا يضيف لقدرة مصر الكثير عند مطالبتها بالحقوق الفلسطينية..

إننا مع عرفات في ضرورة إعادة التوازن النفسي إلى الواقع العربي، لكننا نرى أن إعادة هذا التوازن تتطلب أساساً عودة الوعي العربي، بادراك حجم المخاطر التي تحيط بالأمة العربية كلها بما فيها مصر.. بل ولا أغالي إذا قلت وفي مقدمتها مصر.. التي تحشد على حدودها الحشود الهائلة حتى في أوقات السلم؟.. ولا يعني هذا أن الوعي العربي غائب تماماً فهو بخير والحمد لله.. لكنه يعاني من بعض اعراض «التبطن والباطنية» إذ ينطق غالباً بما لا يبطن ويطنطن بما لا يؤمن في اغوار نفسه؟.

ومرة أخرى.. فإني لا أريد أن انكأ الجراح.. لكني فقط أحاول أن أضع النقط على الحروف لكي لا يفهم أحد مصر بما لا تستحقه.. ولا يطالبها أحد بما يعرف هو نفسه أنه من ضرب المستحيلات- في مثل هذه الأوضاع المهزلة.. وهذا التمزق.

ويقول أبو عمار أن العرب يتكلمون عن السلام.. لكنهم إذا كانوا يتكلمون عنه بغير أن يسعوا لبناء القوة العربية القادرة على صون السلام فلن يتحقق هذا السلام العادل، ويقول أيضاً أنه حتى السلام المصري الذي لم يوافق عليه لا يمكن أن يكون مصوناً بينما القدرة العسكرية الاسرائيلية تتنامى على هذا النحو المخيف.

وبقدر ما نتفق معه في الجزء الأول من رأيه بقدر ما نختلف معه في الجزء الأخير منه..

نعم أن الحديث عن السلام دون بناء القوة القادرة على صونه لا يؤدي إلى تحقيق هذا السلام..

لكن إذا كان الأمر كذلك فلماذا تسارع العرب- وفي مقدمتهم منظمة التحرير بكل أسف- إلى حمل المعاول في مؤتمر بغداد لينهالوا بها فوق رأس القوة العربية الوحيدة المؤهلة لصون هذا السلام الشامل إذا تحقق وهي مصر. ولماذا تنافسوا في قطع المعونات العسكرية والاقتصادية عنها.. ولماذا سارعوا إلى محاولة حل هيئة التصنيع العربية عقاباً لأنفسهم في الحقيقة وهم يتصورون أنهم بذلك يعاقبون مصر.. فوضعوا العراقيل في طريق قيام نواة صناعة السلاح العربي المتقدم التي كانت ستضاف إلى قدرتهم قبل قدرة مصر.. ولماذا وافقت منظمة التحرير على تجريد العرب من قوة مصر ومن قوة السلاح العربي والمصنع في المنطقة العربية، حتى حين رأت مصر المثقلة بالاعباء والديون ادراكاً لمسئولياتها القومية والعربية، أن تبقي على الهيئة وأن تختار صيغة التخارج.. تخارج الاشقاء العرب منها، ودفعت في أشد ازماتها المالية قيمة حصص الشركاء العرب في الهيئة لكي لا تتوقف صناعة السلاح العربي.. والغريب أن الانتاج المصري للسلاح والذخيرة.. هو الذي يساعد العراق الآن في صموده.. ويساعد المغرب على مواجهة الاعتداءات المتكررة عليه..

أما ما يلمح إليه أبو عمار من امكان قيام اسرائيل بغارة مفاجئة على سيناء فلا نملك ما نقوله رداً على ذلك سوى أن مصر لم تتوقف يوماً واحداً عن استكمال وبناء قدرتها العسكرية. ولا عن ايمانها بضرورة وجود قوة مصرية قادرة على حماية أرضها.. وخطواتها واستراتيجيتها لتطوير السلاح والمشاركة في تصنيعه مع الدول المتقدمة قائمة ومعروفة اذن فلا استرخاء هناك.. مع الايمان دائماً بأن قوة مصر هي لصون السلام والحفاظ عليه وليست للاعتداء على أحد.

كل ذلك في أصعب الظروف.. وغيرنا يهدر البلايين لدعم اقتصاديات الغرب أو للانفاق على حرب بلا قضية.

★★ ويقول أبو عمار في حديثه أن شريط غزة كان مسئولية مصر لأنها كانت أرضاً فلسطينية تحت الاشراف المصري.. وان جزيرتي تيران وصنافير كانتا أرضاً سعودية تحت الاشراف المصري.. لذلك فإنه يصبح من حق المواطن المصري أن يسأل كيف ينسحب الاسرائيليون من تيران وصنافير ولا ينسحبون من غزة وكلتاهما كانتا تحت الاشراف المصري؟.

★ هذا ما يقوله أبو عمار ولا أستطيع سوى أن أذكره فقط بما حدث عندما رأى الرئيس الراحل السادات أن تبدأ عملية الحكم الذاتي الفلسطيني بقطاع غزة أولاً ثم تأتي الضفة الغربية في المرحلة التالية، وكان ما رآه اجتهاداً سياسياً يسعى إلى تحقيق الحكم الذاتي في الأرض الفلسطينية الأقل إثارة للمشاكل في المرحلة الأولى على أن تتبعها الضفة التي تتعقد مشكلتها أكثر من غزة كسباً لقطعة أرض جديدة.. وكخطوة إلى الأمام.. وماذا حدث عندئذ؟ ألم ترفض المنظمة.. وأبو عمار شخصياً- في المقدمة- هذه الخطوة؟.. بل وهذا المبدأ من الأساس؟ إذن كيف تضعها مصر الآن تحت اشرافها؟

★★ ويقول أبو عمار: أكون ظالماً لو لم أقل أن الرئيس مبارك قد ورث موقفاً لا

يمكن أن يلومه أحد عليه، وأن الأموال العربية التي تساند الآن العملات الأجنبية أولى بها وفاء للدور القومي أن تكون عوناً للموقف المصري الجديد.. وإنه لا بد أن يكون هناك موقف عربي ملتزم تجاه مصر وموقف مصري يعيد ترتيب الأمور في المنطقة.

★ومع اتفاقنا مع بعض ما جاء في هذا الرأي إلا أن هناك نقاطاً أساسية فيه تحتاج إلى مناقشة وتوضيح:

فالرئيس مبارك أولا قد ورث اختياراً شعبياً مصرياً للسلام وقد أعلن بكل الوضوح ومنذ اليوم الأول لرئاسته بأن سياسة مصر هي الالتزام بمعاهداتها وتعهداتها الدولية وفي مقدمتها هذا الاختيار القومي الشعبي للسلام.. وفي نفس الوقت الذي لم يتردد فيه لحظة واحدة في اعلان سياسة مصر العربية الواضحة تجاه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.. لذلك.. فأنه إذا كان في ذهن أحد أن يربط بين ما يلوح به من مساعدات عربية موعودة.. وبين مطالبة مصر بالغاء اتفاق السلام فهو واهم.. فمصر لا تقبل أن يفرض أحد عليها سياستها القومية ولا تقبل المساعدات المشروطة من أي دولة من دول العالم، وأبوابها مفتوحة للجميع بكل ترحاب.. لكن المال العربي أو غير العربي لا يستطيع التأثير على مصر لاتخاذ سياسات لا تتفق مع مصالحها الوطنية.. وخاصة أيضاً إذا كانت لا تخدم المصلحة العربية القومية العليا.

★★ ثم يقول أبو عمار في حديثه لمجلة المصور أنه يطالب بجهد مشترك. لاقرار الشرعية الدولة التي كفلت للفلسطينيين حق تقرير المصير وحق إقامة دولتهم المستقلة على أساس السلام العادل الشامل.

وهذا معقول.. لكن مع من ينبغي أن يتم تنسيق هذا الجهد المشترك؟ مع العرب الذين يقاطعون مصر رسمياً أم مع من يقودون ضدها حملات الكراهية حتى الآن؟ ان مصر ما زالت تطالب بالسلام العادل والشامل وجهودها في

الساحة الدولية مشهودة ومعروفة.. فإذا كان هناك من يريد أن ينسق معها فبكل ترحيب.. لكن لا تلقوا المسئولية دائماً على أكتاف مصر فمصر لم تكن هي التي انسلخت عن العرب.. ولكن العرب هم الذين انسلخوا عنها وباعدوها.. ومع ذلك فمصر هي التي قادت الجهود الدبلوماسية التي أسفرت عن طرح المبادرة المصرية الفرنسية.. والرئيس مبارك هو الذي طالب «رونالد ريجان» شخصياً خلال زيارته الأخيرة بضرورة اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمنظمة التحرير وبضروة اجراء حوار معها.. ومن غير حاجة إلى تأكيد فهو سيطالب بذلك أيضاً عندما يلتقي بريجان خلال زيارته القادمة لواشنطن قرب نهاية هذا الشهر..

إذن فلا تقصير من جانب مصر.. فاسألوا من تفننوا في اهدار كل الجهود ونسفها.. وفي إضاعة كل الفرص بكل الطرق الممكنة وغير الممكنة؟.

★★ ويقول أبو عمار أنه يرفض الاعتراف المسبق باسرائيل لأنه لا يجوز أن نطالب الضحية بالاعتراف بالقاتل أولاً.. ثم يقول «اعطني اعترافاً بحقوقي الوطنية التي أقرها قرار الأمم المتحدة ٣٧٣ ثم اسألني بعد ذلك عن الثمن».

★ ولا نريد أن نطيل في التعليق على هذا الرأي.. فقد سلمنا من قبل بحق كل طرف في إدارة الصراع بالطريقة التي يراها أقرب لتحقيق أهدافه بالرغم من اختلافنا مع هذه المقولة.. لكننا نتساءل لماذا اضعتم فرصة حضور اجتماع مينا هاوس تحت العلم الفلسطيني وبغير أن يطلب إليكم أحد وقتها الإعتراف أو عدم الاعتراف باسرائيل.

اذن فليكن الاعتراف المتبادل المتزامن هو الحل.. بل أن الاعتراف المسبق لا يغير من الأمر كثيراً.. فلن يخسر الفلسطينيون أكثر مما خسروا فإن

كانت له فائدة فهي أن يزيل عقبات تتمسك بها الولايات المتحدة لاجراء حوار معكم.. وأن كانت له فائدة فهو أنه يضع الولايات المتحدة أمام مسئولياتها.. كما يضع الدول العربية الصديقة لأمريكا أيضاً أما مسئولياتها إذا لم تتحرك الولايات المتحدة التحرك الايجابي الكافي لحل القضية.

إننا هنا لا ندافع عن وجهة النظر الأمريكية.. لكن السياسة كما يعرف أبو عمار جيداً هي فن الممكن، وعلم الصراع هو فن استخدام كل الإمكانيات والخيارات والبدائل لإدارة الصراع بما يحقق أهداف الطرف المحرك منه، فإذا كان الأمر كذلك فلماذا نضيع على الفلسطينيين فرصة اجراء الحوار مع أمريكا.. وهي تتمسك بعدم اجرائه ما لم تعترف المنظمة باسرائيل وحقها في الوجود.. وماذا ستخسر المنظمة باعترافها هذا في محاولتها لتحطيم هذا الالتزام الأمريكي تجاه اسرائيل؟.. ذلك بغض النظر عن أن أمريكا قد قامت بالفعل بالاتصال غير المباشر مع المنظمة في ظروف عديدة.. كل ذلك شكليات لا يجب التمسك بها إذا ما أردنا دفع الأمور دفعة قوية ومؤثرة.

ولم تنته بعد آراء عرفات..

** إنه يقول أيضاً أنه يطالب مصر بأن تقول للجميع ارفعوا أيديكم عن الفلسطينيين وهذا مطلب عادل.

* لكني أتساءل فقط متى توقفت مصر عن توجيه هذا النداء وعن التمسك به وعن المطالبة به ليس فقط مطالبة العرب به بل مطالبة الفلسطينيين أنفسهم بذلك.. مطالبتهم بأن يأخذوا قضيتهم في أيديهم.. ومطالبتهم بألا يسمحوا للخلافات والتمزقات العربية أن تنعكس على حركتهم وأن تشتت جهودهم، ومطالبتهم بألا يسمحوا للخلافات الايديولوجية أن تبدد طاقاتهم.

وفي كل الأحوال فإن تأييد مصر للفلسطينيين قائم.. لم يختف ولم يتوقف وبالتالي فلا معنى للمطالبة بعودة الدور المصري في هذا المجال.. فالدور المصري لا يمكن أن يعود لسبب بسيط هو أنه قائم ومستمر منذ أول يوم في عمر القضية.

★★ ثم يقول أبو عمار أن المجتمع الاسرائيلي لن يتجه إلى مزيد من الاقتناع بالحقوق الفلسطينية المشروعة الا إذا دخل في اقتناع كل اسرائيلي أن السلام المصري الاسرائيلي لن يكون على حساب الفلسطينيين.

★ ولا أظنني احتاج إلى كثير من الأدلة والبراهين لكي اثبت لعرفات ما يعرفه ويعرفه العالم كله من أن السلام المصري لم يكن على حساب الفلسطينيين ولن يكون كذلك في يوم من الأيام بل كان السلام المصري في منطلقاته الأساسية خطوة على طريق الحل الشامل للقضية الفلسطينية، ولعل الجميع ليسوا في حاجة الآن إلى تأكيد أن مصر لم تفرط يوماً واحداً لا في الحق المصري ولا في الحق الفلسطيني ولا في حقوق أية دولة عربية.. وأن إطار السلام الذي توصلت إليه مصر كان من الممكن أن تنضم إليه حتى سوريا إذا تركت أوهام وخيالات الزعامة والصمود والحلول الوهمية.

كما إن معاهدة السلام ما زالت باعتراف الجميع هي القنبلة التي انفجرت في كيان المجتمع الاسرائيلي من الداخل.. وهي التي صنعت التفاعلات العديدة التي أدت فيما بعد إلى تعاظم حركة السلام داخل اسرائيل وإلى خروج مئات الألوف في مظاهرات ضد مذابح ومجازر صبرا وشاتيلا وغزو لبنان.

★★ ويقول عرفات أيضاً في تدليله على صدق نوايا السلام لدى الدول العربية أن العرب كانوا دائماً يقولون أنهم يطلبون السلام العادل الشامل وأن قبول عبد الناصر لمبادرة روجزر كان يعني قبول السلام العادل الشامل مع اسرائيل.

★ ولا نختلف نحن مع عرفات في هذا لكننا نذكره فقط بما صنعوه مع عبد الناصر حين قبل مبادرة روجرز التي يستشهد بها الآن على كذب المقولة الاسرائيلية عن نوايا العرب العدوانية تجاه اسرائيل ولا أظن أن أحداً ينسى ما انهالت به فصائل المقاومة من تجريح واتهامات بالخيانة والتصفوية و« التسووية » على عبد الناصر.

بل لعل قاموسنا العربي الشهير قد أضيفت إليه في هذا الوقت لأول مرة كلمتا « تصفوي » و« تسووي » لأول مرة كصفات جديدة في قاموس الشتائم والاتهامات..

ثم لماذا – ونحن جميعاً متفقون على السلام – قاطعتم مصر وهاجمتموها.. وقد تم ضدها حملات التجويع والكراهية؟.

ويقول عرفات خلال حديث طويل عن ضرورة اتخاذ موقف عربي مصري فلسطيني موحد للتشاور واتخاذ المواقف من قضية المستوطنات ومن قضية خلق واقع جديد في الضفة والقدس.. أنه مستعد للمساهمة في انجاز هذا الاجتماع وانجاحه..

★ ذلك يذكرني على الفور بآراء فلسطينية أخرى معلنة تقول أنه بالقدر الذي تبتعد فيه مصر عن كامب ديفيد بالقدر الذي تقترب فيه الدول العربية من مصر.. هذا الشرط بطبيعة الحال مرفوض، ونقول نحن أن الأجدى من كل ذلك أن يحدد عرفات ماذا يريد بالضبط.. ان المنظمة توافق من ناحية على قرارات فاس ولا ترفض مبادرة ريجان.. لكنها ترفض كامب ديفيد التي أسست مبادرة ريجان على أفكارها ومبادئها التي يقول ريجان إنها تفسير لكامب ديفيد.. فكيف يحقق هذا التناقض تقدماً في الموقف؟

ثم ألا يعني مطالبة مصر بالابتعاد عن كامب ديفيد.. مطالبة مصر أيضاً

بالتخلي عن مركز القوى الذي توصلت إليه بعد الانسحاب الاسرائيلي والذي تتحدث عنه مطالبة بالحقوق الفلسطينية؟.

ومن ناحية أخرى فإنه حتى تنفيذ مقررات فاس سوف يستدعي أخيراً الجلوس إلى مائدة المفاوضات.. فماذا تريد المنظمة على وجه التحديد؟ بل إننا نتساءل الآن أين ورقة الأرض الفلسطينية في حسابات المنظمة. ومن سيكون المسئول عن ضياع هذه الورقة وهي الأرض التي تتغير يوماً بعد يوم وعلى حد تعبير حكمت المصري أبرز شخصيات الضفة الغربية خلال لقاء معه أول أمس أن الأرض تتغير بسرعة مذهلة وخاصة بعد أن طالب ريجان عند اعلان مبادرته بتجميد المستوطنات فالعمل في المستوطنات يجري بسرعة جنونية ولا يتوقف ليلا ونهاراً لتغيير طبيعة الأرض وفرضاً للأمر الواقع ويضرب لذلك مثالا هو مدينة يافا الفلسطينية التي يعجز أي فلسطيني خارج الأرض الآن ان يعرف معالمها الجديدة كما أنه أصبح من غير المعقول أن يخرج مائة ألف يهودي من هذه المدينة التي يقطنها الآن ٤ آلاف فلسطيني.. إذن فما هو الموقف الذي تستطيع مصر أن تساعد فيه جهود المنظمة لحل القضية.

شيء أخير أقوله لأبي عمار.. لقد سعدنا جداً باعلانك أنك لا تضع أية شروط لزيارة مصر التي تراها الأم الحنون والفارس الذي ما زال مكانه خالياً في الساحة العربية.

وسعدنا أيضاً بإشارتك إلى «الحنان الذي أحسست به من مصر ومن المصريين الذين دخلوا بيروت أيام الحصار والتقوا بك.

لكننا نعتب عليك انك لم تحس سوى بهذا «الحنان» وحده.. وقد كانت مصر كلها من أقصاها إلى أدناها معك وأنت محاصر وكانت قيادتها السياسية تقيم الدنيا كل يوم للمطالبة بإنقاذ الفلسطينيين وبانسحاب الغزو الاسرائيلي..

لذلك فقد كانت مصر معك شعبا وقيادة.. وقد اتخذت موقفاً صلباً من خروج الفدائيين من بيروت إلى الشتات ولم تطالبكم بالانتحار كما طالبكم غيرها.

فمصر هي مصر مهما جرى ومهما حدث.. لذلك كله فإني قد اعتب عليك أخيراً- ولا عتاب إلا بين الأخوة- تلميحك إلى وجود أو امكانية ما يشبه الوساطة الفلسطينية بين مصر والعرب.. فعلاقة مصر بالعرب.. وعلاقة الغرب بمصر لا تحتاج إلى وساطة أحد وهي قائمة.. وسوف تستمر مهما ظللت سماءها الغيوم..

نرحب بك في مصر ليتجدد اللقاء.. وليكون الحوار «عن قرب».

نحن وأمريكا واسرائيل والقضية

مع اقتراب موعد زيارة الرئيس مبارك لواشنطن ضمن جولته الجديدة في فرنسا وبريطانيا وكندا والولايات المتحدة يصبح السؤال المطروح الآن: هو إلى أين سوف تتجه جهود السلام لحل قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية خلال المرحلة القادمة مع اقتراب عام الانتخابات الأمريكية وبعد كل ما شهدته الساحة من تطورات وتحولات درامية في الموقف سواء على الجانب العربي أو على الجانب الاسرائيلي؟.

فتحت تأثير عامل الوقت الذي تستخدمه اسرائيل « بحرية » في خلق واقع جديد في الأرض المحتلة عن طريق انشاء المستوطنات، تصبح الأطراف العربية، والطرف الأمريكي مطالبة جميعاً بتحركات ايجابية لإيقاف تأثير هذا العامل الخطير على القضية، وإن كانت المسئوليات تختلف من طرف إلى آخر.

فالأطراف العربية مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى بموقف عربي موحد للتوصل إلى حل للقضية وإلى انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأرض العربية التي احتلت بعد عام ١٩٦٧.

ومطالبة الآن تحت تأثير عامل الوقت وسباق الزمن مع عملية بناء المستوطنات.. ومع احتمال انشغال الإدارة الأمريكية بالانتخابات العامة عن

جهود الحل، بأن تستخدم كل امكانيات التأثير السياسي والاقتصادي المتاحة لها مع الدول الكبرى الصديقة التي تملك في يدها أوراق اللعبة، ومطالبة بأن تكرس كل جهودها لاستخدام هذا التأثير واستخدام امكانياتها وطاقاتها الهائلة في دفع الحل العادل.. ليس عن طريق تهديد العالم أو اقتصادياته بالخراب، ولكن فقط بما يحقق المصلحة القومية للأمة العربية، وبما يتناسب مع حجم المصالح الأجنبية مع العالم العربي.

فمن الغريب حقاً أن تملك الأمة العربية كل هذه الطاقات ولا تستطيع أن تستخدمها الاستخدام الأمثل في تحقيق مصالحها.

لقد كشفت التقارير الأخيرة ان في الولايات المتحدة وحدها استثمارات عربية تصل إلى حوالي ٢٠٧ مليارات دولار، للسعودية وحدها منها ١٥٠ مليار دولار يستخدم معظمها في تمويل سندات الخزانة الأمريكية.

كما تكشف هذه التقارير كذلك أن السعودية سوف تساهم بمبلغ ٦ مليارات دولار لزيادة موارد صندوق النقد الدولي وبعبارة أخرى لمنع انهيار النظام المصرفي في أمريكا أساساً، وفي أوروبا الغربية واليابان؟.

فكيف يمكن أن يكون للأمة العربية كل هذه المقدرة على دعم الخزانة الأمريكية وعلى دعم النظام المصرفي الغربي ومنع انهياره، ولا تكون لها القدرة على اشعار الرأي العام الأمريكي والرأي العام الأوروبي بأهميتها لمصالحه الاستراتيجية البعيدة، وباقناعه بضرورة أن يؤمن وأن يسعى للحفاظ على أمن الدول العربية وعلى أمن المنطقة العربية التي تمثل للعالم الغربي هذه الأهمية الحيوية.

والطرف الفلسطيني مطالب الآن أكثر من أي وقت مضى بأن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية قضية شعبها في أيديها للوصول إلى قرار موحد لا تنعكس عليه آثار الخلافات والتمزقات للجلوس إلى مائدة المفاوضات لقبول خطوات

الحل الايجابية ولرفض مقترحات الحل التي لا تحقق المطالب الفلسطينية المشروعة، سواء تم ذلك من خلال وفد أردني فلسطيني مشترك، أو لم يتم، وسواء تحقق قيام الاتحاد الكونفدرالي بين الأردن والفلسطينيين قبل أو بعد اعلان الدولة الفلسطينية.. لقد جربت كل القوى الفلسطينية- وليس فتح فقط- ادعاءات الذين سكتو ويسكتون دائماً في أوقات الشدة.. ولا داعي للسقوط مرة أخرى في مثل هذا الخطأ الفادح الذي يجري الحديث عنه في ليبيا وفي غيرها.

والطرف الأمريكي مطالب الآن أكثر من أي وقت مضى بأن يستخدم كل قدرته وامكانياته لدفع جهود الحل الشامل العادل وللضغط على اسرائيل بحزم للتوقف عن الاستمرار في خطة تغيير طبيعة الأرض وزرع المستوطنات وفرض الأمر الواقع الجديد وعرقلة جهود السلام.

بل إن الولايات المتحدة مطالبة الآن بالحاح وبدافع من مصالحها القومية العليا وليس فقط بدافع من الحق والعدل وحماية السلام والأمن في المنطقة، بإيجاد حل للتناقض الضار بمصالحها قبل غيرها بين الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وبين الاستراتيجية الاسرائيلية فيها.

فالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تهدف أساساً إلى ابعاد الخطر السوفيتي عن المنطقة التي ترتبط معها الولايات المتحدة بمصالح حيوية بالغة الأهمية. وتهدف أيضاً إلى محاولة خلق وجود أمريكي في أشكال مختلفة في المنطقة لضمان سلامة الممرات البحرية التي تؤدي إلى بحيرة البترول في الخليج.. وأيضاً إلى مستودع الغاز الطبيعي بالمنطقة التي تتزايد الحاجة إليه الآن في الغرب، والذي اتضح أخيراً أن قطر تملك أكبر احتياطي عالمي منه، كما تهدف هذه الاستراتيجية أيضاً إلى ضمان المصالح الغربية الأخرى في المنطقة والتي تتمثل في تنفيذ عقود المشروعات الضخمة وتصريف انتاج الدول الصناعية في

المنطقة العربية وتشغيل مصانع الدول تنفيذاً للعقود، ثم أيضاً في اجتذاب واستيعاب الأموال العربية.

أما الاستراتيجية الاسرائيلية فيما يتضح من أهدافها انها تأخذ السلاح الأمريكي المتطور لتستخدمه في إطالة ذراعها لفرض الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة، وتهديد استقرار وأمن دولها وخاصة الدول البترولية. وهذا هدف يتعارض عملياً مع هدف الاستراتيجية الأمريكية في أبعاد الخطر السوفيتي عن المنطقة وفي الحفاظ على مصالحها فيها، فالتهديد الاسرائيلي المستمر لأمن واستقرار الدول العربية وخاصة البترولية منها، يهدد بوقوعها في براثن الخطر السوفيتي ويهدد استمرار ونمو المصالح الأمريكية والغربية فيها.

إلا إذا كانت الاستراتيجيتان قد اختلفتا في الأهداف القريبة وتلاقتا في هدف أكبر هو استمرار التهديد الاسرائيلي واستمرار التصعيد العسكري في المنطقة اللذين يدفعان الدول العربية أكثر فأكثر إلى الاحتماء بالولايات المتحدة من الخطر الاسرائيلي. إلى جانب الخطر السوفيتي.

ويرجح من هذا الاحتمال لدى المراقبين ما أبداه الاتحاد السوفيتي من جمود وعزوف عن التحرك الفعال المؤثر خلال غزو لبنان ومذابح الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا مما يجعل من الولايات المتحدة البديل الوحيد أمام العرب، ولكن بالشروط الأمريكية.. في ظل التفوق العسكري الاسرائيلي.

ويؤيد هذا الرأي أيضاً أن هناك بالفعل الآن ما يمكن أن يعتبر شبه انحسار للنفوذ السوفييتي في المنطقة.. بسبب انهيار جبهة الصمود والتصدي التي نجحت مع السوفييت حين تقاعسوا عن التدخل الجدي لانقاذ الفلسطينيين من المذابح خلال أحداث لبنان، ثم بسبب استمرار الاحتلال السوفيتي لأراضي أفغانستان وما أدى إليه من إساءة بالغة إلى موقف السوفيت في المنطقة.

كما يرجح من هذا الرأي أيضاً أنه في الوقت الذي تستمر فيه اسرائيل في سياستها الاستيطانية مستغلة عامل الوقت.: تستمر التراجعات الأمريكية ويستمر النكوص الأمريكي عن اجبار اسرائيل على تنفيذ مطلب الولايات المتحدة في تجميد المستوطنات، وبالرغم مما تملكه وتستطيعه الولايات المتحدة من أساليب الضغط على اسرائيل وهي التي تمدها بأحدث ما في ترسانتها من سلاح، فأمريكا هي التي استخدمت نصوص القانون الأمريكي التي تقضي بوقف امدادات السلاح- لأية دولة إذا استخدم في الاعتداء على أراضي دولة أخرى- مع تركيا حين استخدمت السلاح الأمريكي في الهجوم على قبرص، وهي أيضاً التي ترفض منح الصومال السلاح بحجم كبير لكي لا يغريها السلاح الأمريكي بالهجوم على أثيوبيا.

وبالرغم من كل ذلك فهي لا تستخدم نفس هذه القوانين مع اسرائيل التي تستخدم السلاح الأمريكي في فرض واستمرار احتلالها للأراضي العربية.. والتي يغريها تفوقها العسكري على الاعتداء على جيرانها كما أن أمريكا تعرف تماماً كيف.. يمول بناء هذه المستوطنات.. وتعلم أن تمويلها يخرج من داخل الولايات المتحدة كتبرعات يهودية معفاة من الضرائب إلى اسرائيل.

والمعنى الواضح من وراء ذلك أن الولايات المتحدة تملك الكثير لكي تستخدمه مع اسرائيل لكنها لا تستخدم إلا القليل جداً من قدرتها على الضغط عليها.

إذن فكيف تصبح صورة الموقف إذا لم توضع مبادرة ريجان موضع التنفيذ مع استمرار النشاط الاستيطاني المكثف الآن في الأرض العربية؟ وإلى أين تتجه بعد كل ذلك العلاقات العربية الأمريكية في المستقبل؟.

ولا شك أن هذه التساؤلات الهامة ستكون على رأس موضوعات الحوار

بين الرئيس مبارك والرئيس ريجان خلال زيارته الهامة القادمة لواشنطن.. التي تأتي في وقت بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل القضية العربية.

فالرئيس مبارك يؤمن بضرورة استئناف جهود ومباحثات السلام بأقصى سرعة وبكل ما يمكن حشده وتحقيقه من قوة دفع لهذه الجهود لأن تأجيل حسم القضية سوف يحقق نتائج وخيمة على أمن واستقرار شعوب المنطقة وعلى جهودها لرفع مستوى الحياة فيها.

ويؤمن الرئيس مبارك بأن جهود السلام ينبغي أن تبدأ باستخدام ايجابيات مبادرة ريجان ومحاولة تنميتها خاصة وأن كل الأطراف العربية الآن تؤمن بضرورة السلام.. ولابد ان يقابل هذا التقدم في الجانب العربي تقدم مماثل في الجانب الاسرائيلي يتمثل في السعي لتحقيق هذا السلام والامتناع عن عرقلة جهوده ايماناً بأن الأمن ليس قضية اسرائيلية فقط لكنه أيضاً قضية عربية.

ويؤمن الرئيس مبارك بضرورة الاعتراف الأمريكي بمنظمة التحرير الفلسطينية وهو الذي طالب ريجان خلال لقائهما الأول في فبراير الماضي بهذا الاعتراف وبضرورة بدء الحوار مع المنظمة، خاصة بعد التطورات الهامة الأخيرة في موقف المنظمة التي لم ترفض مبادرة ريجان والتي قبلت مقررات فاس، وخاصة أيضاً بعد أن تهاوت معظم مبررات الموقف الأمريكي القديم في عدم الاعتراف بالمنظمة ما لم تعترف باسرائيل، « فهنري كيسنجر » واضع هذا الالتزام الأمريكي هو نفسه الذي يفسره الآن بأنه لا يعني عدم الاتصال بالمنظمة لأن الاتصال لا يعني الاعتراف.

ويؤمن الرئيس مبارك بضرورة تحقيق موقف أمريكي أكثر قوة وأكثر حسماً يتمثل في سياسة أمريكية واضحة لالتزام اسرائيل بتجميد بناء المستوطنات ولأن الاستمرار فيه لا يثير فقط مشكلة جغرافية ولكن مشكلة

سياسية أيضاً قد تمنع التوصل إلى اتفاق حولها وبالتالي تمنع الوصول إلى تحقيق هدف السلام.

ومن المؤكد وفي ضوء عوامل عديدة أن الطرح المصري لهذه الرؤية على الإدارة الامريكية سوف يتم في ظل ظروف أفضل وأكثر تفهما من الجانب الامريكي..

لماذا؟..

لأنه خلال الزيارة الماضية حاولت دوائر عديدة خارج وداخل الولايات المتحدة التأثير على العلاقات المصرية الأمريكية استمراراً في سياستها القديمة لمقاومة ومحاربة قيام علاقة متميزة بين مصر والولايات المتحدة ابتداء من محاولات شراء مصر للسلاح الأمريكي في عام ١٩٥٥ إلى فضيحة لامون الشهيرة للتأثير على العلاقة المصرية الأمريكية في عهد الرئيس عبد الناصر إلى المحاولات المستمرة لنسف هذه العلاقة والتأثير عليها في عهد الرئيس السادات، إلى هذه المحاولات الأخيرة التي صاحبت زيارة الرئيس مبارك الأولى للولايات المتحدة.. والتي استخدمت فيها هذه الدوائر من بعض الشواهد مؤشرات للتشكيك في اتجاهات مصر السياسية والاقتصادية كإحياء مصر لدورها في حركة عدم الانحياز وهي احدى الدول المؤسسة لها وكعودة بعض الخبراء السوفيت إلى مصر لتشغيل بعض المصانع.

وقد بدت هذه المحاولات شديدة الغرابة من وجهة النظر المصرية.. إذ أنه حتى إذا عاد سفيرا البلدين إلى القاهرة وموسكو فإن ذلك لا يؤثر على علاقة مصر المتميزة بالولايات المتحدة..

وهذه الخطوة إذا حدثت فإنها تأتي في إطار حرص مصر على الحفاظ على العلاقات الطبيعية بينها وبين أية دولة أخرى.. كما أن مصر قد اثبتت أنها لا تقبل أن تكون علاقاتها مع أية دولة عبئاً على إرادتها السياسية، وقد أعادت

إلى الاتحاد السوفيتي ١٧ ألف خبير.. وألغت المعاهدة المصرية السوفيتية حين تبينت أنها أصبحت عبئاً على هذه الإرادة.

وقد حققت تجربة الرئيس مبارك خلال العام الماضي نجاحاً كبيراً في تأكيد حقيقة أن مصر تملك إرادتها وأن سياستها واضحة ومستقرة وثابتة وأنها ليست عرضة للتغيرات غير المدروسة، وبالتالي في افساد كل محاولات التشكيك في موقف مصر وسياستها.

كذلك فإن الرؤية المصرية سوف تطرح بالتأكيد على الإدارة الأمريكية ضرورة التعجيل بانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان في أسرع وقت.

بحيث لا يسمح بالتسويف في حل المشكلتين اللبنانية والفلسطينية بحجة انتظار تحقيق تقدم في المشكلة الأخرى، وإنما يكون المنطق أن نسرع بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للبنان، وبمجرد أن تتخذ الاجراءات العملية لتنفيذ هذا الحل، يكون الطريق مفتوحاً أمام المفاوضات الخاصة بالقضية الفلسطينية.

كما ستركز على ضرورة حماية الشعب الفلسطيني من المجازر والمذابح لكي لا تتكرر مآسي صبرا وشاتيلا مرة أخرى مع ضرورة أن يتجاوز الدور الأمريكي الاكتفاء ببيانات الإدانة والاحتجاج ضد ما جرى من مذابح.

ومن الطبيعي أن الحوار المصري والأمريكي خلال لقاء القمة القادم سوف يركز أيضاً إلى جانب القضايا المصيرية على موضوعات التعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة، فاشتراك وزراء التخطيط والاقتصاد والاستثمار مع الرئيس مبارك في هذه الزيارة يعكس أهميتها الاقتصادية بالنسبة لمصر.

ومن الطبيعي أيضاً أن تكون الأولويات الاقتصادية المصرية في مقدمة موضوعات الحوار على مستوى العلاقة الثنائية، خاصة بالنسبة لأولويات التنمية.. وحرية ومرونة استخدام القروض الأمريكية في حل مشاكل البنية الأساسية وتحقيق النتيجة الصناعية والزراعية، وأيضاً فيما يختص ببحث زيادة

تدفق رؤوس الأموال الأمريكية إلى مصر التي لم تتجاوز استثماراتها ٥ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية في مصر.

ومن المؤكد أيضاً أن المحادثات سوف تركز على استمرار المساعدات الاقتصادية لمصر وتأكيد اتجاهها للتزايد لا إلى التناقص.

كما ستركز بالضرورة على موضوع المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر واستمرارها.. بل وسوف تطلب مصر بكل تأكيد زيادة هذه المساعدات في الميزانية القادمة إلى حوالي ١٧٥٠ مليون دولار وذلك لمواجهة خطة التسليح المصرية.. وهي خطة ترى مصر أنها خطة معقولة وليست طموحة.. كما أنها خطة تكفل قدراً من القوة لمواجهة أي تهديدات للأمن والاستقرار فيها وفي المنطقة من حولها.. ومن الطبيعي أيضاً طلب هذه الزيادة لأن أسعار الأسلحة الأمريكية ترتفع عاماً بعد عام، أو بمعنى آخر فإن الزيادة التي تطلبها مصر.. لا تعني زيادة حجم التسليح.. ولكن هذه الزيادة تعني في المجال الأول تنفيذ الخطة المصرية. كما أنه من الطبيعي أيضاً أن تطالب مصر أن يكون ٥٠ في المائة من حجم المساعدات العسكرية الأمريكية في شكل منحة لا ترد أسوة بتعامل الولايات المتحدة مع أصدقائها وتخفيفاً لأعباء التسليح على الميزانية المصرية التي يحتاجها الشعب المصري لتنمية موارده ورفع مستوى حياته.

وبطبيعة الحال فإن ما سيجري في أمريكا هو نفس ما سوف يجري خلال محادثات الرئيس مبارك في بريطانيا وفرنسا من تركيز على دفع جهود السلام.. وجهود حل قضية الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع التركيز على موضوعات الحوار الثنائي وجهود حل المشكلة الاقتصادية المصرية وتحقيق التنمية ودفع جهود البناء في مصر.

نرفض ونعترض

كان حرصي عميقاً في الحوار الذي دار مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات واسميته حواراً عن بعد وهو الذي نشر في ٧ يناير الماضي، أقول كان حرصي العميق أن يكون هذا الحوار هادىء النغمة بادي الود..

وكان حلمي أن يعود الحوار كعلامة ايجابية على الصحة السياسية التي افتقدتها الساحة العربية والفلسطينية لفترة طويلة وبعد تاريخ مرير من المزايدات والتشنجات.

ولقد حرصت على تأكيد حرية الرأي..

كما حاولت أن أؤكد أن لا حجر على رأي أحد من جانبنا أو جانبهم، ايماناً بأن من حق ياسر عرفات والفلسطينيين أن نسمع لهم.. وان نتفق معهم فيما نراه عادلاً وصواباً، وأن نختلف معهم فيما لا نراه كذلك.

فمن حق الفلسطينيين أن يسمعوا لنا، وأن يتفقوا معنا أو يختلفوا.. بغير أن يفسد اختلاف الرأي للود قضية.. وأيضاً بغير أن يفسد اختلاف الود.. هذه القدرة على تبين الحقائق في القضية.. خاصة إننا أمام قضية شعوب ومصائر أمم.

لكنه في هذه الوقفة بالذات.

استأذن في أن يخرج الحوار عن هدوء نغمته.. وفي أن يبتعد قدر الإمكان عن العاطفة.. لأن هذه المشاعر تصبح بلا معنى مع جماعة تنكر على مصر ماقدمته للقضية الفلسطينية، وتمحو بجرة قلم يرتعش ما قدمه شعب مصر للقضية الفلسطينية.

نحن أمام جماعة خرجت تصنف الشعب المصري إلى قوى وطنية وقوى غير وطنية دون أن تذكر لنا ما يجري لها في الدول العربية..

جماعة تتطاول على رئيس دولة وعلى حكومة تم اختيارها اختياراً ديمقراطياً، بل أنها تحاول تحريض الشعب والجيش عليها.

جماعة نسيت أو تناست من قاموا بدور الجلادين لها.. ونسيت أو تناست هذه الأحداث المريرة التي مر بها الشعب الفلسطيني.. وهو شعب يقف الشعب المصري مع آلامه وأحلامه ومكابداته إلى النهاية..

إن القصة التي جرت في مؤتمر الجزائر قصة قديمة كنا نتمنى لها نهاية جديدة.. ولم تكن هذه الأمنية في الخروج من المتاهات التي تعرض لها الشعب الفلسطيني إلا حلماً شاء قادة المنظمة ذبحه في الجزائر..

لقد خرج الشعب الفلسطيني من أرضه نزولا على ارهاب السلاح وقوة الدمار، ثم عاش بين المخيمات موزعاً بين دول عربية متعددة، وبقي منه من بقي في الأرض المحتلة ممزقاً بين عظمة الحالم.. وبؤس الواقع.. بين ما يسمعه وما يراه.. بين ما يرغبّ فيه وما يقع له فعلا.. ولقد بلغت مأساة الشعب الفلسطيني ذروتها الدرامية بتصرفات قياداته وقيادات عربية أخرى كبيرة ومع كل حرب من الحروب الأربع، كان الأمل يبدأ، فإذا انتهت الحرب تبدد الأمل.

ولقد تمزق الشعب الفلسطيني بما فيه الكفاية..

تمزق وقادته يدخلون أي دولة عربية فيبدأون تكوين دولة داخل الدولة، بل أكاد أقول دولة فوق الدولة..

وعندما تحين ساعة دفع الحساب كان الشعب الفلسطيني هو الذي يدفع الثمن من دماء ابنائه...

ثم جاء اختيار السلام، واستبشر أهل الأرض المحتلة خيراً ولكن قادتهم ومن يحركونهم استثمروا الضغط المتزايد ورأوا أن الرفض هو الحل الأمثل..

ووقع غزو لبنان.. وعاد الشعب الفلسطيني الصابر المحارب يدفع الثمن من دماء ابنائه.

ثم خرج المحاربون إلى الدول العربية.. إلى الشتات مرة أخرى.. كان الأمل هو اللقاء.. وانتهاء ضغوط القادة.. والوصول إلى قرار فلسطيني مستقل..

قرار يستفيد من درس التجربة القاسية.. ويقابل أمل شعب المخيمات والشعب المحتل.. ويضع في اعتباره أن السياسة هي فن الممكن..

ثم رفع الستار عن الأحداث في مؤتمر الجزائر..

القصة القديمة بفصولها المتعددة وممثليها القدامى وأدوارها الموزعة.. ولا جديد..

لا جديد غير تصوير أن مصر وقادتها باختيارهم بديل السلام قد سحبوا من القضية الفلسطينية سلاحها القوي..

وبهذا الحل السهل.. برر القادة الفلسطينيون مواقفهم.. وبقي الشعب الفلسطيني ينتظر..

وما هي القصة التي جرت على أرض الجزائر؟

هل نبدأ بمقررات المؤتمر الوطني الفلسطيني.. أم نبدأ بالرد على تصريحات قادة المنظمة أثناء المؤتمر وبعده؟

أم نحلل نهاية هذه التصريحات أم بدايتها؟

نستأذن في أن نبدأ بتصريحات هؤلاء القادة.. لأنها تفسر في حد ذاتها مضمون المقررات التي اتخذها المؤتمر بعد ذلك.. ونستأذن أيضاً في نشرها كاملة مهما كان تأثيرها علينا، لنعلم بوضوح ماذا يقولونه عنا، ولنعي الدرس من جديد.. ولعلنا نحاول أن نخرج القضية من هذه الدوامات التي تكتنفها من زمان.

ولنبدأ بما قاله صلاح خلف «أبو إياد» الرجل الثاني في منظمة فتح في نهاية حديثه.

يقول أبو إياد: أنا أرى أن الاتصالات التي حدثت في الشهور الأخيرة بين مصر ومنظمة التحرير كان فيها نوع من الانتهازية السياسية المتبادلة، لأن هذه الاتصالات كانت تتم عن طريق أشخاص لا صلة لهم بالقرار الفلسطيني.. وكان هؤلاء الاشخاص يتصلون بأشخاص مصريين لا حجم لهم.. وكان كل هدف هذه الاتصالات هو الدعاية الاعلامية فقط. وإذا كان هدف هذه الاتصالات هو عمل ديكور جميل اسمه العلاقات المصرية الفلسطينية، فإن هذا الديكور لا فائدة له بالنسبة للطرفين!!..

هل تبني مصر سياستها على أسس انتهازية!

إن الانتهازي هو الذي يحاول تحقيق مصالح شخصية في نفس الوقت الذي يزعم فيه أنه يحقق مصالح عامة.. فهل كان ذلك هو موقف مصر أثناء الغزو الاسرائيلي للبنان؟؟.. وماذا لو عدنا بذاكرتنا إلى بعض ما فعلته مصر اثناء هذا الغزو وبعده؟

أول رسالة من مبارك إلى ريجان بعد وقوع الغزو جاءت في يوم ٧ يونيو.

يوم ١١ يونيو أي بعد ٦ أيام من الغزو أوفد الرئيس مبارك السيد كمال حسن علي برسالة عاجلة إلى الرئيس ريجان وليقابل الرئيس ريجان ووزير الخارجية هيج..

يوم ٢٩ يوليو رسالة أخرى من الرئيس يحملها وزير الخارجية للرئيس الأمريكي، ويقوم باجراء اتصالات مكثفة مع وزير الخارجية الأمريكي شولتز..

في ١٣ نوفمبر رسالة جديدة.. ولم تكن هذه للعلم مجرد رسائل دبلوماسية، ولكنها احتوت فيما احتوته مواقف ومبادىء مصرية.. واختلفت نبرات هذه الوسائل ولهجاتها كثيراً.. قد يأتي يوم تذاع فيه أسرارها الكبيرة..

ثم قد نتذكر أن أهم رسالة جاءت لنا من ياسر عرفات تطلب من مصر الحصول على ضمان الولايات المتحدة لخروجه مع رفاقه سالمين.. وحصلت مصر على هذا الضمان بتدخل شخصي من الرئيس مبارك.

نفذت مصر جميع طلبات المقاومة أثناء الحصار وهي رسائل شفرية موجودة كلها لدينا.. والسؤال الذي نوجهه «لأبو إياد» هل يعتبر ذلك انتهازية مصرية.. وبأي هدف؟؟ هل تحرك العرب مثلما تحركنا؟.. وهل يعتبر ذلك عدم انتهازية منهم؟

هل كان موقف الصمت او موقف المطالبة بالانتحار أفضل من هذا التحرك المصري الجاد المؤثر الفعال؟!..

إننا لم نطالبكم بالانتحار.. ولم نخنكم على أرض معركة..وإذا كان الذي جرى اثناء الغزو هو في رأيكم الآن من قبيل الانتهازية السياسية. فكيف يمكن الثقة فيكم أو كيف يمكن إقامة أي علاقة معكم بعد ذلك؟.. وهل تتبع المنظمة الآن نفس الانتهازية أو نفس المبدأ مع المعارضة المصرية.. على الأقل

قولوا لنا ما هو تعريف الاتصالات عندكم.. أو قولوا لنا ما الذي تجنيه مصر من انتهازيتها السياسية.. وإذا كنت تعترف ان الذين أوفدتموهم باسمكم هم أشخاص لا صلة لهم بالقرار الفلسطيني، فإننا نقول أن الذين قابلوهم في مصر - وبكل الجدية - هم مسئولون على درجة عالية من المسئولية وعلى علم تام بحركة القضية ويشتركون في صنع القرار المصري.

فلنعد من جديد إلى بادية تصريحات القادة في المنظمة والتي نشرت في مجلة «اليامة» السعودية..

قال فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية للمنظمة «أي وزير الخارجية في تقريره السياسي، ان غزو اسرائيل للبنان، كان فرصة ذهبية للنظام المصري لكي يصحح خطأ كامب ديفيد ويعود إلى الصف العربي: ولكن النظام يسقط في الإمتحان؟ وأضاف قائلاً أن الأمل معقود على الحركة الوطنية المصرية والجيش المصري في اصلاح هذا الوضع. وهنا قال محرر مجلة «اليامة» نفسه.. هذا كلام قد يفهم على أنه تحريض لهذه القوى، ورغم ما قيل في كواليس المجلس أن ما ورد في التقرير السياسي لا يعبر إلا عنه - أي عن فاروق قدومي - وأنه تقرير مبدئي قابل للمناقشة والتعديل..

فإن كل ذلك لا ينفي أن نغمة الحديث عن هذه المسألة التي وردت في التقرير لم تكن متوقعة، خصوصاً بعد الاتصالات المكثفة التي تمت بين الجانبين المصري والفلسطيني منذ غزو لبنان.

والتي كان من المأمول ان تتوج بعودة العلاقات الرسمية بين الجانبين لصالح القضية أولا.. وفي المقام الأول..

ونضيف، أن الأدوار كانت موزعة، فلم يشر ياسر عرفات في خطابه أمام المجلس الوطني إلى جهود مصر حكومة وشعباً أثناء ملحمة الغزو وفي الوقت

نفسه فإن عدم علمه أو عدم توقعه بما سوف يقال أوْ يحدث لا ينفي أن هناك ترتيباً مبيتاً للنيل من مصر-وكرامة شعبها.

لهذا فإن في يقيننا أن المنظمة تكرر نفس الأخطاء التي وقعت فيها في الماضي.. ونعني بذلك التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.. حدث ذلك في الأردن وكانت مذبحة أيلول.. وحدث ذلك في لبنان عندما تدخلت المنظمة في السياسة الداخلية والنزاعات الطائفية فأخذت سوريا صف الكتائب وكانت مذبحة تل الزعتر.. وبغض النظر عن أن المقررات لم تدن أحداً من هؤلاء أو بغض النظر عما يقال من خوف القادة من «هراوة حافظ الأسد»، فإن مصر ترفض رفضاً تاماً التدخل. في شؤونها الداخلية أو في قرارتها السياسية، وهو ما ترفضه دائماً بالنسبة للدول العظمى.. ذلك أمر لا نسمح به في مصر.. بل ولا يجرؤ أحد على الاعتقاد بأنه يمكن الضغط على الحكومة المصرية بهذا الأسلوب ثم يفلت من النتائج المترتبة عليه..

ونعود إلى صلاح خلف «أبو إياد» الذي يقول:

«أنا في غنى عن أن أذكر ما هي حاجتنا كشعب فلسطيني إلى الشعب المصري».. ويضيف بالنسبة لكامب ديفيد، أنا أحسست كفلسطيني أن هذه الاتفاقية سرقت مني قوة كبيرة هي قوة مصر، قوة كانت تساندني في تحقيق أهدافي وهي إقامة دولة فلسطينية مستقلة على جزء من التراب الفلسطيني..

«ونتوقف أمام هذه المقولة لنقول أن لكل الشعوب احتياجاتها وأهدافها المرحلية سواء منها الوقتية أو البعيدة المدى. لا يمكن تجاهل ذلك كما أنه لا يمكن ايقاف حركة الشعوب وتقدمها في سبيل بضعة أفراد لا يحتكمون للعقل أو المنطق أو يدركون أصول اللعبة الدولية.. أفراد تسجنهم الشعارات والمزايدات والضغوط.

إن اتفاقية كامب ديفيد لم تسرق قوة مصر.. بل أن شعب مصر ما زال

يشد الأحزمة فوق البطون، تطويراً لقواته المسلحة، وتدعيماً لأسلحة الردع.

ما زال الشعب المصري هو الشعب الذي دخل ٤ حروب كان ينفق في كل حرب منها اجمالي الدخل القومي في مصر لمدة عام على أقل تقدير..

ذلك في الوقت الذي كان ينقل فيه البعض جبال الثلج إلى بلادهم لمجرد تلطيف الجو!!

ناهيك عن الأموال التي استغلت واستنزفت في بنوك غربية أو في أسلحة رابضة على الأرض واعتلاها الصدأ.. مما يذكرنا بالمثل المصري الشهير الذي كنا نقوله أيام الملكية.. «تقتير هنا واسراف هناك»، إن القوات المسلحة المصرية أعطت وتعطي كل يوم.. أعطت في الحروب مائة ألف شهيد وجريح ومعاق.. الأبطال الحقيقيون في لبنان في رأينا هم المدنيون الفلسطينيون واللبنانيون في غرب بيروت، الذين ألهبوا مشاعر العالم ببطولاتهم واستثاروا الضغوط الدولية لانقاذهم.

ولكي نكون أكثر صراحة.. لقد سمعنا في جميع التصريحات الخارجية من لبنان قبل الغزو الاسرائيلي ما يفيد بأن قوات المقاومة على استعداد لمواجهة أي معتد، وفي الوقت نفسه كان أبو عمار قد عقد اتفاقاً مع فيليب حبيب لوقف اطلاق النار لمدة عام، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى تحييد العمل العسكري والقوة العسكرية. ونعلم أن «أبو عمار» كان على استعداد لتجديد الاتفاق وتبليغ الولايات المتحدة واسرائيل بذلك إلا أن اسرائيل أسرعت بعملية الغزو..

ماذا جنت مصر في مقابل كل ذلك؟

كل الذي فعلته مصر، كل مصر، انها وصلت إلى اقتناع كامل بحتمية الحل السلمي.. فكيف نطالبها باستخدام القوة العسكرية؟ إن قادة الفلسطينيين في الضفة وغزة يريدون السلام خاصة وهم يرون التغييرات الرهيبة على الأرض

ويعيشون وطأة الاحتلال العسكري.. مبادرة فهد أو مبادرة فاس.. هل هي مبادرة سلام أم مبادرة حرب؟.. ولا نفهم في الحق كيف سرقنا منكم قوة القوات المسلحة المصرية..

إن مصر مصرة على الحق الفلسطيني.. لكن لابد للمنظمة أن تنبذ السياسات الخاطئة، ونرفض الركوع أمام ضغوط الدول التي لا تريد حلا للقضية الفلسطينية.

يقول أبو أياد: هل قبض السادات من ثمن الزيارة لاسرائيل شيئاً لفلسطين.. الحقيقة أنه لم يقبض شيئاً.. ثم جاءت اتفاقيات كامب ديفيد لتعطي صيغة الحكم الذاتي، كحل للقضية الفلسطينية، والخطأ الأساسي للحكم الذاتي أنه يجعل كل فلسطيني خارج الضفة لا دخل له في هذا الحل..

ونقول ان السادات لم يذهب إلى اسرائيل لكي يقبض. ولكنه ذهب ليطالب بكل قوة بالسلام الشامل والدائم ليطالب بعودة القدس وإقامة دولة فلسطينية وانهاء الحكم العسكري. لكن قصر نظر الرافضين هو الذي منعنا من انقاذ الأرض التي لا نستطيع اليوم انقاذها.

أما عن الحكم الذاتي فإن مثله كمثل الحل الذي ينبع من الاتحاد الكونفيدرالي، وبمعنى أوضح أن العلاقة الكونفيدرالية بين الأردن وفلسطين داخل إطار دولة موحدة لها جيش واحد، وتمثيل دبلوماسي وسياسي واحد.. تعني في النهاية وجود حكم ذاتي في الضفة وغزة. المهم هو الحل وليس البحث عن دور في الحل.

ويقول أبو إياد.. ان كامب ديفيد لا تحسب على الرئيس مبارك وهو لا يتأزم عندما تهاجم كامب ديفيد لأنه لم يوقعها، بل ورثها ضمن تركة السادات.

ونقول:

أولاً: كان حسني مبارك من أركان النظام الذي كان موجوداً اثناء اتمام

هذه الاتفاقيات والسادات ليس المسئول الوحيد عن اتفاقية كامب ديفيد.. فقد وافق الشعب عليها.. بالاجماع بما فيهم المعارضة رغم بعض التحفظات.

ويتساءل صلاح خلف: كيف نساعد مصر برئاسة حسني مبارك على التخلص من كامب ديفيد. وهل هناك نية لتصحيح هذا الخطأ التاريخي الذي ارتكبه حاكم مصري في حق الشعب الفلسطيني وقبله الشعب المصري؟ وفي ضوء هذا التصحيح يجب أن تتم عملية إعادة اتصالاتنا مع مصر..

ومن جديد نتساءل.. من طلب منكم هذه المساعدة؟ مثل هذا السؤال نرفض قبوله من أي دولة كبرى ونعتبره تدخلا في شؤون مصر الداخلية. ولا نعلم كيف يسمح هؤلاء لأنفسهم بالتدخل في شؤون مصر - أكبر دولة عربية- وبأي حق يتم هذا التدخل؟

ونقول بكل الوضوح.. إننا لن نتخلى عن اتفاقية السلام، لأنها اختيار شعب، ومصير شعب، ومستقبل شعب.. وإننا لن نسقط إطار الحكم الذاتي لأنه لا يوجد حتى الآن بديل آخر يرتضيه جميع الأطراف ومصر حريصة كل الحرص على القضية الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطيني، لم تفرط ولن تفرط.

يقول أبو إياد: من الخطأ في السياسة المصرية أن يقال.. أن مصر قنطرة لكل العرب الذين يريدون أن يتفاوضوا مع اسرائيل.

ولا نجد حاجة للرد على هذا التصور بأكثر من لا.. فليس هذا دور مصر فلبنان يتفاوض مباشرة مع اسرائيل. صحيح إننا نؤيد لبنان وصحيح أيضاً أننا لسنا طرفاً في هذه المفاوضات..

أما بالنسبة لغزة فإن لها وضعاً خاصاً لنا، فقد كانت قبل حرب ٦٧ تحت الاشراف المصري، مثلما كانت الضفة الغربية تحت الاشراف الأردني، ولذلك فإن اتفاقية كامب ديفيد نصت عليها بكل الوضوح.

يقول أبو أياد أن مطالبة منظمة التحرير بالاعتراف باسرائيل علنا مرفوض، حتى الاعتراف المتبادل مرفوض، لأن هذا الاعتراف المتبادل يجعلني ضعيفاً أمام اسرائيل، فما بالنا بالإعتراف من طرف واحد، ان معنى هذا هو تجريدي من جميع الأسلحة التي تقوي موقفي.

ونقول.. بل أنت اعترفت فعلا باسرائيل.. فإن مبادرة فاس تعترف باسرائيل وأنت اعترفت باعلانك قبول مقررات فاس، كما أن قبولك مقررات الاتحاد السوفيتي هو اعتراف باسرائيل.

وقد اعترف عصام سرطاوي أمام المجلس الوطني الفلسطيني أن المجلس في اجتماعه في دمشق- الذي عقد منذ عامين- وافق على مشروع بريجنيف الذي يعتبر اعترافاً باسرائيل.

مرة أخرى.. المهم هو عدم اللعب بالألفاظ..

إن من السهل أن نلعب بالالفاظ في المسرح.. لكن حين يتعلق الأمر بمصير شعب يصبح عبثاً..

يقول أبو أياد ان هذه هي البداية لإعادة العلاقات المصرية الفلسطينية إلى وضعها إلطبيعي.

ونقول ان إعادة العلاقات مع مصر لا تحتمل شروطاً يفرضها أحد.. سوى وجود بديل لكامب ديفيد نرتضيه جميع الأطراف..

يقول أبو أياد.. أن تحول الحاكم المصري ليس دوري أنا، فالشعب المصري هو الذي يقوم بذلك، الشعب المصري هو الذي منع الاستمرار في عملية التطبيع، وأيضاً الحاكم المصري المتجاوب مع هذا الشعب، لأن حسني مبارك لا يعتبر نجاح التطبيع نجاحاً شخصياً له.. وهذا يختلف عن موقف السادات..

ونقول له انك تفكر في الحاكم المصري وفي ذهنك أساساً الحاكم السوري

وهذا خطأ.. ان الحاكم المصري ليس حاكماً مطلقاً، وليس دكتاتوراً.. وإنما هو رجل يمثل نظاماً ديمقراطياً أقر أسلوباً معيناً للسلام.. أما عن عملية التطبيع فهي عملية تحكمها اتفاقيات محددة، ولئن اصابها الفتور فلقد كان ذلك نتيجة لسياسة مصر الاقتصادية وترشيد الاستيراد ولم تكن في الأساس ضربة موجهة لعملية التطبيع في حد ذاتها.

أما عن قوله «ان تحويل الحاكم المصري هو دور الشعب المصري».. فهذا حديث في صميم قضية داخلية، وهو حديث لم يطلب منك.. ولا يقبل في الأساس ان يتحدث فيه سوى الشعب المصري.

يقول أبو اياد «نحن كفلسطينيين نمثل الحلقة الأضعف من مصر، ولهذا فنحن لا نستطيع أن نتنازل عن المبادئ ولو قليلا، لأن هذا التنازل يجعلنا نخسر كثيراً ولكن أي تراجع من مصر من موقعها الحالي هو رجوع إلى الحق».

ولنسأل «أبو إياد».. ما هي المبادئ التي نريد منك أن تتنازل عنها؟ الاعتراف؟ لقد اعترفتم باسرائيل.. وأنت موافق على مبدأ المفاوضة كما وافقت قبل ذلك على تحديد القوة العسكرية، وعدم الاستعداد لأي معركة.. كيف يتفق ما تفعله.. مع ما تقوله؟!

إن التصرفات الفعلية للمنظمة تؤكد وقوع تنازلات عن المبادئ التي تتحدث عنها بالقول.. وتصر بالقول أيضاً على أنه لا تنازل.. ان المضمون النهائي لتصرفاتك يقول «لا حرب.. ولا مفاوضة»..

ثم ماذا تقول قرارات المجلس الوطني التي وصفوها بأنها أخطر قراراته منذ إنشائه؟

إن القرار الأول: يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني قرارات قمة فاس الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية الذي يجب أن يتعامل مع العمل

العسكري بكل مستلزماته من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية.

ويؤكد المجلس ان فهمه لهذه القرارات لا يتناقض مع الالتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الفلسطيني.

ونحب أن نسأل ما هو الفرق بين مقررات فاس واتفاقية كامب ديفيد، أن كليهما ينادي بالحل التدريجي، وإقامة حكم ذاتي. فمقررات فاس تطالب بالحكم الذاتي تحت رعاية الأمم المتحدة والحكم الذاتي في كامب ديفيد تشرف عليه السلطة الفلسطينية المنتخبة ومقررات فاس طالبت بانشاء دولة فلسطينية مرة واحدة وهذا ما ترفضه الآن أمريكا واسرائيل. أما كامب ديفيد فتنص على أن السلطة المنتخبة هي التي تحدد نوع علاقتها مع الأردن.

أما من ناحية العمل العسكري وإقامة جيش فلسطيني موحد، فإننا نعلم جميعاً وبدون مواربة أن ذلك يصعب تنفيذه لتعدد التنظيمات الفلسطينية من ناحية وتبعية كل تنظيم لبلد عربي من جهة أخرى. وحتى السلاح الذي يأتي للمنظمة من الاتحاد السوفيتي فإنه يمر إليهم عبر سوريا.. ولذلك فإننا نعلم سبب خضوعهم لسوريا مهما كانت الاسباب ومهما جلدوهم سراً أو علانية.

القرار الثاني: التأكيد على العلاقة الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الأردني والفلسطيني وضرورة العمل على تطويرها بما يتفق والمصلحة القومية للشعبين والأمة العربية وفي سبيل احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بتمسك المجلس بقراراته الخاصة بالعلاقات مع الأردن، انطلاقاً من أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها. ويرى المجلس أن تكون العلاقة المستقبلية مع الأردن على أسس كونفيدرالية بين دولتين مستقلتين.

ونتساءل: ماذا يعني شرط اعلان الدولة المستقلة. هل هو مجرد لعب بالألفاظ مرة أخرى؟.. ان النتيجة النهائية لاتحاد كونفيدرالي بين فلسطين والأردن، تعني أن السيادة سوف تكون سيادة مشتركة وجيشاً واحداً وليس مستقلا وتمثيلا سياسياً خارجياً واحداً ثم إدارة ذاتية كما قلنا. أو بمعنى آخر أن مطالب الدولة المستقلة في المرحلة الحالية ليس هو المطلب النهائي. أو بمعنى ثالث: ان هناك تشابها كبيراً بين مطلب الاتحاد الكونفيدرالي وبين كامب ديفيد في نتيجة الحكم الذاتي للفلسطينيين وفقاً للمفهوم المصري لها، بل والذي أيده تفسير مبادرة ريجان من زاوية السيادة العربية على الأرض والسكان.

القرار الثالث: تقوم العلاقة مع سوريا انطلاقاً من قرارات المجلس الوطني التي تؤكد أهمية العلاقة الاستراتيجية بين المنظمة وسوريا خط المواجهة الأمامي أمام الخطر المشترك.

ونقول باختصار شديد.. إن سوريا لن تكون أبداً قاعدة للنضال، قد اعترف حافظ الأسد أمام قمة مؤتمر فاس أنه ليس في إمكانه مواجهة اسرائيل، وان كل ما يقوم به الآن هو تقوية دفاعاته.

والزمن كفيل باثبات الحقيقة التالية. وهي أنه لن يقبل ولو بمجرد التصريح اخبارياً أنه سوف يكون قاعدة انطلاق للقوات الفلسطينية.

القرار الرابع: يكلف المجلس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعقد مباحثات مع أطراف الجبهة القومية للصمود والتصدي، لبحث كيفية احيائها من جديد على أسس سليمة واضحة وفعالة، انطلاقاً من أن الجبهة لم تكن على المستوى المطلوب منها اثناء الغزو الصهيوني للبنان.

إن استخدام كلمة «احياء» جبهة الصمود والتصدي معناه أن الجبهة قد ماتت. كما أن من الواضح أن هناك شروطاً «سليمة وواضحة وفعالة» يصعب

بالحق تحقيقها بين دول هذه الجبهة فضلا عن أن هناك لوماً مؤكداً للجبهة كلها.

ومع ذلك نتساءل: متى يمكن التعلم من الدروس الماضية والتجارب السابقة؟ ولماذا يتم تكوينها من جديد بعد قبول البديل السلمي، ان جبهة الصمود والتصدي تقول لا للسلام ومبادرة فاس تقول نعم! أين الجدية التي يمكن ان يفهمها العالم الذي تطلب منه الوقوف إلى جانبك «مع كل هذه التناقضات».

القرار الخامس: ان مشروع ريجان في وقته ومضمونه لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، لأنه يتنكر لحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة ولمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. ولأنه يتناقض مع الشرعية الدولية. ولذلك يعلن المجلس رفض اعتباره أساساً صالحاً للحل العادل والدائم لقضية فلسطين.

وردنا على ذلك أن مصر قالت بالحرف الواحد، ان مشروع ريجان ينطوي على ايجابيات كما ينطوي على سلبيات ولابد أن نحصل على الايجابيات ونتفاوض من أجل انهاء السلبيات. وأصرت مصر على ضرورة النص على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم كما أن أمريكا نفسها تسلم بأن المبادرة تتحدث فقط عن المرحلة الانتقالية.

أما القرار السادس: وهو القرار الخاص بمصر فيقول: يؤكد المجلس رفضه لاتفاقات كامب ديفيد وما يرتبط بها من مشاريع للحكم الذاتي والإدارة المدنية، وانطلاقاً من الايمان الراسخ بدور مصر وشعبها العظيم في النضال العربي، فإن المجلس يؤكد على الوقوف إلى جانب نضال الشعب المصري وقواه الوطنية لإنهاء سياسة كامب ديفيد حتى تعود مصر إلى موقفها النضالي في قلب امتنا العربية..

ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى تطوير علاقات المنظمة مع القوى الوطنية الديمقراطية والشعبية المصرية التي تكافح هذا التطبيع والعلاقات مع العدو الصهيوني بمختلف اشكالها باعتبار أن ذلك يعبر عن المصالح الأساسية للأمة العربية ويدعم نضال الشعب الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية.

ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى تحديد العلاقة مع النظام المصري على أساس تخليه عن كامب ديفيد.

وتبقى عودة أخيرة إلى القرار الذي تناول مصر:

إن الجزء الأول في القرار السادس يؤكد على الوقوف إلى جانب نضال الشعب المصري وقواه الوطنية حتى تعود مصر إلى موقفها النضالي في قلب الأمة العربية..

والسؤال المطروح هنا.. هل غادرت مصر موقعها النضالي في قلب الأمة العربية لتعود إليه.. ان مصر لم تغادر موقعها في قلب الأمة العربية.. ليس كفاح مصر لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني بحاجة إلى دليل أو برهان..

أما القول بتطوير علاقة المنظمة مع القوى الوطنية المصرية فيجرنا إلى الحديث عن الوفد المصري الذي سافر إلى الجزائر، ونحب أن نقول أنه- بالمعنى الحرفي- لم يكن وفداً مصرياً بالمعنى الحرفي لهذه العبارة. إنما كان اختياراً لشخصيات لها احترامها.. وتم اختيارها من جانب المنظمة.. فهي التي ارسلت الطائرة وهي التي اختارت وحددت اسماء المدعوين.

هؤلاء إذن كانوا ضيوفاً من مصر على المنظمة ولم يكونوا بالمعنى الحرفي وفداً مصرياً ارسلته مصر بارادتها. وقد يسرت الحكومة المصرية سفر الجميع ولم تتدخل في شيء مع الذين اعتذروا عن السفر.

أما عن القول بتحديد العلاقة بين اللجنة التنفيذية والنظام المصري فأمر يبدو كأنه يضع الحكومة المصرية تحت الاختبار والمراقبة.. وهذا مرفوض بداهة.. ثم أننا نتساءل.. من الذي أعطاكم حق تحديد العلاقة.. وإذا كان الأمر أمر تحديد للعلاقة من جانب مصر، فإن مصر تقول لهم ان كل ما فعلناه وكل ما تفعله، وكل ما سنفعله هو من أجل القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.. وليس لدينا وقت نضيعه في الصغائر أو المناورات.. أو المزايدة.

ثم تعالوا إلى نقطة بين مصر والفلسطينيين التي يدورون حولها كثيراً هذه الأيام «الاتصال».. إن الاتصال ليس مطلباً مصرياً، المطلب المصري الوحيد أن تتجهوا إلى العمل لحل القضية الفلسطينية والاهتمام بمصير الشعب الفلسطيني الذي تم نسيانه تحت شعار وحدة المنظمة.. ونحن لا نقبل أن تكون مصر ضحية.. كما نرفض أن يكون الهجوم على مصر هو الستار الذي تخفون وراءه قبولكم أو اعترافكم باسرائيل.. كما اننا نرفض أن يكون التطاول على مصر وسيلة لاسترضاء الدوائر التي تمارس الابتزاز والضغوط...

ويا سادة مرة أخرى وأخيرة أن مصر لم تطلب تحديد العلاقة..

كما أن مصر لم تطلب وضعها في جدول الأعمال..

والقضية بهذا الشكل ليست واردة ولا مطروحة ولا في أولوياتنا..

ثم يأتي هذا الموقف الغريب من مصر، في نفس الوقت الذي يترك فيه المجلس الباب مفتوحاً للاتصال مع القوى اليهودية بما فيها القوى الاسرائيلية كما يقول نص هذا القرار «يدعو المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية إلى دراسة التحرك في هذا الإطار بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني» ولم يشترط النص أن يكون الاتصال بالقوى اليهودية المعادية الصهيونية. كما كان متبعاً قبل ذلك..

وأخيراً نحب أن نقول..

إنه لا يهمنا أن يقال أن ياسر عرفات كان غير راض عن كثير من فقرات البيان، وخاصة تلك التي تتعلق بمصر وأحياء جبهة الصمود والتصدي.. أيضاً سنمر مرور الكرام على قوله في المجلس «عليكم أن تأخذوا برأي القوى المصرية التي رضيتم بها حليفاً لكم».

كما سنعبر موقف الدكتور أحمد صدقي الدجاني الذي قدم استقالته من اللجنة التنفيذية للمنظمة احتجاجاً على هذا الموقف من مصر..

أيضاً لا يهمنا أن يقال أن ضغط سوريا على عملائها في المنظمة هو السر في اصدار البيان على هذا النحو.

ولا يهمنا القول أن اسباب نجاح الضغط السوري أن عدداً كبيراً من القيادات الفلسطينية يقيمون في دمشق ويحرصون على أرضاء الحكومة السورية حفاظاً على أرواحهم..

ولا يهمنا ما يقال من أن ياسر عرفات كان حريصاً على وحدة المنظمة وتماسكها ولذلك لعبت العناصر الموالية لسوريا على وتر التهديد بالانسحاب من المنظمة إذا حاول أبو عمار أن يملي رأيه مستغلا الأغلبية العددية التي يملكها في المجلس فليس كل ذلك ما يهمنا:

١- ان الذي يهمنا منذ الآن ان الذي يتحدثون به في مكاتب المسئولين المصريين لابد وأن يكون معلنا أمام العالم أجمع. وهذا هو مبدأ مصر الثابت.

٢- إن الأهم في النهاية ليس وحده المنظمة وإنما وحدة الشعب الفلسطيني وليس مصير المنظمة وإنما مصير الشعب الفلسطيني وليس تبني قضية فلسطين، ولقد انتهى ألوان الطيف...

إن هذا يشبه لعب الأطفال بالمنشورات الزجاجية.

لو كانت المنظمة بزعمها إنها واحة للديمقراطية، فإن «فتح» بأغلبيتها كانت تستطيع تحمل مسئوليات المرحلة القادمة.

إن الخلاف الذي اصطنعته المنظمة كان بدون شك مبرراً تحت ضغوط سوريا وليبيا ولكن مصر لا تقبل أن تكون كبشاً للفداء.

همسة أخيرة في إذن ياسر عرفات:

«إن مبارك لا يسعى لمقابلة أحد».

ابراهيم نافع


قضية
لبنان

لبنان من جديد
على حافة الحرب الأهلية

«لن يتم التوصل إلى حل شامل للقضية اللبنانية بسبب الفوضى الشاملة التى تسود لبنان، وهذه التدخلات الكثيرة الغريبة الواقعة على أرضه والتى تهز الثقة في أمكان فرض أي تسوية ولو لمدة بسيطة.. كما أن أي حل وسط سيتم التوصل إليه لن يغير شيئا من الموقف».

قد يكون ذلك من قبيل القفز إلى النتائج. لكن ما يجري في البلد الصغير تتوه فيه الافكار، ويحار فيه أي منطق، ويصعب أخيرا التنبوء بما سيحدث له، فالأصابع التى تلعب فيه كثيرة كثيرة.. والاهداف والمطامع مختلفة ومتنوعة.. ففيها الصراعات اللبنانية- اللبنانية وفيها القوتان العظميان بطريقة مباشرة وغير مباشرة.. وفيها الصداقات الاجنبية والتقليدية للبنان وجيران لبنان.. وفيها جميع الدول العربية تقريبا باعتدالها وبتطرفها وبجهالتها أو مسايرتها للأمر الواقع المفروض عليها.. وفيها وبجوارها اسرائيل التى لا شك أنها تسعد بضعف وتفتيت دولة عضو في الجامعة العربية- تقع على حدودها.. وفيها عنصر الخطر الأكبر وهو الفتنة الطائفية..

ومع ذلك، فإن السؤال المطروح الآن هو:

ماهي اسباب تفجر الازمة اللبنانية مرة أخرى.. الآن؟..

دون دخول في متاهات التفاصيل والاحداث، قد يكون من الممكن القول- بعد استبعاد القوى الأجنبية في الوقت الحاضر- أن الذين اشتركوا في تفجير الازمة اللبنانية هم:

(١) اللبنانيون انفسهم.

(٢) العالم العربي كله.

(٣) الوجود أو الاحتلال السوري للبنان. وذلك في رأينا أهم عامل من العوامل.. فلنتركه أخيرا لنبحثه طويلا دون أي تحيز ووضعا للامور في نصابها، وتسمية للاشياء باسمائها الصحيحة.

أولا: الاسباب اللبنانية:

من بينها، من ناحية، الاسباب التى أدت إلى قيام الحرب الاهلية في الاساس: والتي لم يتم اتفاق إلى الآن على تغييرها أو المساس بها وهي:

قيام السلطة في لبنان على اساس الطائفة الاعلى والطوائف الأدنى. فكان الموارنة يتمسكون بجميع المناصب الرئيسية كمنصب رئيس الجمهورية، ومناصب قائد الجيش، ومدير الأمن العام، ورئيس جهاز المخابرات، بحجة أن هذه الامتيازات تؤمن لهم المناعة الذاتية في وجه ما يسمونه «بالتهديد العربي الاسرائيلي المستمر».

منذ قيام لبنان والمسلمون الذين يشكلون أكثر من نصف السكان يشعرون بانتمائهم العربي ويتعاطفون مع جميع القضايا العربية.. وفي الوقت نفسه فأنه لا يمكن الانكار أن جانبا كبيرا من المسيحيين كان يؤمن بهذا الانتماء بالرغم من محاولة السلطة التأثير فيه.. مثلما حدث بوضوح شديد في عهد كميل شمعون

الذي كان ينادي بعزل لبنان عن الهموم العربية.. مما أدى إلى اتساع الفجوة بالفعل بين المسلمين والسلطة يوما بعد يوم.

الفلسفة التى دعا إليها حزب الكتائب منذ البداية وهي «قوة لبنان في ضعفه» لاعتقاده أن بناء جيش قوي قد يؤدي إلى تورط لبنان في أي دور عربي مشترك، وخاصة بالنسبة للحرب مع اسرائيل بالأضافة إلى الاعتقاد بأن العدد الاكبر من هذا الجيش سيكون من المسلمين، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى أن يميل ميزان القوى العسكرية إلى صالحهم.

ان اللبنانيين.. وأن كانوا قد ساهموا في البداية مساهمة كبيرة فيما وصلت إليه الحال في لبنان- قد نفد صبرهم مما يجري على ارضهم من خراب ودمار واحتلال وبزوغ فكرة تقسيم البلاد إلى دويلات ولعل أدق اراء لبنان في مشكلة الجنوب اللبناني هو ما أوضحه الرئيس إلياس سركيس في مؤتمر القمة العاشر في تونس والذي قال فيه:

«أن لبنان أصبح لا يحتمل أن يكون جنوبه هو المنطلق الوحيد للعمل الفدائي الفلسطيني من بين دول المواجهة، الأمر الذي قد تتخذه اسرائيل ذريعة لتبرير اعتداءاتها المتكررة على الجنوب اللبناني حتى أفرغته من سكانه وحولته خرابا. أن القضية الفلسطينية قد فرضت نفسها على الساحة الدولية بصورة واضحة لم تعد معها بحاجة إلى عمليات نسف اتوبيس او تفجير اصابع ديناميت في احدى الأسواق الاسرائيلية الآن مثل هذه الاعمال لن تحرر الارض الفلسطينية. وطالب سركيس منظمة التحرير الفلسطينية، صراحة بسحب كافة تشكيلاتها العسكرية من الجنوب اللبناني.

وفي نفس الوقت فأن فريقا كبيرا من اللبنانيين قد سئم اعتبار عدم امكانية الوصول إلى حل للقضية اللبنانية هو الحل السعيد المريح لكل الاطراف المتصلة بالمشكلة.. فهذا الفريق يرى أن تفاقم الوضع في لبنان، كما

هو الآن هو وضع مريح لامريكا والاتحاد السوفيتي والعرب ومنظمة التحرير واسرائيل.

فهو يضع أمام واشنطن مجالات البدائل في التسوية ويعطي موسكو رأس جسر للوجود السياسي وغير السياسي في قضية الشرق الأوسط ويمنع عن العرب ضغط الاستعجال في التسوية أو في أي محاولة للحرب.. أو بمعنى آخر يجعلهم غير قادرين على التفكير في استخدام الاسلحة التى يملكونها للوصول إلى التسوية وفي مقدمتها سلاح البترول. كما أن هذا الوضع يترك لمنظمة التحرير ممارسة سياسة «العصفور اللبناني الموجود في اليد».

وأخيرا فأن هذا الوضع يترك كل الابواب والخيرات والبدائل مفتوحة أمام اسرائيل في الوصول إلى الليطاني الذي يعتبره قادة الصهيونية الاوائل، الضمان الوحيد للاستقلال الاقتصادي «في اسرائيل وليس فقط» «الحدود الامنة»، ومن الحرب إلى التسوية من مركز القوة.

ثانيا: العالم العربي كله:

وبالرغم من أن ملف الأزمة اللبنانية قد فتح أمام كل اجتماعات القمة والمؤتمرات العربية إلا أن ما اتخذ بشأنه لم يتعد في كل الأحوال حدود الشعارات والجمل الانشائية التى لم تسفر عن أي نتيجة عملية. ولقد أجمل الرئيس سركيس في خطابه أمام مؤتمر قمة الطائف ما وصل إليه لبنان وحدود المسئولية العربية بقوله:

«أن لبنان لم يعد قادرا على تحمل المزيد من الموت والدمار والخراب والتهجير. انني اعمل في ظل ظروف شديدة الصعوبة حتى يستعيد لبنان سيادته وحريته، وها أنا أضع قضيته بين ايديكم مرة أخرى، واطلب منكم أن تنصفوا وأن تعدلوا».

وكان نصيب القضية اللبنانية في هذا المؤتمر الأخير نفس الفشل في المؤتمرات العربية والاسلامية السابقة التى حاولت تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان وتنظيم علاقة منظمة التحرير بالسلطات اللبنانية. كل ما أكد عليه هذا المؤتمر هو قرار حول الجنوب اللبناني، يتضح منه عدم الاستجابة لطلب الرئيس سركيس بسحب الوجود العسكري الفلسطيني من الجنوب اللبناني إكتفاء بتجميد نشاطه وعدم الاعلان عنه في لبنان- وهو نفس القرار الذي اتخذ في قمة تونس-، وذلك في مقابل ألفي مليون دولار تمنح للبنان على مدى خمس سنوات أي حوالي ٤٠٠ مليون دولار كل عام. وقد علقت الأحزاب اليمينية بأن الرئيس سركيس قد باع سيادة لبنان على ارضه مقابل بضع مئات من ملايين الدولارات وأن هذا معناه بالتأكيد استمرارية الصراع مع اسرائيل وان يتحمل الجنوب اللبناني وحده اعباء قضية الشرق الأوسط. وبطبيعة الحال لم تحترم المقاومة هذا الاتفاق، واستمر الجنوب اللبناني يتلقى الضربات الموجعة، كما استمر لبنان يوالي تقديم شكاواه إلى مجلس الأمن.

إذن فإن العالم العربي الذي لا يملك.. اكتفى بالصمت.. أما الذي يملك فقد اضاف على الصمت بعض الملايين من الدولارات وكأن ما يعانيه لبنان هو أزمة اقتصادية. وليست أزمة حريته وسيادته، ووحدة اراضيه وشعبه.. ملايين من الدولارات قد تسكت الحكومة اللبنانية، وملايين أخرى تساعد قوات الاحتلال السورية على فرض سيطرتها على لبنان، بعد أن سحبت كافة الدول العربية قواتها منه بعد أن اتضح لها انها مجرد ستار للقوات السورية.

ثالثا: وضع المقاومة الفلسطينية في لبنان:

من الواضح أن لبنان يرفض تماما- وجميع العرب معهم- عملية توطين الفلسطينيين في الاراضي اللبنانية لا يجدون غير لبنان منطلقا لبعض العمليات الفدائية بعد أن حرم هذا الانطلاق على الفلسطينيين من هضبة الجولان

والاردن. والمقاومة متمسكة باتفاق القاهرة في سبتمبر ٧٠ الذي يحدد من الناحية العسكرية «وجود نقاط للكفاح المسلح الفلسطيني داخل المخيمات تتعاون مغ إللجان المحلية لتأمين حسن العلاقة مع السلطة وتتولى هذه النقاط ايضا موضوع تنظيم وجود الاسلحة وتحديدها في المخيمات وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية وسيادة لبنان» وما زال هذا الاتفاق هو محور الوضع الفلسطيني في لبنان إلا أن الفلسطينيين في تحركاتهم الفدائية لا يلتزمون تماما بهذا الاتفاق مما يؤدي إلى اشتباكات عديدة وعنيفة بين القوات الفلسطينية والجيش اللبناني والقوات اليمينية وقوات سعد حداد في الجنوب، وبالتالي القوات الاسرائيلية.

وعلى الناحية الأخرى نجد أن الجبهة اللبنانية بكافة فصائلها وميليشياتها المسلحة تصر على طرد الفلسطينيين تماما من جنوب لبنان، وعدم الاعتراف باتفاقية القاهرة. وفي الوقت نفسه نجد أن موقف السلطة اللبناني هو موقف «العاجز» فهي من ناحية لا تستطيع إحياء اتفاقية القاهرة لأنها تعارضها وهي لا تستطيع من ناحية أخرى تنفيذها لسبب بسيط وهو استيلاء سعد حداد على المناطق التي خصصتها الاتفاقية للمقاومة الفلسطينية.

رابعا: قوات الردع العربية

في القاهرة وفي أكتوبر ٧٦ صدر قرار من مؤتمر القمة العربي الثامن بإنشاء قوة الردع العربية لمنع أي تدخل أجنبي في الاوضاع اللبنانية باعتبارها مشكلة عربية. شارك في هذه القوة كل من السعودية والكويت والسودان والامارت العربية وكانت القوات السورية تفوقها عددا حيث قدرت بحوالي ٣٠ ألف جندي. وقد سحبت كافة الدول العربية قواتها من لبنان بعد أن اتضح لها- كما قلنا- أنها مجرد ستار لقوات الاحتلال السورية في لبنان

والواضح أنه لا يجرؤ مسئول لبناني على المجاهرة بشكل جدي على سحب القوات السورية وعلى سبيل المثال ظل تشكيل وزارة « شفيق الوزان » يتعثر لعدة شهور إلى أن تقدمت لبنان بمذكرة إلى جامعة تونس تطلب فيها بقاء القوات السورية للمرة العاشرة ولمدة ستة أشهر جديدة تبدأ في ٢٦ يناير الماضي.

هذه هي الأطراف الرئيسية المتصلة مباشرة بالقضية اللبنانية إذا وضعنا جانبا في الوقت الحاضر التدخل الأجنبي أو تمويل ليبيا أو العراق أو السعودية لهذه الاطراف.

بقي الموقف السوري.. ما حقيقته وما أسبابه، وما هو تأثيره على لبنان.

١٠ ابريل ١٩٨١

الصيف الساخن في لبنان.. كيف؟

كنت مع الرأي الذي يرى أن الأحداث جميعها تشير إلى بداية صيف ساخن يمر بالشرق الأوسط، لأنه من الصعب تجميد كل شيء فيه إنتظاراً لنتائج إنتخابات الرئاسة الأمريكية وكان الرأي الآخر يرى أن الفترة القادمة وحتى شهر نوفمبر القادم بالتحديد هي فترة ترقب وانتظار إلى أن يعرف العالم ما إذا كان ريجان هو الرئيس الأمريكي الجديد أم أن الشعب الأمريكي سوف يكرر تجديد انتخاب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر.

عندئذ فقط يمكن تحديد الحسابات ووضع الاستراتيجيات.

كانت الأحداث تشير أن لبنان بالدرجة الأولى.

وكان الرأي الآخر يقول أن الوضع في لبنان لن يختلف كثيراً عما كان عليه الأمر على مدى السنوات الخمس الماضية. فالوضع في لبنان كان ظاهرة أفرزت أكثر من ظاهرة صغرى جديدة، وأنه لو شاء دارسو الحروب وضع تسمية لهذه الحرب لاحتاروا تماماً.

فلا هي حرب شوارع تستخدم فيها الأسلحة الخفيفة ولا هي حرب مدن بالمعنى المعروف، ولا هي حرب تحرير، ولا هي حرب شعبية بالمعنى الدقيق، ولا هي حرب نظامية في نهاية المطاف.

لكن كانت هناك حقائق لا يمكن تجاهلها تحيط بلبنان والدول المحيطة به.

أولاً: تؤكد جميع التقارير الدولية أن الإتحاد السوفيتي يعزز وجوده العسكري في سوريا، وهناك بالفعل تدفق غير محدود للأسلحة والمستشارين السوفيت وخاصة في الأسابيع القليلة الماضية. ويرى المراقبون أن ذلك قد يكون لسببين رئيسيين هما مساعدة الرئيس السوري حافظ الأسد في مواجهة الأوضاع الداخلية المتدهورة في سوريا من ناحية، أو أن يكون الوجود السوفيتي لمنع إسرائيل من القيام بهجوم مسلح على جنوب لبنان وقد يشمل عندئذ سوريا من ناحية أخرى.

وكان عبد الحليم خدام خارجية سوريا قد أعلن بنفسه منذ فترة طويلة أن استراتيجية جديدة سيتم وضعها بين الإتحاد السوفيتي وسوريا، وترجمت تصريحاته على أنهما سوف يعلنان عن معاهدة سوفيتية سورية جديدة.

ثانياً: هناك حديث مستمر داخل إسرائيل عن احتمالات القيام بما يسمونه بالحرب الوقائية لمنع السوفيت من الوجود المباشر على حدود إسرائيل وكمحاولة للقيام بتغيرات على الحدود الإسرائيلية تحت دعاوى الأمن ولفرض أمر واقع جديد تمشياً مع سياسة مناحم بيجين الحالية.

طبيعي أن يؤثر ما يحدث في سوريا وفي إسرائيل على لبنان. ففي جنوبه إسرائيل وفي داخله القوات السورية. لكننا في الحقيقة لم نصل إلى حد تصور قرب إحتمالات إعلان الدولة المارونية المسيحية في لبنان.

صحيح أن الدعوة إلى قيام دولة مسيحية في لبنان مثارة منذ بداية الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥، وقد تردد منذ ذلك الوقت أن الزعماء المارونيين وخاصة زعماء الكتائب يريدون إعلان جمهورية مسيحية قيل أن أسمها سيكون «جمهورية لبنان الحرة» في المناطق التي تسيطر عليها القوى

المارونية. ولكنه صحيح أيضاً أن هناك حقائق هامة وأكيدة كانت تجعلنا نستبعد ذلك تماماً منها:

(١) إن هناك قوى مضادة للتقسيم، لأن التقسيم في حد ذاته يلحق أضراراً جسيمة بهم وبالتالي فإن على من يريدون التقسيم إلحاق هزيمة حاسمة بمن يعارضونهم ونقصد بهم الحركة الوطنية اللبنانية وحلفاءهم الفلسطينيين بالإضافة إلى القوات السورية الموجودة في لبنان وقد أثبتت تجارب السنوات الخمس الماضية إستحالة ذلك. كما أن هناك في الوقت نفسه تيارات مضادة للتقسيم في أوساط المسيحيين أنفسهم.

(٢) دور الجيش الوطني في لبنان فمن المعروف أن طبيعة التوازن الطائفي الدقيق الذي أقره الميثاق الوطني اللبناني حالت لفترة طويلة دون قيام الجيش بدوره الطبيعي في لبنان، ولكن تجربة الأزمة اللبنانية الراهنة بما أثبتته من خطورة ترك الجيش نهباً للنزاعات الطائفية طرحت قضية بناء الجيش اللبناني على أسس قوية وتدعيم دوره في إقرار الأمن بعد أن أصبح الجيش اللبناني خلال السنوات الماضية شبه مشلول لا يستطيع القيام بأي تحرك.

(٣) غياب السند الدولي لفكرة الدولة المارونية، ومن الثابت بالفعل أن محاولات الزعماء المارونيين للحصول على تأييد غربي لقيام دولة مارونية لم تحقق أي نجاح، ومن الواضح حتى الآن أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تساند فكرة قيام دولة مارونية.

(٤) قيود تتعلق بالأوضاع الإقتصادية، فقدرة القوى المارونية على الاستمرار في خوض معركة طويلة من أجل التقسيم تصطدم بضيق المواطنين في المناطق المسيحية الذين يطالبون منذ فترة بحل يسمح باستمرار الحياة الاقتصادية وحفاظاً على أعمالهم وأرزاقهم.

ولكن مرة أخرى يبدو أن مؤامرة تقسيم لبنان قد اكتملت وأن هناك دولة مارونية مسيحية ستقام في لبنان بزعامة الكتائب بعد أن قامت بتصفية القوى المسيحية المناوئة لها.

(ففي البداية قامت بضرب مجموعة «ريمون اده» ثم مجموعة سليمان فرنجية بعد قتل ابنه وزوجته وابنته ثم اتجهت مؤخراً للصدام مع حركة (كميل شمعون) رئيس الجمهورية السابق وابنه «داني شمعون» إلى أن تمكنت الكتائب من سحق قواتهم سحقاً كاملاً في معركة وصفها كميل شمعون نفسه بأنها كانت مذبحة حقيقية للرجال والنساء والأطفال.

بعد ذلك بدأ حديث داخل حزب الكتائب عن خطة الحزب لتكوين مجلس تشريعي وإقامة هيكل إداري للقطاعات المسيحية المارونية في لبنان ثم توحيد القيادة السياسية للأحزاب اليمينية المارونية وانتخاب قائد لها لمدة خمس سنوات ومن المنتظر أن يكون هذا القائد بطبيعة الحال هو «بشير الجميل» قائد الجناح العسكري في الحزب وابن بيير الجميل مؤسس الحزب كما أن في خطط حزب الكتائب تكويناً ما يسمى «بالحرس الوطني» يكون قوامه ٤٠ ألف جندي مسلح تسليحاً كبيراً وهو ما يقرب من ضعف عدد الجيش اللبناني.

ذلك يوضح أن الهدف النهائي هو إقامة دولة يتم اقتطاعها من الأرض اللبنانية تتمتع بالحكم الذاتي سواء تم إعلان هذه الدولة في الوقت الحاضر أو لم يتم إعلانها.

الغريب في الأمر أن هناك وفداً من حزب الكتائب قد أعلن عن سفره منذ أيام إلى دمشق وقيل عندئذ أن سفر الوفد الكتائبي هو لفتح الحوار مع حكام سوريا. بعد عودة وفد حزب الكتائب إلى بيروت بأيام حدثت عمليات تصفية جماعة شمعون حتى ينفرد حزب الكتائب بالساحة المارونية كلها. جميع

مصادر بيروت تقول أن حزب الكتائب قد توصل إلى اتفاق مع حكومة البعث السورية من أجل استراتيجية متبادلة وكما قال أحد الدبلوماسيين في بيروت «لقد بدا واضحاً وكأن الرئيس الأسد قد أغمض عينيه عن القوى المسيحية في لبنان لأن مركزه ضعيف جداً في الداخل ولا يستطيع أن يتحمل صراعاً باهظ التكاليف مرة أخرى خارج حدوده».

هل كانت سوريا تعلم...

السؤال هو: هل كانت سوريا على علم مسبق بمخطط الكتائب الأخير بتصفية جماعة شمعون واضطراب إعلان قيام الدولة المارونية في لبنان؟.

السؤال واجب لأننا لا ننسى الدور السوري عندما انحاز بالكامل إلى جانب الكتائب واشترك في عمليات تصفية الفلسطينيين في لبنان أيام أحداث تل الزعتر.

مهما يكن الأمر فإن النتيجة الحتمية المتوقعة بعد التغير الكبير في ميزان قوى لبنان هو اندلاع صراع أوسع بين الطوائف المختلفة في لبنان. بل قد ترى أطراف كثيرة ان ما يقوم به حزب الكتائب هو بمثابة إعلان الحرب على الفلسطينيين.

الخاسر الوحيد هو لبنان نفسه، لبنان الواحد المستقل ذو السيادة الوطنية الكاملة. الخاسر هو كل الطوائف اللبنانية. والرابح الوحيد هو المؤامرة وتقسيم لبنان.

سوريا يهمها كثيراً ما يحدث في لبنان لأنه قد يشغل الشعب السوري ولو لفترة وجيزة بأحداث جديدة على الحدود.

إسرائيل عندها كل الأسباب التي تجعلها تزيد التقسيم، فتقسيم الدول العربية من حولها إلى دويلات صغيرة متصارعة هو انتصار كبير لها. كما أنه لا

يخفى على أحد أن إسرائيل قد ساعدت الكتائب في هدوء لتحقيق السيطرة على المواقع التي تحتلها بالسلاح والمعلومات... إلخ.

عودة إلى لقاء السادات وسركيس

وحتى لا ننسى وللتاريخ نذكر باللقاء الذي تم بين الرئيس أنور السادات والرئيس اللبناني إلياس سركيس قبل أن يتولى منصب رئيس الجمهورية بأيام في الاسماعيلية في شهر سبتمبر ١٩٧٦، في هذا اللقاء يسجل الرئيس السادات موقف مصر محدداً وواضحاً من كل أطراف الأزمة اللبنانية.

عندما جاء سركيس للقاء السادات قال الرئيس اللبناني.

لقد جئت إلى القاهرة لكي أستمع إليك يا فخامة الرئيس بالتفصيل.

رد الرئيس السادات قائلاً.. «على العكس نحن نريد أن نسمع منك بالكامل فأنت رئيس لبنان الشرعي».

قال الرئيس سركيس: في يد مصر مفتاح الحل في منطقة الشرق الأوسط سلماً أو حرباً وأنتم يا سيادة الرئيس واحد من أبرز القادة العرب ويهمنا أن نتعرف بالتفصيل على موقف مصر.

قال الرئيس السادات إن موقف مصر من لبنان يتحدد في النقاط التالية:

(١) إن مصر لا تقبل أي مساس بوحدة لبنان وسيادته وأمنه واستقراره.

(٢) إن مصر لا تقبل ضرب وتصفية المسلمين في لبنان.

كما أنه ليس في حسابات القاهرة معاداة طائفة الموارنة أو المسيحيين في لبنان فالدين لله والوطن للجميع.

أما عن موقف مصر في سوريا:

قال الرئيس السادات لسركيس في عام ١٩٧٦. إنني أعلم أن سوريا قد

تورطت في لبنان. ومع ذلك فليوقف حافظ الاسد نزيف الدم في لبنان فليوقف ذبح الفلسطينيين وليسحب الجيش السوري من لبنان.

ثم امتد الحديث إلى ضمانات الموقف في لبنان فقال الرئيس السادات:

إن مصر على استعداد للمساهمة في أي حل عربي يضمن وحدة لبنان وسلامة الفلسطينيين.

إن مصر مستعدة لتزويد قوات الأمن العربية بالذخيرة والسلاح والعتاد كي تتحول هذه القوة إلى قوة ردع عربية بدلاً من مجرد قوة أمن رمزية.

إذن منذ اللحظة الأولى لبداية الحرب الأهلية في لبنان كان شعار مصر وموقفها المبدئي هو:

«ارفعوا أيديكم عن لبنان واتركوا للبنانيين أنفسهم فرصة الحوار وتحقيق الوحدة الوطنية».

شتان بين الموقف المصري الذي يؤكد دائماً على الوحدة الوطنية، وموقف البعث السوري الذي يريد ضياع لبنان إلى الأبد بإدخال الصراع الديني في نزاع لبنان العربي.

إن لبنان الحضاري لن يتجه وجهة قد توصله إلى طريق لا رجعة فيه، فلبنان بمسلميه ومسيحييه هو لبنان.

إننا لا نريد العودة إلى الوراء للبحث عن المسئول عن تردي الأوضاع في لبنان إلى هذه الحالة.

لا نريد تحميل كل الفلسطينيين كل المسئولية.

لا نصر على وضع المسئولية كاملة على السعودية لأنها مولت الموارنة سواء في حزب الكتائب أو الأحرار والتي مولت الفلسطينيين ممثلين في حركة فتح

والتي مولت السلطات السورية من خلال الأموال التي تدفعها للقوات السورية في لبنان حتى وهي تقصف خيام الفلسطينيين في تل الزعتر.

إننا نضع المسئولية كلها على الدول العربية جميعاً وعلى لبنان نفسه هذه الدول التي تفتتت وانقسمت شيعاً وأحزاباً.

هذه الدول التي توحدت للهجوم على مصر وقيادة مصر وشعب مصر.

إن أغرب تصريح سمعناه من المسئول السعودي الكبير منذ أيام قليلة هو إعلانه «عن عزمه زيارة سوريا والعراق وليبيا والجزائر لدعم التضامن العربي في مواجهة الدولتين العظميين».

بكل الموضوعية والهدوء نتساءل:

ما موقف الدول العربية من التهديد السوفيتي

ما هو مفهوم التضامن العربي وما هي اهدافه وما هو جوهره؟

التضامن العربي في رأينا هو:

(١) سياسة خارجية واحدة للدول العربية أولاً تجاه التهديدات الخارجية.

وقد نتساءل مرة أخرى، وما هي الخطة الإيجابية التي تم وضعها في ظل المتغيرات الدولية ومتغيرات منطقة الشرق الأوسط لمواجهة التغلغل السوفيتي وتهديد مناطق البترول في الخليج؟. هل سيوافق حكام الدول التي يعتمد بقاؤهم أساساً في الحكم على الوجود السوفييتي - سوريا واليمن الجنوبية وليبيا - على إنهاء الوجود السوفيتي وما هو موقف الدول العربية أمام تهديد السوفيت إذا دخلوا إيران أو باكستان ما الذي فعله التضامن العربي في العام الماضي لمواجهة التهديد والإعتداء الاثيوبي على الصومال وجيبوتي وتهديد الحزام السوفيتي في دول وسط أفريقيا للسودان؟

وأخيراً هل هناك قوة عربية للدفاع عن جميع هؤلاء وهل هناك جيش للتضامن العربي؟

(٢) أن يكون هناك أسلوب إيجابي لإيجاد تسوية سلمية شاملة دائمة القضية الشرق الأوسط تضمن للفلسطينيين حقوقهم وأولها حق تقرير المصير. ما هي الوسيلة الإيجابية لحل القضية الفلسطينية؟.

هل عن طريق الحرب؟ ذلك يكون مخالفاً للقرارات التي اتخذتها دول الرفض في بغداد في اختيارها الحل السلمي، كما أنها بكل الصراحة غير عملية لسنوات طويلة.

هل يتم ذلك بالحل السلمي؟ قطعاً لا بد من إشتراك إسرائيل كطرف أساسي في أي مفاوضات للوصول إلى اتفاق.

إذن ما المقصود بضرورة إيجاد تضامن عربي في مواجهة الدولتين العظميين؟ هل يمكن الوصول إلى إتفاق مع إسرائيل مثلاً دون إشراك الولايات المتحدة.

من البديهي والثابت أن دول أوروبا الغربية لا تتخذ سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة كما أن من البديهي والثابت أن دول الكتلة الشرقية لا تتخذ سياسة مستقلة عن الاتحاد السوفيتي.

إن ما فعلته بمصر هو محاولة إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وإيجاد الهوية الفلسطينية عن طريق كيان له سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية، هذا الكيان متروك له بعد فترة الانتقال حرية اختيار إتحاد مع الأردن أو أن يكون تحت انتداب الأمم المتحدة أو قيام دولة فلسطينية بترتيبات خاصة.

هل يكفي القول «إن القدس فداؤها الروح».
ماذا فعل التضامن العربي طوال العام الماضي بالنسبة للقدس.

ماذا فعل التضامن العربي لإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة وإنهاء الإرهاب الذي يعيش فيه الفلسطينيون.

العراق يواجه نفس المشكلة من حيث اصطدام حزب البعث بالحزب الشيوعي، واصطدام الأغلبية الشيعية بالأقلية التكريتية والمسيطرة على حزب البعث فضلاً عن الخطر القائم والمستمر من إمكانية مواجهة مسلحة مع إيران، بعد محاولات العراق فرض زعامتها على دول الخليج مرة بالإرهاب ومرة بالإعلان عن سياسات يتم تعديلها تماماً في الخفاء.. وإلى جانب ذلك كله الإرهاب الداخلي وحكم الدولة البوليسية.

الخلاف بين المغرب والجزائر على قضية الصحراء والذي وصل إلى حد حشد القوات على الحدود. ويرتبط به الخلاف بين ليبيا والمغرب.

الخلاف بين ليبيا والسودان من ناحية وبين السودان والعراق من ناحية وبين السودان والعراق من ناحية أخرى والذي وصل إلى حد قطع العلاقات.

تجميد محاولات التكامل بين سوريا والأردن ليحل محلها الخلاف الذي نشأ بسبب شكوك السلطات السورية في تدعيم الأردن للجماعات المعارضة لنظام الاسد وفي مقدمتها الإخوان المسلمون.

لم تنجح محاولات التنسيق بين الأردن ومنظمة التحرير.

لم يتمكن السوريون والعراقيون من حل المشكلات المعلقة بينهما وتجمدت أيضاً محاولات تحقيق الوحدة السورية العراقية.

حتى ما يسمى بجبهة الصمود والتصدي لم تنج من الخلافات الحادة داخلها رغم ما يبدو من تقارب ظاهري في مواقفها وأبرز مثال على ذلك الخلاف بين ليبيا ومنظمة التحرير.

هكذا نجد الصورة العامة في العالم العربي أبعد ما تكون عن التضامن الذي تحدثوا عنه في عام ١٩٧٦. كما أن كل مظاهر هدم الإستقرار في الدول العربية يدفع أنظمتها إلى تفجير أزمات خارجية تشغل شعوبها عما يجري فيها في الداخل.

وماذا فعل التضامن طوال العام الماضي ضد جهود الضفة والقطاع بإقامة المستوطنات ومحاولات طرد الفلسطينيين من أراضيهم مرة أخرى؟.

ما هو البديل العلمي الذي قدمه لنا التضامن العربي بعد مؤتمرات بغداد وتونس وعمان؟.

هل هو تضامن عربي فقط ضد إتفاقية كامب ديفيد ومصر وقيادتها وشعبها؟

إن تفسيرات مناحم بيجين الخاطئة لنصوص وروح اتفاقية كامب ديفيد لا تعني مثل هذه الاتفاقيات. ان الشعب الإسرائيلي نفسه يعترف أن مناحم بيجين يقف عقبة أمام تحقيق السلام لأنه يتخذ أمن إسرائيل ذريعة للإستيلاء على الأرض وأن هذا الشعب يقف معنا في أن تحقيق الأمن هو طريق السلام وأن الأمن هو من حق جميع الأطراف.

هل يعني التضامن العربي رفع وإلغاء الالتزام الإسرائيلي الوحيد الموجود في اتفاقية كامب ديفيد بقيام الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة؟

(٣) أن تكون هناك سياسة اقتصادية موحدة ثابتة لا تتغير عند مساسها بالمصالح الخاصة بكل دولة. والسؤال الكبير هل توافق جميع الدول العربية على استخدام قواتها الاقتصادية كوسيلة للمساومة في حل القضية الفلسطينية؟. وتعني بالقوة الاقتصادية الأرصدة والاستثمارات في الدول الأجنبية وعمليات الاستيراد وإنتاج البترول وكمياته وأسعاره.

إن وزراء الإقتصاد العرب رفضوا في عمان بيع البترول بأقل من أسعاره العالمية للدول العربية غير المنتجة له. أو إنشاء صندوق لإعانة الدول المستوردة للبترول مقابل زيادة الأسعار.

في سوريا تفاقمت أزمة الحاكم مع أكثر من جانب واحد هناك كراهية التحريم للسنية الغالبة من الأقلية الحاكمة والمتحكمة الآن في حزب البعث السوري مما أدى إلى دخول النظام في حالة خطيرة من عدم الإستقرار التي قد تصل إلى حرب أهلية.

ومع ذلك كله فإن موقف مصر المعلن والواضح دائماً.

أنها مع الدول العربية في كل تحرك واقعي يخدم قضية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط ويخدم القضية الفلسطينية. وأنها مستعدة للدفاع عن الدول العربية أمام أي تهديد خارجي.

الجمعة ١٨ يوليو ١٩٨٠

الإحتلال السوري للبنان
نهايته انفراج للأزمة

كان طبيعياً أن تتفاقم الأزمة في لبنان خاصة، وفي الأمة العربية عامة. بعد مؤتمر القمة العربي في عمان في نهاية العام الماضي. وان تزداد تفاقماً بعد القمة الإسلامية التي انعقدت بعده بشهر واحد. كلا المؤتمرين أدخل القضية اللبنانية في الحلقة المفرغة التي بدأت بقرارات القاهرة والرياض في عام ١٩٧٦، حيث تفاديا التعرض للعامل السوري في لبنان بنكباته ومضاعفاته، على سوريا ولبنان والعالم العربي والمسلمين جميعاً.. قلنا بالأمس أن أسباب تفجر الأزمة اللبنانية هم اللبنانيون أنفسهم الذين انقسموا إلى شيع وأحزاب تعد مشروعات تقسيم تقوم على الطائفية وتمزيق الوحدة الوطنية عن طريق سفك الدماء والخراب كما قلنا أن العالم العربي كله مسئول باشتراكه في مؤامرة الصمت على ما يجري داخل البلد الصغير تارة وبتمويله عمليات القتل والإرهاب تارة أخرى ثم بتمويله لقوات الاحتلال السورية التي تساعد على زيادة تمزيق لبنان، وقلنا أخيراً أن المقاومة الفلسطينية متمسكة باتفاق القاهرة ولكنها لا تنفذه من ناحية، كما لا يمكن للسلطة اللبنانية تنفيذه، لأن «أرض فتح» استولى عليها سعد حداد الضابط المنشق عن الجيش اللبناني..

وقفنا عند سؤال هام:

ما هو الدور السوري في لبنان.
وما هي آثاره المختلفة؟..

قد يقال أن من أسباب تفجر الأزمة اللبنانية من جديد أن الاتحاد السوفييتي قد يكون دفع بحافظ الاسد لتفجير الموقف في لبنان، وبالتالي زيادة التوتر في منطقة الشرق الأوسط أثناء زيارة الكسندر هيج للمنطقة من ناحية وتغطية على ما يتم ترتيبه من احتمالات الغزو السوفييتي لبولندة من ناحية أخرى. ذلك غير مستبعد ووارد.

لكننا بحكم التجربة المصرية مع نظام البعث السوري وعقده على مدى السنوات العشر الماضية قد نؤيد الرأي الذي يقول أن حافظ الاسد قد اختار فترة زيارة وزير الخارجية الامريكي للمنطقة، واقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية ليفجر الأزمة في لبنان.

ليقول للعالم «أنا السلم وأنا الحرب» وانا «منطقة الشرق الأوسط». ذلك هو ما حدث بالفعل وبنفس الاسلوب في عام ١٩٧٥ عندما دخلت القوات السورية لبنان..

قبل أن تسرد تفاصيل هذه القصة فإننا نضيف أسباباً أخرى تدفع حافظ الاسد على تفجير الأزمة اللبنانية الآن:

(١) إن الحرب الأهلية الحقيقية في سوريا تزداد إتساعاً وإنتشاراً. فغير صحيح أن المعركة محصورة بين جماعة الإخوان المسلمين، والنظام السوري. ولكنها معركة حقيقية بين ٩٨ في المائة من الشعب السوري وأقل من ٢ في المائة يكونون حزب البعث ومن غير المعقول أن يوافق الحزب على عودة حوالي ٣٠ ألف جندي سوري يشكلون قوة الإحتلال السورية في لبنان إلى سوريا خشية زيادة تدهور الوضع الداخلي فيها.

(٢) إن محور السعودية والعراق والأردن الذي ظهر جلياً في مؤتمر عمان في نهاية العام الماضي، أوضح لحافظ الأسد وجماعته أن المحور الجديد لا يضعه في حساباته من ناحية، كما أنه لا يقدر على تغيير الموازين، كما كان يحدث في الماضي، واستمر هذا الحال حتى الآن.. ويمكن القول ان الحكومة السورية تشعر على مدى العام ونصف العام الأخير بأنها منعزلة عن العالم العربي، وكانت اتفاقية الصداقة مع الاتحاد السوفييتي في سبتمبر الماضي دليلاً على هذا الشعور.

عودة إلى ما يريد حافظ الأسد قوله للعالم كله «أنا السلم وأنا الحرب».. وهو نفس ما حدث في عام ١٩٧٥. كيف؟..

نعرف جميعاً ان مصر هي التي إتخذت قرار الحرب في عام ١٩٧٣، وكان الرئيس أنور السادات قد اجتمع في ابريل من ذلك العام مع الرئيس حافظ الأسد، في زيارة سرية- وأبلغه الرئيس السادات أن مصر ستدخل الحرب وأن سوريا إذا كانت مستعدة فأهلاً وسهلاً.. أما إذا كانت غير جاهزة «فاعلم أن مصر لن تهاجم سوريا أو تهاجمك، كما انها لن تقف ضد سوريا في أي شيء». وانتظرت مصر القرار السوري.. بل حاولت سوريا في صيف ذلك العام تمييع الموقف فذهب الرئيس السادات في زيارة سرية إلى بلودان ووافقت سوريا على دخول المعركة في عام ١٩٧٣.

وبعد المعركة العسكرية كان القرار المصري ان المعركة الدبلوماسية لا بد أن تبدأ وأنه لا يمكن العودة إلى حالة اللاسلم واللاحرب مرة أخرى، وأن مصر قد انتصرت في حربها وحررت جزءاً من أراضيها ولم تصبح أسيرة عقدة الرعب من إسرائيل أو الرعب من الهزيمة كما كان الحال دائماً في الأمة العربية.

وبدأت مصر في عام ١٩٧٥ مباحثات فض الاشتباك الأول بينها وبين اسرائيل وتم الاتفاق وعندها اتهمت سوريا مصر بالخيانة والاتفاق مع

الامبريالية والصهيونية وبعدها بأربعة أشهر طلبت بنفسها مساعدة مصر في إجراء نفس الإتفاقية لها. وقام بهذه المهمة هنري كيسنجر. وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت.. والفريق عبد الغني الجمسي، وزير الدفاع المصري عندئذ، وتم بالفعل إنجاز فض الاشتباك الأول بين سوريا وإسرائيل.

ودون «عقد» ما قبل حرب اكتوبر بدأت مباحثات فض الاشتباك الثاني تمهيداً لتحرير الأرض المصرية كلها وكان في نية مصر أيضاً إنجاز نفس الإتفاقية لسوريا، كما حدث بالنسبة للإتفاقية الأولى بالرغم من الهجوم الجديد لحزب البعث السوري على مصر والرئيس أنور السادات.

وقد كانت وجهة نظر الرئيس السادات دائماً انه لا يستأذن حزب البعث أو غيره في إتخاذ قرار الحرب مثلاً، كما أن مثل هذه الأحزاب لا تستأذن، بل ولا تؤمن. وأوضح أن حافظ الأسد لم يتمكن من السيطرة على عناصر حزب البعث للموافقة على فض الإشتباك الثاني وانطلقوا في الهجوم على مصر بحيث تجاوزوا نقطة اللاعودة مع الرئيس السادات.. واتهمت مصر إتفاقية فض الاشتباك الثاني بينها وبين إسرائيل في سبتمبر عام١٩٧٥. بعدها تحرك حافظ الأسد ليقول للأمة العربية وللعالم «أنه القوة في الشرق الأوسط» ودخل لبنان بحجة حماية المقاومة الفلسطينية وضربها بعد ذلك في «تل الزعتر» ثم بحجة حماية القوى التقدمية فقتل كمال جنبلاط وهو الزعيم السياسي الوحيد الذي كان في مقدوره أن يقول (لا) لسوريا.. وللأسف الكبير جرى الملك حسين ملك الأردن خلف حافظ الأسد وسكت عليه خوفاً أو صمتاً بقية الدول العربية.

ومن جديد يريد أن يقول نفس الشيء للعالم كله «أنا السلم وأنا الحرب».

هذه المرة لن يسكت لبنان أولاً بعد أن شعر كل من فيه أن بلده أصبح خاضعاً وتابعاً داخلياً وخارجياً لسوريا بحكم الاحتلال العسكري بالإضافة إلى التنظيمات الشعبية والعسكرية السورية والفلسطينية وبعض العناصر اللبنانية

الموالية لسوريا والتي وصلت جميعها بلبنان إلى ما وصل إليه من تمزق، وإلى هذه الحالة المعيشية البائسة والقاتلة. كما أن الدول العربية قد تتحرك مرة ولو بالسلبية المعروفة عنها فلا توافق على بقاء الاحتلال السوري للبنان ووقف تمويله والإصرار على بقاء لبنان دولة واحدة كما كان دائماً إن موقف المتفرج سيودي بجنوب لبنان إن لم يكن لبنان كله.

ولسنا في حاجة لدليل إلى:

(١) ان الاحتلال السوري يدمر لبنان ووحدته كدولة ويفتح الباب على مصراعيه للكتائب لقيام ما يسمونه بالدولة المسيحية؛ ذلك حتماً تساعده إسرائيل ويساعده كل من يصدقون أن المسيحيين يتعرضون لأخطار معينة تروج لها تلك الأنظمة البعيدة كل البعد عن أصول الإسلام العظيم وشريعته السمحاء.

(٢) إن الاحتلال العسكري السوري للبنان يخرب القضية العربية ويدمر القضية الفلسطينية على رؤوس أصحابها. وللأسف البالغ فإن أصحاب القضية أنفسهم في مهب الرياح القادمة من قيادة بعث دمشق وقيادة موسكو لتقذف بهم بعيداً عن تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، ذلك كله دون حسابات الحد الأدنى والحد الأقصى التي تحدثنا طويلاً عنها والتي يفهمها العالم ونحن جزء لا يتجزأ منه.

(٣) إن الإحتلال العسكري السوري أصبح الهدف منه واضحاً وهو فرض السيطرة والهيمنة السورية واقتطاع جزء من الأراضي اللبنانية لضمها إلى سوريا. بعد فشل تحقيق الحلم الكبير بضم لبنان كله والأردن لتكوين (سوريا الكبرى).

واضح كل الوضوح ان هذا الاحتلال لم يحم أحداً هناك، بل ان كل هذه العناصر المخربة شلت لبنان وزادت من تمزقه فأفسحت المجال لتدخل إسرائيل التي ما زالت تسدد ضرباتها للجنوب اللبناني حيث توجد بعض فصائل المقاومة

ضد إرادة السلطات اللبنانية. ولم تكتف إسرائيل بذلك فأقامت ودعمت قوات الرائد المنشق سعد حداد إلى أن أفرغت الجنوب اللبناني تقريباً من سكانه الأصليين فأصبح الجنوب تحت رحمتها ورحمة قواتها. بعد ذلك كله لم تجرؤ «قوات الردع السورية» على أي مواجهة حقيقية للتدخل الإسرائيلي- حتى بعد احتلالها ثلث لبنان في ٤٨ ساعة- لأننا نعلم جميعاً أن إسرائيل نفسها حددت مجال تحرك القوات السورية بحدود لا يمكنها تجاوزها، والتي عرفت بعد ذلك «بالخطوط الحمراء» فكيف تم حماية لبنان والمقاومة الفلسطينية؟.

بعد ذلك كله.. قد يكون شعار قيادة البعث السوري في الأيام القليلة القادمة هو «عليَّ وعلى أعدائي» لأنه ليس هناك سبب منطقي آخر لتفجير الأزمة اللبنانية... الآن.

ما هي ولحلول؟

كنا في الماضي ننادي عند نشوب الأزمات في بلادنا أو من حولنا بعقد قمة عربية نبحث فيها شئوننا لنصل إلى مجرد تصور للحلول المطلوبة، بغض النظر عن فعاليتها، ونادت مصر قبل مؤتمري تونس وعمان بأن ترتفع الدول العربية إلى مستوى مسئوليتها إن لم تكن قوتها الضائعة في كل شبر في العالم ما عدا بلادها، وان يحاول القادة العرب أن يقولوا مجرد كلمة شجاعة.. كأن تقول الدول العربية لسوريا أن مهمتك في لبنان قد انتهت ويصدر قرار بنزع خداع الشرعية التي تعتمد عليها سوريا لوجودها في لبنان، وقرار آخر بوقف تمويل هذا الاحتلال لأرض دولة عضو في الجامعة العربية!

قد يكون لأمريكا دور كبير يمكن أن تؤديه حلا للأزمة اللبنانية، وقد يكون للدول الأوروبية دور. لكن الدور الحاسم هو الدور اللبناني وذلك شأن القضية الفلسطينية، فالدور الحاسم فيها هو الدور الفلسطيني المتحرر من سلطان الاتحاد السوفيتي وعملائه العرب أو هؤلاء المذعورين من الإرهاب والابتزاز.

لن يقدر لبنان على القيام بهذا الدور إلا إذا رفعت الأيدي العربية والأجنبية، وتفاهم العالم على وقف العدوان الإسرائيلي من جهة، والتفاهم هو سبيل المصارحة.

لن تكون بداية المصارحة إتهام الرئيس إلياس سركيس في قمة عمان للفلسطينيين قبل الإسرائيليين بأنهم سبب الأزمة اللبنانية وإطالتها!

لن تكون هناك مصارحة مع إستمرار دعم الإحتلال السوري.. فذلك يغلق بطريقة مباشرة باب محادثات السلام والبناء أمام الزعماء اللبنانيين.

قد يكون الحل هو خلق ميثاق وطني جديد في اجتماع يضم قيادات الطوائف الإسلامية والمسيحية (١٦ طائفة) لإعادة التآلف وضمان التوازن والعدالة والأمن لكل اللبنانيين في حدود دولة واحدة معترف بها دولياً.

ذلك بدلاً من ميثاق عام ١٩٤٣ الذي عمق المفاهيم الطائفية في نظام الحكم في لبنان بذلك يمكن القضاء تدريجياً على المناورات الطائفية والحزبية في لبنان التي تتطلع إلى الحكم أو اقتسامه على النمط التقليدي.

قد يكون بعد ذلك عقد لقاء حاسم بين السلطة اللبنانية الشرعية وقادة المقاومة الفلسطينية.. وهم الضيوف لفترة.. لتحديد مناخ وظروف الوجود الفلسطيني على أرض- لبنان الموحدة وفي ظل القوانين والسيادة اللبنانية. معنى ذلك بطريقة أوضح أن يكون اللقاء لبنانياً- فلسطينياً بعيداً عن المهاترات والشعارات والمزايدات.

كما قلنا في البداية «لن يتم التوصل إلى حل شامل للقضية اللبنانية وسط الفوضى الشاملة التي تسود لبنان، وهذه التدخلات الغريبة الواقعة على أرضه والتي تهز الثقة في امكان فرض أي تسوية ولو لمدة بسيطة».

«قلوبنا مع لبنان، ومن أجله نصلي»

١١ أبريل ١٩٨١

المهم أن يجتمعوا لانقاذ لبنان
فمصر غير حريصة على الحضور

لعل من أهم مفاتيح شخصية الرئيس أنور السادات والتي لا شك أنها قد اتضحت للعالم أنه يتحدث بالأسلوب المباشر وأنه يعني ما يقوله حرفيا أو بمعنى آخر فانه لا يجب أخذ تصريحاته أو احاديثه على أساس أنها اقتراب غير مباشر لهدف بعيد ليكون هناك مجال للف، أو الدوران. وقد كان ذلك صحيحا في كل ما قاله في الحرب أو في السلام. في القضايا الداخلية أو في القضايا الخارجية التي تهم منطقتنا العربية.

فعندما دعا الرئيس السادات الدول العربية لتجتمع ولو مرة واحدة في صدق مع الضمائر ومع الشعوب التى حارت بل للأسف ملت من كثرة ترديد الشعارات وسماع اصوات المزايدين. فأنه يدعوهم ليجتمعوا هم لا لكي يجتمع بهم. يدعو القادة لنسيان ما فات. وإلى الخروج من السلبية والصمت الذي بلغ إلى حد تسميته «بالمؤامرة» ليقولوا كلمة واضحة المعالم تحدد برنامجا زمنيا لحل جميع الاسلحة التي في حوزة الأمة العربية سياسيا واقتصاديا وبتروليا.

وليس سرا أن الرئيس السادات لن يحضر مثل هذه الاجتماعات التي لا يتوافر فيها الصدق بديلا للشعارات، أو الحب بديلا للحقد، أو الموضوعية والجدية بدلا من ضياع الوقت وغياب التحرك الإيجابي. فهي دعوة لهم

ليجتمعوا ولو مرة واحدة لبحث القضية اللبنانية على سبيل المثال، وليكن حل هذه القضية منطلقا لوضع استراتيجية للحل السلمي الشامل للقضية العربية. فليجتمع العرب في عمان مثلما اجتمعوا قبل ذلك أو فليجتمعوا في جامعتهم في تونس التى اصيبت للأسف بمرض الشيخوخة قبل أن تولد.

النصح الوحيد هو الاعداد الجيد والقرار الواعي الجدي الذي يقبل التنفيذ بعد ذلك.

ما الذي انتهت إليه الحال في لبنان وحربها الاهلية تدخل في عامها السابع؟:

أولا- يقف إلى جانب الكتائب:

بقية تشكيل الجبهة الوطنية «الوطنيين الأحرار، والكتلة الوطنية».

جبهة سعد حداد (٢٠٠٠ مسلح).

اسرائيل بدعواها التى اطلقتها مؤخرا بحماية المسيحيين في لبنان وما تدل عليه معلومات المقاومة من إمدادها للميليشيات بخبراء عسكريين للتدريب/ وبالأسلحة.

ويتعاطف مع الكتائب:

قوى محلية مضادة لسوريا.

البعث العربي (جناح العراق).

المنظمات الفلسطينية المرتبطة بالعراق.

قوى عربية مثل الأردن والعراق.

قوى دولية مثل أمريكا وفرنسا والفاتيكان.

أما القوى المساندة للردع السوري «٣٠ ألف جندي» فتتمثل أساسا في الحركة الوطنية وما تحاول سوريا تكوينه تحت اسم الجبهة الوطنية العريضة

من الزعامات المتعاملة معها أمثال سليمان فرنجية ورشيد كرامي، بالإضافة إلى قوى خارجية ممثلة في ليبيا وإيران والاتحاد السوفيتي.

فيما يتعلق بالسلطة الشرعية في لبنان بدءاً من رئيس الجمهورية وإنتهاء بالحكومة في جانب انقساماتها وتعاطفاتها الطائفية تواجه قوى ضغط سوريا والردع من جانب والكتائب من جانب آخر وتشير التطورات إلى استمرار قوة التأثير السوري على السلطة مع غياب الجيش الوطني وقوات الأمن بالحجم الذي يشكل سندا حقيقيا للسلطة.

ثانيا: واستمراراً لتدهور الاوضاع في لبنان بفعل القوى المتصارعة داخله بتحالفاتها الخارجية، كان التصعيد العسكري في الأسبوعين الأخيرين واتساع القتال بين القوات السورية وميليشات الكتائب حول زحلة وفي المتن الشمالي وكسروان وعلى خطوط التماس في بيروت: واقدام اسرائيل على التدخل ضد القوات السورية في سهل البقاع.

ثالثا: وإضافة إلى البعد الدولي لهذا التصعيد كمجال للمناورة بين القوتين الكبيرتين من خلال ارتباطات أطراف الموقف في لبنان بهما، تأتي الخطورة على البعد الإقليمي من ناحية:

- محاولات اليمين اللبناني أرساء التقسيم الطائفي وسيطرته على مواقعه الاستراتيجية من خلال التحالف مع اسرائيل وقوات سعد حداد والربط الجغرافي بينهما من خلال خط زحلة جزين.

- تأكيد المحاولات السورية في اقتسام النفوذ في لبنان وإقامة خط من جزين بجنوب لبنان إلى شتورا واعتباره خطاً أحمر ينبغي عدم تجاوزه من أي قوة مسلحة أخرى غير سوريا باعتبار أن المنطقة حيوية لأمن سوريا الوطني.

- ما يفرضه التحالف الاستراتيجي الاسرائيلي الكتائبي من تهديد لأوضاع المنطقة بصفة عامة ويلاحظ في ذلك ما تركز عليه تصريحات مناحم بيجين في

الاسبوعين الآخيرين من الارتباط والاتصالات بين اسرئيل والكتائب ودور اسرائيل في حماية المسيحية في لبنان.

رابعا: ما زالت عوامل الانفجار قائمة رغم محاولات التهدئة خلال الأيام الأخيرة سواء من خلال محاولة الاطراف ذاتها عدم زيادة تصعيد الموقف بعد توصل كل طرف لفرض حقائق جديدة على الساحة اللبنانية لصالحه.

سوريا:

احتلالها لبعض التلال المحيطة بزحلة «تل حنين» بما يؤمن خطوط مواصلاتها «طريق بيروت دمشق الدولي» ويمنع تطويقها في البقاع.

الكتائب:

- ايجابيات سياسية في مواجهة سوريا دوليا ومحليا.
- مكاسب عسكرية تتمثل في تدعيم مواقعها في زحلة وصمودها أمام الردع السوري بما يعيد النظر في وضع هذا الردع وامكانياته في لبنان ويزيد من قوة نفوذ الكتائب على الحكومة.

اسرائيل:

كشف تحالفها مع الكتائب وتعدي ذراعها الطويلة في لبنان منطقة الجنوب.

خامسا: وتأتي تصريحات بيجين في الساعات الأخيرة والتصعيد السوري بنقل بطاريات صواريخ سام ٦ لمنطقة البقاع اللبنانية لحماية الطيران السوري مؤشرات لاحداث قد تتطور إلى ما يهدد سلام المنطقة بأسرها.

اذن فأن الخطر الذي يحدق بالمنطقة من جديد سيؤثر على الجميع وخاصة الذين حسبوا أنهم بالصمت والسلبية وربما يكونون بعيدين كل البعد عنه.

نسمع اليوم عن أن السعودية والكويت قد أوقفا أو قد يوقفان الدعم لقوات الردع السورية أن هذا القرار يجئ متأخرا عن موعده بأربع سنوات على الأقل. أننا جميعا نعلم أن قرارات قمة الرياض المحدودة عام ١٩٧٦ جاءت مكملة لجهود مصر في هذا الاتجاه بتكوين قوات ردع عربية تحت قيادة رئيس لبنان لحفظ التوازن داخله ومنع سيطرة أي من القوى فيه إلى أن تتمكن الشرعية في لبنان من اعادة تكوين قوات الأمن والجيش اللبناني. كما أننا نعلم جميعا أن تطور الوضع أدى إلى انسحاب الوحدات العسكرية لكل من السعودية والسودان والإمارات العربية والكويت عندما انقلبت القوات السورية لتصبح طرفا ضمن الأطراف المتنازعة في لبنان بل وجيش احتلال بدلا من أن تكون قوات الردع العربية قوة توازن وتوفيق.

لقد كان موقف مصر منذ البداية يتركز على دعم السلطة الشرعية في لبنان والحفاظ على سيادته ووحدة اراضيه ومنع أي تقسيم طائفي جغرافي، وفي الوقت نفسه فأنها تقف إلى جانب عدم تمكين اليمين اللبناني بمعاونة إسرائيل من القضاء على المقاومة أو تعريض الوجود الفلسطيني لنظريات التوطين أو التهجير الجماعي إلى أن يتم التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

لذلك فأن دعوة مصر التي اعلنها الرئيس السادات في خطابه في عيد العمال يوم ٢ مايو لعقد قمة عربية كانت بهدف إنقاذ الموقف في لبنان وفرض قرارات عربية تساعد على عودة التوازن ومنع استغلال الأطراف الخارجية أو الموجودة في المنطقة لهذه الأوضاع المتدهورة، وكذلك منع تحقيق أي اطماع لها في لبنان.

أن قضية الأمة العربية في ضوء إعادة التوزان والتوفيق في لبنان هي بحق القضية الفلسطينية. فالأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل يمكن أن يطبق عليها النموذج المصري الذي طبق في سيناء. أما القضية سواء تم بحثها في

مؤتمر دولي تشرف عليه الأمم المتحدة أو يشترك فيه الاتحاد السوفيتي- الذي ساهم في زرع اسرائيل في عام ١٩٤٨ فإن مصيرها هو الجلوس على مائدة المفاوضات ليرفض قادتها ما شاؤاوليوافقوا على ما هو خير للشعب الفلسطيني العظيم إذن فليس الاتحاد السوفيتي ولا حافظ اسد هما اللذان سيحلان القضية الفلسطينية ، وأن على القادة الفلسطينيين إذا أرادوا حلا أن يأخذوا قضيتهم في ايديهم بمساندة الأمة العربية بجميع امكانياتها لفرض حقوقهم فرضا .

أن ترك القضية الفلسطينية وسط متاهات الخلافات العربية ودوأماتها الحزبية والدموية في الاساس لن يؤدي إلى شيء فهل نرى حلم الأمة العربية يتحقق مرة واحدة بعيدا عن المجاملات ودعوات البذخ وشعارات التضامن العربي .

٨ مايو ١٩٨١

غزو إسرائيل للبنان
نعترض.. ونرفض

إذا كان ذلك هو ما تعنيه اسرائيل بروح السلام التي تطالب بها الدول العربية.. فإننا نعترض.. وإذا كان غزو دولة عربية مستقلة.. واحتلال أراضيها هو ما تقصده اسرائيل بحق الشعوب في العيش في سلام داخل حدود آمنة.. فإننا نعترض. وإذا كان ضرب الأطفال والنساء والأهالي الأمنين بقنابل الطائرات وقذائف المدفعية.. هو فهم إسرائيل لحقها في الدفاع عن نفسها.. فأننا نعترض.. لانعترض فقط وانما نحتج وندين هذه الحملة العسكرية التي شنتها إسرائيل لغزو جنوب لبنان برا وبحرا وجوا، وتدينها معنا كل القوى المحبة للسلام في العالم، وكل الشعوب التي ترفض منطق الغزو.. وسياسة التوسع على حساب أراضي الغير.. ومقولة الدفاع بالإعتداء على الآخرين وقتل الآمنين.. ونسف الأطفال والنساء والعزل من السلاح.

لقد وقع الغزو الإسرائيلي الشامل لجنوب لبنان الذي طالما أنذرت وحذرت منه المقاومة الفلسطينية منذ شهور بعيدة، معلنة كل يوم أن إسرائيل تستعد لغزو جنوب لبنان.. وأنها تحشد الحشود لاقتحام الجنوب اللبناني، بغير أن يلتفت أحد إلى صيحاتها..

فلقد حسب البعض أن صيحات النذير الفلسطيني ليست إلا ادعاءات

بهدف إبقاء القضية ساخنة ، أو بهدف الحصول على مزيد من السلاح.. أو مزيد من اموال الدعم العربي

وقع الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان ففوجئت به بعض عواصم العالم العربي ولم تفاجأ به معظم عواصم العالم!

فاتفاقية وقف إطلاق النار بين المقاومة الفلسطينية وبين إسرائيل لم تكن اعترافا من إسرائيل بمنظمة التحرير كطرف شرعي في الصراع بقدر ما كانت من جانب إسرائيل هدنة مؤقتة.. ومهلة لكسب الوقت تبحث خلالها اسرائيل عن ذريعة لنفسها والاطاحة بها ، وما أسهل العثور على ذريعة لتبرير العدوان.. خاصة وأن اسرائيل تعتبر المنظمة الفلسطينية مسئولة مسئولية كاملة عن أي عمل يقوم به أي مواطن فلسطيني أو مواطن عربي ضد مواطنيها أو ضد مصالحها.. في أي مكان من العالم.. وهذا ظلم صارخ لمنظمة التحرير التي لا تملك ولا تستطيع أن تتحكم في انفعالات وتشنجات بعض الأشخاص الفلسطينيين المنتشرين بل والمشردين في عواصم العالم ، فإسرائيل نفسها لا تدعي لنفسها القدرة على أن تتحكم في مبادرات اليهود المتناثرين في العالم.. ولا حتى في تطرف بعض العناصر الاسرائيلية الخاضعة لولايتها وما اكثرهم في الضفة الغربية وغزة!

لكن منظمة التحرير مطالبة بما لا طاقة لاسرائيل به ، لذلك فكل اعتداء شخصي من أي من فصائل المقاومة.. أو من أي عربي ضد المصالح الاسرائيلية في أي مكان من العالم لا بد أن تدفع المقاومة الفلسطينية ثمنه.. ولا بد أن تقتطع اسرائيل من الشعب الفلسطيني رظل اللحم بالكامل وفاء بثمن هذا الاعتداء الفردي.. فإذا وقع على ضابط اسرائيلي موجود فوق الارض اللبنانية.. كان الثمن هو غارة جوية وحشية تقتل النساء والاطفال ، بغير أن يحق لنا أن نتساءل.. ولماذا كان هذا الضابط الاسرائيلي موجودا فوق ارض

لبنان وهي دولة مستقلة.. ولا.. ماذا كان يصنع ضد أمنها.. وضد سلامتها؟.

إذا وقع اعتداء على السفير الاسرائيلي في العاصمة البريطانية كان الثمن هو غارات جوية مكثفة ثم غزوا شاملا برا وجوا وبحرا لدولة شقيقة لم تعتد على اسرائيل.. ولم تشن ضدها الغارات الجوية ولا البرية!!

وإذا كنا لا نقبل الإرهاب ولا نبرره.. فإننا أيضا لا نقبل ولا نوافق على أن تكون محاولة الاعتداء على سفير اسرائيل مبررا مقبولا لغزو اراضي دولة عربية آمنة..

لكن المقدمات التي سبقت الغزو لابد وأن تؤدي إلى مثل هذه التطورات المفجعة.. فالواضح أن العناصر المتطرفة داخل إسرائيل هي التي تقود الآن سياسة اسرائيل الخارجية، وهي التي دفعتها إلى الاقدام على غزو الجنوب اللبناني.

ولقد سارت اسرائيل على الطريق إلى الغزو وفرض الحل العسكري لمشكلة الوجود الفلسطيني في جنوب لبنان، منذ فترة بعيدة قبل أن تقتحم طوابيرها العسكرية حدود لبنان.

فإسرائيل عرقلت جهود التوصل إلى السلام الشامل في المنطقة بأحجامها عن اتخاذ اجراءات الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين التي تكفل لاصحاب الارض تقرير المصير.

واسرائيل- عقب توقيع إتفاقية السلام مع مصر- لم تطبق اجراءات بناء الثقة بينها وبين الشعب الفلسطيني، ولم تنفذ بندا واحدا من بنود الثقة التي يصل عددها إلى ٢٢ بندا وإنما على العكس من ذلك استمرت في بناء المستوطنات وسجن المواطنين الفلسطينيين وفي حملات التعذيب ضدهم التي اعترفت بها كل الهيئات الدولية وادانتها واستمرت أيضا في حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية..

فأغلقت بذلك كل الأبواب أمام الفلسطينيين في الضفة الغربية، وابعدتهم بالفعل عن مجرد التفكير في الجلوس إلى مائدة المفاوضات معها لإقرار السلام واعادة الحقوق المغتصبة..ثم كانت الحملة العسكرية على جنوب لبنان هي نهاية الطريق الوعر للسياسة الاسرائيلية في المنطقة..

وينبغي أن نعترف هنا أن اسرائيل قد اختارت توقيتا ملائما تماما لشن حملة الغزو ضد جنوب لبنان، فكل الظروف سواء العالمية أو العربية أو الإسرائيلية.. مهيأة تماماً لارتكاب هذه الجريمة بغير محاولات جدية للتصدي لها أو لمنعها.

فالمسرح العالمي مشغول تماما عن أحداث المنطقة مع تشاغل الولايات المتحدة بمشكلاتها الاساسية في اوروبا وقضايا العالم الغني والمشكلات النقدية التي سببتها له الولايات المتحدة برفع أسعار الفائدة على الدولار، وبمشكلات مع الاتحاد السوفيتي وأزمة فوكلاند وأزمة بولندا.

والمسرح العربي: ممزق تماما بين صراعاته ومحاوره الاقليمية، وبين هلعه على العراق المهدد بالغزو من إيران..وبين مخاوف معظم دولة على الخليج المهدد بالتساقط من جراء البركان الإيراني..

والمسرح الاسرائيلي الداخلي: يدفع حكومة بيجين للاقدام على جريمة الغزو.. فحكومة بيجين قد طرحت للثقة عدة مرات خلال فترة قصيرة، واغلبيتها في الكنيسيت الاسرائيلي لا تضمن لها الاستمرار، وقد كادت تسقط أكثر من مرة ولم تفز بأكثر من أغلبية صوت واحد أو صوتين في معظم الاحوال، بل وتعادلت الاصوات المؤيدة لها مع الأصوات المعارضة لها داخل الكنيسيت في إحدى المرات، وكل هذه الظروف تدفعها للتطرف بهدف اكتساب تأييد العناصر المتطرفة.. ثم بهدف تحقيق الاحلام القديمة التي لم يغير من أمرها في شيء فيما يبدو- توقيع بيجين بقلمه على معاهدة السلام مع مصر..

هكذا حشدت الحشود، واقتحمت الطوابير الاسرائيلية حدود لبنان لتنفذ حملة الغزو السافر، التي قيل مرارا قبل إكمال الانسحاب الاسرائيلي من سيناء إنه قد يقع بين لحظة وأخرى لإثارة مشكلة جديدة تؤجل الانسحاب..

ووفقا لمعلومات عسكرية «للاهرام» فلقد نفذت حملة الغزو الاسرائيلي قوات تتألف من حوالي ٢٠ ألف مقاتل ولواءين مدرعين ولواء مشاة ميكانيكي ولواء مظلات، ولواء خاص يسمى «اللواء الجولاني» وهو لواء له طابع إرهابي وله تاريخ قديم يرجع إلى تاريخ إنشاء المنظمات العسكرية اليهودية قبل قيام اسرائيل، ويكلف عادة بأعمال القوات الخاصة.. إلى جانب من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ دبابة وحوالي ٢٠٠ قطعة مدفعية وحوالي ٣٠٠ عربة مدرعة بالاضافة إلى ٤ اسراب جوية تضم ٧٠ إلى ٨٠ طائرة إلى جانب اللنشات الصاروخية التي تؤمن شاطىء البحر بمحاذاة القوات المتقدمة..

وفي مواجهة هذه القوات الغازية، كانت القوات الفلسطينية في الجنوب اللبناني تتألف أساسا من حوالي ١٠ الاف مقاتل، وحوالي ٣٠٠ قطعة مدفعية ومدفع كاتيوشا، عدد من صواريخ سام ٧، ثم حوالي ٨٠ أو ٩٠ دبابة.. وتتمركز هذه القوات حول الليطاني في مثلث صيدا- صور- النبطية..

أما القوات السورية الموجودة فوق ارض لبنان والتي كان يتوقع الفلسطينيون أن تلعب دورا مؤثرا في صد حملة الغزو أو على الاقل في تكبيدها قدرا جسيما من الخسائر، فكانت تتألف من ٣٠ ألف مقاتل وأكثر من ٢٠٠ دبابة و٣ لواءات صورايخ مضادة للطائرات من طرازي سام ٦، ٧ وتتمركز هذه القوات أساسا شمالي نهر الليطاني إلى جانب القوات السورية التي تتمركز في الجولان القريب- والتي يصل حجمها إلى ٤ فرق مدرعة وميكانيكية..

وقد بدأت حملة الغزو بقصف جوي ووحشي استمر لمدة ٣ أيام تركز على

مواقع التجمعات الفلسطينية في صيدا وصور والنبطية وجنوب وشمال نهر الليطاني وعلى بيروت ايضا، بهدف اسكات وسائل الدفاع الجوي الفلسطيني وتكبيدها أكبر خسائر بشرية ومادية ممكنة لشل قوات المقاومة.. وتحطيم معنوياتها قبل بدء الغزو..

وبعد هذا التمهيد يبدأ الغزو البري للجنوب بدفع لواء مدرع كامل بدباباته الـ ١١٠ بمحاذاة شاطىء البحر لتدمير القوة الفلسطينية المتمركزة قرب صور قبل الاستيلاء عليها، ثم التقدم شمالا حتى جنوب صيدا، وفي القطاع الاوسط دفعت اسرائيل بقوة تصل إلى ١٥٠ دبابة مكونة من لواء مدرع ولواء ميكانيكي في اتجاه النبطية وعين فانا، لتدمير القوات الفلسطينية شمالي وجنوبي نهر الليطاني، وإرجاعها للخلف إلى مسافة ٣٠ أو ٤٠ كيلو مترا من الحدود اللبنانية.

وفي منطقة مرجعيون دفعت اسرائيل بكتيبة مشاة مدعمة بالدبابات في اتجاه شبعا، للوصول إلى شمالي نهر الليطاني بحوالي ٢٠ كيلو مترا.

نفس تكتيك الهجوم البري الاسرائيلي المعتاد بثلاثة طوابير مدرعة أو بثلاثة رؤوس يتجه كل منها إلى منطقة محددة لتدمير القوات المحاربة والاستيلاء على الارض!!

وكان أمام هذه القوات المعتدية أهداف عسكرية.. وأهداف سياسية تسعى إلى تحقيقها أما الأهداف العسكرية فهي:

تدمير القوات الهجومية الفلسطينية.

احتلال القطاع الواقع جنوب صيدا - حاصبيا..

ابعاد الوجود العسكري الفلسطيني عن جنوب لبنان..

أما الاهداف السياسية فهي:

تحطيم قدرة وفعالية منظمة التحرير سياسيا وعسكريا ومعنويا، أملا في أن

يؤدي ذلك إلى اخماد الضفة الغربية التي تفور بالثورة ضد اسرائيل من حين إلى آخر، وتكبد اسرائيل خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة امتناع العمال الفلسطينيين عن العمل في اسرائيل بالاضافة إلى تكاليف التعبئة العسكرية لمواجهة الاضرابات المستمرة..

احباط الجهود الاميريكية لمحاولة اداراة حوار مع الفلسطينيين، بأنهاء تأثير المنظمة على الاحداث.. وانهاء مقاومتها للوجود الاسرائيلي.

ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة الامريكية لتطويع السياسة الامريكية التي لا تتفق بعض اوجهها مع الأهداف الاسرائيلية، ثم اجهاض المبادرات الاوروبية المتوقعة التى تسعى لحل المشكلة عن طريق الاعتراف بحقوق الفلسطينيين.

دعم موقف الرائد المنشق سعد حداد وتوسيع نطاق دويلته بما يخلق منطقة عازلة واسعة تصبح حاجزا بين الوجود الفلسطيني في جنوب لبنان وبين اسرائيل، وتؤمن المستوطنات الشمالية في اسرائيل ضد غارات الفدائيين..

ثم اخيرا- وهو الهدف الأهم- إجبار حكومة لبنان ورئيسها على الضغط على الدول العربية لمساعدتها في اخراج القوات السورية من لبنان بعد انتفاء الهدف من وجودها طالما أنها لم تشارك بجهود فعالة في الدفاع عن الوجود الفلسطيني في لبنان أو عن لبنان ضد الغزو الاسرائيلي، كخطوة ضرورية لتهيئة الظروف الملائمة لعقد معاهدة سلام بين لبنان واسرائيل..

فماذا فعلت القوات الفلسطينية.. وماذا فعلت القوات السورية الموجودة فوق أرض لبنان في مواجهة قوة الغزو الاسرائيلية؟

المؤكد حتى الآن، أنه بالرغم من عدم التكافؤ الواضح بين حجم وسلاح القوات الفلسطينية وبين حجم وامكانيات حملة الغزو الاسرائيلي، فلقد خاضت قوات المقاومة الفلسطينية معارك ضارية ضد القوات الاسرائيلية في

كل موقع هاجمه الاسرائيليون.. وتكبدوا الخسائر الفادحة في الارواح والمعدات ببسالة تنحني أمامها الجباه، واعترف بها قادة حملة الغزو.. ويكفيهم فخارا أنهم لم يسلموا موقعا واحدا بلا قتال حتى الموت، ويكفيهم أن كبدوا القوات المعتدية خسائر غير هينة مقابل خسائرهم الجسيمة.

أما القوات السورية التي تحمل راية الردع، والتي توقع الفلسطينيون أن تساندهم مساندة كاملة بعد أن اتضح حجم العملية الاسرائيلية وتأكدت القيادة السورية من أنها غزو شامل لجنوب لبنان، وليست مجرد اعتداء عادي، فكان مثيرا للريبة.. ومخيبا للآمال!!

فبدلا من أن تصدر سوريا أوامرها لقواتها في لبنان بمقاومة الغزو، كان أول اجراء استراتيجي اتخذته القيادة السورية لصد الهجوم الاسرائيلي عن جنوب لبنان هو اطلاق صواريخ الاغاني والأناشيد الحماسية من راديو دمشق.. ثم اطلاق بطاريات الهجوم المسف ضد مصر وقيادة مصر وحكومة مصر، بلا سبب وبلا مبرر خاصة وأن ساحة الحرب قريبة وقوات الردع جاهزة.. وقوات الغزو في متناول مدفعية الجولان السورية.. لكن القيادة السورية بدلاً من أن تتصدى لقوات الغزو، تصدت لمصر، وبدلا من أن تفتح النار على القوات الغازية فتحت النار على مصر التي لابد أن تكون المشجب الذي يعلق عليه العجزة أسباب تقاعسهم وعجزهم وخوائهم وافلاس سياستهم، ولا بد أن يختفي وراء الهجوم عليها كل المتاجرين بالشعارات والمزايدات..

أما «أمين الأمة العربية» وزعيم كل الحركات الثورية في العالم الزعيم القذافي، فقد اكتفى بالهجوم على سوريا لتقاعسها عن صد الهجوم! ولم يفعل أكثر من ذلك وهو الذي يملك ترسانة عسكرية مكتظة بأقوى الأسلحة وأحدثها وتشمل طائرات الميج ٢٣، ٢٥ ودبابات ٧٢ وكل أنواع صواريخ سام ٣و ٦ و ٨ و ٩، والصواريخ المحمولة على الاكتاف.

أما باقي اشاوس الصمود والتصدي والتحدي.. فلم نسمع منهم أو عنهم حتى الآن.. شيئا، والمرجح أنهم «علموا» بأنباء الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان! لكنهم كعادتهم اختفت أصواتهم أو خفتت كعادتهم كلما جد الجد!

ولقد تواترت بعض الانباء عن وقوع اشتباكات محدودة بين قوات الردع السورية وقوات الغزو الاسرائيلية نفتها اسرائيل في البداية ثم عادت واعترفت بأنها اشباكات محدودة تمت بطريق الخطأ، ثم تناقلت الانباء اخبارا متفرقة عن اشتباكات جوية.. لكن المؤكد أنه لم تحدث مواجهة عسكرية شاملة بين قوات الردع السورية والقوات الاسرائيلية حتى الآن، وأكد ذلك ما أحاط بالعملية كلها من غموض الموقف السوري، ومن التصريحات التي أعلنها مناحم بيجين من أنه أعطى تعليمات مؤكدة لقواته بعدم الإشتباك مع السوريين بأي حال من الأحوال، وما أكدته تصريحات الكسندر هيج في باريس من أن إسرائيل قد أكدت للولايات المتحدة أنها لن تهاجم القوات السورية ما لم تهاجمها القوات السورية! وكأن هناك أتفاقا مسبقا بعدم المساس بالقوات السورية المحتلة للأراضي اللبنانية، وكأن هناك اتفاقا مسبقا بعدم المساس بالقوات السورية المحتلة للأراضي اللبنانية، وكأن هناك اتفاقا ما تم التوصل إليه بين كل من سوريا وإسرائيل والاتحاد السوفيتي وامريكا، ثم جاءت تصريحات بن اليسار الأخيرة لتكشف على حد تعبيره أنهم أكدوا للسوريين أكثر من مرة أن العملية «محدودة»، وأنهم لا بد أن يسمحوا لإسرائيل بطرد عناصر المقاومة من الجنوب اللبناني! مشيرا إلى أن «ساعة الصدق» قد حانت ولعله يقصد به الصدق مع النفس ومع الآخرين كما يبدو ومن ظاهره كلماته!

وبالرغم من كل ذلك لا تجد سوريا ما تفعله في مواجهة غزو إسرائيل لجنوب لبنان سوى أن تنهال على مصر بالسباب!

لقد وقعت الكارثة على أي الأحوال ولم يعد هناك مجال لمثل هذه المجادلات، وأغلب الظن أن نتائجها وتطوراتها لن تكون «محدودة» كما قال بن

اليسار، فالمتوقع طبقا لتطورات الموقف الأخير، وكما تشير الأحداث المتواترة، وهي كالتالي:

لا نتوقع انسحابا إسرائيليا سريعا من جنوب لبنان قبل محاولة تصفية كل قواعد المقاومة في الجنوب، بل ومحاولة التصفية الجسدية لكل أو معظم قادتها!

نتوقع أن يقوم سعد حداد بفرض سيطرته الكاملة على المناطق التي تخلو من الوجود الاسرائيلي على أن يتم الإتفاق فيما بعد على بقاء شكل ما من اشكال الوجود العسكري في دويلة حداد لحمايتها من محاولات عودة المقاومة اليها.

نتوقع بكل اسف أن تتكرس الأفكار السابقة لتقسيم لبنان إلى مناطق مسيحية ومناطق اسلامية، فتتعمق محاولات التجزئة وتتراجع احتمالات الحفاظ على وحدة لبنان.

نتوقع أن يطالب لبنان- كما بدأت الدلائل تشير- بعقد قمة عربية لإجبار سوريا على سحب قواتها من لبنان وهذا من حقه.

ثم قد نتوقع في النهاية أن تطلب سوريا- أمام مشاكلها الداخلية وانهيار موقفها في مواجهة العرب- من الاتحاد السوفيتي مساندتها عسكريا ضد أي هجوم اسرائيلي عليها، فيقبل الاتحاد السوفيتي ذلك لإظهار أنه المدافع عن الدول العربية ضد اسرائيل برغم تأكد الجميع أن السوفيت لن يحاربوا اسرائيل، فينتهي الأمر بظهور «مشكلة افغانية» جديدة في سوريا، سوف يساعد على بقائها واستمرارها بالتأكيد انسحاب اسرائيل من لبنان.

هذا ما نتوقعه- ولا نتمنى بالتأكيد وقوعه- بل لعلنا نقول من كل قلوبنا والأسى والحزن يخيمان على قلوب المصريين حزناً على لبنان.. وأسفا على المقاومة التى تتلقي الطعنات من الرفاق قبل الخصوم، لعلنا نقول ما قاله يوما أحد الزعماء المصريين في موقف مشابه: أتمنى من كل قلبي أن أكون أنا

المخطىء.. وانت المصيب! لكن ما يجري فوق الساحة غير ما نتمناه وما نرجوه..

يبقى بعد ذلك أن نقول أن كل ذلك- إن وقع- سوف يتم في غيبة القرار العربي الموحد وغيبة وحدة الهدف.. ووحدة الصف.. ووحدة الإرادة.

ويتم ذلك ايضا في غيبة الدور العربي المسئول، كأن كل دولة عربية تعيش في عالم آخر بمعزل عن بقية العالم العربي، وكأن السلاح الراكد فوق الارض لا يمكن تدميره وهو راكد فوقها بلا حراك.. أو كأن الدائرة لن تدور على الآخرين!

ماذا نقول أكثر من ذلك؟

ماذا نقول وقد كنا نقرأ ما جرى على الساحة اللبنانية في كتاب مفتوح منذ سنوات بعيدة ونحن نصرخ: ارفعوا ايديكم عن لبنان.. ونحن نطالب كل يوم بضرورة التوصل إلى بناء القوة العربية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية لكي نحمي الأمة العربي المفترى عليها ضد محاولات الغزو وقوى التدخل الاجنبي، ونحن نطالب بأن تسخر كل الامكانيات العربية المهدرة للدفاع عن أمن العالم العربي عن طريق استراتيجية واضحة الهدف..

أتمنى أن نجد ما نقوله عدا ما قاله الشاعر القديم:

لقد أسمعت لو ناديت حياً
ولكن لا حياة لمن تنادي!

فنحن في أشد الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى مخاطبة الأحياء.. والتدبر معهم.. في أمر هذه النكبة الجديدة.

الاربعاء ١٩٨٢/٦/٩

وأين الدور الأمريكي؟

طوال الأيام الأخيرة.. ومع تصاعد أنباء الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان الذي تجاوز حدود الجنوب، وكاد يتحول إلى غزو لكل لبنان، كان السؤال الذي يلح على الأذهان كل لحظة هو: أين الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الكامل في عملية السلام في الشرق الأوسط؟ وأين جهودها القادرة على كبح جماح إسرائيل وإيقاف غزو لبنان.. وإجبار إسرائيل على الانسحاب.

نعم أين الدور الأمريكي المؤثر في محاصرة حملة الغزو الوحشية الجديدة للبنان قبل أن تتفاقم نتائجها.. وقبل أن تهدد بمضاعفات سياسية وعسكرية أخطر وأبعد مما وقع حتى الآن؟

إن الكثيرين يعتقدون- ولهم الحق إلى حد ما في ذلك- أن إسرائيل لم تقدم على غزو لبنان إلا بعد أن أعطتها الولايات المتحدة الضوء الأخضر، فكثير من الشواهد والملابسات التي سبقت الغزو تؤكد هذا الاعتقاد، وكثير من الأحداث التي تواترت بعد الغزو من جانب أمريكا الآن تؤكده بل وتجعله أقرب إلى اليقين منه إلى الشك.

فلقد سبق عملية «السلام في الجليل» كما تسميها إسرائيل عدة أحداث لها دلالات سياسية، ساعدت ومهدت لبدء الغزو، أهمها بغير شك إعادة العمل باتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بعد أن كانت

امريكا قد أوقفت العمل به احتجاجاً على ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي.

ومنها أيضاً تزويد امريكا لإسرائيل بـ ٧٥ طائرة أمريكية حديثة، كرصيد ينضم إلى قوة إسرائيل الضاربة وتزيد من قدرات ذراعها الطويلة التي يفاخر بها الإسرائيليون..

ومنها كذلك تهاون امريكا الواضح في اتخاذ أية إجراءات عقابية إزاء إنتهاك إسرائيل لشروط عدم استخدام الأسلحة الأمريكية في الأغراض العدوانية، أو استخدامها في إبادة الفلسطينيين في الجنوب وهو غرض لا يمكن اعتباره غرضاً دفاعياً تستخدم فيه الأسلحة الأمريكية التي تنهال على إسرائيل مع اشتراط عدم استخدامها في الهجوم!!

أما بعد بدء حملة الغزو فقد كانت أهم الأحداث التي رجحت لدى الكثيرين موافقة امريكا الضمنية على الغزو هي:

استخدام امريكا لحق الفيتو في مجلس الأمن ضد إدانة إسرائيل بسبب ارتكابها جريمة الغزو.. ثم عجز امريكا حتى الآن عن الضغط على إسرائيل لتنفيذ قرار المجلس بوقف إطلاق النار وإجبار إسرائيل على الانسحاب.

أما قمة «غير المفهوم» فهو تباطؤ الولايات المتحدة في بذل جهود دبلوماسية مؤثرة وعاجلة لإيقاف الغزو قبل أن تتم أهدافه، ولإجبار الإسرائيليين على الانسحاب فوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الكسندر هيج- الذي طار على عجل إلى لندن عقب أزمة فوكلاند ليقوم برحلات مكوكية عديدة بين بريطانيا والأرجنتين ليمنع وقوع الحرب بينهما تواترت الأنباء بأنه ينوي زيارة المنطقة بعد ١٠ أيام كاملة، لكي يتيح فيما يبدو لإسرائيل تحقيق كل أهدافها العسكرية والسياسية قبل أن يصل هيج إلى مسرح الأحداث الدامي في الشرق الأوسط.

ونائب الرئيس الأمريكي جورج بوش أعلن عقب الغزو بأيام أن الولايات المتحدة تنحي جانباً موضوع فرض العقوبات على إسرائيل في الوقت الحاضر ربما لكي يتيح للمبعوث الأمريكي فيليب حبيب فرصة كافية للوساطة بين الطرفين وإنهاء الحرب، وربما أيضاً لكي لا يساهم بحسن النية المعهودة عن الأمريكيين تجاه إسرائيل، في تعكير المزاج الإسرائيلي المشغول بالحرب ضد شعب عربي.. وضد بقايا دولة عربية!!.

كل هذه الأحداث والشواهد والملابسات تشير بأن الولايات المتحدة الأمريكية سمحت إن لم تكن قد «باركت» بغزو إسرائيل للبنان لفرض حل بالقوة للمشكلة اللبنانية التي ترى الولايات المتحدة أن استمرارها يعوق جهود إقرار السلام في الشرق الأوسط، ولإتاحة الفرصة لإسرائيل لتحقيق أهدافها في تحطيم جدار الصواريخ السورية الموجودة في سهل البقاع والذي لم تتوصل الجهود الدبلوماسية من قبل إلى حل لمشكلتها وتحقيق أهدافها في إنهاء الوجود الفلسطيني المؤثر في لبنان، وإيجاد منطقة عازلة تضم الجنوب اللبناني كله حتى هضبة الجولان المحتلة التي أعلنت إسرائيل من قبل ضمها رسمياً إلى دولتها.

ثم بعد ذلك كله إعادة سيطرة الحكومة اللبنانية وسيادتها إلى كل الأرض اللبنانية تمهيداً لعقد معاهدة سلام معها.

ولأن العقل العربي لا يستطيع أن يقتنع بسهولة بأن الولايات المتحدة عاجزة عن الضغط على إسرائيل وإجبارها على إيقاف الغزو فهو يميل إلى الاقتناع بأن الولايات المتحدة بتباطئها في بذل الجهد لكبح جماح إسرائيل.. ولكل الشواهد السابقة، توافق على استمرار الغزو إلى أن يحقق أهدافه.. «وتدخر» جهدها إلى ما بعد تحقيق الأهداف.. وتهيئة أفضل الظروف العسكرية الملائمة لإسرائيل في المنطقة!!

فكيف يصدق العقل العربي أن أمريكا عاجزة عن الضغط على إسرائيل

وهي التي أجبرتها قبل شهور على قبول وقف إطلاق النار بينها وبين الفلسطينيين والسوريين في لبنان؟

وكيف يصدق العقل العربي ذلك وأمريكا شريك في إتفاقية وقف إطلاق النار ومسئولة سياسياً وأدبياً عن احترام نصوصها.. وان كنا لا نعرف على وجه التحديد الكثير عنها أو عن شروطها؟.

الحق أنه يصعب بالفعل على العقل المنصف سواء كان عربياً أم غربياً ان يصدق ذلك، مع كل هذه الرعاية والتدليل الذي لقيته إسرائيل من جانب امريكا على طول فترتي الرئاسة الأخيرتين..

ومع كل هذا العون والعطف والتعاطف الذي تغمر به امريكا إسرائيل إلى حد أن الكونجرس الأمريكي الذي يرفض ويماطل ويسوف ويدقق ويساوم قبل الموافقة على مشروعات المساعدة العسكرية أو المالية لبعض الدول، هو نفسه الكونجرس الذي لا يناقش أبداً مشروعات المساعدة العسكرية والمالية لإسرائيل، بل ويتطوع لمضاعفتها بغير طلب ولا إلحاح من جانب الحكومة!

إننا لا نعفي أنفسنا بالطبع من المسئولية عما جرى، لكي نلقي بها كاملة فوق أكتاف غيرنا، كما اعتدنا كعرب في مثل هذه الظروف، فلا شك أننا في العالم العربي جميعاً شركاء في المسئولية.. وشركاء في الأخطاء التي أدت إلى وقوع هذه النكبة، وشركاء بضعفنا وتمزقنا وتشرذمنا وسوء تقديرنا في المسئولية عن هذه الجريمة.. وشركاء في تعامينا عن رؤية الحقائق الواضحة والتعامل بالمنطق السياسي لا بمنطق الحناجر والشعارات.

وشركاء أيضاً في المسئولية بسوء إدراكنا للمتغيرات الدولية وبسوء إدارتنا للصراع، ولنا كل هذه الطاقات المهدرة العاجزة عن التأثير الفعال على مجرى الأحداث لصالح الحق العربي ولصالح القضية الفلسطينية.

فلقد «جاهدنا» لحل القضية الفلسطينية بإطلاق بطاريات الصواريخ

الكلامية، والشعارات والاتهامات وبإطلاق بعض طلقات مدافع الكاتيوشا المتناثرة التي لا تبدل ولا تغير من الموقف، من حين إلى آخر، «وجاهد» البعض الآخر لكي يستمر الوضع على ما هو عليه بلا حل سلمي ولا حل عسكري لكي تظل رايات النضال مرفوعة وحرب الإذاعات محتدمة.. وملحمة البيانات مستمرة.. لا بأس من استمرار أوضاع تتيح للبعض أن يقبضوا بلا حساب مقابل لا شيء سوى إذاعة البيانات، وتوجيه السباب، أملاً في استمرار الحال على ما هو عليه.. أو أملاً في توريط الاتحاد السوفييتي في مواجهة بالشرق الأوسط، وفقاً للمنطق السوري، وهو منطق يتناسى تجاربنا المرة مع الإتحاد السوفييتي الذي كنا نكافح معه في فترة سابقة، لكي يصدر مجرد بيان استنكار لما يجري، أو يلوح أو يشير إلى إمكانية تدخله في الوقت المناسب لنصرة الحق العربي، الذي يعلن انه المدافع عنه، فيماطل.. ويسوف.. ويأبى!!

والواضح من سير المعارك في لبنان حتى الآن أن سوريا لم تدخل الحرب دفاعاً عن المقاومة الفلسطينية أو عن لبنان، فلقد تجنبت قواتها المواجهة العسكرية مع إسرائيل منذ بداية الغزو لكنها إزاء إنهيار صورتها أمام «عرب التمويل» بالذات حاولت تغطية موقفها بدخول بعض المعارك الجوية التي لا تغير من الموقف العسكري في شيء فاعتبرت إسرائيل ذلك- فيما نعتقد- خرقاً لاتفاق ما نميل إلى الإعتقاد بوجوده بينهما، فوجدت إسرائيل في ذلك الذريعة المطلوبة لضرب قواعد الصواريخ السورية لكي تنهي مشكلتها، ولكي تنهي أيضاً باقي مشاكلها في لبنان بغير أن يكون لدى السوريين فرصة المساومة على شروط أفضل للإنسحاب.. سالمين من لبنان إلى سوريا..

وهكذا فإنه من واقع التطورات الأخيرة، فإننا نتوقع أن يؤدي سير المعارك في لبنان إلى قيام إسرائيل بمحاصرة القوات السورية مما يؤدي إلى

تجريدها من فعاليتها وقدرتها على الحرب، وينقل المساومة إلى التفاوض حول كيفية إخلائها لمواقعها وعودتها إلى سوريا بلا خسائر جسيمة، وليس إلى التفاوض حول نقل قواعد صواريخها أو إبعادها عن حدود إسرائيل.. هذا إلا إذا اختارت القوات السورية القتال حتى الموت بدلاً من إخلاء مواقعها..

ونتوقع أيضاً أن تطلب إسرائيل إخراج الفلسطينيين من لبنان لإنهاء الوجود الفلسطيني الذي يؤرقها بل وربما تغالي إسرائيل في تشددها فتطالب بترحيل الفلسطينيين من لبنان إلى الأردن- الذي نتوقع رفضه لذلك- أو تتمادى أكثر من ذلك فتفرض على السوريين إخراج الفلسطينيين إلى سوريا نفسها مع القوات السورية العائدة من لبنان!!

ومرة أخرى نقول إن هذا ما نتوقعه.. ولا نتمناه.. لكن شواهد عديدة تشير إلى احتمال وقوعه، وانه لمن المحزن حقاً الا يكون لدينا حتى مجرد القدرة على تحيل أو توقع أية نتائج أخرى لحملة الغزو السافرة للبنان.. سوى هذه النتائج المبكية الأليمة.. ما دامت إسرائيل «الدولة الجامحة» كما تسميها صحافة الغرب.. تعربد في الساحة بلا رادع، وما دام شريك السلام يتباطأ في تحمل مسئولياته في حماية السلام وإعادة الحقوق المغتصبة..!

الجمعة ١١/ ٦/ ١٩٨٢

بعد أن تصمت المدافع.. إلى أين المصير؟

السؤال الذي يؤرق المخلصين من العرب الآن، بعد التطورات الدامية والمحزنة التي تعرضت لها المقاومة الفلسطينية والشعب اللبناني في لبنان خلال الفترة الماضية هو كيف تخرج المقاومة الفلسطينية من هذه المحنة القاسية؟.. وما هو مصير القضية الفلسطينية بعد مؤامرة الغزو الإسرائيلي التي استهدفت تصفيتها، أو على الأقل شل فاعليتها وتجميدها لحقبة طويلة...؟

إن الإجابة على هذا السؤال الهام تقتضي أولاً أن نلقي نظرة شاملة على أبعاد الموقف العسير الذي تواجهه المقاومة الفلسطينية الآن في لبنان، بعد أن اكتملت مؤامرة الغزو الإسرائيلي.. ووصلت قواته إلى بيروت وفرضت حصارها على معاقل المقاومة الفلسطينية فيها.

فاسرائيل قد شنت حملة الغزو العسكرية على لبنان، واضعة أمامها عدة أهداف عسكرية وسياسية، تسعى إلى تحقيقها، ولن تتوقف- حسب كل التقديرات سواء المتفائلة أو المتشائمة- إلا بعد أن تتحقق هذه الأهداف.. أما الأهداف العسكرية فهي: إنشاء حزام أمن خال من كل أنواع السلاح الفلسطيني في جنوب لبنان، يمتد من «شبعا» إلى «صيدا» بعمق يتراوح بين ٤٠ و ٦٠ كيلو متراً من حدود إسرائيل الشمالية، على أن يوضع الجزء الجنوبي من هذا القطاع تحت سيطرة الرائد المنشق سعد حداد، من خلال اتفاق إسرائيلي معه واضح المعالم والأهداف.

إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر لقوات المقاومة الفلسطينية المسلحة وتحييدها تماماً في المعركة، بحيث يسهل على إسرائيل فيما بعد التعامل مع الفلسطينيين في الضفة.. ويسهل أيضاً اقناعهم أو إجبارهم على قبول المعادلة الإسرائيلية لحل المشكلة الفلسطينية..

إخراج القوات الفلسطينية والقوات السورية من لبنان.

أما الأهداف السياسية لحملة الغزو الإسرائيلية فأهمها بغير شك هو تهيئة الظروف الملائمة لعقد معاهدة صلح بينها وبين لبنان.

وينبغي هنا أن نعترف، بكل الأسى والمرارة، أن إسرائيل قد نجحت حتى الآن في تحقيق جانب كبير من أهدافها العسكرية والسياسية من وراء حملة الغزو، منتهزة فرصة غياب القدرة العربية الفعلية على «التصدي» لمثل هذه المؤامرات بالعمل وليس بالشعارات ومنتهزة أيضاً فرصة ضعف أو غياب القدرة العربية على مجرد الضغط السياسي لإحباط المخطط الإسرائيلي أو لإضعاف فعاليته وتحجيم نتائجه.

وفي ضوء هذه الظروف كلها فإن الواضح الآن أن إسرائيل لن تتخلى عن تحقيق باقي أهدافها من حملة الغزو خاصة وأنها قد تكبدت من الخسائر البشرية والعسكرية والمالية ما لم تتوقعه عندما خططت لها.. ويفرض عليها ذلك أن تمضي إلى نهاية الطريق لكي لا تضيع «تضحياتها البشرية» سدى!

وعلى الجانب الآخر.. فلقد وجدت المقاومة الفلسطينية على عكس كل توقعاتها واقتناعاتها السابقة، نفسها «وحدها» تماماً في معركة غير متكافئة مع خصم مدجج بأحدث أسلحة الترسانة الأمريكية، وبأحدث وسائل الدمار، مقابل أسلحة ومعدات تقليدية محدودة في أيدي الفلسطينيين لا تكفي البسالة في القتال وحدها، لكي تعوض عجزها عن مواجهة الأسلحة الأمريكية الحديثة.

وأقسى من ذلك أن المقاومة الفلسطينية لم تواجه فقط عجز السلاح التقليدي في مواجهة السلاح المتطور الحديث، وإنما واجهت أيضاً تخاذلاً فاضحاً من رفاق السلاح وشركاء القضية أدى إلى احكام قبضة الحصار حولها.. وأسلم رقبتها، بلا مواربة، لجيش الغزو الإسرائيلي.

فلقد كان في وسع القوات السورية في لبنان أن تصنع الكثير «للتصدي» لحملة الغزو الإسرائيلية وردها، أو على الأقل تكبيدها الخسائر الفادحة، وتقليل حجم انتصاراتها ونتائجها.. لو أن القيادة السورية كانت بالفعل- لا بالقول- راغبة في إداء دورها القومي.. وراغبة في الدفاع عن لبنان وعن المقاومة الفلسطينية فيها، كما تعلن شعاراتها وأبواقها العالية ليل نهار منذ سنوات طويلة.

أما على الساحة اللبنانية، فإن لبنان- وهذا حقه بلا جدال- يرغب في إعادة سيطرته على أراضيه، ويريد إخراج كل القوات غير اللبنانية من أراضيه، أملاً في الوصول إلى حل لبناني لأزمته، يعيد إليه الحياة الطبيعية بعد ٧ سنوات من الخراب والدمار.

إذن.. ما هو مصير القضية الفلسطينية؟.. وما هو مصير الفلسطينيين في ظل هذه المواقف.. ووسط هذه الظروف...؟.

بغير مراعاة لحساسيات من اعتادوا إطلاق الشعارات والعمل بغير مضمونها، ومن اعتادوا وضع الشعارات وشن المزايدات، فإننا نقول للجميع ان الفلسطينيين قدّ حاربوا بشرف في لبنان، وقاتلوا ببسالة وحدهم، بلا عون، وبلا سند من أحد، وانه عندما تضع أي حرب أوزارها يجلس المتحاربون لتسوية النزاع الذي تسبب في قيام الحرب بينهم، ويتوصل المتفاوضون إلى صيغة لحل موضوع النزاع، تضمن حقوق كل من الطرفين..

وتضمن حل الصراع بغير استسلام طرف لطرف، وبغير فرض شروط أحد المتحاربين على الطرف الآخر.

وفي ظروف القضية الفلسطينية بالذات، فإن هذه الخطوة سوف تصبح خطوة عملية هامة في طريق الحل السلمي الشامل للقضية.. لأن حل القضية الفلسطينية هو دائماً مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط، ولأنه سوف يستتبعه بالضرورة حل جميع المشاكل الأخرى المعلقة كقضية القدس، وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة الأخرى، من خلال اتفاقيات سلام مماثلة.

ثم ما هو موضوع الصراع الآن بين الفلسطينيين والإسرائيليين...؟ أليس موضوع الصراع هو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره الذي يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية أو كيان فلسطيني.. كما حدث في كل تجارب استخدام حق المصير السابقة؟.

إذن يمكن الآن التفاوض حول اعتراف متبادل متزامن بين الفلسطينيين وإسرائيل، يكون مصحوباً باعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويمكن أيضاً أن تقوم الولايات المتحدة، عن طريق الحوار مع الفلسطينيين بدور إيجابي في المساعدة على الوصول إلى هذا الحل، وإلى إيجاد صيغة ملائمة لتطبيق حق تقرير المصير، ويمكن في هذه الحالة تأليف مجموعة دولية تتسلم سلطات الحكومة الإسرائيلية العسكرية في الضفة وغزة، ويمكن أيضاً- ما دام الطرفان متفقين على إنهاء الصراع- تقصير الفترة الإنتقالية التي تسبق تقرير المصير المنصوص عليها في إطار السلام الموقع في كامب ديفيد، من ٥ سنوات إلى سنة واحدة أو سنتين على أكثر تقدير.

فهذا وحده هو الطريق الإيجابي الآن لحل القضية... فالغزو الإسرائيلي للبنان لا يحل القضية الفلسطينية.. وتدمير قدرة المقاومة الفلسطينية لن ينهي الصراع، وإنما سيؤجل تفجره لفترات قصيرة أو طويلة.. تخرج إلى الحياة

خلالها أجيال وراء أجيال من الفلسطينيين المطالبين بالحق الفلسطيني.. والمتطرفين بسبب اليأس والظلم، ربما أكثر مما تتطرف بعض العناصر الفلسطينية الآن!.

في ضوء هذه الاعتبارات كلها، كانت فكرة الرئيس حسني مبارك حول إمكانية تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة توافق مصر على أن تتخذ من القاهرة مقراً لها، وعلى أن يقتصر نشاطها على الجانب السياسي من القضية.

وهذا ما ينبغي أن يكون واضحاً للجميع، فمصر - إيماناً منها بالسلام- لا تقبل ولا توافق على وجود أي نشاط عسكري فوق أراضيها عدا نشاط قواتها المسلحة.. وقد رأت مصر أن تدعو وتوافق على فكرة إقامة الحكومة الفلسطينية المؤقته في القاهرة، في ضوء عاملين هامين:

الأول: أن هناك تقيماً سائداً الآن بين أوساط المقاومة الفلسطينية يرى أنه عندما تصمت المدافع بين الفلسطينيين وإسرائيل، وتبدأ مرحلة العمل السياسي، فإنه يبدأ دور القاهرة الذي يتوقف عليه إلى حد كبير إمكانيات تحقيق أوضاع أفضل للمقاومة الفلسطينية في نزاعها مع إسرائيل.

الثاني: أن مصر تتعامل مع الفلسطينيين كشعب.. وقضية شعب.. لا كمخربين، كما تزعم إسرائيل التي لم تخف استياءها من اقتراح مصر بإقامة الحكومة الفلسطينية في القاهرة، وأكبر دليل على ذلك هو انه طوال فترة المقاطعة العربية لمصر، التي «فرقعت» خلالها الشعارات المعادية لمصر، كان في القاهرة مكتب دائم لمنظمة التحرير الفلسطينية يباشر مسئولياته.

ولا حاجة لمصر بعد ذلك لكي تؤكد انها ترفض أن تستقبل المخربين، لأنها في نفس الوقت ترفض ان تصدرهم إلى أي مكان في العالم.

ولا حاجة لمصر كذلك لكي تؤكد للجميع ان ما يدفعها لقبول حكومة فلسطينية في القاهرة وإلى التحرك لحل القضية هو انه من غير المقبول ان

تخرج المقاومة من هذه الحرب الشرسة بغير أن تحقق أي مكسب إيجابي.. وبغير ان تتوصل إلى انتزاع الإعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير.. وبغير انتزاع التزام إسرائيلي ودولي بتنفيذه.. فليس من المقبول على أي الأحوال أن يتم إلقاء السلاح الفلسطيني دون هذا المقابل على أقل تقدير.

ولا حاجة لمصر أيضاً لأن تذكر الجميع بأنه قد آن الآوان لكي تقف الدول العربية «المخلصة» وراء مثل هذه الإقتراحات الإيجابية: ولا بأنه قد آن الآوان الآن لأن يتخلى المنطق العربي عن سياسة «كلام.. ثم كلام» التي انتهجها طوال ٣٤ عاماً، فأضاع خلالها كل فرص التسوية المعقولة وتوالت الخسائر العربية بسبب الإصرار على رفض الحل.. والعجز عن فرض بديل له.

ولعلها قد جاءت الفرصة الآن لكي تخرج بعض الدول العربية عن سلبيتها إزاء الموقف فتمارس ضغوطها الدولية، وتستفيد من ثقلها العالمي لتحقيق هذا الكسب الإيجابي لصالح الفلسطينيين، وسط الظروف المؤلمة التي تحيط بهم.. ووسط دخان المعارك الأخيرة التي فقدوا خلالها ١٠ آلاف شهيد وجريح حتى الآن.. ووسط غدر الخصوم.. وتخاذل الأصدقاء.

الجمعة ٢٥/ ٦/ ١٩٨٢

حصاد الغزو الإسرائيلي
على الساحة اللبنانية

لا بد أن نعترف أننا نعيش الآن في حالة من « الهزيمة النفسية » لا تختلف كثيراً عن حالة الهزيمة التي عشناها جميعاً في العالم العربي عقب وقوع نكبة عام ١٩٦٧.

ولا بد أن نعترف أيضاً أن العرب جميعاً يحسون بنوع من الإحباط لم يعرفوه إلا خلال الأيام الأولى التي أعقبت هزيمة يونيو قبل أن تسترد مصر زمامها وتبدأ الاستعداد للجولة الجديدة التي انتهت بانتصار اكتوبر واسترداد الكرامة العربية.

لا بد أن نعترف بكل ذلك ونحن نرى قوافل المقاومة تحملها السفن الأجنبية إلى الشتات بعد أن انتهت ملحمة الصمود المجيدة، بعد أن صمد الأبطال طوال ٧٧ يوماً في وجه مخططات الأبادة الوحشية وقوى التدمير غير المتكافئة، بلا سند من أحد سوى صمودهم.. وصمود الشعبين اللبناني والفلسطيني معهم الذي أحبط خطة جنرال إسرائيل الدموي شارون لإبادة رجال المقاومة، فلقد كانت خطة الجنرال الدموي تعتمد على تركيز الضرب بالطائرات على بيروت الغربية لكي يفر منها السكان المدنيون ولا يبقى

داخلها سوى رجال المقاومة في خنادقهم، فيصبحوا بعد ذلك هدفاً سهلاً يتم حصاره وتطويقه ثم تصفيته عن آخره..

لكن خطة الجنرال لم تنجح لأن المدنيين من الفلسطينيين واللبنانيين اختاروا- البقاء حتى الموت مع رجال المقاومة، وصمد رجال المقاومة في وجه القصف الوحشي الذي لا يفرق بين المقاتلين وبين الصغار والنساء ففشلت الخطة وبقيت المقاومة إلى أن اضطرت للرحيل وبقي الشعبان اللبناني والفلسطيني يضمدان الجراح..

ولا بد أن نعترف بذلك ونحن نرى ابطال المقاومة يضطرون لإخلاء مواقعهم بعد الكفاح المجيد.. والبطولات المعجزة، إنقاذاً لعاصمة عربية من الدمار هي بيروت، وإنقاذاً لشعبين هما الشعبان اللبناني والفلسطيني اللذان تخلت عنهما القوتان العظميان في محنتهما.. وتخلت عنهما دول الصمود والتصدي، وأهمها الدولة الحامية للبنان التي كانت قواتها تحتل أرضها عند وقوع الغزو، والتي اغترفت من المال العربي بلا حساب بدعوى الدفاع عن لبنان وبدعوى حمايته، حتى لم تبق في الساحة إلا دولتان عربيتان هما مصر والسعودية تحاولان بكل ما تملكان من جهد وطاقة وثقل سياسي ومادي واتصالات مؤثرة التوصل إلى حل ينقذ رجال المقاومة من مخططات الإبادة وبفتح الطريق إلى حل سياسي شامل للقضية الفلسطينية كلها..

نحس كعرب بالإحباط وبقدر كبير من المعاناة؟.. نعم! وبالأسى.. وبالآلام أيضاً تجاه ما تعرضت له المقاومة الفلسطينية والشعبان اللبناني والفلسطيني، لكن ذلك لا ينبغي أن يمنعنا من أن نسعى للخروج من حالة الهزيمة النفسية التي نعانيها كما سبق أن تغلبنا عليها بعد عام ١٩٦٧ وحققنا أمجاد اكتوبر، ولا ينبغي أيضاً أن يمنعنا من أن نعيد ترتيب أوراقنا وأن نحاول أن نضع بجدية وبلا عويل تصوراتنا للأوضاع العربية عقب التطورات

الأخيرة، وتصوراتنا لبدائل وخيارات الحلول العربية للأزمة التي تعيشها المنطقة كلها الآن. فأفضل كثيراً من أن نتبادل الإتهام واللوم حول مسئولية ما دار في لبنان أن نتبادل الرأي والفكر والعون حول ما نستطيع أن نصنعه وما ينبغي أن نصنعه خلال المرحلة القادمة لنحاصر نتائج الغزو الإسرائيلي ونتائج خروج المقاومة من لبنان على الساحة العربية كلها ولنسع معاً للتوصل إلى حل شامل للقضية الأساسية التي أدى اصرار الطرف الآخر على تجاهلها إلى وقوع كل هذه المآسي..

فليس هذا أوان البكاء على الدم الطاهر المسفوك وليس هذا أوان البكاء على أطلال لبنان المهدمة والمخربة تحت جحافل غزاة الشمال الجدد من أمثال الجنرال المتعطش للدماء شارون.. لكنه أوان التدبر وساعة العمل وجمع الشمل وليس أوان التنابذ والتباعد وتبادل الاتهامات..

علينا إذن أن نرتفع فوق آلامنا.. وأن نلقي بنظرة على الساحة بعد أن خمدت فيها النيران ولو لفترة، لنتأمل حصاد حملة الغزو، وندرس بدائل وحلول الموقف المتأزم الذي تخلف عنها.. فهناك ثلاث جبهات تفاعلت مع حملة الغزو الإسرائيلي للبنان وتأثرت أو سوف تتأثر إلى مدى بعيد بنتائجه العسكرية والسياسية وهذه الجبهات هي:

الجبهة اللبنانية
الجبهة الفلسطينية
الجبهة العربية ككل.

فعلى الساحة اللبنانية- في البداية وخلال وقت قصير وبعد وقوع الغزو وتطوراته ظهرت عدة حقائق جديدة لا مفر من التعامل معها كحقائق موضوعية سواء قبلناها أم رفضناها ومهما كانت المخاطر والمخاوف التي تنذر بها، فأمامنا على سبيل المثال رئيس جديد للبنان اختاره البرلمان اللبناني بغض

النظر عن ظروف الإختيار أو الضغوط والمارسات التي صاحبته، وباختياره رئيساً شرعياً للبنان في ظل هذه الظروف بدأت مرحلة جديدة على الساحة اللبنانية لا يمكن الحكم بصورة عادلة على كل ابعادها من الآن، لكن المؤكد أن الفترة القصيرة القادمة سوف تكشف الكثير عن أبعاد ونتائج هذا الاختيار وسوف تحكم له أو عليه..

وفي هذا المجال فإن هناك عدة توقعات لما سوف تشهده الساحة اللبنانية من تطورات نتيجة لهذا الاختيار، بعضها متشائم وبعضها الآخر «محايد».

فالإحتمال الأول أن تشهد الفترة القادمة خروج باقي قوات المقاومة الفلسطينية ثم في المرحلة التالية مباشرة خروج قوات الردع السوري بقرار من مؤتمر القمة العربية القادم يقوم على طلب رسمي من لبنان، وبذلك تخلو الساحة اللبنانية تماماً من القوة التي كانت تساند وتحمي الأغلبية الإسلامية في لبنان خاصة وأن الغالبية العظمى من نواب القوى الإسلامية والوطنية لم يشاركوا في اختيار الرئيس اللبناني الجديد بشير الجميل، ومن هنا تتركز المخاوف عقب رحيل المقاومة وخروج القوات السورية على القوى اللبنانية الإسلامية وعلى اللاجئين الفلسطينيين، الذين تم اجلاؤهم بالقوة الإسرائيلية من مواقعهم في الجنوب إلى مواقع أخرى متفرقة داخل لبنان..

وفقاً لهذا السيناريو المحتمل لتطور الأحداث في لبنان، فإن من المتوقع أن تحاول ميليشيات الجميل التي يقدر البعض عددها بخمسين ألف مقاتل- لم تنهكهم الحرب الأخيرة- فرض سيطرتها على القوى الوطنية الأخرى الإسلامية في الأغلب الأعم وهي التي انهكتها حملة الغزو حتى أوشكت ذخيرتها على النفاد، وفي هذه الحالة يتوقع البعض أن تسفر محاولات السيطرة والصدام عن نشوب حرب أهلية جديدة تستنزف المزيد من الدم اللبناني وتكون الغلبة فيها للأقوى سلاحاً، وعدة وأنصاراً.

ويرجح من هذا الاحتمال، لدى المؤيدين له، أن بشير الجميل لم يعلن عقب اعلان انتخابه رئيساً للبنان حتى الآن عن نيته لتصفية الميليشيات التابعة له، أو اتجاهه لضم من يرغب منهم إلى الجيش اللبناني مع تسليم سلاحها للجيش الشرعي للبنان، مقابل ان تسلم باقي الميليشيات الأخرى سلاحها للجيش.

كما يزيد من خطورة هذا الاحتمال أيضاً ما يتردد حول اتجاه قوات الرائد المنشق سعد حداد إلى فرض التقسيم في الجنوب كأمر واقع وان لم يكن معترفاً به دولياً، والاستقلال بدويلته عن لبنان الموحد كثمن نهائي يحصل عليه بمساندة إسرائيل مقابل خدماته العديدة إليها وآخرها تسهيل عبور قوات الغزو الإسرائيلية، خاصة وان إسرائيل «أهدته» ضمن ما أهدته مؤخراً الدبابات وأطنان الذخائر التي استولت عليها من مواقع المقاومة في الجنوب

لكنه من الناحية الأخرى يضعف قليلاً من هذا الإحتمال ما عرف به الرئيس اللبناني الجديد من ميول للسيطرة والإنفراد لا تسمح له بقبول وجود رئيس آخر في لبنان، إلى جانب سوابقه في المقدرة على التعامل مع الميليشيات المسيحية نفسها التي نازعته السيطرة من قبل فقام بتصفيتها كميليشيات كميل شمعون وفرنجية، حتى أصبح القوة الوحيدة المسيطرة على الجانب المسيحي من لبنان.

لذلك فإن الأرجح وفقاً لهذه الحقائق عن سمات شخصية بشير الا تتسع سفينته لربان آخر غيره، وأن تنتهي - بلا أسف من أحد - اسطورة الرائد المنشق في الجنوب وأن يتم تهجيره من لبنان مع مكافأة شخصية تؤمن مستقبله وتوفر له الحياة التي يتمناها خارج لبنان! على أن يتم ذلك بالطبع بعد انتشار القوات المتعددة الجنسية في الجنوب..

وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد أعلنت أن قواتها سوف تبقى في لبنان ولمدة شهر عقب خروج الفلسطينيين لمنع وقوع أية ممارسات كتائبية ضد

الشارع الإسلامي، لكن ذلك لا يخفف من مخاوف الذين يرجحون حدوث هذه التطورات في لبنان من استمرار الخطر على الجماهير المسلمة في لبنان عقب الخروج مما ينذر بفترات طويلة من القلاقل وعدم الاستقرار في لبنان.

وباختصار شديد فإن جميع هذه المخاوف تنبع من نظرية «أن الأصل في قوة الدول هو اتحاد جميع عناصرها الوطنية» ولكن ما جرى في لبنان في الفترة الأليمة الماضية هو أن الولايات المتحدة وإسرائيل قد اختارتا نظرية «أن القوة يمكنها تشكيل الاتحاد وفرض الحل السياسي» نسي كلاهما شيئاً واحداً هو أن العنف لا يولد سوى العنف وأن الكراهية آخرها مزيد من الكراهية.

أما السيناريو المحتمل الآخر لما سوف يجري في لبنان عقب خروج الفلسطينيين وانتخاب بشير الجميل رئيساً للبنان، فهو أقل تشاؤماً وإن لم يكن كثير التفاؤل.

فالذين يرجحون هذه التوقعات يرون أن المرحلة القادمة في لبنان تحتاج إلى رجل قوي، وبشير الجميل مهما اختلفت الآراء حوله هو رجل قوي بالفعل، ومن الممكن جداً وفقاً لهذا التصور أن يتحول من قائد ميليشيات استباحت كل شيء في الماضي لفرض حل لبناني لمشكلة لبنان.. إلى رجل دولة لا يغيب عن باله أنه قد أصبح رئيساً لكل لبنان وليس لطائفة من طوائفه فيتحمل مسئولياته بمفهوم قومي لا طائفي ويسعى لإيجاد صيغة لبنانية تقضي على احتمالات التفجر الكامنة في تركيبة المجتمع اللبناني نفسه والتي أدت إلى وقوع المصادمات الأهلية في أواخر الخمسينات والستينات، قبل أن تدخل المقاومة الفلسطينية لبنان في أوائل السبعينات كطرف جديد من أطراف الصراع في لبنان.

ويرجح هذا الاحتمال أو هذا التصور أن الجميل بحكم اختياره رئيساً

للدولة سوف يصبح الرئيس الأعلى للجيش اللبناني نفسه ولن يحتاج إلى ميليشيات خاصة تفرض الأوضاع السياسية المعينة على القوى الأخرى.. وهو نفس ما أعلنته شعارات الجميل وبرامجه الإنتخابية من أن المسلمين والمسيحيين أمام القانون سواء ومن عزمه على تدعيم الوحدة الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتأكيد الانتماء العربي للبنان.

وفي النهاية فإن اختيار الجميل رئيساً للبنان هو مسألة لبنانية بحتة تخص لبنان وسلطته التشريعية أولاً، ولا يعني تناولنا بالتحليل لشخصيته أو اتجاهاته أو التطورات المحتملة في عهده تدخلاً في الشئون اللبنانية إلا بقدر ما نهتم بما يجري على ساحة عربية نشاركها في النهاية في الإنتماء العربي، وسوف تحدد ممارساته خلال الفترة الباقية على موعد تسلمه لسلطاته الشرعية في ٢٣ سبتمبر القادم وفي المرحلة الأولى من رئاسته، مستقبل لبنان الحر الموحد القوي الذي تتمناه مصر والعرب إلى آجال طويلة، لذلك فإننا سوف نتمنى له التوفيق وسوف نهنئه بمنصبه الجديد عندما يتسلم سلطاته كرئيس للبنان الذي انهكته الإنقسامات والحروب.

يبقى بعد كل ذلك سؤال هام: ترى ما هو الثمن الذي تطلبه إسرائيل مقابل إتمام إنسحابها من لبنان وإخلائها ساحته للرئيس الجديد؟

لقد عودتنا إسرائيل أن تبرر في البداية غزواتها واعتداءاتها بتبريرات معينة وأهداف معينة ثم «تعدل» هذه الأهداف وهذه المبررات وفقاً لأوضاعها العسكرية المنتصرة بحيث تجني دائماً من حملات الغزو أكبر النتائج الممكنة، وقد عللت إسرائيل غزوتها الوحشية للبنان في البداية بالرغبة في تأمين مستوطنات اصبع الجليل في شمال إسرائيل عن طريق خلق منطقة عازلة لمسافة ٤٥ كيلو متراً من حدودها الشمالية داخل لبنان، ثم عدلت أهدافها وواصلت حملة الغزو حتى وصلت إلى بيروت، وأعلنت أن أهدافها هي ترحيل

المقاومة وإخراج القوات السورية كشرط لانسحابها ، وبالرغم من أن مسألة ترحيل المقاومة قد حسمت ، ومن أن خروج القوات السورية قد أصبح مسألة وقت لا غير حتى لقد بدأت بالفعل وسراً في الإنسحاب الجزئي من لبنان انتظاراً للقمة العربية التي سوف تحصل منها على موافقتها على الانسحاب لتجد بعد ذلك مبرراً لتقاعسها المهين ولتتغنى سوريا بعد ذلك بأنها « تمسكت » بمواقعها في لبنان حتى طلبت منها القمة العربية مغادرتها! بالرغم من كل ذلك فإن كل التوقعات ترجح أن إسرائيل سوف تعدل أهدافها في المرحلة القادمة لتحصل على ثمن جديد ومكاسب جديدة على أرض لبنان قبل أن تستدير قواتها للخلف وتعود إلى الحدود الإسرائيلية.

فما هو الثمن الجديد..؟ هل هو معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل..! أم هو الإصرار على اقتطاع جزء من الجنوب اللبناني أو من الطرق المؤدية إلى قمم الجبال الحاكمة التي تطل على شمال إسرائيل والتي كانت طلقات الكاتيوشا تنطلق منها لتزعج سكان مستوطنات الجليل.. لكي تقيم عليها إسرائيل عدة مستوطنات جديدة تؤمن « سلام » مستوطنات الشمال الإسرائيلي؟.

أم هل هو فرع جديد من نهر الليطاني تحوله إسرائيل بالرضا أو بالقسر إلى أرضها لكي تستوعب المزيد من المستوطنات والمزيد من المهاجرين؟

أم هو كل ذلك معاً.. ودفعة واحدة.. وإلا فلا انسحاب من أراضي لبنان.. ولا خروج لجندي إسرائيلي واحد من الأراضي اللبنانية؟ وإن كان الكثيرون يشكون في أن تؤيد الولايات المتحدة إسرائيل في هذه المطالب الأخيرة بعد كل ما جرى في لبنان وبعد النتائج السلبية للسياسة الإسرائيلية على صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي بصفة خاصة.. وفي العالم كله بصفة عامة، مما يدفع الولايات المتحدة إلى محاولة الفصل بين أهدافها وبين أهداف إسرائيل الخاصة في المنطقة.

هذه هي صورة الساحة اللبنانية.. والتطورات التي قد تشهدها خلال المرحلة القادمة كحصاد مباشر لحملة الغزو الإسرائيلي للبنان وخروج المقاومة منه.

فماذا على الساحة الفلسطينية.. وماذا أيضاً على الساحة العربية بأكملها؟ هذا ما سوف نتناوله بالدراسة في المقالات القادمة.

الجمعة ٢٧/ ٨/ ١٩٨٢

حصاد الغزو الاسرائيلي للبنان
مبادرة ريجان والقضية الفلسطينية

في الحقيقة لم نكن نتوقع ونحن ندرس حصاد غزو اسرائيل للبنان، هذه المبادرة المفاجئة التى أعلنها الرئيس الامريكي فجر يوم الخميس الماضي.

بل أننا على العكس من ذلك كنا نستبعد هذا التحرك الامريكي السريع في اعقاب رحيل المقاومة الفلسطينية عن لبنان لعدة اعتبارات نذكر منها بصراحة:

اولا:

أن الولايات المتحدة قد وقفت- بالتأييد المطلق أو بالصمت العاجز- إلى جانب اسرائيل عند غزوها الوحشي الرهيب للأراضي اللبنانية، وهو الغزو الذي لم يفرق بين المدنيين اطفالا ورجالا ونساء، وبين حاملي السلاح دفاعا عن أنفسهم وعن حقوقهم المشروعة.. مما يؤكد الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لا تعامل الدول العربية واسرائيل معاملة متكافئة ومتوازنة.

ثانيا

غياب السياسة الخارجية الامريكية وخاصة بالنسبة لحل أزمة الشرق الأوسط لفترة طويلة، وهي الحقيقة التي اعترف بها المحللون السياسيون الأمريكيون

قبل غيرهم، كما اعترفوا أيضا قبل غيرهم بأخطار هذا الغياب وآثاره السلبية على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها وعلى اصدقائها في المنطقة.

ثالثا:

وقوف الولايات المتحدة موقف الشريك المحايد، وموقف مجرد الوسيط لعدة سنوات، خاصة في فترة تعثر مباحثات الحكم الذاتي، بالرغم من أن هناك وثيقة أمريكية تؤكد على أنها شريك كامل في اتفاقية كامب ديفيد، وبالرغم من اقتناعها الاكيد بأن هذه الاتفاقية هي خطوة على طريق الحل الشامل العادل لقضية الشرق الاوسط.

رابعا:

الإصرار العنيد على عدم اجراء الحوار المباشر بين امريكا وبين الفلسطينيين ثم اصرارها على توزيع المقاومة الفلسطينية على الدول العربية استجابة للمطلب الإسرائيلي قبل كل شيء.. وبالرغم من معارضة مصر التى قد أكدت وأصرت على أن الخروج الفلسطيني ليس هو الحل، وأن الحل العادل يقتضي أن يرتبط الخروج والتوزيع بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، ومن أهمها حق تقرير المصير الذي قد يؤدي إلى إقامة الوطن القومي.

لكل هذه الشواهد القوية لم نكن نأمل كثيرا في مبادرة أمريكية سريعة تعكس إتجاه الولايات المتحدة لاعادة النظر في سياستها تجاه القضية الفلسطينية لكن الواضح الآن هو أن الولايات المتحدة قد أدركت عبر قنوات مختلفة حجم الآثار السلبية التى انعكست على صورتها في المنطقة، وأنها ادركت حجم المخاطر التى تهدد مصالحها فيها، لو استمر هذا الشعور غير الودي تجاهها، وهذا الموقف الصعب الذي تخلقه لأصدقائها في المنطقة وهذا الخلل الكبير الذي ينشأ في ميزان القوى فيها.

لذلك فإنه يمكن مبدئيا اعتبار مبادرة الرئيس الامريكي ريجان مبادرة

ذاتية وهامة في مضمونها اولا وفي توقيتها ثانيا، لذلك ايضا فإنه ليس من صالح القضية وليس من العدل ايضا ان نصدر حكمنا النهائي عليها قبل دراستها دراسة مستفيضة وقبل تقييمها تقييما كاملا وقبل الاجابة على أسئلة كثيرة تدور في الاذهان

ولعله من أهم الظواهر الإيجابية الجديدة علينا في منطقتنا أن عددا كبيرا من الدول العربية لم تصدر عنها ردود افعال انفعالية أو تشنجات تلقائية تجاه هذه المبادرة الهامة، كما أعتدنا أن نفعل وأن نتعامل مع أمثال هذه المبادرات التى تتصدى لوضع تصور للحل الشامل.. إننا نرى هذه المرة ياسر عرفات نفسه يقول في تصريح رجل دولة مسئول «إننا لا نرفض مبادرة ريجان ولا ننتقدها ولكننا ندرسها وهذا تغير جديد في طريقة تناولنا للقضايا المصيرية المعقدة يستحق التسجيل. فهذا بالتأكيد ما نحتاج اليه وهذه هي السياسة المقبولة عالميا، بل هي بالتأكيد سياسة العمل السياسي الجاد والكفاح الذي لا تفسد ثماره بتشجنات الرفض المطلق لكل شيء حتى قبل دراسته.. وقبل تقييمه بموضوعيه وتعقل.

إن ذلك لا يعني تأييدنا الكامل لكل ما جاء في مبادرة الرئيس الامريكي وإن كنا نتمنى أن تنجح أمريكا في التمسك بها وفي العمل على تنفيذ نتائج المفاوضات التى تصر المبادرة أنها أساس حل كل قضية. لأن قضايا الشعوب لا تحل بقوانين تصدرها اسرائيل على هواها، دون رادع، أو خوف على مصالح، أو حرج من صديق، اعتماداً على النفوذ الصهيوني الكبير داخل امريكا. كما أن الاعتماد على استخدام القوة وضم أراضي الغير لا يؤدي أبدا إلى اقرار السلام، ولا يصفي أبدا قضية شعب من الشعوب

ومن هذا المنطلق فإننا نستطيع من خلال ملاحظات سريعة أن نتلمس بعض الجوانب الإيجابية وبعض الجوانب السلبية في هذه المبادرة حتى الآن..

في ضوء مانشر منها، ودون علم بالاجابات الصحيحة للأسئلة التى تثيرها المبادرة في حد ذاتها قد يكون من الجوانب الايجابية لهذه المبادرة في رأينا:

رفض الولايات المتحدة لمبدأ فرض السيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية وغزة وهذا المبدأ الخطير كان بيجين قد أعلنه عند تقديمه لبرنامج حكومته للكنيست الذي أوضح فيه أن اسرائيل سوف تفرض سيادتها على الضفة. وغزة بعد السنوات الخمس للحكم الذاتي. وهو المبدأ الذي رفضته مصر تماما واعتبرته انتهاكا مباشرا لاتفاقية كامب ديفيد، وكان رأي مصر دائما هو التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بعد مراحل الحكم الذاتي.

إن المبادرة وقد رفضت مبدأ فرض السيادة الاسرائيلية على الضفة وغزة، فأنها ترفض أيضا مبدأ ضم اسرائيل للضفة والقطاع إلى اراضيها. وهو ما لا يقبل به أحد كما أنه لا أحد ايضا يقبل أن يصبح الفلسطينيون رعايا اسرائيليين تفرض عليهم إسرائيل ارادتها كرعايا من الدرجة الثانية.

لم تنظر المبادرة إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين وإنما كقضية شعب باكمله وهي خطوة متقدمة على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ نفسه، مما سوف يوفر لنا الوقت والجهد الذي يمكن ان تستغرقه محاولات تعديل هذا القرار.

نفهم ما ورد في المبادرة على أنه يجب أن يكون للفلسطينيين وهم يمارسون الحكم الذاتي الكامل سلطة حقيقية على أنفسهم وعلى الاراضي ومواردها مع وجود ضمانات عادلة بالنسبة لموارد المياه، على أنه إقرار واضح لمفهوم الحكم الذاتي الكامل وتفسير له يختلف تماما عن التفسير الاسرائيلي المناقض، الذي يزعم بأن الحكم الذاتي ينطبق على السكان فقط ولا ينطبق على الارض التى يعيشون عليها. وأذكر أن إسرائيل كانت قد تقدمت بورقة بهذا المعنى العجيب أثناء إحدى مراحل مفاوضات الحكم الذاتي فأصرت مصر على سحب

هذه الورقة أو وقف جلسة المباحثات وتم بالفعل سحب هذه الورقة.

نفهم أيضا العلاقة التى اوضحتها المبادرة بين الشعب الفلسطيني أو بين الضفة وغزة وبين الأردن بعد السنوات الخمس المقترحة أو بعد اقل منها - إذا كان من الممكن تخفيض هذه الفترة - لا بد أن نرجع إلى اختيار وموافقة الطرفين العربيين، وقد يجد الطرفان خلال بحثهما لشكل هذه العلاقة في المستقبل أن من صالحهما انشاء علاقة فيدرالية أو كونفدرالية وهي علاقة تنشأ بين دولة ودولة ولا تنشأ بين كيان شعبي ليست له صفة الدولة.

ومع ذلك فإن ما جاء في المبادرة فيه رد كاف على ادعاءات الجنرال الدموي « شارون » بأن الأردن هي دولة فلسطين، كما أن ما جاء بها يضع حدا للاجتهادات الاسرائيلية المناقضة لروح ونصوص اتفاقيات كامب ديفيد. فالقول بأن الاردن هي دولة فلسطين هو في حد ذاته اعتداء على سيادة دولة مستقلة هي الاردن، كما انه إذا كان الاردن بالفعل هو دولة فلسطين لكان قد شملها قرار التقسيم الذي صدر عام ١٩٤٨ الذي استمدت اسرائيل منه شرعيتها واعترف بها كدولة.

ووافقت مصر في فترة من الفترات على فكرة بقاء القدس مدينة موحدة لكنها لم توافق على الاطلاق على اعتبارها عاصمة لاسرائيل أو على الاعتراف بها كعاصمة لها لكن مصر وافقت على أن يطرح الشكل النهائي للمدينة على مائدة المفاوضات بشرط أن يشترك العرب من سكان المدينة في الانتخابات التى تجري في الضفة الغربية، وليعبروا عن رأيهم في الحكم الذاتي.

وجاءت المبادرة الامريكية في رأينا مؤيدة لكل ذلك.

نتفق تماما مع ما جاء في المبادرة من ضرورة تجميد إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وغزة على الفور، لأن إقامة المستوطنات تخلق أمرا واقعا يصعب تغييره فيما بعد، ومن شأنه إعاقة عملية السلام لذلك فإننا نرى أنه لا بد

للمبادرة أن تضع مبدأ إزالة كل التوسعات الجديدة كمبدأ أساسي من مبادئها ، أو أن تنص على مبدأ إزالة المستوطنات التى يتم الاتفاق عليها خلال المفاوضات ، خاصة وأنه ليس بالمبدأ الجديد ، فقد تم الأخذ به في سيناء وتمت ازالة المستوطنات الاسرائيلية منها .

ان المبادرة تؤكد بقوة على ضرورة توسيع نطاق المشتركين في المفاوضات وهو المبدأ الذي حاربته إسرائيل بضراوة وعملت على عدم تنفيذه مرة بعدم التزامها بتنفيذ اجراءات بناء الثقة .

ومرة أخرى بالاستمرار في إقامة المستوطنات ومرة ثالثة عن طريق اجراءات القمع الانسانية وطرد العمد المنتخبين في الضفة الغربية وغزة إلى جانب إصدار قوانين ضم القدس العربية وغيرها من القرارات التي تعرقل وعرقلت بالفعل دفع عملية السلام إلى طريقها المنشود خلافا لما تقتضيه اجراءات ومراحل الحكم الذاتي ، وهي كلها اجراءات واضحة لا تحتاج إلى اجتهادات وتفسيرات اسرائيلية ..فاجراءات انهاء الحكم العسكرية تحتاج إلى ايضاح وانسحاب القوات الاسرائيلية واعادة توزيعها على الحدود واضحة أيضا ، وانشاء شرطة فلسطينية قوية ومسلحة للحفاظ على الامن واضحة كذلك وانشاء لجنة دائمة لتنسيق العلاقات بين الطرفين واضح أيضا ، وهذه الاجراءات كلها خطوات عملية لحل القضية الفلسطينية وهي الطريق إلى حق تقرير المصير ، على اساس أن الوضع النهائي للضفة والقطاع يتحدد عن طريق التفاوض أولا ثم استفتاء الشعب الفلسطيني عليه بعد ذلك .

هذه هي بعض الجوانب الايجابية التى تكشف عنها الدارسة المبدئية أما عناصرها السلبية فيمكن أيضاإبداءهذه اللاحظات السريعة عليها :

ما جاء في المبادرة من أنه عندما يجري التفاوض بين الأردن واسرائيل حول مسألة الحدود فإن رأينا أن حجم الأراضي التي يجب أن يطلب من

إسرائيل التخلي عنها سيتأثر إلى حدٍّ كبير بحجم ما تحقق من سلام حقيقي وتطبيع العلاقات وبالترتيبات الأمنية المعروضة بالمقابل.. ووجه اعتراضنا على ما جاء في هذه الفقرة يتمثل في هذا النص لا يتفق مع متطلبات عملية السلام التى تنشدها دول المنطقة. فالمبادرة تتحدث هنا عن أمن اسرائيل وسلامة اسرائيل ولكنها لا تشير من بعيد أو قريب إلى أمن الوطن الفلسطيني المقترح في الضفة وغزة أو إلى أمن الاردن أو إلى أمن جيران اسرائيل من كل جانب.

ولا نعتقد أن اسرائيل بكل ترسانة الأسلحة التي تمدها بها الولايات المتحدة والتي أثبتت للعالم كله خلال الشهور الماضية أنها ليست الطرف المسالم الضعيف الذي يخشى عليه العالم من الدمار والإبادة من جانب الدول المجاورة له، وبذلك فإن التركيز على أمن إسرائيل دون مراعاة لأمن جيرانها يتجاهل حقيقة يعرفها العالم كله، هي أن إسرائيل هي الآن الطرف المعتدي الذي يعتمد على سياسة القوة في تنفيذ أهدافه التوسعية وإننا إذا طبقنا هذا النص بحذافيره فكأننا نعطي بذلك اسرائيل الضوء الأخضر لتعديل الحدود وفقا لأهوائها ولنزعاتها التوسعية بحجة ادعاءات الامن أو الدعاوي التاريخية العميقة، كما أن ذلك يتناقض صراحة وبوضوح مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي يستند إليه الرئيس الامريكي ريجان في مبادرته والذي ينص على عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة.

رفض المبادرة لقيام الدولة الفلسطينية مسبقا وبصورة قاطعة بدلا من ترك الباب مفتوحا أمام الفلسطينيين عند ممارستهم لحق تقرير المصير لاختيار نوع العلاقة التى ستقوم بينهم وبين الاردن.. وهو نوع من الاشكال السياسية التي لا تنشأ إلا بين الدول مع بعضها البعض.. لذلك فإن الإشارة إلى الدولة الفلسطينية في هذه المبادرة كان من الممكن أن يترك للفلسلطينين حرية إختيار حق المصير كاملا.. بدلا من تحجيمها مسبقا برفض فكرة الدولة. لكننا

نفهم من جانب آخر أنه من المحتمل أن تكون المبادرة قد تجنبت عمدا الاشارة إلى الدولة الفلسطينية لتفادي ضغوط « اللوبي الصهيوني » في أمريكا من ناحية ولتجنب الرفض الاسرائيلي المتكرر لفكرة قيام الدولة الفلسطينية من جانب آخر. وإن كانت– للدهشة– لا تمانع ابدا بل وترحب بقيامها، ولكن على ارض الاردن وحدها!

بعض نقاط المبادرة يحتاج إلى قدر كبير من الايضاح ومنها على سبيل المثال انها لم تشر أي إشارة إلى منظمة التحرير التى تقود حركة الشعب الفلسطيني ويعترف بها العالم ممثلا شرعيا له..

ومنها أنها لم تتعرض من بعيد أو قريب لقضية الفلسطينيين في الخارج وحقهم في العودة إلى ارضهم أو حق من لا يرغب في العودة إلى الضفة وغزة في تعويضه.

هذه ملاحظات سريعة على المبادرة الامريكية لحل القضية الفلسطينية.. وهي ملاحظات اقرب إلى الانطباعات السياسية منها إلى التقييم السياسي للمبادرة.. فالمبادرة الامريكية تحتاج بالتأكيد إلى بحث أعمق... وأكثر تأنيا قبل أن نقول كلمتنا فيها... وقبل أن نصدر حكمنا النهائي عليها.

لكن ما نريد الآن ان نؤكده هو أن الولايات المتحدة قد قدمت بالفعل مبادرة قابلة للمناقشة والدراسة والتحاور معها.. وقد وضعتها امريكا امامنا وتعهدت بتنفيذها، وهذا في حد ذاته تحول إيجابي هام يفرض على الامة العربية وعلى القلسطينيين بالذات مسؤولية تاريخية سوف نحاسب عليها جميعا امام شعوبنا في المستقبل.. لذلك فاننا نقول مرة اخرى للفلسطينيين كما قلنا في المقال السابق انكم وحدكم المطالبون بان تتولوا أمر قضيتكم، وان أمامكم الآن بدائل واضحة لا ينبغي بأي حال رفضها لمجرد الرفض ولا ينبغي ايضا قبولها لمجرد الاستجابة للضغوط الواقعة عليكم أو تأثرا بمحنة لبنان الدامية.. وانما

ينبغي ان تتخيروا منها ما يساعدكم على تحقيق اهدافكم الوطنية في ضوء المتغيرات الدولية.. وفي ضوء الممكن والمستحيل.. والقضية اولا واخيرا هي قضيتكم والفرصة امامكم للتوصل إلى حل عادل يمكن البناء فوق إيجابياته ويمكن ايضا السعي للتخلص من سلبياته. حل يفتح الطريق امامكم إلى الأهداف الوطنية.. ولا يفقدكم الطريق الذي كاد يضيع منا جميعا في أحيان كثيرة.

ولعل القادة الفلسطينين يقولون كلمتهم الان حرة امام المجتمعين في فاس دون مجاملة لأحد ودون حساسية تجاه أحد.

أما اسرائيل التى تصدر عنها الان ردود الفعل الانفعالية التشنجية تجاه المبادرة، بعد أن كانت تعيب علينا هذه الانفعالية وهذه التشنجات فإننا لا بد أن نقول لها أنه قد آن الأوان لان تعرف وتقتنع ولعلها تعرف بالفعل وان كانت تحاول كسب المواقع.. ان القوة الغاشمة لا تحل قضايا المصير وان آلة الحرب لا تستطيع مهما كانت شراستها أن تبيد شعبا له قضية، ومجزرة لبنان هي الحجة والدليل، على ان قضية فلسطين لم تتم تصفيتها تحت الطوابير المدرعة.. ولا تحت أطنان القنابل العنقودية، وأنه لا مفر من التعامل مع القضية كقضية شعب له حقوق مشروعة يعترف بها العالم أجمع.. ولا مفر من أن تختار اسرائيل بين السلام العادل وبين القلاقل والاضطرابات والحروب الأبدية مع اصحاب الحق، ولا مفر كذلك من أن تختار اسرائيل بين أمن شعبها الذي لم تستطع الحراب الإسرائيلية أن تؤمنه وبين الأرض التي تصر على ابتلاعها وبين العلاقات الآمنة المستقرة مع جيرانها، وبين الحياة تحت السلاح إلى الأبد خوفاً منهم أو رغبة في الاعتداء عليهم.

ولا مفر أيضاً من أن تختار بين علاقات دولية سلمية مع العالم أجمع بما فيه الولايات المتحدة التي تمدها بالخبز والسلاح.. وبين عزلتها الكاملة في الجيتو

الإسرائيلي الذي يستنكر العالم سياسته ويدين منطقه في استخدام القوة لفرض الإرهاب على المنطقة.

فالحل الشامل العادل فرصة ذهبية لتحقيق الأمن والعدل والإستقرار لكلا الجانبين ولعل إسرائيل تدرك أنها في حاجة إلى الأمن والإستقرار والسلام الآن وهي مدججة بالسلاح.. أكثر مما يحتاج إليه الفلسطينيون المطالبون بحقهم في الحياة..

فأصحاب الحق لن يتخلوا عن المطالبة بحقهم في يوم من الأيام، وأصحاب الدروع لن يستطيعوا أن يختبئوا وراء دروعهم إلى ما لا نهاية.. ولا بد من التوصل يوما ما إلى حل عادل يعيد الاستقرار إلى هذه المنطقة التى شهدت من الحروب والدمار خلال ٣٥ عاما ما لم تشهده منطقة أخرى من العالم.

ونواصل بعد ذلك في المقالات القادمة مناقشة باقي نتائج الغزو الاسرائيلي للبنان على الساحة الفلسطينية، بعد متابعة رحلة الرئيس حسني مبارك الاوروبية إلى رومانيا ويوغوسلافيا التى تبدأ غدا.. وبعد أن تتضح معالم رد الفعل العربي الرسمي تجاه المبادرة الذي سوف تتحدد صورته خلال مؤتمر القمة الذي يبدأ اليوم في فاس.

الاثنين ١٩٨٢/٩/٦

للحقيقة.. والتاريخ

إذا اشتعلت الحرب فابحث عن الذين يستفيدون منها. كلمة قالها منذ سنوات طويلة الكاتب الإنجليزي ج. هالدين، وتثبت الأيام كل حين مدى صدقها، فهذه المجازر المروعة التى ارتكبت ضد الفلسطينيين العزل في لبنان، إبحث عن الذين يستفيدون منها تعرف من الذي تواطأ أو سمح أو شارك في وقوع هذه المجزرة البشرية، التي تتوارى إلى جوارها مجازر النازية التى جعلوها مأساة العصر.

وابحث عن الذين استفادوا من اغتيال بشير الجميل قبل أيام من توليه منصب الرئاسة في لبنان، تعرف من الذين خططوا لاغتياله أو شاركوا فيه.. أو سمحوا به على الأقل..

أما نحن فإننا لا نتهم أحدا.. لكننا نتأمل الخريطة العربية المستباحة أمام كل أشكال العدوان والغزو والمجازر والمذابح، بلا رادع من قوة عربية.. أو من استراتيجية عربية تستجمع القوى وتتصدى للعدوان، فلا نملك سوى الأسى لهذه الأرض المستباحة.. وهذه الدماء المهدورة. وهذه الأرواح المغتالة..

فعقب اغتيال بشير الجميل بساعات كانت طوابير المدرعات الإسرائيلية تزحف على بيروت الغربية لتحقق حلم الجنرال الدموي شارون الذي حالت أسباب عديدة دون تحقيقه خلال الغزو.

وقبل أيام من اغتيال رئيس لبنان المنتخب أكدت دلائل عديدة أن شخصيته القوية.. ورغبته في أن يمارس كامل سلطاته كرئيس للبنان قد أفزعت الذين اختاروه للرئاسة وفرشوا أمامه طريقها بالمدرعات، فتوجسوا منه شرا واستشعروا أنه لن يسمح لهم بتحقيق أهدافهم الكاملة في لبنان.. بل وأكدت بعض الأنباء أن حكومة بيجين كانت قد حسمت أمرها بالنسبة له وقررت نفض يدها منه بعد أن تأكدت أنه لن يكون رجل اسرائيل في لبنان قبل اغتياله بأيام معدودة؟.

صحيح أن اعداء الرجل كانوا كثيرين.. وأن خصوماته كانت عديدة وأنه كان مطلوبا بدم العديد من خصومه المسيحيين والمسلمين على السواء.. لكن ذلك وحده لا يكفي للكشف عن غموض مرتكبي المؤامرة التي انتهت باغتياله.. والتي يرجح الكثيرون أنه قد التقت عندها أهداف ونوايا معظم الفرقاء سواء في لبنان.. أو «حول لبنان».

لكل ذلك وقعت جريمة اغتيال بشير الجميل.. ودخلت قطعان الذئاب المتعطشة للدماء معسكرات الفلسطينيين العزل الابرياء خلال نومهم فنهشت لحوم البشر وحصدتهم بالرشاشات وداست فوق اجسامهم بالبلد وزرات.. وبقرت بطون الصبايا والأطفال.. وسلخت جلود الرجال وهشمت رؤوس الضحايا قبل أن تريحهم بالموت من جحيم الحياة، وأصيب العالم بذهول من بشاعة المجزرة التي لم يشهد لها التاريخ مثيلاً.

وبالرغم من كل ذلك فقد رفض مناحم بيجين تشكيل لجنة للتحقيق في مسئولية هذه المذبحة.. كيف وقعت.. ومن الذي ارتكبها.. ومن الذين سمحوا بها.

رفض بيجين التحقيق في مسئولية المجزرة.. لأن العالم كله يعرف بما لا يدع مجالا لأي شك أن طريق الوصول إلى معسكري صبرا وشاتيلا اللذين ارتكبت داخل أسوارها المذبحة يمر من مطار بيروت إلى موقع المعسكرين بكل المواقع

والبوابات التى تحرسها اسرائيل ولا يستطيع أحد المرور منها بغير موافقتها..

ولأن كل الشواهد والدلائل تؤكد أن القوات الإسرائيلية في لبنان كانت تعلم بالنية المبيتة ضد البشر الأبرياء في صبرا وشاتيلا ومع ذلك لم تتحرك لتمنع.. أو لتحمي ضحايا المجزرة منها، كما لم تتحرك ايضا لتمنع وصول قوات الرائد المأجور المسعور سعد حداد من الجنوب على بعد ٧٠ كيلو مترا إلى قرب بيروت لتشارك في المذبحة...

بكل المقاييس هناك تواطؤ واتفاق.. ومؤامرة.. ومشاركة..

ومن قبل هذه المجزرة المروعة.. كان هناك قتل الأبرياء وضرب المدنيين وقصف النساء والأطفال والشيوخ خلال المراحل الأولى من غزو إسرائيل للبنان.. وخلال حصارها لبيروت الغربية.. وخلال اقتحامها لغرب بيروت عقب مصرع بشير الجميل.

إنها مجزرة مستمرة.. ومذبحة لم تتوقف.. ودم لا يجف ولا أحد يعرفْ متى يتوقف نزيف الدم.. وعلى رأس حكومة اسرائيل هذا الرجل الدموي بطل كل المذابح التاريخية في السنوات الأخيرة من دير ياسين إلى مذابح جنوب لبنان الى مذابح بيروت إلى مذابح صبرا وشاتيلا.

لا أحد بالتأكيد يملك أن يقرر متى يتوقف نزيف الدم في لبنان وفي الشرق الاوسط مع استمرار هذا الخلل الفاضح في القوى العسكرية بين الدول العربية وبين شرطي المنطقة اسرائيل.

ولا أحد يستطيع أن يري في المستقبل القريب أية امكانية لردع هذا العداون المستمر على الأمة العربية في غياب الإستراتيجية العربية الواضحة.. وفي غياب القيادة العسكرية الموحدة.. بل وفي غياب التنسيق العسكري والاعداد العسكري الكافي لدى الدول المعرضة أو الواقعة بالفعل تحت الاعتداء الإسرائيلي.. فبعض القادة العرب بدلا من اعداد قواتهم الاعداد العسكري

الكافي لردع العدوان، يفضلون حتى هذه اللحظة القاء مسئولية عجزهم وتقاعسهم وتقصيرهم في الاعداد والتدريب على أسباب خارجية وبمغالطات سافرة تجافي الواقع والحقيقة التى يعرفها الخبراء في كل دول العالم..

فالرئيس السوري حافظ الأسد لا يجد في قمة فاس ما يبرر به تقاعس قواته عن صد قوات الغزو الاسرائيلي للبنان وهي في متناول يدها وفي مرمى مدفعيتها سوى أن يقول إن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل قد مكنت اسرائيل من أن تسحب كل قواتها الضاربة في الجبهة الجنوبية «الجبهة المصرية» لتحشدها أمام الجبهة الشرقية «السورية والاردنية» وبذلك فقد وجدت القوات السورية نفسها أمام قوات متفوقة عليها لا تستطيع أن تشتبك معها في معركة ولا تملك إلا أن تقف أمامها ساكنة بلا حراك.. والسبب هو إتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل.

فهل هذا صحيح؟

للحقيقة والتاريخ فإن التقارير العسكرية الأخيرة عن غزو لبنان.. وهي في متناول كل المعاهد الإستراتيجية العالمية الان- «تقول: إن إجمالي القوات الإسرائيلية عند بدء غزو لبنان هو:

٣٤٠٠ دبابة

٦٧٠ طائرة قتال من الدرجة الاولى

٤٠ كتيبة صواريخ موجهة مضادة للطائرات.

وتقول نفس هذه التقارير ان اجمالى القوات السورية كان:

٣٤٠٠ دبابة

٤٦٠ طائرة قتال من الدرجة الاولى

٦٠ كتيبة صواريخ موجهة مضادة للطائرات

وتكشف هذه الإحصائيات التفوق الإسرائيلي في الطائرات المقاتلة فقط

في مقابل تفوق سوريا في عدد كتائب الصواريخ الموجهة المضادة للطائرات والمعروف عنها أنها تستطيع تحييد الطيران خلال المعارك إذا أحسن استخدامها.

إذن كيف كان توزيع القوات الاسرائيلية على الجبهات الثلاث المصرية والسورية والاردنية عند بدء الغزو؟

....تقول التقارير العسكرية التي تدرسها الآن المعاهد الاستراتيجية العالمية خلال دراستها لحرب لبنان الأخيرة، إن إسرائيل كانت تضع على الجبهة السورية في الجولان:

٣ لواءات عسكرية تمثل مجموعة عمليات تساوي وفقا للتعبير العسكري فرقة واحدة وكانت إسرائيل تضع على الجبهة الأردنية: لواءين عسكريين فقط لا غير أما الجبهة المصرية فكانت اسرائيل تضع عليها عند بداية غزوها للبنان كما تقول هذه التقارير العالمية.

حوالى ١٦ لواء عسكريا تمثل في مجموعها أكثر من ٥ فرق عسكرية كاملة السلاح والمعدات.

أما باقي القوات الإسرائيلية فإن اسرائيل تحتفظ بها كاحتياطي استراتيجي يتكون من حوالي ٤ إلى ٦ مجموعات عمليات تدخرها لتحركها إلى الجبهات حسب احتياطات الموقف العسكري.

وعندما بدأ الغزو العسكري الإسرائيلي للبنان دخلت إسرائيل حدود لبنان بمجموعة عمليات مكونة من لواءين مدرعين ولواء مشاة ميكانيكي وكتيبة مدرعات وكتيبة مشاة.

وقد تم حشد كل هذه القوة من الاحتياطي الاستراتيجي المركزي للقوات الاسرائيلية مما لم يؤثر بأي شكل من أشكال التأثير على توزيع القوات الاسرائيلية على الجبهات الثلاث المصرية والسورية والاردنية.

وتؤكد هذه التقارير العسكرية أن خطة الهجوم الاسرائيلي على لبنان كانت تعتمد على دفع لواء مدرع بمحاذاة الساحل اللبناني للاستيلاء على صيدا ثم صور اللتين كانت المقاومة الفلسطينية تركز على دفاعاتها عليهما ثم يتقدم هذا اللواء المدرع إلى بيروت.

وفي نفس الوقت يتقدم لواء آخر يعاونه لواء مشاة ميكانيكي من إصبع الجليل في اتجاه النبطية وعقب الوصول إليها يتحرك جزء من هذه القوة غربا في اتجاه صور لمعاونة اللواء المدرع الزاحف بمحاذاة الساحل.. على أن تتحرك باقي القوة شمالا إلى طريق دمشق- بيروت، وتتقدم قوة إسرائيلية أخرى مكونة من كتيبة دبابات وكتيبة مشاة من إصبع الجليل في اتجاه شبعا في الشمال الشرقي لتأمين الجانب الايمن للقوات المتقدمة في جنوب لبنان.

أي أن حجم كل القوات الاسرائيلية التى نفذت عملية غزو لبنان لم يكن يزيد في مجموعه على ٣ لواءات عسكرية منها لوءان مدرعان.. ولواء واحد ميكانيكي وقد تمكنت هذه القوة المحدودة نسبياً من تنفيذ عملية غزو لبنان والوصول إلى مشارف العاصمة اللبنانية بيروت خلال ٤ أيام فقط.

فماذا على الجانب السوري خلال عملية الغزو؟

تقول نفس هذه التقارير العسكرية المطروحة الآن أمام المعاهد الإستراتيجية العالمية إن سوريا كانت لديها في لبنان عند بدء الغزو قوات يقدر حجمها بفرقتين عسكريتين إحداهما مدرعة والأخري ميكانيكية..، وأن هذه القوات كانت بكل المقاييس العسكرية المعروفة في العالم كافية للتصدي لقوات الغزو الإسرائيلي الزاحفة.. وكافية لصدها.. بل لردها وهزيمتها لو كانت هناك نية للقتال من جانب سوريا..أو رغبة فيه.

لكن القيادة السورية بدلا من أن تأمر قواتها بالتصدي لقوات الغزو الاسرائيلي وتعطيلها: أمرت قوتها المتمركزة في منطقة «جزين» بالانسحاب

لتسمح للقوات الاسرائيلية بالمرور بدون قتال وبدون طلقة دبابة أو قذيفة مدفعية واحدة تثير الغبار والدخان في طريق طابور القوة الاسرائيلية المندفعة في اتجاه طريق دمشق بيروت.

وبعد أن وصلت القوات الاسرائيلية إلى مشارف بيروت وبدأت حصارها، حركت اسرائيل من قوات الاحتياطي الاستراتيجي لديها، مجموعة عمليات جديدة تمركزت في جنوب الليطاني لمواجهة أية تطورات قد تقع في حالة تدخل القوات السورية، ولم تشترك هذه المجموعة - بالمناسبة - في القتال، ولم تطلق طلقة واحدة لأن القوات السورية لم تتدخل ولم يتعكر هدوء مواقعها.

ويعني ذلك شيئا هاما إلى جانب عدم مشاركة القوات السورية في القتال.. هو أن اسرائيل لم تمس توزيع قواتها المتمركزة من الاصل على الجبهات الثلاث المصرية والسورية والاردنية، ولم تكن في حاجة إلى ذلك كما أثبتت وقائع الغزو.

فبعد أن بدأ حصارها لبيروت شنت اسرائيل هجومها الجوي على كتائب الصواريخ السورية في البقاع وتمكنت خلال وقت قصير من تعطيل ١٩ كتيبة صواريخ كانت قادرة على أن توقع بالطائرات الإسرائيلية المهاجمة خسائر فادحة لم تؤخذ على غرة.. أو لو كانت لديها أوامر بالاشتباك مع الطائرات الإسرائيلية.

ومن الالغاز التى لم تنكشف بعد أن تبقى هذه الصواريخ في مواقعها بسهل البقاع بعد وصول القوات الاسرائيلية إلى المرتفعات المطلة على السهل مما يجعل هذه الصواريخ في متناول المدفعية الميدانية والمدفعية الصاروخية لإسرائيل قبل أن تكون في متناول طيرانها، ومما يحمل الخبراء العسكريين على الاعتقاد بأن اسرائيل قد عطلت أولا رادرات هذه القواعد بالمدفعية بعد خداعها بالهجوم عليها بطائرات بدون طيار مما دفعها لتشغيل راداراتها لاكتشاف

مواقع هذه الرادرات، فقامت المدفعية الاسرائيلية بوسائلها الحديثة بتعطيل هوائيات الردارات، ثم انقضت عليها الطائرات الاسرائيلية المقاتلة فدكتها عن آخرها.

وما زال الخبراء العسكريون يعجبون لتدمير هذه الصواريخ السوفيتية الحديثة التي تصعب إن لم تتعذر إمكانية الشوشرة عليها، إلى جانب أن في أساليب التدريب الحديثة على استخدامها ما يكفل التغلب على محاولات الشوشرة على مثل هذه الصواريخ لو كانت القوات التي تستخدمها عالية الكفاءة وجيدة التدريب والإعداد.

وليس سراً أن هذا العامل بالذات كان مثار نقاش حاد بين الرئيس العراقي صدام حسين والرئيس السوري حافظ الأسد في إحدى جلسات مؤتمر فاس الأخير.

فعندما «استعرض» الأسد خسائره في لبنان أمام الرؤساء والملوك العرب تمهيدا لطلب الثمن من عرب التمويل.. منذرا بأنه لم يعد قادرا على محاربة اسرائيل بعد كل هذه الخسائر و «التضحيات» اجابه صدام حسين ببساطة بأن هذه «الخسائر» يتحمل مسئوليتها بالدرجة الاولى نقص التدريب العسكري ونقص الاستعداد للقتال.. مشيرا خلال كلمته الحادة إلى أن القوات العراقية واجهت في الحرب الايرانية اسلحة أمريكية حديثة ونجحت بالتدريب والاعداد في مواجهتها وتدميرها.

بل إن نقص التدريب السوري وعدم كفاءة القوات السورية كان في تقدير كل الخبراء العسكريين السبب الاول لهزيمة وعجز القوات السورية في لبنان.. وليس التفوق الإسرائيلي..

أي أن الخبراء العسكريين يجمعون على أن القوات السورية قد هزمت في لبنان بالقصور الذاتي.. وليس بالعبقرية الاسرائيلية، كما يجمعون على أن

السوريين لم يستخدموا الاسلحة الحديثة التي كانت في أيديهم بكفاءة.. لذلك قد هزموا أمام إسرائيل في لبنان.

وابرز مثال لذلك هو المعركة الجوية التي خسرت فيها سوريا بضربة واحدة ٨٠ طائرة، وهي معركة يرى المراقبون أنها لم تكن معركة بالمعنى العسكري المعروف وإنما كانت مظاهرة جوية لاعلان مشاركة سوريا المظهرية في الحرب، فقد رصدت محطات الإنذار المبكر الاسرائيلية الهجوم الجوي السوري منذ لحظة تحركه، وكانت سوريا تعرف ذلك منذ اللحظة الاولى، وبالرغم من ذلك فقد دفعت بطائراتها إلى الجو فتصيدتها طائرات «أف ١٥» و «أف ١٦» الاسرائيلية من مسافات بعيدة وأسقطتها بلا اشتباك معها.. فتهاوت كالحمائم بعد أن حققت أهداف سوريا الدعائية..

بل إن هناك رأيا آخر في أوروبا الغربية يرى أن اسرائيل كانت على ثقة كاملة من «مسالمة» سوريا ومن انتفاء أية نية لديها لقتال اسرائيل، لذلك فقد استغلت الفرصة ووجهت للطيران السوري ولقوات الدفاع الجوي السوري ضربة قاصمة تطبيقا لاستراتيجية الاجهاض والردع لكي لا تفكر سوريا نهائيا في التدخل في سير المعارك في لبنان

وقد نجحت اسرائيل في ذلك بكل أسف فلم تقاتل القوات السورية خلال غزو اسرائيل للبنان، ولو فعلت لكبدت القوات الاسرائيلية خسائر فادحة.. ولخففت الضغط على المقاومة الفلسطينية ولخفضت خسائر المقاومة اللبنانية. ولأنقذت المدنيين من اللبنانيين والفلسطينيين من الحصار والتجويع والعطش ومن المذابح ومن المجازر التي ارتكبتها اسرائيل خلال الغزو وبعده.

لكن سوريا لم تقاتل.. ولم تجد ما تبرر به تقاعسها وتهاونها في التدريب والاستعداد سوى معاهدة السلام.. وسوى الجبهة المصرية التي كانت اسرائيل تحشد عليها عند الغزو وما زالت حتى الآن ١٦ لواء عسكريا.

وإننا مرة أخرى لا نتهم أحدا.. ولا نلوم أحدا، ولا يخامرنا بكل تأكيد أي إحساس بالشماتة.

والخسائر السورية التى أهدرت هي في النهاية من رصيدنا الاستراتيجي والدماء السورية والفلسطينية التى أهدرت بلا رادع هي من دمائنا التى تنزف مع كل نكبة تقع على أي جزء من الأرض العربية. لكننا فقط نقول إن مجزرة شاتيلا وصبرا ومذابح المدنيين في لبنان لن تكون آخر المجازر والمذابح، ولا آخر النكبات العربية.. ما دامت الساحة العربية مباحة لكل عدوان.. وما دامت الاستراتيجية العربية غائبة.. ومادام بعض القادة العرب يتعامون عن الأسباب الحقيقية للهزيمة.. ويعلقون عجزهم وتقصيرهم على مشاجب وهمية بليت من كثرة ما علق عليها من أسباب العجز والضعف والقصور.

اسرار واسرار سوف تنكشف.. فآخر ماكنا نتصوره حتى ليلة أمس، أن تشترك سوريا مع الكتائب ومع اسرائيل في ضرب المقاومة الفلسطينية في تل الزعتر.

سر أعلنه الجنرال الدموي شارون في مناقشته الحادة مع شيمون بيريز وزير الدفاع الإسرائيلي وقت مذبحة التل.

وما زال الستار يرتفع عن مخاز جديدة حتى نفيق من سباتنا العميق.. المحزن.

١٤ سبتمبر ١٩٨٢

الخاسر.. والمستفيد
في مأساة لبنان

لا يملك المتأمّل لخريطة الأحداث السياسية المتفجرة في لبنان الآن، إلا أن يقف مبهور الانفاس، عاجزاً عن تتبع مؤشرات الأحداث الخطيرة التي تجري فوق أرضه كل يوم.

فبينما كان العالم يستعد لمتابعة تنفيذ الاتفاق اللبناني كبداية لطريق الاستقرار والسلام في لبنان.. اقتحمت الأحداث فجأة تصاعدات مستمرة للموقف في البقاع أدت إلى تسخين الجبهة ودفع الأمور إلى حافة الهاوية.. وإلى تبادل الاتهامات بين اسرائيل وسوريا حول الاستعداد لشن حرب قريبة.. ثم دفع الانشقاق المؤسف في صفوف منظمة «فتح»، وتعرضت كبرى المنظمات الفلسطينية إلى خطر التصدع من الداخل، وشاركت تأكيدات عرفات بأن الحرب قادمة لا جدال فيها، مع تحركات الفرقاء اللبنانيين المنذرة بتجدد خطر الحرب الأهلية في إضفاء الظلال السوداء على الموقف اللبناني برمته.

فماذا يجري الآن على أرض لبنان؟.. وما الذي تريده سوريا بتصعيدها المستمر للموقف المتوتر أصلا؟.. وماذا يريد الفلسطينيون والسوفييت

والاسرائيليون والآخرون من لبنان الآن.. وقبل كل هذه التساؤلات من الذي يستفيد مما يجري الآن في لبنان؟.. ومن الذي يخسر منه...؟

إذا استعرضنا في البداية موقف سوريا فإن هناك عدة حقائق لابد من وضعها في الاعتبار لتقييم الموقف السوري وتفسيره.

فبالرغم مما يبدو من شواهد على اتجاه قادة سوريا إلى تسخين جبهتها مع اسرائيل فوق أرض لبنان إلى حد ينذر بالحرب الشاملة بين سوريا واسرائيل.. وبالرغم مما قد يراه البعض من أن تسخين الجبهة على هذا النحو قد يكون المقدمة العسكرية الضرورية التي تسبق التسوية السياسية للأزمة التي وصلت إلى حافة الحرب بالرغم من كل ذلك، فإن هناك عدة حقائق شبه يقينية لابد من مراعاتها عند تقييم الموقف السوري.. هي:

إن سوريا في الأغلب الأعم لن تبدأ أية معركة فاصلة مع اسرائيل لأسباب تتعلق بقدرة سوريا على تحمل هذه المعركة الآن من ناحية.. ولأسباب أخرى ترتبط بحقائق الموقف السوفيتي الثابت من قضية الشرق الأوسط منذ هزيمة سنة ١٩٦٧.. وهو الموقف الذي خبرته مصر تماماً طوال السنوات الماضية.. فالسوفيت يزودون سوريا بالعتاد والسلاح كما زودوا مصر من قبل، لكنهم في كل الأحوال يحرصون تماماً على أن تتم عمليات التسليم وفقاً لخط عدم الاخلال بالتوازن في المنطقة، الذي قد تكون له ردود أفعال ساخنة لدى صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.. وخصوصاً لدى إدارة ريجان المتشددة تجاه الموقف السوفيتي.

إن الاتحاد السوفيتي يحرص دائماً ويشترط دائماً مع كل شحنة سلاح يسلمها لسوريا- وتماماً كما حدث مع مصر- على أن تكون الأولوية الكاملة للحلول السلمية للقضية.. لا للحل العسكري الشامل.

لا يمانع الاتحاد السوفيتي في مد سوريا بالخبراء العسكريين.. تماماً كما حدث

مع مصر.. لكن ذلك لا يكفي دليلاً على أن الاتحاد السوفيتي سوف يساند سوريا في معركة شاملة مع اسرائيل.. فتقديم الخبراء العسكريين للتدريب له حسابات أخرى لدى القادة السوفييت، قد يكون منها أن يضمن هؤلاء الخبراء عدم استخدام الأسلحة السوفيتية الحديثة في معركة لا يوافق السوفييت على توقيتها.. أو حجمها.. أو اهدافها النهائية وكذلك فقد يكون من هذه الحسابات السوفيتية اشعار الولايات المتحدة حليف اسرائيل الأساسي، بأن هناك احتمالا قوياً للمواجهة الساخنة بين القوتين العظميين إذا تعرض الخبراء السوفييت في سوريا أو البقاع للخطر الشديد.. مما قد يدفع الولايات المتحدة للضغط على اسرائيل وانقاذ الموقف قبل أن يتدهور إلى الهاوية.

فما الذي تريده سوريا إذن.

لقد رفعت سوريا حالة الاستعداد بين قواتها في سهل البقاع، وساهمت في تمزيق أوصال منظمة «فتح» بمساعدة المنشقين على قيادة عرفات، ودفعهم لاعلان رفضهم لمغادرة البقاع.. ومارست أشد أنواع الضغط على الأردن بمنعه من القيام بأي دور سلمي لحل القضية.. وساعدت ايران ضد العراق، تخويفاً لدول الخليج.. ثم هي في النهاية ترفض الانسحاب من لبنان.

ماذا تريده سوريا من وراء كل ذلك...؟

هل هي المعركة الفاصلة بينها وبين اسرائيل.. لضمانات قوية من القادة السوفيت للوقوف إلى جانب سوريا ضد اسرائيل...؟ لا اعتقد ذلك.

إن بعض المراقبين يقولون ان سوريا أمام مثل هذه المواقف التي تجد نفسها فيها أمام مفترق طرق يؤدي احداها إلى الحرب الشاملة مع اسرائيل، تحدد اتجاهها بين الطرق المختلفة لعاملين أساسيين:

إما رضوخاً لضغط قوي عليها.

وإما بالحصول على ثمن ضخم مقابل اختيارها للطريق الذي لا يؤدي إلى انفجار الموقف بأكمله.

وكلا العاملين لم ينجح في تحديد الاتجاه السوري في هذه الأزمة بالذات حتى الآن.

أما عامل الضغط، فالدول العربية التي تملك التأثير على سوريا، لم تمارس حتى الآن ضغطاً كافياً عليها لاقناعها بعدم عرقلة الانسحاب الاسرائيلي من لبنان، خاصة مع ظروف تراجع دور المال العربي إلى حد ما بسبب انخفاض عائدات البترول، وخاصة أيضاً وأن مساعدة سوريا لايران تتيح لسوريا فرصة الضغط على دول الخليج بطريقة غير مباشرة.. بدلا من الاستجابة لضغوطها.

الطرف الآخر الذي يملك امكانية الضغط على سوريا في مثل هذا الموقف هو الاتحاد السوفيتي.. وهو فيما يبدو الآن لا يمارس أي ضغط على سوريا لسحب قواتها من لبنان.. إما لرغبته الأكيدة في بقاء سوريا في البقاع ومعها الوجود السوفيتي الذي يتيح له لعب دور هام في حل القضية، بعد أن كان قد استبعد منها لفترة غير قصيرة وإما لأن السوريين لم يبدوا قبولا لمثل هذا الضغط فتوقف السوفيت عن ممارسته.. خاصة وأن بقاء سوريا في لبنان لا يضر المصالح الاستراتيجية للسوفيت في المنطقة، وإنما يخدمها في النهاية.

وأما الثمن.. فلقد عجز من يملك دفع الثمن عن تقديمه لسوريا مقابل انسحابها من لبنان وعدم عرقلة تنفيذ الاتفاق اللبناني.

فلقد طلبت سوريا رسمياً- وهذا سر يذاع لأول مرة- من السعودية دفع ١٠ مليارات دولار لها مقابل انسحابها من لبنان.. وقد تقدمت سوريا رسمياً بهذا الطلب للملك فهد ملك السعودية وكان هذا الطلب محل مناقشة جادة بين الملك وبين الأمير سلطان بن عبد العزيز والأمير السعودي عبدالله. ولم تستطع السعودية أن تستجيب لهذا الثمن الباهظ.. لأنه أولا ثمن مرتفع جداً.. وثانياً

لأن السعودية قد ارتبطت مؤخراً بعقد قيمته ١٥ مليار دولار مع فرنسا للحصول على شبكة دفاع جوي متقدمة للسعودية كما لم تستطع دول الخليج الأخرى- فيما يبدو المساهمة في «جمع» هذا المبلغ لأن الإمارات العربية ارتبطت أيضاً بعقد قيمته ٥ مليارات دولار مع فرنسا لشراء ٣٦ طائرة ميراج ٢٠٠٠، وفرقاطة بحرية ولأن دول الخليج تواجه آثار انخفاض اسعار البترول.. وآثار الكارثة المالية التي شهدتها أسواق الكويت أخيراً.

إذن فكلا العاملين عاجزان عن إداء دوره في دفع سوريا للانسحاب من لبنان لكننا سوف نفترض أن عامل الثمن قد أمكن تحقيقه، وقبضت سوريا الثمن الذي قد تحتاجه لدعم اقتصادها ورفع مستوى معيشتها.. فهل نتوقع أن يتم الإنسحاب بهدوء، وبلا أي اخراج مسرحي؟.

أغلب الظن.. لا.. فإن حدث هذا الإنسحاب- فلن يكون انسحاباً عادياً إذ لابد من اخراجه اخراجاً يتضمن افتعال معركة لا بأس من التضحية فيها بـ ٤٠ أو ٥٠ طائرة سورية ثم يستجيب السوريون بمناشدة الأخوة العرب لهم ضبط النفس وانقاذ لبنان فينسحبون تحت دوي المدافع ووسط دخان المعركة بعد معركة باسلة صمد فيها السوريون وقاتلوا فيها بشرف ولولا الحرص على سلامة المدنيين اللبنانيين لقادوها حتى النصر!.

فمن يمكن أن يستفيد من مثل هذه المعركة المفتعلة التي تهدر فيها الدماء والسلاح ومن الذي يخسر فيها!.

الخاسر بكل أسف معروف للجميع والمستفيد بكل أسف أيضاً معروف للجميع.

يبقى عامل ثالث في الموقف.. وهو ما نرفض تماماً أن نصدقه وما لا نتمنى أن يكون يوماً ما صحيحاً.. هذا العامل هو ما يتردد عن الاتفاق الضمني بين سوريا واسرائيل على تقسيم لبنان فإذا رفضت سوريا الإنسحاب من لبنان..

أصبح من حق اسرائيل «شرعاً» البقاء في الجنوب وبعمق ٤٥ كيلو متر في منطقة الأمان..

وبقيت سوريا في البقاع.. أما ما بقي من لبنان فسوف تحدد مصيره الحرب الأهلية بين الفرقاء المتنازعين في لبنان الكتائبيين وأمين الجميل في جانب وبعض السُّنّة ورشيد كرامي في جانب، والموارنة غير الكتائبيين وفرنجية في جانب والدروز وجنبلاط في جانب.. والشيعة في جانب وبذلك يتكرس نهائياً تقسيم لبنان ولن يكون لمثل هذه الحرب سوى نتيجة واحدة هي قيام دولة كتائبية في لبنان.. فإذا تلمسنا مواقف الأطراف المشاركة من قضية التقسيم فسوف نجد السوفيت موافقين على تقسيم لبنان.. وسوف نجد الولايات المتحدة التي كانت تقف مع مبدأ التقسيم إلى حد ما في البداية قد تحولت عنه الآن بعد أن أصبح يعني استمرار الوجود السوفيتي في البقاع..

ومن ناحية أخرى فإن هناك آراء ترجح أن تقوم الولايات المتحدة بدعم الجيش اللبناني وتطويره بحيث يصبح قادراً على فرض سيادته على الجزء المتبقي من لبنان على الأقل.. وقادراً على ضرب الفرقاء المتصارعين.. وهناك أيضاً احتمال بدعم وزيادة عدد القوات الدولية في لبنان وتوسيع مجالات نشاطها بحيث تساهم في حفظ الأمن في الجزء المتبقي من لبنان إذا وافق الكونجرس الأمريكي والدول الأخرى المشتركة في هذه القوات.. والمتوقع أن يوافق الكونجرس طالما أن القضية تتصل بالوجود السوفيتي بالمنطقة.

أما لبنان فالمتوقع أنه خلال الفترة التي استغرقها دعم وتقوية جيشه فسوف يلجأ إلى العرب يستصرخهم للضغط على سوريا للإنسحاب لكي تنسحب اسرائيل.. فإذا عجز العرب عن ممارسة هذا الضغط.. فهل يجد لبنان نفسه مضطراً للمواجهة مع سوريا؟

لا يستطيع أحد أن يجزم باجابة على هذا السؤال.

لكننا فقط نستطيع أن نجد جواباً واحداً صحيحاً على سؤال آخر يرتبط به .. وهو:

من الذي سوف يستفيد من مثل هذه المواجهة.. ومن الذي يخسر؟

أما الجواب فهو أن الخاسر هما الشعبان السوري واللبناني والأمة العربية بأكملها.. أما المستفيد.. فأظنه مرة أخرى معروفاً للجميع!

ثم يأتي ما شاهدته ساحة فتح من تمرد وانشقاق.. ليضيف إلى المأساة الجارية فوق أرض لبنان ابعاداً أكثر خطورة.

لقد كانت حركة فتح بوحدتها وقوتها الذاتية هي الأمل الوحيد في كلمة فلسطينية قوية موحدة بشأن القضية.. وكانت فتح هي المرشحة الوحيدة لأن تقول الكلمة الأخيرة في الخيار الفلسطيني عند وضع القضية الفلسطينية على طريق الحل لتحقيق أماني الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

لكن «ايدي شريرة» معروفة للجميع توصلت إلى «فتح» ونجحت بأساليبها غير الشريفة في استمالة بعض عناصرها وضربت وحدتها الوطنية... فاصبحت فتح الآن عاجزة عن اختيار طريق السلام تماماً كما هي عاجزة عن الحرب الفاصلة الشاملة..

وبهذا الموقف المأساوي الذي نشأ على الساحة الفلسطينية أصبحت فتح عاجزة عن اختيار السلام حتى من خلال مبادرة فاس العربية.. إذ لا يستطيع الملك حسين- وله عذره في ذلك- ان يتخذ قراراً فردياً بالانضمام إلى المفاوضات حتى ولو استمرت معاناة شعب الضفة وغزة الفلسطيني..

وتنجم عن هذا الوضع مخاوف أخرى هي أن ييأس شعب الضفة وغزة من أي حل لمعاناتهم يتحقق عن طريق قيادتهم الشرعية الممثلة في منظمة التحرير وأكبر فصائلها فتح.. فيتولون أمرهم بأنفسهم.. وتتراجع امكانيات الحل الشامل للقضية..

وللأسف الشديد.. فإن نفس الأيدي الشريرة التي مزقت أوصال فتح هي نفسها التي تقف حجر عثرة في طريق تقدم الأمة العربية ووحدتها.. ورفاهيتها..

وهي الأيدي التي تبدد ثروات الأمة العربية في الصراعات المنازعات.. وأوهام الزعامات الخالدة..

فمن الخاسر.. ومن المستفيد.. في كل هذه المآسي؟

تبقى بعد كل ذلك اسرائيل.. الطرف الآخر في الاتفاق اللبناني ولا نستطيع أن ننكر وسط كل ما جرى على أرض لبنان.. أن اسرائيل قد «غنمت» الكثير والكثير مما جرى وما سوف يجري على ساحة لبنان!

فلقد استعادت اسرائيل احترام الرأي العام العالمي الذي تدهور إلى الحضيض خلال المراحل الأولى لغزو لبنان وبعد مذبحة صبرا وشاتيلا، فقد استردت اسرائيل بتوقيعها الاتفاق اللبناني وباستعدادها في الانسحاب من لبنان.. جانباً كبيراً من ثقة العالم التي فقدتها من جراء مبادرتها العدوانية على كل جيرانها من الدول العربية.

فماذا يستطيع العالم أن يقول لاسرائيل إذا لم تنسحب الآن من لبنان؟.

ومن الذي يستطيع أن يحملها مسئولية عدم الانسحاب إذا أصر السوريون على عدم الانسحاب من البقاع؟.

إن حجتها الجاهزة للبقاء في الجنوب.. ان الاتفاق يقضي بانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان.. وما دام السوريون لا يريدون الإنسحاب.. فمن الذي يستطيع اجبارها عليه؟

صحيح ان اسرائيل ملزمة بالانسحاب.. ومطالبة مع بداية التنفيذ بدخول المفاوضات بانهاء احتلالها للأراضي العربية وإعادة الحقوق المشروعة

للشعب الفلسطيني في الضفة وغزة.. ومطالبة بوقف الاستمرار في تهويد الأرض وفرض الأمر الواقع في الضفة وغزة.

صحيح كل ذلك.. لكن من يستطيع أن يضع كل هذه المطالب العادلة موضع التنفيذ إذا كان البعض منها يخرب كل امكانية للحل العادل الشامل بسبب حسابات أقليمية أو زعامية.. أو ديماجوجية.. فيقدم لمن لا يرغب في الوصول إلى الحل الشامل كل مبرراته وأسانيده، ويفقد حتى الولايات المتحدة قدرتها على ممارسة الضغط على اسرائيل ببدء المفاوضات وإعادة الحقوق!!

.. فمن الخاسر- مرة أخيرة- في كل هذه المأساة ومن المستفيد؟.

٣ يوليه ١٩٨٣

هل يستجيبون... ؟

لأنه صحيح تماماً أن السلام ليس منحة يمنحها طرف لطرف آخر وأن احتمالات تحقيقه ترتبط ارتباطاً قوياً بموازين القوة بين الأطراف المتصارعة.. فإننا نستطيع أن نقول بكل أسف إن المرحلة التي يجتازها الوطن العربي الآن.. هي من أكثر المراحل بعداً عن امكانية تحقيق السلام والتوصل إلى الحل الشامل.. وإعادة الحقوق.

أو هذا على الأقل مما يلوح في الأفق العربي الآن بمشاهده الدامية في لبنان.. وبالتمزق الغريب الذي يشتت قواه وبالصمت العربي الغريب إزاء ما يجري.. كما لو كنا لا نراه.. ولا نفهم ماذا تنذر به شواهده..، ثم أخيراً بما تشهده اسرائيل الآن من تطورات سياسية مفاجئة تنذر بقرب رحيل مناحيم بيجين.. واتجاه الساحة الاسرائيلية إلى أن تشهد مزيداً من التطرف والتشدد بين خلفاء بيجين المحتملين.. استعداداً للانتخابات القادمة.. ومزايدة على تشدد بيجين التقليدي.. واستفادة بغياب الاجماع العربي.. وبما يجري في لبنان الآن..

وهذا بالتأكيد ما يعنيه الرئيس مبارك من ندائه الجديد المخلص إلى الفرقاء المتصارعين في لبنان وإلى الأطراف التي تؤخر باطماعها الأقليمية الضيقة استعادة لبنان لسيادته ووحدته.. واستعادة المجموعة العربية له..

كأننا لا نعي خطورة ما يجري حولنا.. ولا نرى أشباح الخطر التي تهددنا.

.. كأننا لا نرغب ولا نريد أن نحشد القوة العربية والاجماع العربي وراء هدف التوصل للحل الشامل واستعادة الحقوق..

كأننا نقدم لغيرنا أفضل الظروف وأكثرها مواتاة لاستمرار الأوضاع.. ولتجميد الموقف على ما هو عليه وفي مرحلة حرجة يعرف الجميع عرباً وغير عرب أن الوقت فيها ليس في صالحنا وربما للمرة الأولى طوال مراحل الصراع العربي الإسرائيلي.

ولأن الآخرين يعرفون ذلك جيداً.. فإن رايات التطرف والتشدد ترتفع الآن إلى هامات الصواري في اسرائيل.. مع قرب اختفاء مناحم بيجين..

لقد اختار بيجين أن ينهي حياته السياسية بالاستقالة.. وربما خوفاً من أن يسقط فجأة من فوق خشبة المسرح بعد التصدع الخطير الذي تعرضه له كتلة الليكود الحاكمة بانسحاب حزب تقاليد اسرائيل «تامى» منها، مما يخفض اغلبية الائتلاف الحاكم إلى صوت واحد.. ويضع حكومة بيجين في مهب الريح.

لكن ذلك وحده ليس السبب الوحيد لقرار بيجين بالاستقالة.. فمن اسبابها المؤكدة أيضاً ما يواجهه بيجين من استياء شعبي بسبب ارتفاع عدد قتلى الاسرائيليين في لبنان الذي بلغ أخيراً ٥٠٠ قتيل وهو رقم كبير بالحسابات الاسرائيلية للخسائر البشرية..

ويسبب تورطه في مستنقع الغزو اللبناني مما دفع قطاعات كبيرة من الاسرائيليين إلى التظاهر أمام مقر بيجين ومطالبته بالانسحاب حقنا لدماء الاسرائيليين وحرصاً عليها..

ثم أيضاً بسبب الوضع الاقتصادي الصعب الذي يواجه حكومة بيجين والذي اضطرها إلى اتخاذ سياسات حازمة للتقشف ولخفض ميزانيات جميع

الوزارات بما فيها ميزانية وزارة الدفاع « المقدسة » التي لم تكن تمس من قبل مهما واجهت اسرائيل من مصاعب..

كل ذلك إلى جانب سبب شخصي يتعلق بحالة الاكتئاب النفسي التي يعانيها بيجين بعد رحيل زوجته وتدهور صحته.. وربما أيضاً بسبب اللوم الذي وجهته إليه اللجنة القضائية الاسرائيلية التي حققت في مذابح صبرا وشاتيلا لموقف اللامبالاة الذي اتخذه ازاء تصرف العسكريين خلال هذه المذابح..

وأيا كانت الأسباب وراء استقالة بيجين.. فإن السؤال الأهم هو من الذي سيخلفه في السلطة.. وإلى أي الاتجاهات سوف تتجه السياسة الاسرائيلية خلال المرحلة القادمة.

إن هناك الآن ثلاثة أقطاب من داخل كتلة ليكود يتنافسون على خلافة بيجين..، قد تختلف ملامح شخصياتهم.. وقد تختلف بعض تفاصيل مواقفهم السياسية لكنهم يتفقون جميعاً في خط سياسي أساسي وهو أنهم جميعاً في أرجح الاحتمالات يتنافسون في اتخاذ المواقف المتطرفة والمتشددة مزايدة على الحصول على أصوات اليهود الشرقيين..

أول هؤلاء المرشحين هو اسحاق شامير وزير خارجية اسرائيل الحالي.. ورجل الحرس القديم المتشدد الذي قد يرى فيه الاسرائيليون اليد القوية التي تستطيع أن تمنع تصدع ائتلاف الليكود قبل الانتخابات القادمة..

وثاني هؤلاء المرشحين هو ديفيد ليفي نائب رئيس الوزراء الحالي وقطب حزب حيروت الذي يتزعمه بيجين والذي يحظى بالفعل بتأييد قطاعات كبيرة من اليهود الشرقيين.. لكن حداثة سنه.. وحداثة اقدميته في الحزب تقلل من فرص فوزه في الصراع على خلافة زعيمه بيجين.

أما ثالث المرشحين فهو موشى أرينز وزير الدفاع الإسرائيلي والصقر

الجديد الذي خلف شارون ـ الصقر القديم وهو من المرشحين البارزين أيضاً لكن حداثة سنه وأقدميته الحزبية تضعفان من فرصه في كسب الصراع.

أيا كان المرشح الذي سينجح في الفوز بخلافة بيجين.. فإن المتوقع هو المزيد من المواقف المتشددة.. والبعيدة عن الاتجاه إلى الحل الشامل للقضية.. كسب للأصوات.. وتغطية للمشاكل الداخلية.. واستمرار لسياسة التوسع المنظم التدريجي.

لا يعني ذلك أن هناك عدواناً، جديداً متوقعاً في الأفق.. أو أن هناك حرباً قادمة في القريب العاجل ضد سوريا والأردن.. فالحرب مغامرة خطيرة مهما كانت نتائجها.. كما أن فاتورة الحرب تحتاج إلى موارد مالية جديدة لا تستطيع ميزانية اسرائيل ان تتحملها الآن.. بعد أن عجزت الهبات والتبرعات اليهودية أن تنقذ الوضع الاقتصادي باسرائيل.. ثم لأن الحرب أيضاً تزيد من حدة الأزمة الاقتصادية ولا تخفف من متاعبها. والمتوقع أن يركز خليفة بيجين أيا كان اسمه على حل القضية الاقتصادية والقضايا الداخلية الملحة قبل الانتخابات العامة القادمة.

أما ممارسة التشدد والتطرف فسوف تنحصر في أرجح الاحتمالات في شكل من هذه الأشكال:

- تنفيذ اسرائيل لخطة الانسحاب الجزئي إلى جنوب لبنان واستخدام سعد حداد لتنفيذ مخططات اسرائيل للجنوب اللبناني.
- تصعيد أعمال القمع والاستفزاز ضد الفلسطينيين في الضفة وغزة واجراءات فصل العمد والاعتقال وانتقاص الحقوق المدنية.

إلى جانب تكثيف بناء المستوطنات للاسراع بإحداث التغيير الديموجرافي «البشري والجغرافي» في الصفة وغزة وتمهيداً للانتقال تدريجياً إلى مرحلة ضمها الفعلي لاسرائيل.

- بدء مرحلة جديدة من حرب التصريحات المتشددة والشعارات المتطرفة لكسب أصوات المتشددين في اسرائيل في الانتخابات القادمة.

والخطير في الأمر أن تصاعد مؤشر التشدد والتطرف في السياسة الاسرائيلية خلال المرحلة القادمة سوف يحرج إلى حد كبير حزب العمل المعارض، إذا قرر انتهاج سياسة معتدلة نسبياً تجاه القضية الفلسطينية أو تجاه قضية الانسحاب الكامل من لبنان، فمواقفه المعتدلة وإن كانت في صالح اسرائيل في النهاية.. فإنها قد تبدو «نشازا» لا يحتمله الموقف وسط حمى التشدد والتهديد التي ستسود الحياة السياسية في اسرائيل وسوف يؤثر ذلك بالقطع على فرصته في الانتخابات وعلى قدرته على الحصول على تأييد اليهود الشرقيين خاصة أيضاً وأن حزب العمل يواجه انقساماً خطيراً داخل صفوفه.

وفي ضوء هذه الظروف يبدو أن حزب العمل يواجه طريقين لا ثالث لها.. لدخول المعركة الانتخابية والمنافسة على الوصول إلى الحكم.

الأول: هو دعوة رئيس اسرائيل السابق اسحاق نافون لتولي رئاسة الحزب قبل الانتخابات وخوض المعركة.. للاستفادة بشعبية نافون وقدرته على منافسة ليفي في الحصول على أصوات اليهود الشرقيين.. بالرغم مما هو معروف عنه من عدم القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة، لكنه يضعف من هذا الاحتمال صعوبة اقناع بيريز بالتخلي عن رئاسة الحزب

والثاني: أن يتقدم حزب العمل ببرنامج اقتصادي ومالي قوي يحيي الأمل في اصلاح الأوضاع الداخلية في نفوس الناخبين باعتبار أن استمرار الحروب هو السبب الرئيسي لتدهور الأوضاع الاقتصادية في اسرائيل.. وأن الرخاء لن يتحقق إلا إذا توقفت الحروب إلى الأبد وتحقق السلام.

على أن هناك احتمالاً غير ضعيف في أن ينجح بيريز في تكوين ائتلاف

حزبي يستطيع تشكيل حكومة مؤقتة تتسلم الحكم بغير الحاجة إلى اجراء الانتخابات الجديدة.

ولعل هذا الاحتمال الأخير هو أفضل الاحتمالات بالنسبة لنا الآن.. فإن اجراء الانتخابات المبكرة في اسرائيل سوف يعني بالضرورة تجميد الموقف السياسي الاسرائيلي لمدة ٦ شهور على الأقل لا تكون في اسرائيل خلالها سلطة قادرةعلى اتخاذ أي قرار بشأن الانسحاب من لبنان أو بشأن مبادرة السلام.

وهذه هي المصيبة.. فالحكومة الاسرائيلية المؤقتة لن تستطيع اتخاذ أي اجراء مصيري بشأن السلام.. وهي بدلا من عزف أنغام السلام سوف تدق طبول الحرب حتى بغير حرب حقيقية..

وارتفاع نغمة التشدد في اسرائيل.. يتوافق توافقاً محزناً مع انشغال الولايات المتحدة بعام الانتخابات الأمريكية.. وتوافقاً مأساوياً مع الموقف العربي الممزق الذي يشد من أزر المتطرفين في اسرائيل ويشجعهم على المغالاة في التشدد.. فليس هناك اجماع عربي على موقف محدد من جهود الحل.. وليست هناك نظرة عربية شاملة لامكانية اقرار السلام.. وليس هناك حشد للطاقة العربية.. بل على العكس هناك استنزاف مستمر لها على كثير من الجبهات وسوريا ترفض الانسحاب من لبنان.. فتصل المأساة إلى حد أن تطلب الولايات المتحدة ولبنان بالحاح من القوات الاسرائيلية ألا تنسحب من لبنان.. وسوريا تخنق وتضرب منظمة التحرير من الداخل وتدفع الشيعة والدروز لضرب الكتائب..وتهيىء للجميع أفضل الفرص لاشعال الحرب الأهلية أو كأنها تحاول انهاء دور القوات متعددة الجنسيات ولتقسيم لبنان.

فماذا نفعل بأنفسنا؟.

وكيف نتوقع حلا يحقق الأماني.. ويعيد الحقوق ويقر السلام إذا لم يتوقف الغياب العربي.. وإذا لم يفق الفرقاء اللبنانيون من صراعاتهم «الرومانية»

هذه صراعات حتى الموت وليتجمعوا في مصالحة وطنية تعيد إليهم بلادهم الممزقة الأشلاء والأوصال.

.. وكيف نقوى حتى على مجرد الأمل في حل.. والتمزق العربي قائم.. والفرقة العربية سائدة.. والصمت العربي مخيم.. واستنزاف القوى العربية مستمر؟

لا أمل هناك بالتأكيد إلا إذا تغيرت الأوضاع على الجبهة العربية أولا فتتغير الأوضاع بالضرورة على الجبهة الاسرائيلية ثانياً وتختلف المواقف في باقي الجبهات.. ويلوح الأمل في امكانية الحل.

١٩٨٣/٩/٢

الانتقام... هل هو الحل؟

ماذا جرى في لبنان؟

وإلى أين سوف يقود هذا الهجوم الدموي على مقري القوات الأمريكية والفرنسية في بيروت الأحداث في المنطقة التي لا نبالغ إذا قلنا انها تشهد الآن أحلك أيامها؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب أولاً أن نحاول أن نتلمس أسباب هذا الحادث الخطير الذي ندينه بنفس الدرجة التي أدنا بها من قبل أية مذبحة آدمية.. وكل عمليات الأرهاب الدموي بالمنطقة.

هل دبر الحادث انتقاماً من القوات الأمريكية والفرنسية؟ وبأي دافع للانتقام! هل هي مذابح صبرا وشاتيلا؟ أم قصف البحرية الأمريكية لمواقع الدروز في جبل الشوف؟ أم هي المساعدات الفرنسية للعراق في حرب الخليج وطائرات السوبر اتندار لها؟ أم هو الانتقام لما يعتقده الفرقاء من عدم حياد القوات الأمريكية والفرنسية في الصراع الدامي بين الطوائف اللبنانية؟.. أم هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي للبنان؟.. واستمرار مشكلة الشرق الأوسط بلا حل نهائي حتى الآن؟؟.

لا يستطيع أحد أن يحدد الدافع وراء هذه العملية الخطيرة.. إلا إذا تحدد مرتكبوها.. والعكس صحيح.. ومرتكبو مثل هذا الحادث الدموي لن يعلنوا

عن أنفسهم مهما كانت هويتهم، تجنباً لبطش القوتين اللتين سالت دماء ابنائهما على رمال لبنان المتحركة..

ومهما يكن من أمر هذه المنظمات التي خرجت تعلن مسئوليتها عن ارتكاب الحادث.. وتتفق كلها بكل أسف في استخدام صفة الاسلامية وصفاً لمنظماتها الثورية المجهولة.. إساءة إلى الاسلام وتشويهاً لمفاهيمه التي ترفض الارهاب والقتل وتدينه، مهما يكن من أمر هذه المنظمات فالثابت أن مرتكبي الحادث ومدبريه الحقيقيين لا يعلنون عن أنفسهم.. ولن يعلنوا أبداً وسط صيحات الانتقام من القتلة.. وسط هياج الرأي العام في أمريكا وفرنسا..

لكن تقارير المخابرات الغربية تتضارب في القاء تبعة تدبير هذا الحادث على أكثر من جهة.. فثمة تقارير أمريكية تتجه بالظنون إلى ايران.. التي نفت رسمياً صلتها بالحادث.. وثمة تقارير لا تستبعد الدور السوري.. وقد اعلنت سوريا على الفور انعدام صلتها بالحادث.. بل إن تصريحات كبار المسئولين الأمريكيين في الساعات العصيبة الأولى لم تستبعد احتمال التورط السوفيتي في الحادث.

بالإضافة إلى هذه التقارير الغربية فهناك تقارير أخرى عن جهات غير عربية ولا اسلامية تدرب عناصر ايرانية تدريباً متقدماً على القيام بأعمال التخريب الكبرى.. وكان مسرح الأحداث الذي تعد هذه الجهات العناصر الايرانية له هو الخليج.. فهل تغير هذا المسرح مؤقتا، وأضيفت إليه لبنان؟.. لا أحد يستطيع أن يؤكد ذلك ولا أن ينفيه.

تبقى بعد ذلك حقيقة أهم من تحديد مرتكبي الحادث.. أو تقدير رد الفعل الانتقامي المتوقع..

هذه الحقيقة هي لماذا وقع مثل هذا الحادث أصلاً؟.

والجواب البديهي أنه وقع.. وربما تقع حوادث أخرى مشابهة له.. لأن

الدور الأمريكي في لبنان.. بل وفي الشرق الأوسط.. لم يتوجه حتى الآن إلى الهدف الأساسي المرجو منه وهو حل المشكلة الأصلية.. المشكلة الفلسطينية ومشكلة الاحتلال الاسرائيلي للجولان والضفة وغزة ومشكلة الغزو الاسرائيلي للبنان.

وإذا كانت القوات المتعددة الجنسيات ومن بينها القوات الأمريكية قد دخلت لبنان في عام ٨٢ لمساندة السلطة الشرعية فيه.. واقرار السلام بين ربوعه. فإن مهمتها لم تكن بالوضوح الكافي خلال المرحلة الماضية، مما دفع البعض إلى الاعتقاد بأنها قد تورطت في المستنقع اللبناني.. بما أدى إلى تكريس الأوضاع القائمة فيه. القوات الاسرائيلية في الجنوب.. والسورية في الشمال.. ومساحات الأرض اللبنانية خاضعة لسيطرة الطوائف اللبنانية المتصارعة كل منطقة على حدة.

والأجدى من التفكير في الانتقام لمصرع الجنود الأمريكيين والفرنسيين في لبنان، ان تشارك الولايات المتحدة بجهد أكبر لحل المشكلة الأساسية التي فجرت الأوضاع في المنطقة، وعرضت قواتها وقوات غيرها من الدول المشتركة في قوة حفظ السلام للدمار والنسف والقتل..

فلن يتوقف مسلسل العنف الدرامي في لبنان وفي المنطقة كلها إلا إذا ركزت أمريكا جهدها على حل المشكلة من خلال هذه الخطوات..

تحقيق الإنسحاب الاسرائيلي من لبنان من خلال جدول زمني محدد، ودون انتظار لانسحابات الآخرين.. فغزو اسرائيل للبنان هو سر الكارثة الحقيقي.. واستمراره يزيد من تعقيد المشكلة في الحاضر وفي المستقبل. ولا بد من اقناع شامير أيضاً بأن سياسة تفريغ معاهدة كامب ديفيد من مضمونها - استمراراً وتأكيداً لسياسة سلفه بيجين - لن يؤدي إلى السلام الشامل.

قيام سوريا بسحب قواتها من شمال لبنان، وهو أمر ليس من الصعب تحقيقه

عقب الانسحاب الاسرائيلي باعتباره قضية عربية تتعامل معها الدول العربية وحدها..

ضرورة احياء مبادرة ريجان للتوصل إلى الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط وهو الهدف الأكبر الذي ينبغي أن تعمل من أجله جهود السلام..

ضرورة بدء الحوار الأمريكي الفلسطيني.. مع القيادة الشرعية للفلسطينيين، أو من يختارونه لتمثيلهم.. وضرورة ايجاد علاقة ما بين الفلسطينيين وبين الأردن بهدف التوصل إلى حل المشكلة الفلسطينية..

ضرورة حل المشكلة اللبنانية الداخلية عن طريق المصالحة الوطنية لا عن طريق التقسيم الجغرافي.. فالكلمة الأخيرة في التقسيم الجغرافي حالياً معناها بكل وضوح تقسيم بين الدول المحيطة بلبنان. ومن المستطاع أن يتحقق هذا الحل عن طريق التمثيل النسبي لكل الطوائف اللبنانية في مجلس النواب، والتمثيل المتساوي لكل الطوائف في مجلس الشيوخ.. والموازنة بين سلطات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.. وتقوية الجيش اللبناني لتأمين السلطة الشرعية في فرض السيادة على كل أراضيها.. ذلك كله بطبيعة الحال متروك للخيار اللبناني- اللبناني..

ونستطيع أن نقول أن هذا التصور لخطوات الحل.. وأن التأكيد على ضرورة حل المشكلة الأساسية كان هو محور التحرك المصري النشيط لاحتواء الأزمة ومحاولة السيطرة على احتمالاتها..

كانت هذه هي فحوى رسالة مصر إلى الرئيس الأمريكي ريجان، والرئيس الفرنسي ميتران، والرئيس الايطالي بارتيني. كما كانت رسالة مصر أيضاً إلى الرؤساء العرب الذين أوفدت إليهم مصر وزير خارجيتها ووزير الدولة للشؤون الخارجية.

إن الموقف يحتاج إلى ضبط النفس.. أكثر مما يحتاج إلى ردود الأفعال الانتقامية والانتقالية.

إن المشكلة أكبر من مشكلة ضحايا أمريكيين وفرنسيين سقطوا صرعى في حادث هجوم خطير.. وإنما هي أيضاً مشكلة شعب هو الشعب الفلسطيني.. والشعب اللبناني. وهي مشكلة منطقة تعاني من القلاقل والانفجارات والاضطرابات بسبب استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة وغزة والجولان ولبنان.. بالإضافة إلى عربدة اسرائيلية مسلحة في كل مكان وفي كل اتجاه..

إن السلام الشامل العامل هو القضية.. وليس الانتقام لمصرع الجنود في جريمة عنف حقيرة.

أما رسالة مصر إلى الدول العربية التي تحركت مصر للالتقاء بها والتشاور معها لايجاد موقف عربي قادر على ايقاف تدهور الموقف في المنطقة، فقد كانت هي كل ذلك.. مضافاً إليه أن الأمة العربية لم تكن في أي مرحلة من مراحل تاريخها أحوج إلى التضامن والتكاتف ونبذ الخلافات والصراعات مما هي الآن..

فالقضية لم تعد قضية انظمة سياسية.. أو قضية مواقف من اتفاقيات معينة.. وإنما هي قضية مصير الأمة العربية وسط هذا الجو المتفجر المحيط بها من كل جانب..

وفي القضايا المصيرية الكبرى لا يجوز أن تترك الأمة العربية اقدارها لتتحكم فيها اندفاعات الأقلية أو مزايداتها أو تهديداتها.. وإنما ينبغي أن تتحمل الأمة العربية مسئوليتها في الوطن العربي ككل، وأن تهيىء الظروف الملائمة للتوصل إلى الحل العادل لقضيتها الأساسية..

أما مصر .. فهي كما كانت دائماً .. وكما سوف تكون دائماً .. يقودها الانتماء العربي .. والضمير القومي إلى بذل الجهد لمواجهة الأزمات المصيرية . وقد فعلت في لبنان .. وفي غير لبنان .. وسوف تتحمل قدرها العربي دائماً .. في الدعوة إلى التضامن .. وفي التنبيه إلى الخطر .. وفي التحرك الواعي لايقاف التدهور ..

الا أن مصر قد أبلغت .. اللهم فاشهد ..

٢٩ اكتوبر ١٩٨٣

سوريا .. « ومصير عرفات »

على أية جائزة يراهن الآن السوريون بهجومهم الشامل الأخير على عرفات في آخر معاقله.

إلى أية أهداف يرمون في سعيهم المحموم لإنهاء « مسألة عرفات » تماماً قبل أن يبدأ أي حوار سوري لبناني جديد لترتيب الأوضاع كما كان مقرراً قبل الالغاء المفاجىء للقاء الجميل والأسد؟.

أية أهداف.. وأية جوائز تتوقع سوريا أن تحصل عليها من هذه المأساة المروعة التي تسيل فيها الدماء الفلسطينية وتنزف فيها القضية العربية دماً- ودماء؟

ليأذن لنا الأخوة السوريون- رفاق حرب أكتوبر السابقين- بأن نقول لهم وفي الحلق غصة ومرارة مما جرى ويجري أن كل مخاوفهم المشروعة وغير المشروعة من حل مشكلة لبنان بغير حل مشكلة الجولان لا تبرر كل ما جرى.. ولا تبرر نقطة واحدة من دماء رفاق السلاح وأصحاب القضية.

ليأذنوا لنا أن نقول لهم مرة أخرى أن ما جرى لا يخدم قضية الجولان كما

يتصورون.. ولا يخدم القضية الفلسطينية كما يعرفون جيداً.. ولا يخدم القضية العربية في أية مساحة ولا في أي مجال.

لا يخدم هذه ولا تلك ولأسباب عديدة طال شرحها من قبل ولكنه من الممكن ايجازها في هذه العوامل:

إن ما تحققه سوريا من محاولة تصفية عرفات.. والقضاء على استقلال القرار الفلسطيني.. ووحدة العمل الفلسطيني.. هو بكل أسف نفس ما حاولته اسرائيل وفشلت فيه من قبل خلال أكثر من ١٨ عاماً منذ ظهرت حركة فتح إلى الوجود وتركزت حولها آمال العرب والفلسطينيين في وجود الرمز الذي يعمل من أجل القضية ويتحدث باسمها من خلال منظمة التحرير.

فشلت اسرائيل في تحطيم فتح.. وفي تحطيم منظمة التحرير وفي تحطيم قيادة عرفات العقلانية المعتدلة التي اكتسبت اعتراف العالم شرقه وغربه بها.. واحترامه أيضاً.. فشلت اسرائيل في ذلك.. فتولت عنها سوريا هذه المهمة رغم صمود عرفات ومؤيِّديه في قتال الأبطال دفاعاً عن معقلهم الأخير.. ودفاعاً عن وجودهم.. ودفاعاً عن استقلالهم..؟ وبالرغم من كل شيء فإن ما فشلت فيه اسرائيل لن تنجح فيه سوريا.. ولن تنجح حرابها في القضاء نهائياً على الثورة والإمساك بالورقة الفلسطينية.. واستخدامها لصالحها.

إن ما تسعى إليه سوريا من أحلام السيطرة على لبنان والأردن والفلسطينيين لكي تتحول إلى قوة «عظمى» صغيرة لها مجالها الحيوي المحيط بها الذي تسيطر عليه وتتحكم في اقداره.. لتحقيق أحلام «حزبنا العظيم» في فرض «قدرة» على المنطقة المجاورة.. وللتعامل مع اسرائيل والولايات المتحدة كقوة معترف بها يراعى وجودها وشروطها في أية محاولة للحل الشامل.. هو بكل أسف وبكل واقعية ليس سوى أحلام وردية أو دموية

بمعنى أصح لا تصمد كثيراً للواقع العملي.. ولن تتحقق أبداً عن هذا السبيل الدموي المخرب.

لماذا؟

لأن الأرض اللبنانية- المجال الحيوي لسوريا كما تعتقد ليست ساحة خالية للقوة السورية وحدها ففي هذه الساحة توجد حتى الآن قوات اسرائيل وقوات الولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا المشتركة في القوات المتعددة الجنسية بالإضافة إلى الميلشيات المسلحة لجميع الطوائف اللبنانية المتصارعة وهذه القوى جميعها لا ترحب.. ولا تسمح بأن تفرض سوريا شروطها وحلولها في لبنان.. وهي بالتأكيد سوف تمنع سوريا من قطف الثار في الوقت المناسب.

فإذا كان السوريون يتصورون أنهم مطلقو الأيدي في لبنان تحت وهم القوة والسيطرة.. وبتأثير ترسانات الاسلحة السوفييتية التي تقف وراءهم.. فهم بكل أسى وأسف واهمون.

فالولايات المتحدة تحمل سوريا بطريقة أو بأخرى مسئولية الانفجار الذي راح ضحيته ٢٥٠ جندياً من جنود مشاة البحرية الأمريكية في لبنان.

والولايات المتحدة تحمل سوريا مسئولية تعويق كل محاولات التوصل إلى حل شامل لمشكلة لبنان.. فضلا عن مشكلة الشرق الأوسط الأساسية والولايات المتحدة تدرك أكثر من غيرها حجم الوجود السوفييتي في سوريا وحجم ترسانة الاسلحة السوفييتية الموجودة في الأراضي اللبنانية الواقعة تحت سيطرة سوريا.

والولايات المتحدة- كما تشير الدلائل الأخيرة- ليست على استعداد الآن لخسارة معركة جديدة في المواجهة الاستراتيجية العامة بينها وبين الاتحاد السوفييتي.. وهي على العكس من كل الحسابات السورية تعتمد سياسة القوة

والعنف في المواجهة مع الاستراتيجية السوفييتية في المناطق الحساسة من العالم.

وأبرز مثال على ذلك هو مثال جرينادا الأخير.. وما لا يعلمه السوريون.. أو يعلمونه لكنهم يغامرون على نقيضه أو يعلمونه ويقرونه ويقامرون بكل شيء لمجرد تحقيق مكاسب أقليمية أو حزبية.. هو أن الاتحاد السوفييتي.. إذا ما تصاعد الموقف بين سوريا وأمريكا- لن يواجه الولايات المتحدة نيابة عن سوريا بسبب الشرق الأوسط..

فالذي يعرفه الجميع هو أن الاتحاد السوفييتي لا يضع في حساباته أية احتمالات للمواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة والعالم الغربي إلا في ساحة واحدة فقط هي حدوده أولا.. وأوروبا الشرقية التي يعتبرها حدوده المتقدمة ثانياً!

إذن فتصعيد الموقف بين سوريا والولايات المتحدة اعتماداً على المساندة السوفييتية ليس إلا مغامرة غير محسوبة النتائج.. وليس إلا مقامرة بمصير شعب وأمة وقضية برمتها.

والخطر الاستراتيجي قائم الآن على التشدد وعلى مواجهة الاستراتيجية السوفييتية في أي مكان من العالم بعد الجولات العديدة التي حققها الاتحاد السوفييتي في أفغانستان وأفريقيا وأمريكا الوسطى.

والخطر الاستراتيجي الأمريكي الآن يؤمن بما يقوله ريتشارد نيكسون في كتابه الأخير «السلام الحقيقي.. استراتيجية للغرب» من أن «السوفييت يعرفون جيداً أن هناك وسائل أخرى لالحاق الهزيمة بالغرب غير الزحف على بون أو الزحف على باريس ولديهم خطط أوسع بكثير من ذلك فالاتحاد السوفييتي يستطيع كأخطبوط عملاق أن يمد أحد أطرافه للالتفاف حول حقول البترول في منطقة الخليج.. وطرف آخر إلى افريقيا لحرمان المعسكر الغربي

من المواد الخام.. التي يعرف السوفييت جيداً أن حرمانه منها يمكن أن يضعفه في المواجهة مع السوفييت تماماً مثل الهجوم العسكري المباشر ».

وتترجم الولايات المتحدة ايمانها ذلك باعتبار كل المناطق الحساسة من العالم ساحة مواجهة مباشرة بينها وبين الاتحاد السوفييتي..

وسواء أكان هذا الخط سلياً أو خاطئاً.. فالمحصلة أن الولايات المتحدة في تقديري لن تسمح لاستراتيجيتها بهزيمة جديدة أمام الاستراتيجية السوفييتية في لبنان والشرق الأوسط..

خاصة وأن الأمريكيين يؤمنون.. خطأ أو صواباً.. بأن خط التشدد الأمريكي ضد الاستراتيجية السوفيتية في العالم الآن هو رد فعل لتشدد هذه الاستراتيجية نفسها ونشاطها المحموم لحصار الغرب من أطرافه وإثارة القلاقل في أنحاء متفرقة من العالم.

فالسوفيت يتجنبون المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة والغرب في أي ساحة مواجهة استناداً إلى نظرية ميزان الرعب النووي، لكنهم يعتمدون استراتيجية الضرب والتطويق بهدف السيطرة على الأطراف.. وصولا إلى السيطرة على المركز أو القلب من العالم الرأسمالي.

إنهم لا يواجهون العرب في معركة مباشرة.. لكنهم يوجدون في دول متفرقة من خريطة العالم ويحولونها إلى نقاط ارتكاز تثير عوامل عدم الاستقرار والقلق في مجالها المحيط بها من الدول المجاورة.

يحركون العناصر الموالية في الدول المجاورة.. ويمدونهم بالسلاح.. ويشجعونهم على السيطرة على مقدرات دولهم والمنطقة المجاورة.. احياءاً لسياسة تصدير الثورات.

والنظرة السريعة لعدد من نقط الارتكاز التي يوجد فيها السوفييت حالياً تثبت صحة هذا التحليل..

فالسوفييت موجودون في سوريا.. وسوريا تتحرك ضد العراق.. وضد الأردن وضد لبنان.

والسوفييت موجودون في ليبيا.. وليبيا تتحرك ضد مصر وضد تشاد والسودان وكل الدول الأفريقية المجاورة لها وضد تونس والمغرب.

والسوفيت موجودون في اليمن الجنوبي.. واليمن الجنوبي يتحرك ضد اليمن الشمالي والسعودية وعمان وكل دول الخليج.

ويعني ذلك أن الدول الخاضعة للنفوذ الأمريكي هي حمائم السلام في العالم وأن الدول الخاضعة للنفوذ السوفييتي هي صقور الحرب الوحيدة في العالم الآن.. واسرائيل هي أبرز مثال للرد على ذلك، وإنما يعني ذلك فقط أن الدول غير الخاضعة لأي من نفوذ القوتين العظميين هي الدول الحقيقية الساعية للسلام.. وإن انحياز الدول الصغيرة لاحدى القوتين يجرها لخدمة الأهداف الاستراتيجية لهذه القوى على حساب مصالحها القومية.. وعلى حساب السلام العالمي.. وهذا استطراد لابد منه لكي لا يتصور أحد أننا ندين استراتيجية التوسع السوفييتي ولا ندين سياسة التوسع الاسرائيلية أو الأمريكية بوجه عام.

على أية جائزة إذن تقامر سوريا بقتال الأشقاء وتشويه صورة العرب والفلسطينيين في انظار العالم.. وبعرقلة كل مساعي الحل الشامل في المنطقة على زعامة الأمة العربية؟

إن الزعامة لا تصنع بالدبابات السوفيتية.. ولا بتمزيق الحركة الفلسطينية.. ولا بضرب الجميع في لبنان وإدارة السلاح عن اسرائيل لتوجيهه إلى الفلسطينيين واللبنانيين..

إن الزعامة تضحية وعطاء.. وعمل من أجل الصالح الأعم لمجموع الأمة العربية ومن أجل مساندة الاشقاء في كل مكان في نضالهم لاستعادة الحقوق

المشروعة.. ولإضافة المزيد من القوة للموقف العربي وللجهد العربي في صراعه..

فهل يخدم ما تصنعه سوريا بالفلسطينيين ولبنان.. هذه الأهداف؟

إننا نفهم حقيقة المخاوف السورية من استمرار الأوضاع على ما هي عليه الآن حيث تهدد المدافع الاسرائيلية العاصمة السورية من فوق مرتفعات الجولان على مسافة ٢٤ كيلومترا فقط من دمشق. ونفهم سعي سوريا المشروع لاستعادة أرضها المحتلة.. ونعرف كما يعرف الجميع أن غياب الحل الشامل لقضية الشرق الأوسط هو السبب الحقيقي لكل كوارث المنطقة.. سواء على الساحة اللبنانية أم الفلسطينية أم السورية.

نفهم ذلك جيداً ونعيه ونتساءل.. أليس من المفيد الآن ان تطرق سوريا أبواب الحل الشامل للقضية برمتها وهي في موقف متماسك الآن برغم كل شيء؟ وألا يفيدها أن تتفاوض للحل الآن وهي في موقف قادر على البقاء والمقاومة؟

وسأطرح هذا السؤال بصيغة أخرى.. ماذا يفيد سوريا من تصعيد الموقف الآن خدمة لأهداف غير سورية ولا عربية إلى الحد الذي يهدد بتوجيه ضربة إليها.. تقبل بعدها بالجلوس إلى مائدة المفاوضات وطرق أبواب الحل الذي عرقلته من قبل.

وماذا يفيد القضية ويفيد سوريا والعرب جميعاً أكثر من غيره أن تجلس سوريا إلى مائدة المفاوضات وهي متماسكة القوى.. أم وهي منهارة في اعقاب ضربة موجهة؟.

لقد أرسلت سوريا عدة رسائل انذارية إلى الأردن عن طريق جماعة أبو نضال من خلال حوادث محاولة اغتيال سفراء الأردن في الخارج.. لانذار

الأردن وتحذيره من محاولة الحوار مع الفلسطينيين وبدء التفاوض بالرغم من أن ذلك هو الحل الوحيد المتاح الآن.

فإذا جاوزت سوريا حد الانذار إلى محاولة القيام بمغامرة خارجية جديدة لها ضد الأردن فإن ذلك سوف يكون تطوراً مأساوياً لا يعرف أحد مدى خطورته..

فالمرجح الآن أن أي مغامرة خارجية لسوريا سوف ترد عليها الولايات المتحدة بنفسها وليس عن طريق اسرائيل.. ومثال جرينادا واضح وقائم في الأذهان.

والأمريكيون سيفضلون أسلوب الرد المباشر لمنع التدخل السوفييتي في حالة تكليف اسرائيل بالمهمة. فالرد ضد اسرائيل يختلف في حسابات المواجهة من الرد ضد أمريكا.. والسوفييت مرة أخرى ليسوا على استعداد لمواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة من أجل ساحة ثانوية لهم هي الشرق الأوسط.

فلعل سوريا تعي هذا الاحتمال جيداً.. قبل أن تقدم على أية مغامرة جديدة.. ولعلها تعيها وهي تحاصر عرفات الآن في معقله الأخير.

إن ياسر عرفات أياً كان مصيره.. فلا شك أنه رمز الثورة الفلسطينية في عيون العالم أجمع.. ولا شك أن قيادته الشرعية للمنظمة حاولت مخلصة وسط الأنواء والأعاصير أن تحتفظ للشخصية الفلسطينية باستقلالها وللارادة الفلسطينية باستقلال إرادتها.. وإذا كانت سياسة المهادنة التي اتبعها مع العناصر المتشددة والمنحازة في داخل فتح قد افرزت في النهاية هذه العناصر التي تشترك الآن في محاولة ذبحه.. فلقد كان حرص عرفات على وحدة العمل الفلسطيني هو مبرره الوحيد للابقاء أملاً في الاصلاح.. لكن الظنون قد خابت.. ووصلت المأساة إلى ذروتها بإهدار كل ما سعت الثورة الفلسطينية

لتحقيقه خلال السنوات العشرين الماضية من رموز الشرعية والديموقراطية.. والعقلانية والاعتدال.

يبقى بعد ذلك أن عرفات إذا لم يكتب له الاستشهاد وسط رفاقه في المعارك الدائرة الآن.. فإنه لا بد أن يخرج من طرابلس وهناك أكثر من دولة على استعداد لاخراجه سالماً هو ورفاقه، ولابد أن يكون لخروجه هذه المرة من لبنان هدف واضح.. هو الذهاب إلى تونس ليجتمع بمؤيديه في منظمة التحرير وليعلن إليهم قراره الذي لابد أن يكون قد توصل إليه ودماء رفاقه تسيل بجواره بأيدي الأشقاء الأشاوس.. قرار تنفيذ إرادة الاغلبية من الفلسطينيين.. والتخلي عن خرافة الاجماع التي تسللت إلى القضية من الأمة العربية.. وإرادة الأغلبية الفلسطينية غير المزايدة ولا المتشنجة ولا العاملة تحت أمرة سوريا.وليبيا تفضل الحوار مع الأردن للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض.. ينقذ سكان الضفة وغزة الذين يؤيدون عرفات.. ويوقف معاناتهم.. ويجمد المخططات الاسرائيلية للاستيطان وابتلاعها.

وسوف تكون الاغلبية العربية.. لأنه لا اجماع هناك في أي مكان من العالم.. وراء قرار عرفات الخطير بقبول التفاوض.. واعلان ما حاول مراراً أن يقوم به ومنعته عنه المزايدات وأعمال التخريب السياسي.

وسوف تكون أغلبية الشعب الفلسطيني وراء قيادته الشرعية في سعيها لانقاذ الشعب واستعادة الحقوق.. بعد أن خبرت بالتجربة العملية ولأكثر من مرة «صدق» النوايا عند المتطرفين والمزايدين.. وصدق الحرص على مصائرها لدى مسانديهم ومؤيديهم بالمال والسلاح.

الجمعة ١٨/١١/١٩٨٣

فهرس

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة



مؤلف الكتاب:

- إبراهيم نافع
- رئيس تحرير جريدة الأهرام كبرى الصحف العربية في الشرق الأوسط وأقدمها.
- تولى رئاسة الأهرام في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٧٩.
- تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٥٦.
- بدأ حياته الاعلامية مندوباً بالإذاعة المصرية (٥٧ - ١٩٥٨) ثم مندوباً اقتصادياً لجريدة الجمهورية القاهرية (٥٨ - ١٩٦٢) ثم محرراً اقتصادياً لجريدة الأهرام (٦٢ - ١٩٧١) ثم عمل خبيراً للعلاقات الخارجية بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير في واشنطن (٧١ - ١٩٧٣). ثم مساعداً لرئيس تحرير الأهرام (٧٣ - ١٩٧٩) ثم رئيساً لتحريره في ١٩٧٩.
- له كتاب اقتصادي مترجم بعنوان «شركاء في التنمية» صدر في عام ١٩٧٠ ونفد من الأسواق، وله تحت الطبع كتاب آخر عن قصة الاقتصاد المصري في ٢٥ عاماً.
- حضر معظم المؤتمرات الاقتصادية والسياسية الدولية والاقليمية في الفترة ما بين ١٩٦٠ و١٩٨٣.
- رافق الرئيسين السادات وحسني مبارك في معظم رحلاتهما الخارجية واقترب من مواقع الأحداث العالمية ودوائر صُنَّاع القرار السياسي في مصر وفي العالم الخارجي وأجرى عدة مقابلات صحفية هامة مع عديد من رؤساء الدول ورؤساء الوزارات ووزراء الخارجية.
- عمره ٤٩ عاماً.

الوطن العربي
القاهرة - بيروت